

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المدرسة الوطنية العليا
للعلوم السياسية

Higher National School of
Political Sciences

الشهيد زجور محمد إبراهيم القاسم

العلاقات الجزائرية الصينية: دراسة في البعدين الأمني والاقتصادي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إشراف:

د. ناصر عامر

إعداد الطالب:

مصطفى رايس

لجنة المناقشة:

رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. عبد النور زيام
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. ناصر عامر
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. كلثوم بن دادة

الموسم الجامعي: 2025/2024

الإهداء:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

(سورة طه، الآية 114)

إلى من كانا سندي في كل خطوة،

إلى أبي وأمي، نبض القلب ونور الدرب،

إلى من غرسا فيّ القيم، وزرعا في طريقي الصبر والعزيمة،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا وامتنانًا لا يفديه الحرف حقّه.

إلى أستاذي الفاضل ومشرفي الدكتور ناصر عامر،

أهدي لك هذه المذكرة لفضلك علي، كنت النور في درب التردد، والعون في زمن التحديات،

ولك مني كل التقدير والعرفان على كل هذه السنوات.

إلى زملائي الأعزاء الذين شاركوني الدرب،

منصف، أميرة، وزين العابدين.

إليكم جميعًا...

أهدي هذه المذكرة، عربون وفاء وامتنان.

الشكر:

قال رسول الله ﷺ:

"مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ." (رواه الترمذي)

أخص بالشكر أستاذي ومشرفي الدكتور ناصر عامر، الذي لم يبخل عليّ بعلمه، ولا بتوجيهاته القيّمة، وكان دومًا حاضرًا بالنصح والتشجيع.

وأتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل، الذين كان لهم الفضل بعد الله في تشكيل رؤيتنا العلمية، وتنمية قدراتنا الفكرية، وعلى وجه الخصوص: الأستاذ عبد النور زيام، والأستاذة كلثوم بن دادة، عرفانًا لما قدّموه من علم وتوجيه كريم، وما بذلوه من جهد في سبيل ترسيخ قيم المعرفة.

كما أوجه شكري العميق إلى زملائي وزميلاتي، خصوصًا منصف، زين العابدين، أميرة، يمنى، ليزيا، أمينة، نسرين، مرام والبقية، على الدعم المتبادل، والمواقف النبيلة، والرفقة الطيبة التي خففت من عناء الطريق.

وأختم بشكر كل من ساندني، ودعمني بكلمة طيبة، أو دعاء صادق

فلكم جميعًا، مني جزيل الشكر وخالص الدعاء بالتوفيق والسداد.

المقدمة

المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمات على مستوى بنية النظام الدولي أدت إلى توترات دولية حادة ومشاكل في سلاسل التوريد، وهو الأمر الذي شكل نقطة محورية في العلاقات المتبادلة بين الدول، حيث أن معاني التعاون والتآخي والتاريخ المشترك سقطت بشكل كبير، وبقت المصالح المشتركة كعامل أوجد لتعزيز تلك العلاقات. إن الجزائر كقوة صاعدة على المستوى الإقليمي والدولي مستهدفة هذه التغيرات، وأسهمت في وجه جديد للعلاقات الجزائرية مع باقي دول العالم. والصين، بصفتها شريكا تاريخيا للجزائر منذ فترة النضال الثوري، تعد أهم الدول لإبراز هذه التغيرات الجوهرية في العلاقات الثنائية، خاصة في ظل ظروف تحوم حول مسائل مثل مصير العلاقات الثنائية بعد جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، وبعد تحول تكتل البريكس لعنصر جذب دولي نحو نظام متعدد الأقطاب، يدعوا إلى نفس القيم التي تؤمن بها العقيدة الدبلوماسية الجزائرية "العدل والمساواة بين الدول، والدعوة لبناء نظام اقتصادي دولي جديد مبني على أسس عادلة"، وكذلك الحديث عن مصير هذه العلاقات في ظل الرهانات الدولية والتنافس بين القوى الكبرى.

بالنسبة للعلاقات الأمنية بين البلدين، فهي تشكل أفقا يمكن من خلالها تطوير العلاقات الثنائية نحو تعاون أمني أكبر، خاصة مع الأوضاع الإقليمية الراهنة، وكذلك من أجل الاستفادة من الخبرات التكنولوجية التي يشهدها القطاع العسكري الصيني. وأما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية، فهي تمثل القطاع الأكبر الذي تتعامل فيه الدولتان تاريخيا، وهو يشهد عدة مسائل مهمة في العلاقات الثنائية، خاصة بعد انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق سنة 2020.

ومن هذا المنطلق، حاولنا من خلال دراستنا الموسومة ب: "العلاقات الجزائرية الصينية: دراسة في البعدين الأمني والاقتصادي" تسليط الضوء على أهم القضايا التي تشكل بؤرة رئيسية في العلاقات الثنائية مؤخرا، وإيجاد أفق جديدة يمكن من خلالها تطوير العلاقات الأمنية والاقتصادية الثنائية.

إشكالية الدراسة:

نتجت عن الأوضاع والتحويلات الدولية التي شهدتها بنية النظام الدولي أفق جديدة للعلاقات الجزائرية الصينية بأبعاد استراتيجية أكبر، وهو الأمر الذي اقتضى تنامي للقضايا الأمنية والاقتصادية في العلاقات الثنائية مؤخرا.

سوف نحاول عبر هذه الدراسة الإجابة على السؤال البحثي الآتي:

ما ملامح العلاقات الجزائرية الصينية في المجالين الأمني والاقتصادي؟

المقدمة

وفي سياق معالجة الإشكالية تضمنت الدراسة جملة من الأسئلة الفرعية، كالتالي:

- ما المفاهيم الأساسية والمقاربات التحليلية التي تساعد على فهم طبيعة العلاقات الجزائرية-الصينية؟

- ما هي ملامح وأبعاد التعاون الأمني بين الجزائر والصين، وكيف تطور في سياق المتغيرات الإقليمية والدولية؟

- كيف تطورت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين، وما أثر مبادرة الحزام والطريق على هذه الشراكة؟

الفروض العلمية:

- يمكن تفسير وفهم العلاقات الجزائرية الصينية بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تتعامل بها الدولتان في سياساتهما الخارجية، مثل الاحترام المتبادل للسيادة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وغيرها.

- شهد التعاون الأمني بين الجزائر والصين تطوراً ملحوظاً مدفوعاً بتقاطع الانشغالات الدفاعية والتكنولوجية لدى الطرفين، إضافة إلى متغيرات إقليمية ودولية دفعت نحو تعزيز الشراكة الأمنية.

- ساهمت التغيرات الاقتصادية العالمية، إلى جانب انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق، في دفع العلاقات الاقتصادية مع الصين نحو مستوى شراكة استراتيجية تقوم على المصالح المتبادلة والمشاريع الكبرى.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

هذه الدراسة تركز على الدبلوماسية والتبادلات التجارية والتعاون العسكري الجزائري مع الصين، التي تعتبر شريكا رئيسيا لاسيما في القطاع الاقتصادي، وعموما هذه الدراسة تكمن أهميتها في:

1- الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية للدراسة من خلال معالجتها للعلاقات الجزائرية الصينية من زوايا جديدة لم تحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات الأكاديمية، حيث تتناول البعدين الأمني والاقتصادي بشكل متكامل، وتربط بين المسار التاريخي للتعاون السياسي، وتطورات المعاصرة في ظل تحولات النظام الدولي ومبادرات كبرى مثل "الحزام والطريق". كما تستند الدراسة إلى مقاربات نظرية متنوعة، وتدمج بين التحليل المفاهيمي والاستراتيجي، مما يمنحها بعداً معرفياً متجدداً يُسهم في فهم أعمق لسياسات البلدين ويقدم أرضية علمية للباحثين في مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية الاقتصادية والأمنية.

2- الأهمية العملية: تُبرز هذه الدراسة الأبعاد الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، والتي تمثل تحوُّلاً نوعياً في مقاربة الجزائر لعلاقاتها الدولية، لاسيما مع الشركاء

المقدمة

الآسيويين كالصين. إذ لم تعد السياسة الخارجية الجزائرية تكتفي بالخطاب التقليدي المرتكز على المبادئ والثوابت، بل بدأت تنفتح على مفاهيم جديدة كالبراغماتية الاقتصادية، وتوظيف أدوات القوة الناعمة لتحقيق مكاسب استراتيجية. وتكشف الدراسة كيف أصبحت المبادرات مثل "الحزام والطريق" منصةً لاختبار مدى قدرة الجزائر على توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية في جذب الاستثمارات، وتوسيع مجالات التعاون، بما يعكس وعياً متزايداً بدور الاقتصاد كرافعة للعلاقات الدولية، وليس فقط كعامل تابع لها.

أهداف الدراسة:

يعتبر مجال البحث العلمي مجالاً واسعاً تختلف أهدافه وتتعدد معطياته، حيث يهدف تبني أي باحث لموضوع معين إلى سد الفصول المعرفي الذي يلزمه، وإزالة الغموض عن بعض القضايا، لذلك تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم نظرة شاملة على أهمية العلاقات الثنائية الجزائرية الصينية في ظل تحول بنية النظام الدولي إلى عالم متعدد الأقطاب.
- إبراز أهمية التوجه نحو دبلوماسية براغماتية في التعامل المتبادل مع باقي دول العالم.
- التأكيد على الأهمية التي يتمتع بها القطاع الأمني والعسكري في العلاقات الجزائرية الصينية.
- تقديم أوجه وأفاق جديدة للعلاقات الجزائرية الصينية.
- تحديد موقع الجزائر من التوازنات الدولية والتنافس الدولي.
- سد الغموض عن الأهداف التي تسعى لها جمهورية الصين الشعبية في علاقتها مع الجزائر، خاصة عبر مبادرة الحزام والطريق.
- إدراك أهم العقبات الأمنية والاقتصادية التي تواجه العلاقات الجزائرية الصينية.

أسباب اختيار الموضوع:

عادة ما يرتكز اختيار الباحث لموضوع بحثه على مجموعة من المبررات، والتي تنقسم ما بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية، والتي سنوردها فيما يلي:

أ/ الأسباب الذاتية:

- الفضول البحثي.

- الرغبة الشخصية والاهتمام بدراسة موضوع الدراسة.

ب/ الأسباب الموضوعية:

- الأهمية التي تتسم بها العلاقات الجزائرية الصينية عند صانعي القرار في الدولتين.

المقدمة

- الأوضاع الدولية الراهنة، وبزوغ محور عالمي يدعو إلى عالم متعدد الأقطاب تقوده عدة دول منها الصين، وهو يحمل قيما تتشابه مع القيم التي تدعو لها الدبلوماسية والمبادئ الجزائرية.
- محورية العامل الأمني والعسكري في العلاقات الدولية اليوم، وهو ما يشكل محورا مهما في العلاقات الجزائرية الصينية في السنوات الأخيرة.
- إبراز أهمية التوجه نحو دبلوماسية اقتصادية براغماتية في توجه جديد للدبلوماسية الجزائرية.
- تبيان موقع الجزائر في ظل التوترات الدولية الراهنة.

المناهج المعتمدة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي تكاملت فيما بينها لتحقيق أهداف البحث، وفهم أبعاد العلاقات الجزائرية-الصينية في الجانبين الأمني والاقتصادي.

1/ **المنهج الوصفي:** تم توظيف المنهج الوصفي بهدف رصد وتحليل طبيعة العلاقات الثنائية بين الجزائر والصين، من حيث مساراتها وتطورها ومظاهر التعاون بين الطرفين، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي، بما يسمح بفهم أعمق لأبعاد هذا التعاون وانعكاساته.

2/ **المنهج التاريخي:** تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع جذور العلاقات الجزائرية-الصينية، منذ مرحلة الكفاح التحرري والدور الذي لعبته الصين في دعم الثورة الجزائرية، وصولاً إلى المراحل الحديثة من الشراكة الاستراتيجية، بما في ذلك مراحل التعاون في ظل مبادرة الحزام والطريق.

3/ **المنهج الإحصائي:** تم اعتماد المنهج الإحصائي لتحليل المعطيات الكمية المتوفرة حول العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، كحجم المبادلات التجارية، الاستثمارات المباشرة، وعدد المشاريع المشتركة، وذلك بهدف دعم التحليل بنتائج رقمية دقيقة.

4/ **منهج تحليل المضمون:** تم توظيف منهج تحليل المضمون لتحليل محتوى الوثائق الرسمية، والتصريحات السياسية، والخطابات التي تعكس توجهات البلدين ومواقفهما من القضايا المشتركة، بما في ذلك ملفات التعاون الأمني ومبادرات التعاون الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحث محمد خضراوي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بعنوان "مكانة الجزائر في الاستراتيجية الصينية الجديدة: التبادل التجاري"، والتي أنجزت خلال الموسم الجامعي 2016/2015، لتسلط الضوء على العلاقات التجارية الجزائرية الصينية، من خلال تحليل موقع الجزائر ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة التي أطلقتها

المقدمة

الصين، خاصة فيما يتعلق بمسألة التبادل التجاري وحجم التبادلات الثنائية. ركزت الدراسة على الأبعاد الاقتصادية البحتة دون التوسّع في الجوانب الأمنية أو الاستراتيجية الأوسع للعلاقات الجزائرية-الصينية.

ورغم أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على البعد الاقتصادي والتجاري، إلا أنها لم تتناول التحولات الأمنية أو السياقات السياسية الإقليمية والدولية المؤثرة في هذه العلاقات، كما أنها لم تدرس الشراكة ضمن مبادرة الحزام والطريق التي أعلنت رسميًا لاحقًا، وهو ما يجعل دراستنا الحالية مكّمة لها، من خلال التركيز على البعدين الأمني والاقتصادي معًا، في سياق تحولات النظام الدولي والتوجهات الجيوسياسية الجديدة، خاصة بعد 2019.

الدراسة الثانية:

مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحثة وفاء تازي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بعنوان "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والاتفاقيات الثنائية: اتفاقيات التعاون الاستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين"، المنجزة في الموسم الجامعي 2024/2023، اهتمت بمسألة تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الصين، وخاصة تلك المتعلقة بالتعاون الاستراتيجي الشامل. وسعت الدراسة إلى إبراز دور هذه الاتفاقيات في دعم المصالح الاقتصادية الجزائرية وتعزيز مكانة الجزائر في علاقتها مع شريك اقتصادي عالمي كالصين.

وقد شكّلت هذه الدراسة إضافة معتبرة في تحليل جانب من العلاقات الثنائية، من خلال التركيز على الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون الاقتصادي، وبيان مدى انعكاس الاتفاقيات على واقع التبادل والتعاون. غير أنها اقتصرَت على معالجة البعد الاقتصادي، دون التطرّق إلى الجانب الأمني، كما أن معالجتها كانت مركزة على البُعد الرسمي للدبلوماسية الاقتصادية دون التوسع في السياقات الجيوسياسية أو التحولات الدولية التي تؤثر في مضمون هذا التعاون.

بالتالي، فإن دراستنا الحالية تسعى إلى سد هذه الفجوات من خلال الربط بين البعدين الأمني والاقتصادي ضمن رؤية تحليلية أشمل، تأخذ في الاعتبار التغيرات الدولية، والتوجه نحو التعددية القطبية، ومبادرة الحزام والطريق كإطار مهيكّل للتعاون الراهن بين الجزائر والصين.

الدراسة الثالثة:

مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحثة ليلى دايرة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بعنوان "الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر"، المنجزة خلال الموسم الجامعي 2018/2017، لتسلّط الضوء على ملامح الحضور الاقتصادي الصيني في الجزائر، من خلال تحليل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تعتمد عليها الصين، مثل الاستثمارات، القروض، والمشاريع الكبرى في البنى التحتية. واهتمت الدراسة بتفسير كيفية توظيف الصين لمبادئ "القوة الناعمة الاقتصادية" بهدف ترسيخ شراكات طويلة الأمد مع الجزائر.

المقدمة

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على الاستراتيجية الصينية وليس الجزائرية، مما مكن من فهم الأهداف الصينية الكامنة وراء انخراطها في السوق الجزائرية، خاصة من حيث النفوذ الاقتصادي والسياسي. إلا أن الدراسة لم تشمل البُعد الأمني أو السياق التاريخي الذي تطورت فيه هذه العلاقات، كما أنها لم تُدرج التحولات الجيوسياسية الراهنة مثل مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على ديناميكية العلاقات الجزائرية-الصينية، بما يجعل تغطيتها مقتصرة على فترة زمنية ومجال محددين.

وتأتي دراستنا الحالية لتُكَمِّل هذه المقاربة من خلال دراسة العلاقة الثنائية بمستوى أكثر شمولاً، يجمع بين الجذور التاريخية، والتحويلات الأمنية، والرهانات الاقتصادية المعاصرة، مع التركيز على التفاعل بين الجزائر والصين في ظل النظام الدولي المتغيّر.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، يُعالج كل منها جانباً محدداً من العلاقات الجزائرية-الصينية، على النحو الآتي:

الفصل الأول:

يُخصص هذا الفصل لتوضيح المفاهيم الأساسية التي تُبنى عليها الدراسة، مثل مفهوم الدبلوماسية وأنواعها، مفهوم القطبية في العلاقات الدولية، ومفهوم التعاون جنوب-جنوب. كما يتناول مراجعة شاملة للنظريات الغربية التي تفسر السلوك الدبلوماسي والسياسة الخارجية، إلى جانب استعراض المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية لكل من الجزائر والصين. هذا الإطار النظري يعد الأساس الذي يُبنى عليه التحليل في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني:

يستعرض هذا الفصل الخلفية التاريخية للعلاقات الأمنية بين البلدين، بدءاً من الدعم الصيني للثورة الجزائرية، مروراً بسياسة دعم الحركات التحررية. كما يناقش القضايا الأمنية الراهنة، مثل التعاون العسكري والتكنولوجي، وقضايا الأمن القومي للجزائر والصين ضمن سياق هذه الشراكة الاستراتيجية.

الفصل الثالث:

يركز هذا الفصل على دراسة تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، من خلال استعراض تطور الدبلوماسية الاقتصادية لكل منهما ودور القوة الناعمة الصينية في الجزائر والعالم العربي. كما يتناول تأثير مبادرة الحزام والطريق على الشراكة الاقتصادية، مع تقييم شامل لتحديات ومكاسب هذا التعاون خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2025.

وفي ضوء ما سلف، سيتم الانتقال إلى دراسة هذه العلاقات وفق ما تم تفصيله.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري

للدراسة

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يمثل هذا الفصل الأساس الفكري الذي تقوم عليه الدراسة، حيث يُعنى بتقديم المفاهيم والنظريات التي تُساعد في فهم طبيعة العلاقات الجزائرية-الصينية، خصوصًا في البعدين الأمني والاقتصادي. في البداية، يتم تعريف المفاهيم الأساسية التي تستند إليها الدراسة، مثل مفهوم الدبلوماسية وأنواعها، وهو موضوع مركزي لفهم كيف تتفاعل الدول وتتبادل مصالحها على المستوى الدولي. ثم يتطرق الفصل إلى مفهوم القطبية في العلاقات الدولية، الذي يوضح كيف تُوزع القوى العالمية وتأثير ذلك على سياسات الدول، خاصة في سياق النظام الدولي المعاصر الذي يشهد تحولات متعددة. بالإضافة إلى ذلك، يُشرح مفهوم التعاون جنوب-جنوب، والذي يلعب دورًا بارزًا في العلاقات بين الدول النامية، وخصوصًا في علاقة الجزائر بالصين، حيث يبرز التعاون كإطار بديل للتنمية والدبلوماسية الاقتصادية والسياسية.

في المبحث الثاني، يتناول الفصل النظريات الغربية التي تفسر السلوك الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدول، مما يوفر إطارًا نظريًا يمكن من خلاله تحليل السياسة الخارجية للجزائر والصين. كما يستعرض المطلبان التاليان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والمقاربات الصينية في العلاقات الدولية، مما يُمكن من فهم دوافع واستراتيجيات كل طرف في إطار العلاقات الثنائية.

يهدف هذا الفصل إلى بناء قاعدة معرفية متينة وواضحة لفهم العلاقات الجزائرية-الصينية من منظور أكاديمي شامل، حيث يُمهد بذلك لفهم أعمق للبعدين الأمني والاقتصادي في الفصول التالية، ويؤسس لمنهجية تحليل موضوعية ومتوازنة.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث 01: الإطار المفاهيمي للدراسة

مطلب 01: مفهوم الدبلوماسية وأنواعها

مفهوم الدبلوماسية:

- المعنى الواسع: الدبلوماسية هي العملية الكاملة التي تُدير من خلالها الدول علاقاتها الخارجية، وهي الوسيلة التي يتعاون من خلالها الحلفاء، ويحل بها الخصوم النزاعات دون اللجوء إلى القوة. حيث تتواصل الدول، وتتفاوض، وتؤثر في بعضها البعض، وتُسوي خلافاتها من خلال الدبلوماسية.
- المعنى الضيق: تُعرّف الدبلوماسية بأنها تنفيذ السياسة الخارجية، كجزء من عملية صياغة السياسات. قد يؤثر الدبلوماسيون على السياسة، لكن مهمتهم الرئيسية هي التفاوض مع ممثلي الدول الأخرى. حيث يُعدّ السفراء والوزراء والمبعوثون المتحدثين الرسميين باسم بلادهم في الخارج، وهم الأدوات التي تُحافظ الدول من خلالها على تواصل مباشر ومنتظم.¹

يشير العديد من القادة السياسيين أن الدبلوماسية تكون غير مفيدة إذا لم ترفق بقوة عسكرية متينة للدولة. ويمكن أن نستدل هنا بالمقولة الشهيرة لملك بروسيا فريدريك العظيم Frederick The Great: "الدبلوماسية بدون قوة كالوسيقى بدون آلات موسيقية". وكذا مقولة الرئيس الأمريكي السادس والعشرون ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt: "تكلم بهدوء واحمل عصا كبيرة، وسوف تذهب بعيداً".

نشأة الدبلوماسية:

إن الدبلوماسية، باعتبارها إدارة العلاقات الخارجية عن طريق التمثيل والتفاوض، ظلت لفترة طويلة امتيازًا للدول. وهي قديمة قدم الحضارات الأولى، حيث شهد الشرق الأدنى منذ عهد دول المدينة في بلاد ما بين النهرين (الألفية الثانية قبل الميلاد) حتى الإمبراطورية الآشورية ممارسات دبلوماسية، مع وجود مبعوثين من ملوك ذلك الوقت، الذين حظوا بنوع من الاحترام والحماية من قبل سلطات البلد المضيف. وكان الدبلوماسي آنذاك رسولاً، ولكن في بعض الأحيان كان يمكنه توقيع المعاهدات نيابة عن ملكه. ولم يكن قد تم بعد إنشاء بعثات دبلوماسية دائمة (سفارات) في الخارج. كانت هذه الدبلوماسية مقتصرة على العالم المعروف، فقد تم نشرها بين دول المدينة أو داخل ممتلكات الإمبراطورية. وقد تم في بيزنطة إنشاء العلاقات الدبلوماسية الدائمة لأول مرة (بين البابا والإمبراطور)، وتم تأسيس إدارة الشؤون الخارجية.

¹- Martin Griffiths and Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, **INTERNATIONAL RELATIONS: The Key Concepts** (Routledge, 2007), 80-81.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أنواع الدبلوماسية:

1/ الدبلوماسية الاقتصادية:

لقد خدمت الدبلوماسية دائماً المصالح الاقتصادية. فكانت جمهورية بندقية في المقام الأول مدينة تجارية، حيث كان سفراؤها مكلفين بتسهيل الاتصالات التجارية مع القوى التجارية العظمى الأخرى في ذلك الوقت، على غرار الرابطة الهانزية ومراكزها التجارية في شمال أوروبا إلى محطات التوقف على الطريق إلى الهند. وقد قدمت ماري كريستين كيسلر Marie-Christine Kessler التعريف الكلاسيكي للدبلوماسية الاقتصادية، كالتالي: "تنفيذ سلطة عامة لسياسة ذات غرض تجاري ومالي، تهدف إلى ضمان الرخاء الاقتصادي للبلاد من خلال مصالح شركاتها ومجموعاتها الاجتماعية والمهنية ومواطنيها".

وتتكون الدبلوماسية الاقتصادية، بالمعنى الأكثر شيوعاً، من السعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية بالوسائل الدبلوماسية. ومن الواضح إذن أن الدبلوماسية الاقتصادية تجمع بين الوظيفة السيادية (فالدبلوماسية، بحكم التعريف، من اختصاص الدول) والوظيفة التجارية.

للدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة في إبعاد شبح الحروب والنزاعات. وفي هذا الإطار هناك قول مأثور للاقتصادي الفرنسي فريدريك باستيا Frédéric Bastiat: "إذا لم تعبر البضائع الحدود، فإن الجنود هم من سيفعلون ذلك". وهذه طريقة للقول إن التجارة الحرة من المرجح أن تقلل من الصراعات بين الدول، وبالتالي فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي أفضل وسيلة لمنع الحرب.

يشير مؤلف كتاب "الدبلوماسية من أمس إلى الغد" راؤول ديلكورد Raoul Delcorde (وهو دبلوماسي بلجيكي سابق) إلى أمثلة بارزة عن الدبلوماسية الاقتصادية، نجد من أهمها:

- حينما تولى كلود دي كيمولاريا Claude de Kemoularia (دبلوماسي فرنسي) في عام 1982 مهام منصبه سفيراً في لاهاي. كان هناك نزاع خطير بين فرنسا وهولندا آنذاك: حيث كان البوتاس* من الألزاس يلوث الأراضي الهولندية المستصلحة. ولم تكن فرنسا آنذاك قد صادقت بعد على اتفاقية بون لعام 1976 بشأن حماية نهر الراين من التلوث بالكوريدات. قام السفير كيمولاريا بممارسة ضغوط نشطة على كافة المجموعات البرلمانية في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وأوضح لهم أن التبادلات الاقتصادية بين فرنسا وهولندا وصلت إلى أدنى مستوياتها بسبب هذا النزاع. فتم التصديق على اتفاقية بون من قبل كلا المجلسين قبل نهاية عام 1982. وكان هذا بمثابة نقطة تحول حقيقية: فقد تمكن دي كيمولاريا بعد ذلك من الانخراط بشكل كامل في الدبلوماسية الاقتصادية. وقد وضع استراتيجية لإقناع الشركات الفرنسية الكبرى بالتصدير إلى هولندا.²

2/ الدبلوماسية الدفاعية والدبلوماسية العسكرية:

لقد أدرك الفلاسفة السياسيون أن الغرض الأساسي لبناء الدولة هو السلام والأمن. فقد أصر توماس هوبز Thomas Hobbes على أن الأمن شرط اجتماعي وسياسي ضروري للحياة السعيدة. والمسألة لا تتعلق بالكوارث التي تسببها الطبيعة (مثل الفيضانات والزلازل)، بل بالتهديدات "للحياة السعيدة" من طرف المتمردين المحليين والمعتدين الأجانب. والدولة - أو "اللفيئاتن" - هي الحاكم السيادي الذي يكتسب "سيف

* الخرض أو الأشنان أو ملح القلي أو القلي اختصاراً أو البوتاس هو ملح يستخرج من رماد أخشاب بعض النباتات وهو شكل غير نقي لكربونات البوتاسيوم (K₂CO₃). يوجد البوتاس على هيئة معدن في القشرة الأرضية، واستخدم منذ العصور القديمة في تصنيع الزجاج والصابون والسماد.

² - Raoul Delcorde, *La diplomatie d'hier à demain* (Mardaga, 2021), 12-13, 55-58.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

العدالة" أو "حق العقاب" لضمان السلام الداخلي و"سيف الحرب" أو الحق في "إجبار المواطنين على حمل السلاح" لضمان الدفاع الوطني.

بصورة عامة، تنطوي الدبلوماسية العسكرية على التطبيق المتعمد من جانب دولة ما لأصولها ومواردها العسكرية، بطرق غير عنيفة وفي بيئات ثنائية أو متعددة الأطراف، لتحقيق نتائج إيجابية لأمنها.

إن أهداف الدبلوماسية العسكرية يمكن أن تكون إما محافظة أو تحويلية. ففي حين قد ترغب الدول في تحقيق نفس الغاية - السلام والاستقرار بين الدول - فإن المسارات التي تسلكها لتحقيق ذلك قد تختلف بشكل ملحوظ. وعلى سبيل المثال فبريطانيا وحلف شمال الأطلسي يستخدمان الدبلوماسية العسكرية لتحقيق غايات تحويلية معينة، وهي على وجه التحديد، إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية العسكرية في البلدان المستهدفة. ومن ناحية أخرى، تستخدم الدول الدبلوماسية العسكرية أيضاً لأغراض محافظة أو عملية إلى حد كبير. وقد قدم أحد المحللين بعض الغايات العملية: بناء القدرة على التشغيل البيئي بين الحلفاء والشركاء، بناء العمق الاستراتيجي في الفناء الخلفي الإقليمي، اكتساب النفوذ في البلدان التي يشكل فيها الجيش لاعباً رئيسياً، وفهم الثقافات الاستراتيجية للدول الأخرى بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، في حين ينصب التركيز في الدبلوماسية العسكرية على التعاون والطمأنينة، فإن هذا لا يعني تلقائياً أن المنافسة والردع ليس لهما مكان في الدبلوماسية العسكرية. ففي نهاية المطاف، استخدمتها الدول لموازنة أعدائها من خلال تعزيز التعاون مع حلفائها وشركائها الأميين والبحث عن شركاء جدد.

وتشمل الدبلوماسية العسكرية مجموعة واسعة من الأنشطة. يمكن ذكرها بإيجاز كما يلي: الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف بين كبار القادة ورؤساء الأجهزة، تعيين الملحقين العسكريين في الدول الأجنبية، اتفاقيات التعاون الدفاعي الثنائية، تدريب الأفراد العسكريين الأجانب، الاتصالات والتبادلات بين الأفراد العسكريين والوحدات، زيارات السفن؛ وضع الأفراد العسكريين في القوات المسلحة أو وزارات الدفاع في البلدان الشريكة، نشر فرق التدريب، توفير المعدات العسكرية وغيرها من المساعدات المادية، والتدريبات العسكرية الثنائية أو المتعددة الأطراف لأغراض التدريب.³

للدبلوماسية العسكرية دور كبير في تعزيز الدبلوماسية الجزائرية، وهذا ما أكده السيد الفريق أول السعيد شنقرريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يوم الأحد 23 فيفري 2025، بعدما أشرف على مراسم التنصيب الرسمي للواء زوبير غويلة، قائداً للقوات الجوية، خلفاً للواء محمود لعراية. والتقى السيد الفريق أول بقيادة وإطارات ومستخدمي قيادة القوات الجوية، أين ألقى كلمة توجيهية، أكد فيها على الدور الفعال الدبلوماسية الجزائرية، في ظل التوجهات الجديدة للسيد رئيس الجمهورية، على الصعيدين الدولي والإقليمي:

"أود، بهذه المناسبة، الإشادة والتنويه بالحركية النشطة التي تشهدها مؤخراً دبلوماسيتنا، تنفيذاً للتوجيهات الجديدة للسيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، حيث نجحت في تعزيز حضور الجزائر دولياً وقارياً، سواء من خلال النشاط المتميز لبلادنا في إطار مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، بصفتها عضواً غير دائم، أو على صعيد الرفع من تمثيلها على مستوى آليات وهيئات الإتحاد الأفريقي، وذلك من منطلق الأهمية التي توليها الجزائر لعمقها الأفريقي

وعلى نفس النهج، عرفت الدبلوماسية العسكرية، ديناميكية حثيثة، تجسدت من خلال استقبال العديد من الوفود العسكرية الأجنبية، الرفيعة المستوى، والقيام بزيارات إلى عدة دول، وذلك في إطار سعينا

³- See seng Tan, "Military diplomacy," In The SAGE Handbook of Diplomacy, Edited by Costas M. Constantinou, Pauline Kerr and Paul Sharp (SAGE Publications, 2016), 592-594.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الحديث لتعزيز أواصر التعاون العسكري الثنائي ومتعدد الأطراف مع الجيوش الصديقة، بما يمكن من تعزيز أدواتنا الدفاعية ويسمح لها برفع التحديات الأمنية، التي تواجهها بلادنا وكسب رهاناتها، في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقتنا الإقليمية".⁴

3/ الدبلوماسية الثقافية:

لعل التعريف الأكثر استشهاداً به للدبلوماسية الثقافية يأتي من ميلتون كومينجز Milton Cummings، الذي يزعم أن الدبلوماسية الثقافية هي "تبادل الأفكار والمعلومات والفنون وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها لتعزيز التفاهم المتبادل". وعلى نحو مماثل، يصف والتر لاكوير Walter Laqueur الدبلوماسية الثقافية بأنها "استخدام التعبير الإبداعي وتبادل الأفكار والمعلومات والأشخاص لزيادة التفاهم المتبادل". ويقدم سيمون مارك Simon Mark وجهة نظر أكثر إقناعاً:

"على الرغم من الارتباك الدلالي، فمن الممكن مع ذلك تصور الدبلوماسية الثقافية كممارسة دبلوماسية للحكومات، يتم تنفيذها لدعم أهداف السياسة الخارجية للحكومة أو دبلوماسيتها (أو كليهما)، والتي تنطوي عادة بشكل مباشر أو غير مباشر على وزارة الخارجية الحكومية، وتنطوي على مجموعة واسعة من مظاهر ثقافة الدولة التي تمثلها الحكومة، وتستهدف شريحة أوسع من السكان وكذلك النخب".

إن الدبلوماسية الثقافية تهدف في المقام الأول إلى سد الفجوات وتيسير التفاهم المتبادل. ويمكن للدبلوماسية الثقافية أن تعطي صورة أخرى عن بلد (أو إقليم أو ولاية أو مجموعة إقليمية)، وقد تكون هذه الصورة مختلفة عما قد توحي به السياسة الرسمية وقد تكون قصة مضادة لما يرويه المعارضون. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للدبلوماسية الثقافية أن تعوض الانطباعات السلبية أو النمطية أو المفردة التي تنشأ عن الخيارات السياسية أو عن التصور العدائي، وقد تملأ أيضاً فراغاً حيث لا توجد قصص من أي نوع.

كذلك تساعد الدبلوماسية الثقافية في خلق "أساس الثقة" مع الشعوب الأخرى، والذي يمكن لصناع السياسات البناء عليه للوصول إلى اتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية، وتوضح القيم، وتخلق علاقات مع الشعوب، والتي تستمر بعد التغييرات في الحكومة. ويمكن أن تصل إلى أعضاء مؤثرين في المجتمعات الأجنبية لا يمكن الوصول إليهم من خلال وظائف السفارة التقليدية، كما أنها توفر أجندة إيجابية للتعاون على الرغم من الاختلافات السياسية، وتعمل كوسيلة مرنة ومقبولة عالمياً للتقارب مع البلدان التي توترت معها العلاقات الدبلوماسية أو غابت.

و بناءً على هذا فإن إرسال الأكاديميين الفرنسيين في إطار برامج تبادل إلى الدول العربية يشكل دبلوماسية ثقافية. والأمر نفسه ينطبق على معهد العالم العربي في باريس، الذي يسعى إلى تعريف الفرنسيين بالتاريخ والثقافة العربية على الأراضي الفرنسية. وعلى نحو مماثل، يزعم بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein أن الدبلوماسية الثقافية اليابانية في فترة ما بعد الحرب، والتي اعتمدت في الأغلب على الثقافة الرفيعة وتعليم اللغة في الخارج، ركزت على "شرح" السمات الفريدة للنظام السياسي الياباني للآخرين والتي لا يستطيع الأجانب ببساطة استيعابها، ومع ذلك، سرعان ما تطورت لتشمل استيراد الأفكار. "ففي الثمانينيات وبصورة أسرع في التسعينيات، أصبح اكتساب فهم أفضل واحترام للثقافات الأجنبية جزءاً من الدبلوماسية الثقافية الرسمية للحكومة".⁵

⁴ "السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يشرف على مراسم التنصيب الرسمي لقائد القوات الجوية"، وزارة الدفاع الوطني، تمت المعاينة في 15 مارس 2025،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/fevrier/cem23022025ar.php

⁵ Patricia M Goff, "Cultural Diplomacy," In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (Oxford University Press, 2013), 332-333.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

4/ الدبلوماسية الصحية:

لقد تم تقديم مفهوم "الدبلوماسية الطبية" في عام 1978 من قبل بيتر بورن Peter Bourne، المساعد الخاص للرئيس لشؤون الصحة خلال إدارة كارتر Carter. وقد زعم أن "دور الصحة والطب كوسيلة لتحسين العلاقات الدولية لم يتم استكشافه بالكامل من قبل الولايات المتحدة. يمكن أن تكون بعض القضايا الإنسانية، وخاصة الصحة، أساسًا لإقامة حوار وسد الحواجز الدبلوماسية لأنها تتجاوز المخاوف التقليدية والأكثر تقلبًا وعاطفية". تطور هذا المفهوم ونضج على مدى العقود الأخيرة، وأصبح صناع السياسات والباحثون الآن على دراية بمصطلح الدبلوماسية الصحية العالمية، وعلاوة على ذلك، يتبنى المسؤولون الحكوميون والمنظمات الدولية بشكل متزايد الدبلوماسية الصحية العالمية كأداة لتنفيذ البرامج وتحسين الصحة والعلاقات الدولية في نفس الوقت.⁶

5/ الدبلوماسية الطاقوية:

قدم الباحث والخبير الطاقوي ستيف غريفيث Steve Griffiths تصوره لهذا المفهوم على أنه يعني: "العلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة لإحدى الدول، مع تعزيز الفرص التجارية في قطاع الطاقة، وهو من بين أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها لدعم مصالح الطاقة للدول، والدبلوماسية هي أحد أهم هذه الأدوات، وقد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف في نطاقها"

كما أنه بحسب الخبير أندرياس غولثو Andreas Goldthau، "يتضمن مفهوم دبلوماسية الطاقة الطريقة التي تمنح بها الدول قوة وأفضلية وتنافسية لشركاتها الطاقوية، وحرصها على تحسين وضعيتها الطاقوية، وضمان حصولها على طلباتها وإمداداتها بافتكاح عقود بوسائل دبلوماسية، ونظرًا لتسييس النفط والغاز واعتبارهما سلعا إستراتيجية، فقد كانا دوما موضوعا لتدخلات حكومية سياسية ودبلوماسية واضحة. يرتبط إذا مفهوم دبلوماسية الطاقة بشكل متشعب بعدة جوانب تتعلق عموما ب الطاقة، والسياسية الخارجية، وأمن الإمدادات وسياسات التنمية، والتجارة البيئية، والمساعدات العسكرية، ويستعمل هذا المفهوم غالبا في النقاشات الجيوسياسية حول دخول مناطق الإنتاج وحياسة المصادر الطاقوية، وتوضيح التوظيف الأدوات للسياسة الخارجية لضمان أمن إمدادات الدولة من الطاقة، ليشير هذا المفهوم إلى توظيف واستعمال السياسة الخارجية لضمان الدخول المصادر الموارد الطاقوية في الخارج، وترقية التعاون في قطاع الطاقة لا سيما على المستوى الثنائي - ويكون ذلك عموما بين دولة مستهلكة وأخرى منتجة للطاقة، لكن يمكن لدول منتجة أيضا أن يكون لها دبلوماسيتها الطاقوية الخاصة بها".⁷

6/ الدبلوماسية الإنسانية:

إن العمل الإنساني الحديث، الذي بدأه مؤسس اللجنة الدولية للصليب الأحمر هنري دونان Henry Dunant، مستوحى من بعض "المبادئ الإنسانية الأساسية" التي اتفق عليها في النهاية المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 1965 على أنها المبادئ السبعة التالية: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، الاستقلال، الخدمة التطوعية، الوحدة، والعالمية.

لقد تزايد نطاق الشؤون الإنسانية وحجمها ونوعيتها، وتتولى تنفيذها في المقام الأول منظومة الأمم المتحدة، وحركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وبعض وكالات المساعدة الدولية الحكومية، وعدد متزايد من

⁶- REBECCA KATZ, SARAH KORNBLER, GRACE ARNOLD, ERIC LIEF, and JULIE E. FISCHER, "Defining Health Diplomacy: Changing Demands in the Era of Globalization," The Milbank Quarterly 89, no. 3 (2011): 505.

⁷- عبد القادر دندن، "دبلوماسية الطاقة وأمن الصين الطاقوي ... معضلات وبدائل"، في كتاب الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية، تحرير عبد القادر دندن (دار الخليج للنشر والتوزيع، 2023)، 318-319.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

منظمات الإغاثة غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية. وضمن هذه الفئات العريضة من المنظمات نجد إجمالي إنفاق مسجل بلغ 22.48 مليار دولار أميركي في عام 2023.⁸

7/ الدبلوماسية الرقمية:

الدبلوماسية الرقمية مصطلح جديد نسبياً نشأ نتيجة للحاجة إلى شرح وتحليل آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، على سلوك السياسة الخارجية والدبلوماسية. لم يتوصل العلماء والممارسون بعد إلى تعريف للدبلوماسية الرقمية يتفق عليه الجميع، وغالباً ما يتم مساواة الدبلوماسية الرقمية أو مقارنتها أو الخلط بينها وبين مصطلحات مثل "الدبلوماسية السيبرانية" أو "الدبلوماسية الافتراضية" أو "الدبلوماسية الشبكية". وقد ساوى وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري John Kerry بين الدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية قانلاً: "مصطلح الدبلوماسية الرقمية يكاد يكون مطناً، إنه مجرد دبلوماسية".

يشير التعريف المستخدم بشكل متكرر إلى الدبلوماسية الرقمية باعتبارها "استخدام الويب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي للمشاركة في الأنشطة الدبلوماسية وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية". ويتم إجراء الدبلوماسية الرقمية عبر منصات وأدوات رقمية بما في ذلك مواقع الويب والمدونات والشبكات الاجتماعية والهواتف الذكية. أصبحت شبكات الويب الخاصة بـفيسبوك وتويتر قنوات شائعة بشكل خاص للتواصل بين السياسيين والمسؤولين والجمهور، وبين الشعوب وفيما بينها. ومن هنا جاءت المصطلحات: "دبلوماسية الفيسبوك" و"دبلوماسية تويتر".

8/ الدبلوماسية الثنائية:

إن الدبلوماسية الثنائية تشكل اللبنة الأساسية للعلاقات بين الدول. وهي تأتي في إطار سعي الدول إلى الهيمنة، والمصالح المشتركة القائمة، والحوافز القوية للتجارة الدولية. وتسعى عبرها الدول إلى بناء علاقات تعزز بقاء الدولة القومية وأمنها، بحيث تشجع على بناء التحالفات والدفاع عن مصالحها الخاصة.

كذلك تحدد الدبلوماسية الثنائية متى وأين وكيف تصبح العلاقات بين بلدين بعينهما أكثر أهمية. وبطبيعة الحال فإن أمن أي دولة يظل على رأس أولوياتها. ولأن أمن الدولة يتحدد إلى حد كبير من خلال محيطها الجغرافي، فإن القرب الجغرافي قد يؤدي إلى التعاون و/أو المواجهة عبر الحدود.

لقد حدد هارولد نيكولسون Harold Nicolson التمثيل والإبلاغ والتفاوض باعتبارها الأنشطة الرئيسية للدبلوماسية الثنائية. ولكن هذا تغير الآن، فلم يعد الدبلوماسيون يحتكرون التمثيل، ولم يعد الإبلاغ عن التطورات المحلية في الوطن هو نفسه. فقد أصبح المسؤولون في الوطن يتمتعون بالقدرة على الوصول الفوري إلى وسائل الإعلام الدولية.⁹

9/ الدبلوماسية متعددة الأطراف:

يمكن تحديد الدبلوماسية المتعددة الأطراف باعتبارها ممارسة إشراك أكثر من دولتين أو طرفين في التوصل إلى حلول دبلوماسية للمشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية. وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة

⁸- Jan Egeland, "Humanitarian Diplomacy," In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (Oxford University Press, 2013), 285-286.

⁹- Andrés Rozental And Alicia Buenrostro, "Bilateral Diplomacy," In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (Oxford University Press, 2013), 204-205.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

كوفي عنان Kofi Annan، "لقد توسع نطاق الدبلوماسية، فتجاوزت العلاقات السياسية الثنائية بين الدول إلى مؤسسة متعددة الأطراف ومتعددة الأوجه تشمل كل مجالات المساعي الإنسانية تقريباً"¹⁰.

كان أول نهج دبلوماسي تعديدي في مؤتمر فيينا عام 1815. فبعد هزيمة نابليون، قرر ممثلو بروسيا وروسيا والمملكة المتحدة والنمسا وفرنسا، إقامة نظام أوروبي مستقر يقوم على توازن القوى، المعروف باسم "حفل الأمم". لقد ضمن هذا المشروع السلام في أوروبا حتى عام 1914. ولم تكن هناك منظمة دولية عالمية، بل كانت المؤتمرات الدبلوماسية هي السائدة. كان المؤتمر الذي عقد في باريس عام 1856 لإنهاء حرب القرم هو أول مؤتمر سلام متعدد أطراف حقيقي. وفي الفترة ما بين عامي 1860 و1890، ولدت المنظمات الدولية الأولى للتجارة البحرية والبريد والتلغراف. ولكن لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي الحقيقي على الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلا مع إنشاء عصبة الأمم في عام 1920. ويقول عالم السياسة الفرنسي غيوم ديفين Guillaume Devin حول هذا الموضوع:

"إن هذه المؤسسة (أي عصبة الأمم) هي التي تأخذ المنهج المتعدد الأطراف إلى مرحلة السياسة المرغوبة بوعي بسبب الفوائد التي من المفترض أن تجلبها للتعاون والسلام. وبهذا المعنى، ورغم أن الكلمة لم تكن موجودة بعد، فإن التعددية أصبحت قيمة ومبدأ ديناميكيًا للتعاون وليس مجرد حالة تفاوض بين عدة أطراف."

ويشير برتراند بادي Bertrand Badie إلى أن "التعددية هيمنت بلا منازع على الحياة الدولية منذ عام 1945". ويرجع ذلك إلى أن قضايا مهمة ظلت على مدى عقود من الزمن في صدارة المشهد الدولي: حقوق الإنسان، ومراقبة الأسلحة، والمساعدات الإنسانية، والحركة الدولية لرأس المال والمعلومات، والمعايير الاجتماعية والبيئية. وهذه قضايا تتجاوز نطاق السيادة الوطنية، ولا تقدم الدبلوماسية الثنائية الحلول المناسبة لها.

10/ دبلوماسية القمة:

إن دبلوماسية القمة تعود إلى مؤتمر بوتسدام الذي التقى فيه ستالين وترومان وتشيرشيل في عام 1945 للاتفاق على نظام أوروبي جديد بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الممكن الإشارة أيضاً إلى الاجتماعات التي عقدت بين القادة الأميركيين والسوفييت خلال الحرب الباردة. ومنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، أصبحت هناك قمم أوروبية تجمع مرتين أو ثلاث مرات في السنة (والآن أكثر من ذلك) رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي. وتتبادر إلى الذهن قمم إقليمية أخرى، مثل القمم الأميركية، أو قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، أو قمة الفرانكوفونية، أو قمم الكومنولث، أو القمم الصينية العربية. ويمكن التمييز بين القمم على أساس معايير رسمية، مثل ما إذا كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، إقليمية أو عالمية.

العنصر الأساسي الأول في القمم هو مشاركة السلطة التنفيذية. وهذا لا يشمل رؤساء الدول والحكومات فحسب، بل يشمل أيضاً زعماء المنظمات الدولية مثل الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما العنصر الرئيسي الثاني فهو الاتصال الشخصي خلال القمم، والذي يمثل التزاماً بالوقت والطاقة، ومستوى أعلى من المخاطرة السياسية مقارنة بالمكالمة الهاتفية.

¹⁰- Kishore Mahbubani, "Multilateral Diplomacy," In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (Oxford University Press, 2013), 217.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إن دبلوماسية القمة مفيدة لأنها تخلق التعاون بين الدول، وهي في هذا الصدد تتوافق مع علاقات القوة المستوحاة من معاهدات وستفاليا لعام 1648، والتي سمحت للدول القومية ذات السيادة بالتعايش، مما أدى إلى الحفل الأوروبي في القرن التاسع عشر. ولكنها في الوقت نفسه تعزز أيديولوجية "النادي" (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومجموعة السبع أو مجموعة الثماني، إلخ) مما يؤدي إلى توتر دائم بين أولئك الذين هم داخله وأولئك الذين يرغبون في أن يكونوا داخله. وهذا ما يسمى بالتهميش، كما كان الحال بالنسبة للإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، حين لم تكن مقبولة في الحفل الأوروبي. وكما هو الحال اليوم بالنسبة لدولتين من مجموعة الدول السبع الكبرى (اليابان وألمانيا) والقوى الناشئة التي تطالب بتوسيع تشكيلة مجلس الأمن وتواجه الدول الخمس الدائمة العضوية.

11/ الدبلوماسية السرية:

تتطلب الدبلوماسية عنصرًا من السرية. وتتم المفاوضات، إلى حد كبير، بعيدًا عن أنظار الأطراف الثالثة. لقد كتب فرانسوا دي كاليري François de Callières، سفير لويس السادس عشر Louis XVI، في كتابه "حول طريقة التفاوض مع الملوك" (1710م) أن "السرية هي روح المفاوضات". ولقد أنشأ لويس الخامس Louis XV عشر نظامًا حقيقيًا للتجسس يُعرف باسم "سر الملك". وكان هذا النظام بمثابة دبلوماسية موازية، جرت دون علم رئيس الشؤون الخارجية الرسمي للمملكة. استمرت هذه الشبكة الموازية الكبيرة للدبلوماسية الفرنسية لمدة اثنين وعشرين عامًا، وتم تمويلها بشكل مباشر من قبل لويس الخامس عشر. ويبدو أن المكاسب الدبلوماسية التي حققتها هذه الدبلوماسية الموازية كانت متواضعة إلى حد كبير، فوضع لويس السادس عشر حدًا لها.

إن الدبلوماسية السرية ليست خالية من المخاطر. حيث أنه غالبًا ما تتسبب تسريبات الاتصالات الخاصة والصفقات السرية بين الزعماء في إحراج عام خطير أو حتى حرب. على سبيل المثال، إن الكشف عن البرقية السرية الشهيرة من زيمرمان Zimmermann (اسم وزير الخارجية الألماني في عام 1917)، والتي وعدت فيها السلطات الألمانية المكسيك سرًا بالحصول على جزء من الأراضي الأمريكية (تكساس، أريزونا، نيو مكسيكو) مقابل تحالف عسكري، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانخراط في الحرب العالمية الأولى.

ورغم خطر التسريبات المتفجرة، يواصل الزعماء اللجوء بانتظام إلى الدبلوماسية السرية للتعاون مع أعدائهم. ففي كثير من الأحيان، استخدم الرؤساء الأمريكيون قنوات خلفية وتعاونوا مع خصومهم خلف الأبواب المغلقة. لقد تمتعت الصين وتايوان بقدر قصير من الانفراج في العلاقات في أوائل تسعينيات القرن العشرين بفضل الاتصالات السرية بين كبار قادتهما، كما أصبح من الممكن التوصل إلى اتفاقيات أو سلو بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حد كبير بسبب الطبيعة السرية لمفاوضاتها.

بالنظر إلى المخاطر والفوائد التي تنطوي عليها الدبلوماسية السرية، متى ولماذا قد تساهم الدبلوماسية السرية في تسهيل التعاون وتعزيز الثقة بين الأعداء؟ قد يكون أحد التفسيرات هو أن الزعماء السياسيين سوف يتعرضون للعقوبة بسبب تعاونهم مع الخصم في الأماكن العامة. فنجد أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وكوبا (تحت رعاية الكرسي الرسولي) جرت سرًا حتى لا تثير تكتيكات المماثلة من جانب الجالية الكوبية المناهضة لكاسترو والمقيمة في فلوريدا، وقد أدت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية في عام 2015 (انقطعت منذ عام 1961).¹¹

¹¹- Delcorde, *La diplomatie d'hier à demain*, 77-78, 86, 90-95

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

مطلب 02: مفهوم القطبية في العلاقات الدولية

مفهوم القطبية:

عرّف معظم الكُتاب الذين تناولوا مفهوم القطبية هذا المفهوم على أنه توزيع القوة/الموارد، أو عدد الأقطاب/التجمعات، أو عدد مراكز القوة المستقلة، في نظام دولي، وأشار آخرون إلى القوة الاقتصادية، أو الإيديولوجية. تشير القطبية وفقاً لهذه التصورات، إلى القوة والتقسيم الطبقي لاتخاذ القرارات، أو بعبارة أخرى، بنية النظام. ومن الناحية النظرية، قد يكون تشتت القوة في النظام أحادي القطب، أو ثنائي القطب، أو متعدد الأقطاب، هي المقابلات للاحتكار، أو الاحتكار الثنائي، أو احتكار القِلة، في بنية أنظمة السوق.

إن كل توزيع من توزيعات القوة المذكورة أعلاه له آثار مختلفة على العمليات السياسية على المستوى الدولي. يتميز الهيكل أحادي القطب بتركيز ساحق للقدرة العسكرية في كيان واحد يشكل بذلك قواعد النظام، ويهيمن على العلاقات بين الجهات الفاعلة الأصغر ويؤكد هيمنته كما يشاء من موقع معترف به على قمة هرم القوة. تشير القطبية الثنائية إلى تركيز القوة في جهتين فاعلتين متساويتين نسبياً. يحدد المركزان القطبيين القواعد الأساسية للنظام، وظروف الاستقرار ونتائج حروبه الكبرى. ويشير التعدد القطبي إلى انتشار القوة العسكرية بين عدة وحدات متساوية نسبياً داخل نظام دولي، على الأقل ثلاث (ثلاثية الأقطاب)، وعادة ما يكون أكثر.¹²

1/ الأحادية القطبية:

الأحادية القطبية هي نظامٌ فوضويٌّ بين الدول، تتمركز فيه قوة عظمى وحيدة. يُجسّد هذا التعريف ثلاثة جوانب: الفوضى، والدول، وقوة عظمى واحدة.

يتعلق الجانب الأول بالمبدأ المنظم للنظام الدولي. فالنظام الأحادي القطب فوضوي. وتنشأ الفوضى من هيمنة القطب الواحد غير المكتملة، والتي لا تضمن له السيطرة على جميع الدول الأخرى. وكما يقول كينيث والتز Kenneth Waltz، لا يمكن لقوة عظمى "ممارسة سيطرة إيجابية في كل مكان في العالم". ولذلك، تتمتع الدول الأخرى بحرية عمل كبيرة، وقد تتمكن من تحقيق أهدافها في القضايا التي تهمها أكثر من القطب الواحد، أو التي يمكنها التنسيق فيها ضده. إن الهيمنة غير المكتملة على النظام من قبل القطب الواحد، والحفاظ على الفوضى كمبدأ تنظيمي للنظام، يفسحان المجال لنتائج لا تعكس دائماً التفوق العسكري للقطب الواحد. باختصار، لا تضمن القوة الأحادية القطبية النتائج.

من خلال تسليط الضوء على حدود قوة القطب الواحد، تساعدنا الفوضى على التمييز بين القطب الواحد والأنظمة المهيمنة، حيث تكون القوة أكثر تركيزاً في دولة واحدة. إن المبدأ المنظم في الأنظمة المهيمنة هو التسلسل الهرمي، وليس الفوضى. إذا ازدادت قوة القطب الواحد إلى الحد الذي يسمح له بالتحكم في جميع السلوكيات الخارجية لجميع الدول الأخرى، فإن الهيمنة تكون قد حلت محل القطب الواحد.

إن القول بأن المبدأ المنظم لعالم أحادي القطب هو الفوضى لا يعني أن الأحادية القطبية خالية من العلاقات الهرمية. فالتسلسل الهرمي، كما كتب ديفيد ليك David A. Lake فيما قد يكون أكثر معالجة متطورة لهذا المفهوم في نظرية العلاقات الدولية، "يُعرّف بمدى السلطة التي يمارسها الحاكم على المحكومين". في نظام أحادي القطب، تكون العلاقات الأمنية بين القطب الواحد والقوى الكبرى فوضوية في جوهرها. وبعبارات

¹²- Patrick James and Michael Brecher, "Stability and Polarity: New Paths for Inquiry," Journal of Peace Research 25, no. 1 (1998): 32-33.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ليك، يتمتع القطب الواحد بقدر محدود من السلطة على الدول القوية الأخرى، مما يبرر تسمية الفوضى كمبدأ منظم لعالم أحادي القطب. في الوقت نفسه، يتمتع القطب الواحد بسلطة كبيرة على الدول التي تقرر استيعابه. بعبارة أخرى، يُفسح العالم الفوضوي المجال لعلاقات هرمية مهمة.

وبالمثل، فإن الأحادية القطبية ليست هي نفسها الإمبراطورية. فالأحادية القطبية هي نظام بين الدول. وكما يشير روبرت جيرفيس Robert Jervis "تعني الأحادية القطبية وجود العديد من الدول القومية المتساوية قانونيًا، وهو أمر تنفيهِ الإمبراطورية".¹³

لقد قلل الواقعيون من احتمالات نشوء عالم أحادي القطب. حيث أكد كينيث والتز Kenneth Waltz أن "الاثنتين هو أصغر عدد ممكن في نظام المساعدة الذاتية" ولم يأخذ في الحسبان القطبية الأحادية. حيث أنه يشير ضمناً بقوله ذلك إلى أن النظام الذي يضم أقل من قوتين عظيمين سوف يكون هرمياً، وهو النظام الذي تحدد فيه علاقات السلطة ويؤدي الأعضاء وظائف متميزة داخل النظام (أي غياب الفوضى)، وبالطبع فالتز يرى أنه لا توجد إمكانية لغياب الفوضى في النظام الدولي ولهذا رفض احتمال وجود نظام أحادي القطبية. وبالطبع كان والتز مخطئاً، فالنظام الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة كان أحادي القطب، ولكنه ظل فوضوياً، وكان نظاماً يفتقر إلى علاقات السلطة المحددة، الأمر الذي أدى إلى أن على كل عضو فيه في نهاية المطاف أن يعتمد على نفسه من أجل البقاء.¹⁴ وفي مقابلة أجريت معه عام 2011، أقرّ والتز بندمه على هذا الإغفال. عندما سُئل: "لو كنت سَتُعِيد كتابة الكتاب الآن، بعد أن انتهى الثنائي القطبي، ما التغييرات - إن وُجدت - التي سَتُجرِيها عليه؟" أجاب والتز: "بالتأكيد سأضيف شيئاً عن الأحادية القطبية... حول ما قد يكون عليه العالم أحادي القطب، وما هي مزايا وعيوب هذا العالم المُحتملة". ومع ذلك، تجنب والتز باستمرار الكتابة عن الأحادية القطبية.

يمكن إيجاد مفتاح فهم إجمام والتز (وإجمام الواقعيين البنيويين عموماً) عن تبني مفهوم أحادية القطب في ذكره الوحيد لهذا المصطلح في كتاباته المنشورة. ففي عام 1997، كتب أنه "في ضوء النظرية البنيوية، تبدو أحادية القطب أقل التشكيلات الدولية استقراراً". بعبارة أخرى، نظراً للدور البارز لآليات توازن القوى في الواقعية البنيوية، بدت أحادية القطب شذوذاً سيختفي قريباً". باختصار، فإن الوجود الدائم لقوة عظمى وحيدة يتحدى مبدأً رئيسياً من مبادئ الواقعية البنيوية: "أن الدول تتوازن ضد تركيزات القوة، وبالتالي، فإن توازنات القوة تتكرر". يساعد هذا التحدي في تفسير الصمت الطويل لمعظم الواقعيين البنيويين حول موضوع القطب الواحد.¹⁵

2/ الثنائية القطبية:

النظام ثنائي القطب هو نظام تكون فيه قوتين عظميتين متنافستين، ونجد أبرز مثال على هذا النوع من توزيع القوة فيما كانت عليه بنية النظام الدولي أثناء الحرب الباردة (1945-1991)، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي قوتين عظميتين مهيمتين.

زعم والتز أن الثنائية القطبية أكثر الأنظمة استقراراً لعدة أسباب: أولاً، للككتلين مصلحة مشتركة في توازن القوى العالمي، ولدى قادة الكتلة الراعية القدرة على تحقيق هذا الهدف. وثانياً، هناك خطر أقل من سوء التقدير، سواء من حيث القدرة أو النية. وثالثاً، في حين أن الأزمات قد تتكرر، فإن تصعيدها إلى حرب

¹³- NUNO P. MONTEIRO, *Theory of Unipolar Politics* (Cambridge University Press, 2014), 40-42.

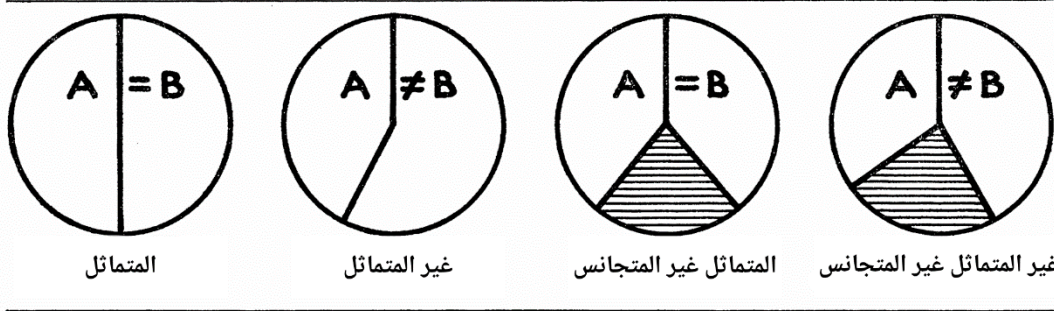
¹⁴- Thomas S. Mowle and David H. Sacko, *THE UNIPOLAR WORLD: AN UNBALANCED FUTURE* (PALGRAVE MACMILLAN, 2007), 31.

¹⁵- MONTEIRO, *Theory of Unipolar Politics*, 29-31.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يمكن منعه بشكل أكثر فعالية. وأخيراً، ستكون الدول الأخرى على الهامش أقل قدرة على زعزعة استقرار النظام الدولي.¹⁶

قدم فولفرام هانرييدر Wolfram F. Hanrieder في مقاله "النظام الدولي: ثنائي القطب أم متعدد الكتل؟" أربعة أشكال من النظام ثنائي القطب:



الشكل (01)

- 1- التمتائل Symmetrical: وهو نظام ثنائي القطب واضح أو كما يشير إليه مورتون كابلان Morton Kaplan "محكم"، لا توجد فيه أي قوى فاعلة سوى الكتلتين، ويسود توازن تقريبي بين القطبين. علاوة على ذلك، يشغل القطبان موقع احتكار ثنائي أو غلبة داخل النظام.
- 2- غير التمتائل Asymmetrical: هو نظام ثنائي القطب يظل القطبان فيه مهيمنين في مجال معين، على حساب جهات فاعلة أخرى في النظام، ولكن أحد القطبين يتمتع بهيمنة على الآخر. ويُعدّ احتكار القدرات النووية حالةً متطرفةً من عدم التماثل. وفي ظلّ مجموعة من الظروف شديدة عدم التماثل، يميل النظام ثنائي القطب إلى التحول نحو نظام أكثر هرمية.
- 3- التمتائل غير المتجانس Hetero-symmetrical: هو نظام ثنائي القطب لا يُسيطر فيها القطبان على منطقة معينة من النظام، أي تتشارك القوى الثالثة أو الرابعة في ملكيتها، ولكن النسبة بين القطبين لا تزال متماثلة تقريباً.
- 4- غير التمتائل غير المتجانس Hetero-asymmetrical: هو نظام ثنائي القطب أُخَلَّت فيه قوى ثلاثة "غير متجانسة" بالتوازن بين القطبين. إذا انضمت معظم الدول غير المنحازة في نظام ثنائي القطب إلى قطب واحد، فلن يؤدي ذلك إلى عدم التماثل غير المتجانس، بل إلى عدم التماثل، لأنّ تقوية أحد القطبين سيؤدي إلى "تشديد" التماثل الثنائي على حساب القطب الآخر. ويبدو أن عدم التماثل غير المتجانس ينتج بسهولة أكبر عن التفكك الجزئي لأحد القطبين. في هذه الحالة، يُمكن أن يؤدي عدم التماثل غير المتجانس إلى تكوين ثنائي القطب آخر، حيث تُستبدل كتلة ثنائية القطب بكتلة ثنائية القطب أخرى كانت تُشكل سابقاً العنصر "غير المتجانس" في النظام. على أي حال، بينما تحمل السمات غير المتماثلة للنظام ثنائي القطب بذرة التحولات "أحادية القطب" والهرمية، يُمكن أن تؤدي الميل غير المتماثلة غير المتجانسة إلى نظام متعدد الكتل وغير مُتماثل، حيث يميل أحد الأطراف إلى الهيمنة (القطب غير المتأثر للنظام ثنائي القطب المُتفكك)، أو إلى نظام ثنائي القطب جديد إذا كانت العناصر "غير المتجانسة" مُتأسكة بما يكفي¹⁷.

¹⁶- James and Brecher, "Stability and Polarity: New Paths for Inquiry," 32.

¹⁷- Wolfram F. Hanrieder, "The International System: Bipolar or Multibloc?," The Journal of Conflict Resolution 9, no. 3 (1965): 303-304.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

3/ التعددية القطبية:

النظام المتعدد الأقطاب هو نظام تكون فيه الهيمنة لأكثر من ثلاث دول، ونجد أبرز مثال على هذا النوع من توزيع القوة فيما كانت عليه بنية النظام الدولي أثناء فترة الحفل الأوروبي ما بعد سقوط نابليون، حيث كانت القوى الأوروبية للكبرى (بروسيا، بريطانيا، فرنسا، الإمبراطورية الروسية، الإمبراطورية النمساوية) مهيمنة على الساحة الدولية.

أكد كارل دويتش Karl Deutsch ودافيد سينجر David Singer أن التعددية القطبية أكثر استقرارًا من باقي أشكال بنى النظام الدولي، مبررين ذلك بالتالي: أولاً، إن نتيجة الصراع والحرب في نظام يضم العديد من القوى الكبرى أكثر غموضًا، مما يؤدي إلى مزيد من الحذر بينها. ثانيًا، كلما زاد احتمال حدوث انقسامات متقاطعة بين المشاركين، قللت من جمود صراعاتهم. وثالثًا، أصبحت التحالفات أكثر مرونة. وأخيرًا، تتصاعد سباقات التسلح بشكل أبطأ بسبب واقع التحالفات المتغيرة.¹⁸

4/ النظام ثنائي التعدد القطبي:

هو نظام وسيط بين التعددية القطبية والثنائية القطبية، نظر له الاقتصادي الأمريكي ريتشارد روسيكرايس Richard N. Rosecrance سنة 1966 في مقاله "الثنائية القطبية والتعددية القطبية والمستقبل". وقدم ريتشارد خصائص هذا النظام الدولي الوسيط، كالتالي:

أ/ علاقات المصالح:

السمة البارزة للمصالح في مثل هذا النظام هي أنها ستكون متعارضة جزئيًا ومنسجمة جزئيًا. ستكون العلاقة بين الدول ثنائية القطب تعاونية، إذ تعكس مصالح متبادلة في كبح جماح الصراع أو التحدي في المنطقة متعددة الأقطاب. وستكون العلاقة بين القوى ثنائية القطب تنافسية، إذ يسعى كل منها إلى منع الأخرى من تحقيق الهيمنة، سواءً عسكريًا أو في علاقاتها بالعالم متعدد الأقطاب. وسيكون للدول متعددة الأقطاب نمط مصالح متناقض بالقدر نفسه. ففيما يتعلق ببعضها البعض، ستكون هناك تنافسات نابعة من تنوع وجهات النظر والمواقف الوطنية. ومع ذلك، ستكون هناك أيضًا مصالح مشتركة في مقاومة طموحات القوى ثنائية القطب. وفيما يتعلق بالدول ثنائية القطب، قد تكون هناك مصالح فردية تدعم الضمانات العسكرية أو المساعدة الاقتصادية من إحدى القوى الكبرى (أو كليهما). وستكون هناك أيضًا مقاومة لتعديات القوى الكبرى. ومع ذلك، لن يشبه نمط المصالح، في أي حال من الأحوال، نمط لعبة محصلتها صفر أو لعبة محصلتها ثابتة. لن تواجه القوى ثنائية القطب بعضها بعضًا بشكل مباشر، ولن تُطوّر القوى متعددة الأقطاب عداوات لا رجعة فيها فيما بينها، ولن يكون العالمان متعدد الأقطاب وثنائي القطب متعارضين تمامًا.

ب/ التوازن:

ستكون عملية تحقيق التوازن، أو إعادة التوازن الدولي، أصعب في ظل نظام ثنائي التعدد القطبي مقارنةً بعالم ثنائي القطب تمامًا. وبما أن المصالح في هذا النظام متعارضة بوضوح، فإن أي ميزة تعود على أحد الطرفين لا بد أن تُعوّضها الأخرى. في نظام ثنائي التعدد القطبي، حيث تكون المصالح تعاونية ومتضاربة

¹⁸- James and Brecher, "Stability and Polarity: New Paths for Inquiry," 32.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

في آن واحد، سيكون من الصعب تقدير عواقب تغيير وضع إحدى الدول. من ناحية أخرى، بما أن العلاقات ستكون أكثر انسجامًا، ستقل الحاجة إلى تحقيق التوازن بشكل ملحوظ.

ج/ القدرة على التنبؤ:

ستكون عملية صنع السياسات في نظام ثنائي التعدد القطبي أكثر صعوبةً منها في نظام ثنائي القطب. يجب مراعاة نطاق أوسع بكثير من القرارات الوطنية المنفصلة. في الوقت نفسه، بما أن الدول ثنائية القطب ستتمارس تأثيرًا هامًا على مسار الأحداث في الجزء متعدد الأقطاب من العالم، فلن يواجه رجال الدولة حالة عدم اليقين المطلقة التي يفرضها نظام متعدد الأقطاب بحت. وبينما سيكون التنبؤ بالتحويلات أصعب منه في ظل نظام ثنائي القطبية بشكل عام، فإن أهمية كل تحول ستكون أقل بكثير.

د/ احتمالية الصراع العلني:

سيكون احتمال نشوب حرب، سواءً محليةً أو عامةً، أقل بكثير مما هو عليه في نظام متعدد الأقطاب. وسيُخفف الصراع لسببين: قد يُساعد وجود حاجز متعدد الأقطاب على منع التصادم بين العملاقين النوويين، وقد يمنع النفوذ الرادع للدول ثنائية القطب بدوره صراعًا حادًا بين القوى متعددة الأقطاب. وبينما لن توجد ثنائية قطبية بسيطة، سيكون تأثير القوتين العظميين حاسمًا في الحد من نتائج النظام.

هـ/ نتائج الصراع العلني:

ستكون نتائج الحرب، سواءً أكانت محليةً أم عامةً، أكثر تقبلاً بكثير مما هي عليه في نظام ثنائي القطب. وسيُتخذ الصراع العلني، في أغلب الأحيان، شكل حروب بين الدول متعددة الأقطاب، وبينما قد لا يُستبعد نشوب أزمات بين الدول ثنائية القطب، إلا أنها ستُخفف من حدتها بالاعتراف بالمصالح المتبادلة المهمة.¹⁹ - من الملاحظ أن النظام الذي اقترحه ريتشارد روسيكرانس Richard N. Rosecrance في هذا يشبه كثيرا النظام الثنائي القطب المتمثل غير المتجانس الذي اقترحه فولفرام هانريدر في مقاله الذي تطرقنا إليه سابقا، والاختلاف الوحيد الملاحظ هو في التسمية.

¹⁹- Richard N. Rosecrance, "Bipolarity, Multipolarity, and the Future," The Journal of Conflict Resolution 10, no. 3 (1966): 322-324.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

مطلب 03: مفهوم التعاون جنوب-جنوب في العلاقات الدولية

مفهوم التعاون جنوب-جنوب:

التعاون فيما بين بلدان الجنوب مفهومٌ قديمٌ وفكرةٌ جديدةٌ في آنٍ واحد، تحليلٌ قديمٌ وتوجيهٌ سياسيٌ جديد. على الرغم من أن هذا المفهوم موجودٌ منذ عقود، إلا أنه ازداد أهميةً ووظيفةً، لا سيما منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. لقد غيّر هذا المفهوم الهياكل الاقتصادية العالمية، كما صنع تحالفاتٍ جديدةً، وشركاءً تجاريين جددًا، وأساليب جديدةً للتنمية الاقتصادية، لا سيما للدول الناشئة.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو في جوهره مثل أي شكل من أشكال التعاون، مع أنه يشير عادةً إلى أطر السياسات التجارية والاجتماعية والاقتصادية بين بلدين أو أكثر أو منطقتين تقعان في الجنوب العالمي. كذلك فإن مصطلح "الجنوب العالمي" أكثر دقة من مجرد وصف جغرافي. فرغم أن هذه البلدان تقع في الغالب في نصف الكرة الجنوبي، إلا أن المصطلح يشير إلى تصورهما كدول نامية أو متوسطة الدخل، وليس إلى موقعها الجغرافي. على سبيل المثال، تقع تركيا تقنيًا في نصف الكرة الشمالي، ولكنها تُعتبر جنوبية نظرًا لوضعها كدولة ناشئة في الدخل. أما أستراليا ونيوزيلندا، فهما جنوبيتان تقنيًا، ولكن لا يُشار إليهما كجزء من الجنوب العالمي. ويُعرّف مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأنه "إطار واسع للتعاون بين بلدان الجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية". يشمل التعاون فيما بين بلدان نامية اثنتين أو أكثر، ويمكن أن يتم على أساس ثنائي أو إقليمي أو دون إقليمي أو بين الأقاليم.²⁰

نشأة وتطور التعاون جنوب-جنوب:

في عام 1955، اجتمع رؤساء دول آسيا وأفريقيا المستقلة حديثًا في مدينة باندونغ بإندونيسيا، لحضور قمة استمرت ستة أيام. كانت هذه أول محاولة من جانب دول الجنوب العالمي لتشكيل تحالفات وتعاون أوثق "على أساس المصلحة المشتركة واحترام السيادة الوطنية". كانت الأهداف الرئيسية للمؤتمر إدانة الاستعمار وتعزيز التضامن الآسيوي الأفريقي، مع انتقاد سباق التسلح النووي الخطير وعسكرة صراع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. كان المشاركون في مؤتمر باندونغ يضعون نصب أعينهم الإرث المدمر للاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة التنظيم التي أحدثتها الاستعمار، بالإضافة إلى الإبادة الثقافية والتهميش الذي عانت منه بلدانهم نتيجة الممارسات الإمبريالية السياسية والاقتصادية المفروضة عليهم لقرون. وجدت نخب الجنوب المجتمعة في باندونغ نفسها تراث مجتمعات زراعية إلى حد كبير وتقسيمًا عالميًا للعمل مع الشمال، حيث كانوا يصدرون المنتجات الأولية مقابل السلع المصنعة. وبفضل موجة متصاعدة من الطاقات المناهضة للاستعمار، كانوا يدركون في الوقت نفسه أنهم كانوا في ساحة دولية خطيرة ومعقدة.

²⁰ Leah McMillan Polonenko, Hany Besada, M. Evren Tok, and Ajarat Bada, "Conceptual Foundations of South-South Cooperation," In INNOVATING SOUTH-SOUTH COOPERATION, Edited by Hany Gamil Besada, M. Evren Tok, and Leah McMillan Polonenko (The University of Ottawa Press, 2019), 2-3.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بشّر "البيان الختامي للمؤتمر الآسيوي الأفريقي"، المعروف اختصارًا باسم "إعلان باندونغ"، بانطلاق طريق ثالث، طريق لا يتبع منطق العالم الأول ولا الثاني، وأصبح يُعرف لاحقًا باسم حركة العالم الثالث، عززت هذه الحركة الاعتماد الجماعي على الذات في بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الاقتصادي.²¹

ولم تشهد العلاقات بين بلدان الجنوب نموًا اقتصاديًا فحسب، بل هي أيضًا ثمرة جهد مدروس، نابع من استراتيجية سياسية، لتعزيز أشكال التعاون والشراكة بين بلدان الجنوب. وتقوم الفرضية على أن البلدان النامية تشترك في مشاكل وتحديات مشتركة، ورغم أن بعضها قد حقق أداءً أفضل، ووصل إلى مستويات أعلى من التنمية، إلا أنها لا تزال تشترك في خبرات وخلفيات مشتركة، مما قد يفيد البلدان النامية الأفقر. كما أن مفهوم التضامن والمنفعة المتبادلة من التعاون هو جوهر مبادئ هذا التعاون الجنوبي. وأخيرًا، وليس آخرًا، يُنظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب كبديل لإطار التعاون الإنمائي السائد بين الشمال والجنوب.

تتعدد مبادرات التعاون والشراكة بين بلدان الجنوب، وتتخذ أشكالًا متنوعة، وتشرك طيفًا واسعًا من الجهات الفاعلة. ومع ذلك، يسترشد التعاون بين بلدان الجنوب، بشكل مثير للاهتمام، بمجموعة أساسية من المبادئ التي يبدو أنها مشتركة على نطاق واسع بين الجهات الفاعلة الجنوبية، بما في ذلك القوى الناشئة مثل مجموعة البريكس. ويرتكز هذا التعاون على مبدأ أن التعاون بين بلدان الجنوب، وأجندته، وأهدافه الإنمائية، التي ينبغي أن تحددها دول الجنوب. ولا ينبغي أن يُدار هذا التعاون بدافع الإحسان أو بعلاقة القوة/التبعية. بل على العكس، ينبغي أن يستند إلى مبادئ المساواة والتضامن واحترام الاستقلال الوطني والملكية، والمنافع المتبادلة (تعزيز النتائج المربحة للجميع) والتكامل. وتُعد مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أساسية، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة والتوصيات المتعلقة بالسياسات، مع مراعاة الحاجة إلى حلول وطنية ومساحة كافية للسياسات. ويُولى اهتمام أكبر للشراكة وتبادل الخبرات، لا سيما من خلال التعاون التقني ونقل المعرفة.²²

التركيز الإقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب:

يُعد تحليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من منظور تركيزه الإقليمي أمرًا بالغ الأهمية لفهم اختلافات التعاون حسب المنطقة. فبينما يُمارس التعاون فيما بين بلدان الجنوب عالميًا، توجد روابط إقليمية تُنشئ تحالفات داخل البلدان، إما جغرافيًا أو لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية أخرى. ومن أكثر عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب إثارة للاهتمام وتأثيرًا الطريقة التي أعاد بها تعريف المفاهيم التقليدية للإقليمية. ويمكن للمرء أن ينظر إلى مفهوم بيتر كاتزنشتاين Peter J. Katzenstein عن "المناطق المسامية" لدراسة فكرة المناطق غير المقيدة جغرافيًا. لقد أنشأ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مناطق تتجاوز ليس فقط الحدود، بل القارات أيضًا.

وعلى الرغم من زخم التعاون بين بلدان الجنوب، إلا أن هذا المفهوم لا يخلو من منتقديه أو متشككين فيه. صنّف فاننو شيرو Fantu Cheru محلي التعاون بين بلدان الجنوب ضمن أربع فئات رئيسية: المنزرون، والمشككون، ومنتقدو الإمبريالية الجديدة، والمشجعون:

1- المشجعون: تشمل هذه الفئة مؤيدي التعاون بين بلدان الجنوب، الذين يدركون الإمكانيات التي لم تكن متاحة لولا التعاون بين بلدان الجنوب. ومع اتساع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب لعدد

²¹- Omar S.Dahi and Firat Demir, *South-South Trade and Finance in the Twenty-First Century* (Anthem Press, 2016), 21.

²²- San Bilal, "The Rise of South-South relations: Development partnerships reconsidered," European Centre for Development Policy Management, (May 30, 2012): 13,17.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

- الجهات الفاعلة التي يمكن لدول الجنوب الاختيار من بينها للحصول على المساعدات والتجارة، ازدادت الفرص بشكل كبير.
- 2- المنذرون: يزعم المنذرون أن هذه الأشكال الجديدة تُهدد الأمن العالمي والوطني للشركاء الشماليين التقليديين، وخاصة الولايات المتحدة وحلفائها. تحول التعاون الإنمائي في فترة ما بعد الحرب الباردة ليشمل أبعادًا تتعلق بالأمن البشري، ومؤخرًا الإرهاب الدولي. ونتيجةً لذلك، تُفحص التغييرات في التسلسل الهرمي بين الشمال والجنوب بدقة نظرًا لقدرتها على زيادة نفوذ الدول التي يُنظر إليها على أنها تُشكل تهديدًا - ما يُسمى بالجهات المانحة المارقة.
- 3- المتشككون: يرى المتشككون أن الأشكال التقليدية للمساعدات الإنمائية تلعب دورًا محوريًا في أجندة التنمية، وهم أكثر انتقادًا لسيطرة الأشكال الجديدة. ولا يزال المتشككون ينتقدون الطبيعة التقليدية للتنمية القائمة على التكامل بين الشمال والجنوب، لكنهم يخشون زوال هذا البناء كليًا. وقد أشارت أدريانا عبد النور Adriana Erthal Abdenur وجواو دا فونسيكا João Moura Estevão Marques Da Fonseca إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتعارض أحيانًا مع "المعايير والقيم والممارسات" ذاتها للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهذا يُقدم دليلًا على أن الأجندة الجديدة قد تمثل تناقضًا كبيرًا مع أنظمة التنمية القديمة.
- 4- منتقدو الإمبريالية الجديدة: تُلقي هذه الفئة انتقاداتها على الجهات الفاعلة الجديدة المعنية، بصفتها أقوى اللاعبين في التعاون بين بلدان الجنوب. حيث يشيرون لبروز شكل آخر من أشكال الإمبريالية، مع تهديد القوى الجديدة لسبل العيش المحلية، والسياسة، والثقافة، وما إلى ذلك. يمكن تصور ثلاث تهديدات رئيسية لأجندة التعاون بين بلدان الجنوب في هذه الفئة: الواردات والصادرات من هذه القوى الناشئة، مما يُمثل منافسة غير عادلة للأسواق المحلية؛ واستيراد العمالة التي لا تُوفر فرص عمل، والمعرفة المحدودة بهذه الصناعات في بلدانهم المستهدف²³.

²³- Polonenko et al., "Conceptual Foundations of South-South Cooperation," 5-6, 9.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث 02: الإطار النظري للدراسة

مطلب 01: النظريات الغربية المفسرة للسياسة الخارجية للدول

1/ النظرية الواقعية:

تفترض الواقعية، كنظرية أو نموذج، عددًا من خصائص الشؤون الدولية التي تُحدد وتُحكمها في آن واحد:

- 1- التركيز على البقاء الوجودي للدولة باعتبارها الفاعل الأهم في الشؤون الدولية
- 2- أن تسعى الدول، قبل كل شيء، إلى تحقيق مصالحها الوطنية حيث تكون الاعتبارات الأخلاقية والأدبية ثانوية، وستستخدم جميع الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك (بما في ذلك بناء الموارد العسكرية).
- 3- وجود فوضى بين العناصر المكونة للساحة الدولية، أي الدول.
- 4- الطبيعة الصراعية لتلك الساحة حيث تكون خسارة أحد الأطراف مكسبًا للطرف الآخر في حساب مصلته صفر.

برز من بين الواقعيين البارزين ثوسيديدس (Thucydides 400-460 قبل الميلاد)، ونيكولو مكيافيلي (Niccolò Machiavelli 1469-1527)، وتوماس هوبز (Thomas Hobbes 1679-1588)، ولكلٍ منهم صياغته الخاصة لما عُرف لاحقًا بالواقعية. وإذا أضفنا إليهم كار Carr ومورغنثاو Morgenthau في القرن العشرين، فسندج مجموعة من الشخصيات التي يُمكن اعتبارها أساسية في المدرسة الواقعية. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدا أن تأثير كل من كار ومورغنثاو يوفّر تفسيراً لاندلاع الحرب الباردة (1948-1989) بين "الشرق"، الدول الخاضعة لنفوذ الاتحاد السوفييتي، و"الغرب"، الدول الخاضعة لنفوذ الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

لم تتوقف نظرية الواقعية. بل تطورت وأعدت ابتكار نفسها من خلال الحوار مع مناهج أخرى لتتحول إلى "الواقعية الجديدة"، المعروفة أيضًا باسم "الواقعية البنوية"، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعمل كينيث والتز Kenneth Waltz في كتابه "نظرية السياسة الدولية" (1979). وقد تضمن هذا النهج ردودًا نقدية على الواقعية، ويفترض أن القيود البنوية التي يفرضها النظام الدولي تحكم السلوك في العلاقات الدولية، حتى عندما تُسهّم هذه القيود أحيانًا في التعاون بين الدول. ويمكن رصد تكرار آخر للواقعية في أعمال الواقعيين الكلاسيكيين الجدد. فهم يستجيبون لقبول الواقعية الجديدة للبنية كعامل حاسم من خلال السعي إلى تفسير متغيرات السياسة.²⁴

يُركز المفكرون "الواقعيون" على استخدام القوة في السعي لتحقيق المصالح. ويفعلون ذلك انطلاقًا من فهمهم للطبيعة البشرية وطبيعة أي نظام اجتماعي لا يمارس فيه أحد سلطة عليا. في ظل هذه الظروف من الفوضى الدولية، كما هو الحال في نظام الدولة ذات السيادة، يهتم الواقعيون عمومًا بالدول أكثر من أي جهات فاعلة أخرى، لأنه في العالم كما يُصوّرونه، تتمتع الدول بأكبر قدر من القوة وتسعى لتحقيق أعلى المصالح وأكثرها شمولًا. تُحَيّر الدبلوماسية والديبلوماسية الواقعيين. فهل هما عنصران من عناصر قوة الدولة، أم أدوات للسياسة الخارجية، أم مجرد وسيلة لإيصال كليهما إلى الآخرين؟

²⁴- ALISON R. HOLMES and J. SIMON ROFE, *GLOBAL DIPLOMACY: Theories, Types, and Models* (Westview Press, 2016), 67-68.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يُفضّل الواقعيون "البنويون"، الذين يُركزون على خصائص الأنظمة الدولية، الرأي الأخير. فالدبلوماسية والدبلوماسية معنيون بالتواصل. يُعدّ التواصل في النظام الدولي مهمًا بقدر ما يتطلبه الأمر، ولكنه غير مهم لأن التباين فيه لا يُفسر التباينات في النتائج المنهجية المهمة. فعلى سبيل المثال، لن يعتمد مستوى الاستقرار في نظام دولي ثنائي القطب على مدى فعالية دبلوماسيته.

في المقابل، يُركز الواقعيون "الكلاسيكيون" و"الكلاسيكيون الجدد" على مواطن انعدام الأمن التي يرونها في الطبيعة البشرية، ويميلون إلى اعتبار الدبلوماسية والدبلوماسية أدوات للسياسة الخارجية وعناصر قوة الدولة، على التوالي. بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين، مثل هانز مورغانو Hans Morgenthau، يمكن أن يتفاوت رجال الدولة والسفراء في فاعليتهم، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة. وبالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين الجدد، يمكن أن يتفاوت الطابع الداخلي للدول، مع اختلافات في أنظمة التعليم الوطنية، على سبيل المثال، مما يؤدي إلى نشوء خدمات دبلوماسية أكثر أو أقل فعالية.²⁵

2/ النظرية الليبرالية:

تفترض الليبرالية، كنظرية أو نموذج، عددًا من خصائص الشؤون الدولية التي تُحدد وتُحكمها في آن واحد:

- 1- تُعدّ طبيعة الدول وسكانها - أخلاقياً ومادياً - عاملاً حاسماً في إدارة الشؤون الدولية.
- 2- يمكن التخفيف من حدة الصراع في العلاقات الدولية من خلال التعاون بين الأفراد والدول للحد من تجاوزات سياسات القوة.
- 3- الدول الديمقراطية أكثر سلمية، مما أدى إلى طرح "نظرية السلام الديمقراطي"، التي تُجادل بأن الديمقراطيات لا تُحارب بعضها البعض.
- 4- إن حق تقرير المصير، والتجارة الحرة، وحقوق الإنسان أمورٌ تستحق الدفاع عنها بشكل استباقي لما لها من قدرة على تعزيز نسيج جميع الدول.

هذه الخصائص ليست متفقاً عليها عالمياً، ولكنها كانت ذات تأثير خاص بين قطاعات واسعة من سكان العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ويترتب على ذلك منطق مفاده أنه إذا تصرف الدول بعقلانية وضبط النفس، فيمكن تجنب أهوال الصراع العالمي .

إن صياغة "النقاط الأربع عشرة" والأمل الذي جسده خلق توقعاً بأن الشؤون الدولية، وبالتالي سلوك الدبلوماسية، ستكون مختلفة اختلافاً جذرياً. ولهذا السبب، اعتبرت الكثير من الأدبيات المتعلقة بالدبلوماسية نظام ما بعد عام 1919 بمثابة لحظة "الانفجار الكبير" المميزة. ففي بعض النواحي، كانت هناك حقبة جديدة، الدعوة إلى حرية البحار، إزالة الحواجز أمام التجارة الحرة، الدعوة إلى نزع السلاح، والحق في تقرير المصير - أو حق سكان المنطقة في تحديد حكمهم بأنفسهم -، كانت الآثار المترتبة على الدبلوماسيين في ذلك الوقت كبيرة. ربما كانت النقطة الرابعة عشرة من نقاط وودرو ويلسون Woodrow Wilson الأكثر ثورية، إذ دعت إلى تدشين "رابطة عامة للأمم"، عُرفت باسم عصبة الأمم عند انعقاد اجتماعها الأول في جنيف في جانفي 1920. وبصفتها منظمة دولية حكومية دولية، سعت عصبة الأمم إلى تنظيم شؤون الدول وحل النزاعات بينها. وقد أدت نجاحاتها الأولية، ودبلوماسية المؤتمرات التي رعاها وجودها، إلى ظهور فترة عُرفت بـ"شهر عسل لوكارنو" عقب معاهدة لوكارنو لعام 1925. وقد أكدت هذه المعاهدة،

²⁵- Paul Sharp, "Diplomacy in International Relations Theory and Other Disciplinary Perspectives," In Diplomacy in a Globalizing World, Edited by PAULINE KERR, and GEOFFREY WISEMAN (Oxford University Press, 2018), 61.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

القائمة على اتفاق متبادل بين ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، القوى الأوروبية الرائدة، التزامها ببنود معاهدة فرساي، وازدهرت "روح لوكارنو" التعاونية حتى نهاية العقد.²⁶

3/ النظرية البنائية الاجتماعية:

البنائية هي مقارنة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي للسياسة العالمية، وتعطي الافتراضات التالية للعلاقات الدولية:

- تركز بنية النظام الدولي على البنية الاجتماعية للدول، التي تتشكل من مجموعة من القيم والقوانين والقواعد المنعكسة عن الهوية والمصلحة الوطنية الخاصة بتلك الدول .

- تتميز البنائية بأنها نظرية مواكبة للواقع المتجدد باستمرار، كون النظام الدولي يعتبر بمثابة المرآة العاكسة للبناء الاجتماعي الخاص بكل دولة والذي يكون في تطور دائم غير محصور بقوانين أو قواعد تامة .

- يرفض البنائيين الافتراضات الوضعية الموضوعية التي تقر بوجود قوانين ثابتة تحكم مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية بعيدا عن ارادة الدولة وقدرتها على التأثير على محيطها الخارجي.

حسب البنائيين، فالهويات والمعايير والثقافة هي عناصر مهمة جدا في السياسة العالمية، فقد لوحظ تزايد الاهتمام بتصور الثقافة منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين. ففي ذلك الصدد استعمل كل من توماس بيرغر Thomas Berger وبيتر كاتزشتاين Peter J. Katzenstein المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات، كما نجد إليزابيث كير Elizabeth Kerr التي قدمت تفسيرات ثقافية حول السياسات العسكرية لبريطانيا وفرنسا في فترة ما بين الحربين، وكذا نجد المفكر صامويل هنتغتون Samuel Huntington في كتابه "صدام الحضارات" الذي أشار فيه إلى الانتماءات الثقافية الواسعة التي أصبحت الآن محل الولاءات القومية.

ترى البنائية الدول في تفاعلاتها الخارجية كفاعلات اجتماعية، فهي توجه سياستها الخارجية بناء على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك الملائم. فهي تختار سلوكها الخارجي وفقا لهويتها وقيمها التي تشكل عقيدتها الخارجية.²⁷

4/ مقارنة القوة الناعمة:

تم صياغة مفهوم القوة الناعمة من قبل عالم السياسة جوزيف ناي Joseph Nye في كتابه "حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية". تقوم القوة الناعمة على النفوذ والجدب، وتتجلى في عدة أشكال: الثقافة، والقيم، والسياسات الخارجية، بحيث يجب أن تكون هذه العناصر جذابة (يجعل ناي قوة الجذب مرادفة للقوة الناعمة). ويجب أن تكون لديها القدرة على جذب الدول الأجنبية، وأن يكون لديها صدى في طريقة حياة الدول المستهدفة (القيم)، وأخيرا أن يكون لديها شكل من أشكال الشرعية (السياسات الخارجية). ونجد من أبرز الأمثلة دبلوماسية الباندا التي تمارسها الصين منذ خمسينيات القرن العشرين، فهي شكل من أشكال استخدام حيوان لطيف بشكل خاص لا يوجد إلا في الصين لإبراز صورة الصين الخيرية.

²⁶- HOLMES and ROFE, **GLOBAL DIPLOMACY: Theories, Types, and Models**, 67-68.

²⁷- خالد موسى المصري، مدخل إلى نظريات العلاقات الدولية (دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014م)، 199، 218-219.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وحسب ناي، تحتل الثقافة مكانة مركزية بين أدوات القوة الناعمة. فعندما نفكر في الثقافة الأمريكية، فإننا نفكر على الفور في الثقافة الشعبية من هوليوود إلى برودواي (أشهر شوارع مانهاتن في نيويورك)، والبيسبول والروك أند رول. كما تتضمن أيضاً قوة الجذب التي تتمتع بها جامعاتها (القوة الناعمة الأكاديمية).²⁸

في العلاقات بين الدول والدبلوماسية، تتجلى الوسائل الناعمة التي يمكن أن تستخدمها أي دولة لزيادة قوتها في تركيز الهدف الأساسي لدبلوماسيتها على تكوين الأصدقاء وزراعة ثقافة الصداقة بدلاً من خلق الأعداء والتحالفات العسكرية. وكما يقول المثل الصيني القديم: "الفضيلة لا تُترك وحدها، من يمارسها سيكون له جيران". لا يمكن لرجل الفضيلة أن يكون معزولاً أبداً، فهو متأكد من أن لديه رفاقاً من ذوي التفكير المماثل.

²⁸- Delcorde, *La diplomatie d'hier à demain*, 64-65.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المطلب 02: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تشكلت الدبلوماسية الجزائرية عند استقلال البلاد من خلال عدة عوامل هيكلية في سياستها الخارجية: الإرث الثوري لحركة التحرير، البيئة الإقليمية المنبثقة عن النزاع الإقليمي مع المغرب، والبيئة الجيوسياسية العالمية التي تميزت بموجة حركات الاستقلال والانقسامات الأيديولوجية للحرب الباردة بين الكتلتين (شرق-غرب) والصراع العربي الصهيوني.

ألقى السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابًا هامًا حول السياسة الخارجية في 10 فيفري 1968، تجلّى فيه هذا الفكر الثوري:

"سياستنا هي سياسة الاستقلال الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والتعاون والصداقة مع جميع الشعوب على أساس الاحترام المتبادل والمصالح، والنضال الدؤوب والمساعدة ضد الإمبريالية".²⁹

ليس من الصعب فهم سبب كون هذه المبادئ جوهر السياسة الخارجية للجزائر. لقد خلّفت حرب الاستقلال الطويلة والدموية للجزائريين تجربة مشتركة قوية. فبعد تحقيق الاستقلال عام 1962، كان الشاغل الرئيسي للجزائر هو أن تتحكم بمصيرها دون تدخل خارجي. انتهج بن بلة، أول زعيم للجزائر المستقلة، سياسة خارجية أممية، لكنه لم يُحرّر الاقتصاد من تبعيته التقليدية لفرنسا. وعندما تولى هواري بومدين السلطة في جوان 1965، انشغل بالداخل وركز على وضع زمام السلطة الاقتصادية في أيدي الجزائريين وسياسة ترميم المحروقات، التي بشر إتمامها سنة 1971 بوضع أكثر فعالية للسياسة الخارجية. وهكذا، في سبتمبر 1973، بُشّر ببداية مرحلة جديدة من النشاط في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز، الذي استضافه الرئيس بومدين في الجزائر العاصمة.³⁰

مواثيق الثورة التحريرية ودورها في بناء مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

بيان أول نوفمبر:

يُعدُّ بيان أول نوفمبر مصدرًا لكثير من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، التي لم تحد عنها الجزائر، بل عملت على إثرائها. ومن أهم مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية التي جاءت في بيان أول نوفمبر، نجد:

- تدويل القضية الجزائرية: وهو هدف جاء من أجل استرجاع الاستقلال الوطني بكل الوسائل المتاحة
- بما في ذلك التدويل - وكان لهذا الهدف دلالة أخرى، ألا وهي تدمير أسطورة الجزائر فرنسية، وهو ما يؤكد العمق الثوري لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل الإطار الطبيعي العربي الإسلامي: وهذه في إطار الرؤية التي كانت تتبناها جبهة التحرير الوطني حول الوحدة مع أقطار المغرب العربي، وفي ظل هذه الوحدة

²⁹ - Peter St John, "Independent Algeria from Ben Bella to Boumédiène: II. Foreign Policy," The World Today 24, no. 8 (1968): 342, 344.

³⁰ - Sam Younger, "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy," The World Today 34, no. 3 (1978): 107-108.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ستنعم شعوب الشمال الإفريقي بالرقى والتطور في مختلف المجالات لأن الوحدة كانت ولا تزال شرط القوة والازدهار. ونلاحظ أن البيان قد أضحى الصبغة العربية الإسلامية على هذه الوحدة، فأكد أصالة وهوية الثورة الجزائرية وانتمائها الحضاري إلى العالم العربي الإسلامي .

وقد ظلت هذه المبادئ ثابتة في كل البرامج والمواثيق الصادرة عن جبهة التحرير الوطني.

ميثاق الصومام:

لقد أكد ميثاق الصومام على العديد من أهداف بيان أول نوفمبر، على غرار تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث، والدعوة إلى تنظيم دفاع مشترك ونشاط دبلوماسي مشترك، وحرية المبادلات والتعاون في عدة مجالات، وإيجاد سياسة مشتركة في مجال التعليم، واستثمار الموارد الباطنية لكل بلد.

ركز ميثاق الصومام كذلك على تطوير العمل الدبلوماسي بغية تدويل القضية الجزائرية وجلب العون المادي والمعنوي والروحي للثورة، وهذا من خلال دعوة الدول التي شاركت في مؤتمر باندونغ إلى الضغط على فرنسا بكافة الوسائل المتاحة، وكذلك من خلال تكثيف العمل الدبلوماسي الأممي للحصول على التأييد الدولي.

برنامج القاهرة 1957:

كان أحد أهم أهداف هذا البرنامج هو توسيع النشاط الدبلوماسي، وهو هدف تم وضعه في ظل المساندة الكبيرة التي لقتها الثورة الجزائرية في الخارج، وكان إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو قرار حاسم آخر لهذا البرنامج.

برنامج مؤتمر طرابلس الأول 1959-1960:

وضع هذا البرنامج عدة أهداف خارجية حيوية، هي:

- التدويل: أي " إحداث أوضاع مقلقة في شمال إفريقيا تؤدي إلى تدويل القضية الجزائرية"، وهو هدف قد أشير له في معظم مواثيق الثورة السابقة، ورصد له برنامج طرابلس أساليب أكثر فعالية من خلال القيام بأعمال عسكرية على الحدود من أجل إرغام الأطراف الدولية للتدخل لحل القضية الجزائرية.
- عزل فرنسا دوليا واستئناف العمل المسلح داخل أراضيها: بين المجتمعون أن ذلك يكون بـ "عزل البلدان العربية سياسيا عن فرنسا، وكسب مساندة الرأي العام الفرنسي والأوروبي وتقوية الدعاية، وجلب كل بلد من بلدان الحلف الأطلسي للموافقة على استقلال الجزائر وتقوية العمل المسلح داخل فرنسا". وهو هدف ذو أبعاد سياسية متعددة، تهدف كلها إلى الضغط على فرنسا دوليا وداخليا من أجل تقوية موقف الثورة الجزائرية.
- تقوية تحالفات الثورة مع البلدان العربية والأفريقية: حيث أشير في التوجه نحو البلدان العربية على النحو التالي " إن الجزائر جزء من المغرب العربي، وتنتمي إلى الوطن العربي، الذي تربطها به أربعة عشر قرنا من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية، والكفاح المشترك ضد الاضطهاد الاستعماري." ونحو أفريقيا كالتالي "إحداث تضامن بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا السوداء

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

والمشاركة في ندوات دورية للحكومات الإفريقية وتوحيد الأهداف والبرامج السياسية والاقتصادية والدبلوماسية". هذا التضامن الذي أشير إليه في النصين كان واضحا في معالم السياسة الخارجية الجزائرية لاحقا، فالبعد الأفريقي للجزائر لا يزال اليوم يكافح من أجل الشعوب الأفريقية، فالجزائر دائما ما تتكاتف مع الشعوب الأفريقية من أجل نيل حريتها واستقلالها، سواء منذ التنديد بنظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا أو إلى الدعم السخي للشعب الصحراوي إلى يومنا هذا في قضيته العادلة من أجل التحرر من الاحتلال.

- تكثيف النشاط الدبلوماسي ليشمل الشرق والغرب: "إن كفاح الشعب الجزائري يندرج في الحركة الواسعة التي مكنت شعوب آسيا وأفريقيا من التحرر وهو ما يندرج في الحركة التاريخية لتحرير الشعوب، وإن انتصار الشعب الجزائري سيساهم في تدعيم المثل الأعلى للسلام والحرية في العالم"، بهذه العبارات عبر المجتمعون عن المبدأ الذي لزم الجزائر بعد استقلالها كأحد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وهو السعي إلى دعم الشعوب المستضعفة في قضاياها العادلة والتحرر من الإمبريالية، وتحقيق السلم والأمن في العالم. كما أن تحريك النشاط الدبلوماسي ليشمل الدول الغربية يهدف إلى التأثير على الشعوب والحكومات الغربية من أجل ضمان دعمها للثورة الجزائرية، أو الحياد وعدم دعم فرنسا.

برنامج مؤتمر طرابلس الثاني (1961):

وضع هذا البرنامج عدة أهداف خارجية، نجد منها:

- إقامة وحدة مغاربية سياسية واقتصادية: وعبر وضعه لهذا الهدف فهو قد ساير باقي برامج وموثيق الثورة التحريرية، وهذا الأمر لا يدل سوى على أن فكرة الوحدة الشمال أفريقية متجذرة في الفكر الوطني، من أجل التطوير الاقتصادي والاجتماعي.
- إنجاز تجمعات اقتصادية عربية وإفريقية: هذه الرؤية تقع ضمن التجذر العربي-الأفريقي للجزائر، وعلى الاهتمام الكبير التي توليه الجزائر للبعدين العربي والأفريقي لها.
- تقييم للسياسة الخارجية: حيث أشار البرنامج إلى أن السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني قد فقدت ديناميتها خاصة على مستوى الدول للاشتراكية ودول أمريكا اللاتينية، ولهذا السبب حث على الاتجاه بنحو أكبر نحو هذه الدول والدول الأفريقية. وإلى تكثيف النشاط الدبلوماسي تجاه الدول العربية. وكذا دعا إلى القيام بنشاط دبلوماسي فعال تجاه الغرب، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي.

ميثاق طرابلس 1962:

بعد تحقيق الانتصار في الثورة التحريرية ضد المستعمر الوضيع، أصبح الهدف هو وضع الأسس لإعادة بناء الدولة الجزائرية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف عقد مؤتمر طرابلس من ماي إلى جوان 1962، وانتهى بإصدار ميثاق طرابلس، الذي برزت فيه ملامح السياسة الخارجية للجزائر المستقلة، مؤكدا على المبادئ والأهداف الأتية:

- ضرورة محاربة الاستعمار والامبريالية: "وما من شك أن إرادتنا في مواصلة مسيرة الثورة ستلاقي العديد من الصعوبات غير أن هذه الصعوبات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمنعنا من بذل أقصى الجهود لحماية عملنا المعادي للإمبريالية"، هذا التأكيد المباشر والصريح على محاربة

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

- الاستعمار والامبريالية لا يزال إلى يومنا هذا كمبدأ من المبادئ الثابتة للجزائر، فالجزائر لم تتحلّ أبداً عن الشعوب المستضعفة في نضالها من أجل التحرر.
- تحقيق الوحدة العربية والأفريقية: "بدعم حركات النضال من أجل الوحدة... والمساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا عن طريق الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الإمبريالية"، أسهب ميثاق طرابلس مثل الموثائق السابقة له في السعي إلى تحقيق الوحدة العربية والأفريقية.
 - تحقيق التضامن والتعاون الدوليين: "إن التعاون الدولي أمر ضروري لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم في جو من السلام... ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الإمبريالية تعبئة دائمة لدعم الروابط مع بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس الاحترام المتبادل... وهكذا ستكون الجزائر قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية... كما أنها ستساعد على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية"، يشير هذا النص إلى استمرار الكفاح والتضامن مع الكتلة الأفرو-آسيوية واللاتينية في مواجهة الامبريالية. كما يشير كذلك إلى الدعوة لتحقيق السلم والأمن العالميين وربط التقدم بهما.³¹

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وفقاً لتصور دستور 2020:

- من الديباجة: "إن الجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية".
- المادة 31: "تبدل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".
- المادة 32: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري".
- المادة 33: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول. على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".
- التحول النوعي لدور المؤسسة العسكرية على مستوى السياسة الخارجية باعتبارها أهم مؤسسات تنفيذ هذه السياسة، خاصة بعد إقرار المواد المتعلقة بإعطاء الحق الرئيس الجمهورية في إرسال قوات جزائرية للمشاركة في مهام حفظ السلام خارجياً، المادة 91: "يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان".³²

³¹- فتح الدين بن أزواو، "أهداف ومبادئ السياسة الخارجية للثورة الجزائرية من خلال موثيقها"، الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 31.30 أكتوبر 2018: 174-185.

³²- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 251/20 بتاريخ 2020/09/15، الجريدة الرسمية رقم 54 بتاريخ 2020/09/16.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

مبدأ عدم التدخل والحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو مبدأ جوهري في معظم المنظمات الدولية، إذ أنه يترجم التزام الدول بالقوانين الدولية وبسيادة الدول. والجزائر تلتزم به أخلاقياً وقانونياً على مستوى سياستها الخارجية. إن التمسك الثابت بهذا المبدأ هو نتيجة سيرورة تاريخية مرت بها الجزائر في التعامل مع التدخلات الخارجية المرفوضة، والتي كان أشدها الاستعمار الفرنسي.

لقد ترجم هذا الالتزام إلى مواد دستورية في جميع دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتي كان آخرها دستور 2020 كما رأينا سابقاً. وإذا كان من الطبيعي أن يؤدي مبدأ عدم التدخل إلى الالتزام بعلاقات حسن الجوار، فإن الجزائر قد أضفت عليها سمة حسن الجوار الإيجابي عبر التزامها بالعمل على تنمية السلم بين دول الجوار وتنمية علاقات التعاون والتضامن بما يخدم مصالح الدول.³³

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية كذلك بالالتزام بمبدأ الحياد "الإيجابي"، وهو الآخر يترجم سيرورة تاريخية مرت بها الجزائر. فمنذ فترة الحركة الوطنية في الفترة الاستعمارية، التزم المناضلون الجزائريون بالحياد في فترتي الحرب العالمية الأولى والثانية، وهو نفس الأمر الذي التزمت به جبهة التحرير الوطني اتجاه الصراعات العربية-العربية.

وبعد الاستقلال، استمرت الدبلوماسية الجزائرية بالتمسك بهذا المبدأ الجوهري، وكانت دائماً حاضرة بالحلول الدبلوماسية في النزاعات الإقليمية العربية والنزاعات الدولية الكبرى. وهذا الالتزام جعل الجزائر محل ثقة كطرف وسيط في عديد من النزاعات الدولية، على غرار النزاع العراقي-الإيراني والنزاع الأمريكي-الإيراني وغيرها من النزاعات.³⁴

أهم مصادر وإمكانات القوة الناعمة للسياسة الخارجية الجزائرية:

1/ مكة الثوار:

قال أميلكار كابرال Amilcar Cabral، أحد مؤسسي الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر: "المسلمون يذهبون للحج إلى مكة، والمسيحيون إلى الفاتيكان، وحركات التحرير إلى الجزائر".

بعد الاستقلال اختارت الدولة الجزائرية المشاركة بنشاط إلى جانب الحركات المناهضة للاستعمار في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا، باسم الحق في تقرير المصير، وهذا خاصة عبر عضويتها في حركة عدم الانحياز. خلال هذه الفترة من النشاط الثوري، تعايشت عدة حركات في شوارع الجزائر وأقامت مكاتبها هناك، من نشطاء الاستقلال الأفارقة إلى النشطاء الفلسطينيين، وقد وفرت لهم السلطات الجزائرية سبل العيش والحماية. وكذلك استفادت من هذا حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي وزعيمه الشهير نيلسون مانديلا الذي تلقى تدريباً عسكرياً على يد جيش التحرير الوطني

³³- راجع زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة 'الربيع العربي'،" سياسات عربية، العدد 21 (2016): 89-90.

³⁴- عبد الرحيم مرحوم، "ملاحم السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص بأعمال اليوم الدراسي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية والتحول السياسي والأمني في المنطقة العربية، جامعة بسكرة، 2016/04/28: 36-37.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

للتحضير للكفاح المسلح. وبعد الاستقلال، واصلت الجزائر تقديم مساعداتها المالية لمقاومة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والأهم من ذلك أنها قدمت لها الدعم الدبلوماسي داخل الأمم المتحدة. وهذه الديناميكية على الساحة الدولية أكسبت الجزائر مكانة في زعامة دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز، وهو ما يزال إلى يومنا هذا كصورة دولية عن الجزائر كدولة تدعم الشعوب التي تكافح من أجل حريتها ضد الإمبريالية.³⁵

2/ الإشعاع الديني:

وهي قوة تتمثل بالأساس في تعدد الطرق الصوفية وتجذرها في تاريخ الجزائر والأقاليم المتاخمة لها، على غرار الطريقة التيجانية، وغيرها. حيث بدأت هذه المذاهب انتشارها إلى أفريقيا من الجزائر. ويمكن ملاحظة أن دور هذه الزوايا يتجاوز الدور الديني فقط إلى أدوار سياسية استراتجية، فكلية من زعيم إحدى الزوايا -والذين غالبا هم جزائريون، على غرار زعيم الطريقة التيجانية- يمكن أن تحرك ملايين من أتباع تلك الطريقة في منطقة واسعة من أفريقيا. وهذا بالطبع دور يجب الاستثمار فيه، خاصة في ظل البيئة المتأرجحة لمنطقة الساحل والصحراء، ويمكن التأثير بها على البلدان المجاورة عبر الدبلوماسية غير الرسمية الناعمة.

3/ مكافحة الإرهاب:

"تعدّ مكافحة الإرهاب من أبرز المبادرات الدولية التي انتهجتها الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي. وبعد أن واجهته بمفردها لعقد من الزمن، التزمت الجزائر بمكافحة واسعة النطاق ضد الإرهاب. وبصفتها عضواً فاعلاً في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، دعت الجزائر إلى حلول عسكرية ودبلوماسية. فمن جهة، تستخدم الجزائر أدوات القوة الصلبة للقضاء على ظاهرة الإرهاب. وتعارض بشدة دفع الفديات، وجرّمت هذه الممارسات. ومن جهة أخرى، وسّعت نطاق مكافحتها للتطرف الديني وجميع أشكال التطرف من خلال دعوة العلماء والخبراء للنقاش واقتراح الحلول. كما تستضيف الجزائر المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، الذي يُجري أبحاثاً ويُعدّ مقترحات للوقاية منه".

إن جهود الجزائر في محاربة الإرهاب عززت من علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من الدول التي تتشارك معها في هذا المجال، والتي كانت ولا زالت على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. إذ اعترف الأمريكيون عديد المرات بالدور الكبير للجزائر في طرد ومجابهة الإرهاب الدولي.

4/ الإمكانيات الثقافية والسياحية:

تتخر الجزائر بثقافة متجذرة وأصيلة، وفي نفس الوقت متعددة المصادر، فالجزائر تاريخيا مرت عليها حضارات كثيرة، الحضارة النوميدية والرومانية والبيزنطية والإسلامية والعثمانية، وكذا العديد من الممالك المحلية. كل هذا الزخم التاريخي يكون جزءا من الحضارة الجزائرية، فالتراث الثقافي الذي يوازي السياحة موجود، لكنه لم يفعل بعد بالشكل المطلوب. ربما من الجدير بالذكر أن الجزائر هي 3 أكثر دولة تتواجد بها

³⁵ - Brahim Oumansour, L'ALGÉRIE: UN REBOND DIPLOMATIQUE (Éditions Eyrolles, 2024), 148-150.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أثار رومانية بعد تركيا واليونان (بدون احتساب إيطاليا)، والجزائر كما ذكرنا سابقا تتمتع بزخم ديني كبير ومتعدد، والذي يمكن أن يشكل بذاته موروثا ثقافيا، وقوة ناعمة مستقبلية.

5/ المساعدات الإنسانية والطارئة:

عندما يتعلق الأمر بالمساعدات الإنسانية والطارئة، تُسارع الجزائر إلى توفير الغذاء والخدمات اللوجستية، لا سيما لأفريقيا. وغالبا ما تكون النيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية وتشاد من الدول المتلقية لهذه المساعدات. وبالمثل، تُوفر الجزائر المأوى للاجئين من مالي والصحراء الغربية. وخلال زلزال عام 2015 الذي ضرب نيبال، أرسلت الجزائر مساعدات طارئة، بالإضافة إلى فريق من رجال الإطفاء الخبراء، إلى كاتماندو لتقديم المساعدة والدعم.

6/ برنامج تبادل الطلاب التعليمي:

تعدّ برامج التبادل التعليمي إحدى آليات ظاهرة القوة الناعمة الأوسع نطاقاً. حيث تُعتبر برامج تبادل الطلاب قنوات عابرة للحدود الوطنية لنقل المعايير والأفكار. ولذلك، قدمت الجزائر، منذ سبعينيات القرن الماضي، آلاف المنح الدراسية لطلابها للدراسة في دول العالم المتقدم، الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأوروبا، والدول العربية. كما استضافت برامج تبادل تعليمي، وقدمت منحاً دراسية لطلاب من دول أفريقية وعالمية، بهدف تعزيز مشاركة الجزائر الاستراتيجية في معركة الأفكار والقيم في محاربة الإمبريالية والامية والتخلف.

أطلق الرئيس هواري بومدين برامج تعليمية طموحة، من خلال توفير فرص دراسية لملايين الجزائريين للتعلم واستعادة كرامتهم وحريتهم. علاوة على ذلك، مُنح آلاف منهم، المنحدرون عموماً من طبقات اجتماعية فقيرة، بفضل نظام بومدين التعليمي الديمقراطي والحر، منحاً دراسية للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وقارة أوروبا.³⁶

³⁶- Laeed Zaghلامي. "Public diplomacy and soft power in Algeria's foreign policy," In THE ROUTLEDGE HANDBOOK OF SOFT POWER, Edited by Naren Chitty, Li Ji, Gary D. Rawnsley, and Craig Hayden (Routledge, 2017), 326, 329, 333-335.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المطلب 03: المقاربات الصينية في العلاقات الدولية

المدارس الفكرية الصينية والعلاقات الخارجية:

1/ المدرسة الكونفوشيوسية:

إن فهم كيفية تأثير أفكار كونفوشيوس Confucius على العلاقات الدولية في عصره يمكن أن يساعدنا على فهم تأثير الكونفوشيوسية على العلاقات الدولية الصينية المعاصرة بشكل أفضل. أوضح تشويو Cho Yu أن القيم الأخلاقية الكونفوشيوسية في الشؤون بين الدول تنعكس بشكل جيد في الأعمال التاريخية النقدية لعصره. وبهذا المعنى، حدد الباحثون ثلاث فئات تتعلق بالشؤون بين الدول: احترام الدول العليا، الذي يفهم أيضًا على أنه تأكيد للنظام العالمي، ومراعاة شرعية السلطات على مختلف المستويات، وعلاقتها المتبادلة أو ببساطة، الدول التابعة التي يجب أن تكون تابعة للبيت الملكي، والتميز بين الصينيين والأجانب، واعتبار الثقافة هي المعيار المحدد بدلاً من العرق.

يُعتبر منشيوس Mencius من أهم تلاميذ كونفوشيوس Confucius، إذ رأى أن أسوأ سياسة تتبعها أي دولة هي مقاطعة شعبها عن حياتهم الطبيعية من أجل غزو دول أخرى. لذلك، كان السلام بين الشعوب وتجنب أي نوع من الصراعات من المبادئ الأساسية التي يجب اتباعها في النظام الدولي آنذاك. من ناحية أخرى، كانت الكثير من نصائح كونفوشيوس موجهة للأفراد، فعلى سبيل المثال، رأى أن على الأفراد السعي إلى اكتساب المعرفة، وتنمية الصدق الفكري، وتقويم المشاعر، وتنمية الشخصية المتوازنة. وبما أن الدولة كانت تُعتبر تجمعًا لمجموعات القرابة، فإن أهداف الأفراد وأغراضهم ينبغي أن تُترجم إلى دولة أو حوكمة جيدة: "إن المجتمع الجيد والدولة الجيدة والعالم الجيد يجب أن يركز على أساس الأفراد الجيدين...".³⁷

ذكر "كتاب الطقوس" فكرة "التناغم العالمي". حيث يركز فكر التناغم الكونفوشيوسي العظيم على "تعزيز الثقة وغرس التناغم"، وقد استُخدمت روحه الدلالية غالبًا في الصين القديمة للتعامل مع العلاقة بين الجماعات العرقية والمناطق المحيطة بها.

مع تطور العولمة، تبنت الصين هذه الفكرة تدريجيًا اليوم كمبدأ للتعامل مع العلاقات بين الدول والمشاركة الفعالة في العولمة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تجسيد الفكر الإنساني الصيني التقليدي القائل بأنه "إذا تجسد الجمال بالتنوع والتكامل، فسينعم العالم بالتناغم والوحدة" في دورتي الألعاب الأولمبية، مما جعل بكين أول مدينة تستضيف دورتين أولمبيتين في العالم. استقبلت دورة الألعاب الأولمبية الصيفية التاسعة والعشرون في بكين عام 2008 شعوبًا من مختلف البلدان والمناطق والأعراق والثقافات واللغات في بكين بعقلية منفتحة وشاملة. وفي المعرض الأدبي والفني لحفل الافتتاح، عكست سمات "التناغم" في ثلاث فترات مختلفة شعار الصين الأيديولوجي "السلام هو الأثمن"، محققًا بذلك وعد دورة أولمبية متناغمة، ومُطبقة الفكر التقليدي للأمم الصينية على المجتمع الحديث، مُظهرةً للعالم السمات الوطنية المُحبة للسلام للأمم الصينية.³⁸

³⁷ - Cho-yun Hsu, "Applying Confucian Ethics to International Relations," ETHICS & INTERNATIONAL AFFAIRS JOURNAL 5, (1991): 16-20.

³⁸ - Yifan Shi, "The Application of Confucianism in Contemporary Chinese Foreign Policy," International Journal of Education and Humanities 7, no. 2 (2023): 47.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

كان هناك تحول تدريجي للغة الدبلوماسية الصينية منذ بداية القرن العشرين، من حيث الميل المتزايد لدى المسؤولين الصينيين إلى الاقتراض من كونفوشيوس. فمن خلال القيام بذلك، تجد بكين نفسها على أرض أكثر صلابة مما كانت عليه عندما روجت في تسعينيات القرن العشرين "للقيم الآسيوية"، التي يصعب تحديدها لأنها غامضة ومتناقضة للغاية في قارة تتميز بتنوع كبير من الثقافات والأديان وأنظمة القيم.

إن إعادة التركيز على الكونفوشيوسية يسمح للسلطات في بكين بتعزيز التماسك العام لخطابها السياسي القومي، وتعزيز نفس مجموعة القيم الأساسية الراسخة داخل المجتمع وكذلك على الساحة الدولية في التاريخ الطويل (رسميًا لا يقل عن خمسة آلاف عام) لما يحدونه بالأمة الصينية (Zhonghua minzu).³⁹

2/ المدرسة القانونية:

كان هناك دائمًا جانب مظلم في الفكر الصيني، لكنه على الأقل كان مؤثرًا بنفس القدر: وهو الجانب القانوني. بحسب مفكره، الذين اعتمد عليهم الإمبراطور الأول تشين شي هوانغ Qin Shi Huang لتأسيس إمبراطوريته في القرن الثالث قبل الميلاد. قبل الميلاد، كانت البشرية شريرة ويجب تأديبها باستخدام جريء للمكافآت والعقوبات، فإن القانون، وليس الطقوس، هو الذي ينبغي أن يمكن أعضاء المجتمع من البقاء متحدين. وفي توزيع الأدوار الذي تم إنشاؤه منذ عهد أسرة هان فصاعدًا، تحت تأثير دونغ تشونغشو Dong Zhongshu (المفكر المؤسس للأسرة، في القرن الثاني قبل الميلاد على وجه الخصوص)، كانت الطقوس الكونفوشيوسية تهدف في المقام الأول إلى تطبيقها على مركز الإمبراطورية وعلى أكثر شرائح السكان "تحضرًا"، في حين أن القانون الجنائي، الذي تم إنشاؤه في أساطير الكلاسيكيات الصينية لإخضاع البرابرة لابن السماء، كان يهدف إلى تطبيقه ليس فقط على البرابرة، ولكن أيضًا على الأشخاص الذين لا يمكن الوصول إليهم لفهم الطقوس وعلى أعضاء الطبقة الأرستقراطية الذين لم يحترموا النظام الطقسي. وبحسب عالم الصينيات جان ليفي Jean Levi، فإذا كان التراث القانوني قد تم قمعه، فإنه مع ذلك يشكل البنية الأساسية للسياسة الإمبريالية والصينية المعاصرة.

ويمكن رؤية هذا التأثير حتى في بعض خطابات الرئيس شي جين بينج Xi Jinping التي يبدو أنها الأكثر احتمالاً لجذب الرأي العام الدولي. في دافوس في جانفي 2017، تحدث شي جين بينج Xi Jinping عن طبيعية التنمية الاقتصادية والتقدم البشري، والتي يمكن للصين أن تصبح الضامن لها. إن هذا التطبيع للعملية الإنسانية يذكرنا بمفهوم تنظيم الكون والمجتمعات الإنسانية الذي كان لدى الفقهاء: كان الأمير هو الأصل والضامن للنظام الطبيعي، الذي كان النظام الإنساني مجرد نبع منه. في مثل هذا النظام، فإن العقوبات والمكافآت التي يمنحها الأمير هي الأدوات للحفاظ على النظام الاجتماعي، ومن ثم فمن الضروري أن تمارس عقوباته بنفس الصرامة ونفس القسوة مثل الكوارث الطبيعية. لا يوجد هنا مجال للتعسف أو الحرية. وهذه هي الطريقة التي يدعو بها شي جين بينج Xi Jinping عادة إلى "معاقبة التاريخ" أو العناصر الطبيعية ضد أولئك الذين يعارضون السياسة الصينية.

في كتاب "هان فيزي Han Feizi"، أحد أهم نصوص القانونية، يتم تعريف المشرع أو المبدأ (الشكل الذي يتخذه الأمير في هذا النظام الفكري) بالعدم. يبدو أنه يندمج بشكل لا يرحم مع القانون الذي هو مسؤول عن تطبيقه. ويعبر هذا عن المفهوم السلبي المحض للصين بشأن التدابير التي "تضطر" إلى اتخاذها للرد على "استفزازات" التلاميذ السيئين في النظام الدولي، وهكذا تصبح الصين بمثابة "اليد الخفية" التي من شأنها أن تسمح للنظام الدولي بمواصلة عمله. إن التقارب الذي تم توضيحه هنا بين القانونية وبعض الليبرالية الاقتصادية (المبتورة عن الحرية السياسية التي تصاحبها عادة) قد يبدو مفاجئًا، وحتى غير متوافق. ولكن هذا ليس أكثر غرابة من ذلك الذي جسده النظام الصيني رسميًا قبل عدة عقود، بين الليبرالية الاقتصادية

³⁹- Jean-Pierre Cabestan, *La politique internationale de la Chine* (Presses de Sciences Po, 2022), 92-93.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

والشيوعية، والذي يتجلى في التعبير المتناقض عن "اقتصاد السوق الاشتراكي". ومن المؤكد أنه من الممكن الإشارة إلى أن الليبرالية، حتى الاقتصادية منها على وجه التحديد، التي يبدو أن الصين تتباهى بها ما زالت غير كاملة إلى حد كبير. ولكن يمكن أن نلاحظ أيضاً أن التعبير النموذجي عن الليبرالية، والذي يزعم أن التبادلات التي تسمح بها هذه العقيدة أو تسهلها هي عمليات مربحة لكلا الطرفين وبالتالي "مربحة للجانبين" (Shuāngyíng، 双赢) قد أصبحت حقيقة بديهية في الخطاب الرسمي للحزب الشيوعي الصيني. ويبدو أن الصين قادرة على الاندماج في العولمة دون صعوبة، وذلك بشرط صارم يتمثل في أن تصبح تدريجياً القوة الدافعة، القاضي والمحلف على حد سواء. وهو التحدي الذي ليس من المؤكد أن الصين، على الرغم من كونها مملكة وسطى، قادرة على مواجهته.⁴⁰

3/ موزي Mozi:

"في العصور القديمة، عندما ظهر البشر لأول مرة، كانت هناك أوقات لم يكن فيها قانون أو حكومة بعد، لذلك قيل إن الناس لديهم مبادئ مختلفة... كلما زاد عدد الناس، زادت الأشياء التي يُتحدث عنها كمبادئ. وكانت نتيجة ذلك المواجهة المتبادلة. وبهذه الطريقة، كان الآباء والأبناء والإخوة الأكبر والأصغر داخل الأسرة مستائين وعدائيين، منفصلين ومشتتين، وغير قادرين على التوصل إلى اتفاق وتوافق مع بعضهم البعض. في جميع أنحاء العالم، استخدم الناس جميعاً الماء والنار والسموم والجرعات لإصابة وإيذاء بعضهم البعض. ونتيجة لذلك، لم يستخدم أولئك الذين لديهم قوة فائضة منها لمساعدة بعضهم البعض في عملهم، وفسدت السلع الزائدة وتحللت ولم تُستخدم للتوزيع المتبادل، وتم إخفاء العقائد الجيدة وحجبها ولم تُستخدم للتعليم المتبادل. وهكذا كان العالم في حالة من الفوضى مماثلة لتلك الموجودة بين الطيور والوحوش... إن حاكم الدولة فقط قادر على توحيد مبادئ الدولة."

4/ زونزي Xunzi:

"يولد الإنسان برغبات. فإذا كانت لديه رغبات ولكنه لا يحصل على ما يصبو إليه، فلا بد أن يسعى إلى إشباعها. فإن لم يكن لسعيه حد، فلا بد أن يتصارع. فإن تصارع، عمت الفوضى، وإن ساد، فُقر. كره الملوك السابقون هذه الفوضى، فأنشأوا طقوساً و"يي" لتقسيم الأمور بين الناس، وتنمية رغباتهم، وإشباع رغباتهم. وجعلوا الرغبات لا تستنفد الخيرات المادية، والخيرات المادية لا تستنفد الرغبات، حتى يزدهر كل منهما ويدعم الآخر. وهكذا نشأت الطقوس."

5/ هان فيزي Han Feizi:

"في العصور القديمة... كان الناس قليلين، وكانت السلع وفيرة، ولذلك لم يكن أحد يتشاجر. لذلك، لم تُوزع مكافآت سخية، ولم تُطبّق عقوبات قاسية، ومع ذلك كان الناس منظمين.... يزداد عدد الناس، وتنخفض السلع، ويضطر الرجال إلى الكفاح والاستعباد من أجل لقمة عيش زهيدة.... لذلك، عندما استخفت رجال العصور القديمة بالسلع المادية، لم يكن ذلك لأنهم كانوا خيرين، بل لوجود فائض منها، وعندما يتشاجر الرجال وينتزعون اليوم، فليس لأنهم أشرار، بل لأن السلع أصبحت نادرة."

6/ منشيوس Mencius:

"إن اتساع الأرض وكثرة السكان أمران يتمنّاهما الرجل النبيل، لكن ما يُسعدُه يكمن في مكان آخر. إن الوقوف في قلب الإمبراطورية وإحلال السلام بين الناس في البحار الأربعة هو ما يُسعدُ الرجل النبيل،

⁴⁰- Sophie Boisseau du Rocher and Emmanuel Dubois de Prisque, *La Chine e(s)t le monde* (ODILE JACOB Publishing, 2019), 129-130.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

لكن ما يتبعه كطبيعته يكمن في مكان آخر... إن ما يتبعه الرجل النبيل كطبيعته، أي الإحسان والاستقامة والطقوس والحكمة، مُتجذّر في قلبه.⁴¹

نظريات الصينية للعلاقات الدولية:

بدأت الدراسة الأكاديمية للسياسة العالمية في الصين في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وأعطت الاضطرابات الجيوسياسية في أواخر سبعينيات القرن الماضي زخمًا جديدًا لدراسة العلاقات الدولية. في استعراضه لتاريخ العلاقات الدولية الصينية، يجادل شياو رين Xiao Ren بأن نظرية العلاقات الدولية الصينية تحديدًا قد تجاوزت على مر العقود إلى حد كبير المناقشات المبكرة حول التوترات بين الأيديولوجية وتحليل السياسات والبحث العلمي. وقد اكتسبت هذه المناقشات إلاحًا بسبب التأثير المتزايد لترجمات نصوص العلاقات الدولية الأوروبية، وخاصة الأمريكية، في الجامعات الصينية في تسعينيات القرن الماضي.

حُد الانسجام في وقت مبكر كوجهة نظر قيمة لبحوث العلاقات الدولية الصينية. وقد دعا الباحثان البارزان في العلاقات الدولية، يو تشنغ Yu Zheng وتشن يوغانغ Chen Yugang، إلى نظرية الحوكمة العالمية المشتركة (全球共治 quanqiu gongzhi) في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد ساعد ذلك في تمهيد الطريق لنظريات لاحقة وأكثر تعقيدًا للعلاقات الدولية المتناغمة. يركز يو وتشن على تحديد أفضل ممارسات الحوكمة العالمية المشتركة أكثر من اهتمامهما بهيكل وآلية الحوكمة العالمية. ويجادلان بأن الحوكمة العالمية المشتركة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال "تطبيق مبدأ الوسطية على نطاق عالمي". ويتخذ مبدأ الوسطية "الانسجام" هدفًا له و"الوسطية" سبيلًا له. ويُعد اتباع المسار الوسطي (中 zhong) وسيلةً للتنقل بين طرفي نقيض العولمة والقومية.

يدعو نهج يو وتشن إلى توازن وتناغم مستمرين في السلوك. ويطبقان هذا على العلاقات بين الأنظمة السياسية:

"إن الدعوة إلى ثقافة "التناغم" هي أفضل طريقة لحل النزاعات العالمية وتعزيز التعاون العالمي والحوكمة المشتركة. ويرتكز هذا النهج على مفهوم موزي Mozi الرعاية المتبادلة المحايدة، والمنفعة المتبادلة المحايدة"... يجب أن يتبع كل شيء مبدأ "إفادة الآخرين": يسعى الجميع إلى إفادة الآخرين لتحقيق المشاركة المتساوية، والحوكمة المشتركة، والازدهار المشترك... يتطلب الحفاظ على التعايش الدائم والمتناغم بين مختلف المجموعات حوكمة مشتركة عالمية متجذرة في المفاهيم الأساسية الستة للثقافة الصينية التقليدية: علم الكونيات لوحدة السماء والبشرية، الإحسان والحب الإنسانيان، منظور تنموي يدمج الين واليانغ، منظور عملي لوحدة المعرفة والفعل، نهج ثقافي قائم على التعددية والتوافق، وتقدير وحدة العدالة والمصالح والوئام.

هذا الاستخدام للفكر الصيني القديم ملفت للنظر، بالنظر إلى ميل نظرية العلاقات الدولية الغربية إلى اعتبار منطقها التأسيسي عالميًا. يستند يو وتشن إلى مزيج من التقاليد الفكرية الصينية القديمة، بما في ذلك الموهية والكونفوشيوسية والطاوية. على سبيل المثال، يقدم يو وتشن عقيدة الوسط الكونفوشيوسية (中庸 zhongyong) كفلسفة شاملة للحوكمة العالمية المشتركة، لكنهما يؤسسان ممارسة الحوكمة العالمية المشتركة على الثنائية الطاوية والمفهوم الموهي الرئيسي المتمثل في "الرعاية المتبادلة المحايدة، والمنفعة المتبادلة المحايدة (兼相爱, 交相利 jianxiang'ai, jiaoxiangli)". في الوقت نفسه، يؤدي اللجوء

41- Youngmin Kim, A history of Chinese Political Thought (Polity Press, 2018), 62, 64, 68, 71.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إلى علم الكونيات الطاوي إلى غموض حول ما إذا كانت الحوكمة العالمية المشتركة هي الحالة الطبيعية للعلاقات بين الأنظمة السياسية، أم أنها هدف ينبغي أن تطمح إليه الأنظمة السياسية.

على الرغم من أن نهج يو وتشن في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم يرق إلى مستوى نظرية العلاقات الدولية الكاملة، إلا أنه أرسى سوابق اتبعتها نظريات العلاقات الدولية الصينية الأكثر تطوراً لاحقاً:

- يُقدم نفسه على أنه متجذر في التقاليد الصينية القديمة.

- يؤكد على الانسجام

- يمتد على الخط الفاصل بين كونه نظرية لوصف السياسة العالمية ونظرية لإتقان ممارسة السياسة العالمية.

- يزعم أنه قابل للتطبيق على السياسة العالمية ككل، لكن انغماسه في الفكر الصيني الصريح قد يوحي باستثنائية صينية.

- يُركز على ممارسة العلاقات بين الأنظمة السياسية، على العلاقات في حد ذاتها.

وقد أظهر البحث في المدارس العديدة لنظرية العلاقات الدولية التي ظهرت في الصين منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، تُقدم ثلاث من أبرزها نفسها على أنها متجذرة في المفاهيم الصينية التقليدية للتناغم، وتسعى إلى تقديم وجهات نظر صينية وعلائقية خاصة بالسياسة العالمية. هذه النظريات هي تيانشيا (天下 的 关系) وغيوانشي (关系 的 理论)، وغيونغشونغ (共生 的 理论).

1/ نظرية تيانشيا (الكل تحت السماء):

تُعتبر نظرية تيانشيا إحدى المدارس الصينية الرئيسية في فكر العلاقات الدولية، وقد طرحها الفيلسوف تشاو تينغ يانغ Zhao Tingyang.

تستند نظرية تشاو "تيانشيا" إلى عمل بي تسي تشنغ Ye Zicheng، الذي يقارن بين العلاقات الدولية الغربية والدبلوماسية الصينية القديمة. يجادل بي بأن فترة الربيع والخريف (770-476 قبل الميلاد) وما تلاها من فترة الممالك المتحاربة (475-221 قبل الميلاد) اتسمت بالتفاعل بين الدول ذات السيادة. تمتعت هذه الدول بسلطة سياسية مستقلة، وترسيم واضح للحدود الإقليمية، وتقسيمات سكانية، وحق في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية بشكل مستقل، وقواعد مشتركة للعلاقات بين الدول. تظهر مصطلحات مثل (تيانشيا، وسيهاي 四海) البحار الأربعة (و تشيان شينغ تشي غوه 千乘之国) دولة بألف عربة، بشكل متكرر في الكلاسيكيات الكونفوشيوسية، كاشفةً عن مفهوم معاصر للعلاقات الدولية. كان الانسجام مثلاً للوجود بشكل عام، وللعلاقات بين الدول بشكل خاص، ويمكن تحقيقه من خلال العرف ومبدأ الوسطية. يتبع علماء آخرون بي في تطبيق العلاقات الدولية الكونفوشيوسية على الدبلوماسية الصينية، مؤكدين على فكرة الانسجام العظيم تحت السماء (天下大同) تيانشيا دانونغ) باعتباره النظام الاجتماعي المثالي.

يمكن فهم تيانشيا على ثلاثة مستويات: العالم المادي، والعالم النفسي، والعالم المؤسسي. لا يمكننا فهم العالم إلا على المستوى العالمي، وليس على المستوى الوطني التابع. يركز تيانشيا تشاو على مبدأ عدم استبعاد

أي شيء أو أحد (无外原则 wuwai yuanze) يجب أن يشمل تيانشيا جميع الشعوب وجميع الأراضي. لا يوجد "أجنبي" أو "محلي"، ولا "ذات" أو "آخر".

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

هذا يُردد حجة موزي القائلة بأن الناس يفشلون في التصرف بطريقة تُفيد الجميع لأنهم يفشلون في فهم علاقتهم الحقيقية بالآخرين. ينشأ كلُّ من السلوك الأناني والدولتي من الخلط بين الجزء والكل. يرتبط هذا التقليد الفكري أيضًا بالمفهوم الطاوي القائل بأن المعرفة الصحيحة تُنتج بطبيعتها فعلًا صحيحًا.

يُنتج التفكير مع العالم، بطبيعة الحال، مؤسسة عالمية للحكم. وبالتالي، تعتمد استراتيجية شاملة للتناغم (和 heceue 策略) على مناهج عالمية التوجه، مثل استراتيجية التقليد المتبادل (普遍的策略)

(模仿 pubian de celue mofang) حيث يتبع الفاعلون أفضل ممارسات بعضهم البعض، والتحسين الكونفوشيوسي (孔子改进 kongzi gaijin)، حيث يكسب الفاعلون دائمًا من خلال التعاون أكثر مما يمكنهم كسبه من خلال العمل بشكل مستقل. تتصور نظرية تيانشيا مؤسسة عالمية قادرة على الحفاظ على السلام العالمي ومصالحه ونظامه لجميع الشعوب، بانسجام ومساواة. هذه المؤسسة العالمية شاملة وليست مطلقة.

3/ نظرية غوانشي (العلائقية):

طُورت نظرية غوانشي (关系) العلائقية على يد تشين يا تشينغ Qin Yaqing. تنطلق هذه النظرية من تعارضٍ مُفترض بين أساليب التفكير والتصرف "الغربية" و"الصينية"، والتي تتأثر بمجموعاتٍ مختلفة من "المعارف الأساسية". تدفع هذه المنظورات المختلفة نظرية العلاقات الدولية الغربية إلى "إعطاء الأولوية لعلم الوجود"، وبالتالي التأكيد على الكيانات الفردية ووجودها الذاتي، ومصالحها الذاتية، وفعلها الأناني. في المقابل، يُركز الفكر الصيني على الترابط والتعايش، و"وجود الذات في علاقةٍ مع الآخرين بدلاً من الوجود في عزلة".

من منظور تشين الصيني، جميع الفاعلين الاجتماعيين (بما في ذلك الأنظمة السياسية) علاقاتيون، والعالم نفسه يتكون من علاقات. وهذا يؤثر على تصوراتنا للاختيار والنشاط الاستراتيجي:

"يقضي منطق العلاقات بأن الفاعل يُصدر أحكامه وقراراته بناءً على علاقاته بآخرين محددين، متخذًا مجموع دوائره العلائقية أو سياقه العلائقي كخلفية. في أي سياق اجتماعي، يعتمد الإجراء الذي يتخذه الفاعل إلى حد كبير على علاقاته بآخرين محددين، وعلاقاته بالسياق العلائقي الذي يندمج فيه. بمعنى آخر، تتغير اهتماماته وورعاته وتفضيلاته بتغير طبيعة العلاقة".

ترى نظرية تيانشيا لتشاو أن جميع المصالح مشتركة بين جميع الشعوب والدول من خلال شبكة من الصلات العالمية والموحدة والمساواة في الاختلاف. في المقابل، واستنادًا إلى الدراسات الكلاسيكية لفي شياوتونغ Fei Xiaotong، يرى تشين أن جميع المصالح والهويات والقوى تُبنى من خلال علاقات الفاعل مع الفاعلين الآخرين. التعايش والوجود متبادلان، أحدهما لا يسبق الآخر أو ينفيه. وكما كتب تشين:

"يتجلى ذلك على أفضل وجه من خلال العلاقة الفوقية بين الين واليانغ في جدلية تشونغ يونغ الصينية... الين واليانغ متضادان في الوحدة، وتفاعلهما ليس بين ذاتيين فحسب، بل هو أيضًا كامن، لأنهما بحكم التعريف متأصلان في بعضهما البعض... إن أي قوة يمتلكها الذات (الين) يتشاركها في نفس الوقت الآخر (اليانغ)".

تستخدم نظريات يو وتشن في الحوكمة العالمية المشتركة، نظرية تيانشيا لتشاو، مبدأ الوسط (تشونغ يونغ) في المقام الأول كاستراتيجية لإيجاد الحلول الأكثر فائدة للطرفين. أما تشين، فيقدم جدلية تشونغ يونغ من

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

منظور الانسجام كعملية، تكاد تكون نظرية معرفية قائمة بذاتها. فبدلاً من تصور الجهات السياسية الفاعلة ككيانات مستقلة عالقة في صراع وجودي، تراها نظرية غوانشي كأطراف مترابطة ومُمكنة بشكل متبادل. وتؤكد نظرية غوانشي على علاقات التبادل التي يُعلي فيها الفاعلون من شأن أنفسهم من خلال إفادة الآخرين، مُسلّطة الضوء على مقولة كونفوشيوس: "إذا أردت أن تُرسخ نفسك، فساعد الآخرين على ترسيخ أنفسهم، وإذا أردت أن تكون ناجحًا، فساعد الآخرين على النجاح".

يرى تشين أن العقلانية ثانوية بالضرورة بالنسبة للعلاقة، نظرًا لأن الذات لا يمكن أن توجد بدون الآخرين: "العقلانية الأنانية القائمة على أنطولوجيا الوجود الذاتي المنعزل من المرجح أن تكون غير عقلانية بمجرد وضعها في سياق متعايش... المصلحة مشتركة لأنها تُعرّف أولاً وقبل كل شيء في سياق علائقي". لا يمكن أن تكون هناك مصلحة ذاتية عقلانية، بل مجرد مصلحة مشتركة علائقية.

كان لنظرية تشين غوانكسي وطموحه في إرساء مناهج صينية مميزة للعلاقات الدولية تأثير كبير على أبحاث العلاقات الدولية الصينية. يجادل سو تشانغي Su Changhe بأن الحكمة الصينية التقليدية المتمثلة في الفهم الشامل (会通 huitong) لا غنى عنها لنظرية غوانكسي، وأن الاختيار العلائقي يجب أن يحل محل الاختيار العقلاني لفهم السياسة العالمية، وأن نظرية غوانكسي مفيدة لدراسة الروابط بين الصين والعالم. يقدم غاو شانغتاو Gao Shangtao غوانكسي تشويي (关系主义 العلائقية) كإطار تحليلي لأبحاث العلاقات الدولية الصينية، ويفصل وجودها ومعرفتها ومنطقها. تعتمد نظرية "جوانكسي تشويي" لغاو على أعمال تشين كأساس لنهج جديد في ممارسة السياسة العالمية: تسعى هذه النظرية إلى إعادة توجيه النظام الدولي القائم نحو دول ذات سيادة تُصرّ على العقلانية العلائقية وتُطبّق الاستراتيجية الكونفوشيوسية للإحسان والاستقامة (仁义 ren yi). سيعزز هذا علاقات التعايش الأمثل بين الدول وتحقيق أقصى قدر من المصالح المشتركة. وباعتبارها نظرية في السياسة العالمية، تُفهم "جوانكسي تشويي" المشكلات الوطنية على أنها عمليات ضمن هيكل من التعايش العلائقي السيادي.

3 / نظرية غونغشنغ (التكافل):

ظهرت نظرية غونغشنغ في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويمكن تقسيم باحثي غونغشنغ إلى مجموعتين. المجموعة الأولى، التي تضم باحثين مثل جين ينغتشو Jin Yingzhou، وهو شوجون Hu Shoujun، وكاي ليانغ Cai Liang، تجمع بين الماركسية الكلاسيكية وخطابات الانسجام الصينية التقليدية لتطبيق غونغشنغ (مصطلح مشتق من علم الأحياء) على تحليل السياسة العالمية. وقد ركزت هذه الدراسات على تطور الدبلوماسية الصينية عبر الزمن، مع إشارة ضئيلة إلى نظرية العلاقات الدولية الغربية.

أما المجموعة الثانية، التي تضم رين شياو Ren Xiao وسو تشانغي Su Changhe، فتسعى صراحةً إلى تقديم بديل للعلاقات الدولية الغربية. ويستخدم هؤلاء الباحثون الممارسات الدبلوماسية والفكر السياسي الصيني القديم لاستكشاف الأهمية التاريخية للنظام الدولي التكافلي في شرق آسيا القديمة. وتشجع هذه الدروس التاريخية على بناء نظام دولي تكافلي في الوقت الحاضر ليحل محل النظام الذي يهيمن عليه الغرب.

يستجيب رين وسو جزئيًا لتأثير مفهوم جون كينغ فيربانك John King Fairbank المؤثر عام 1942 لنظام الروافد (朝贡 chaogong) الذي مثلت فيه الصين مركز النظام الدولي التقليدي لشرق آسيا قبل

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وصول الاستعمار الغربي. يزعم رين أن النظام التقليدي لشرق آسيا كان يتميز بالتكافل، من خلال نظام غونغشنغ حيث يمكن للدول - سواء كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة - أن تجد مكانًا مناسبًا، والذي شكل على مدى آلاف السنين مجموعة من المبادئ والمعايير وقواعد السلوك لإدارة العلاقات بين الدول. لقد عزز هذا النظام التقليدي متعدد المراكز في شرق آسيا أنماطًا متعددة من التفاعل، وتجارة الجزية، والتبادلات الطوعية، والتعايش السلمي، والشرعية المشتركة، مما ميزه عن الأنظمة الدولية في أماكن أخرى من العالم. ويدعو سو إلى إجراء مزيد من البحث في نظام غونغشنغ التقليدي من أجل مواجهة النهج التابع، الذي لا يزال يؤثر سلبيًا على الفهم الخارجي للدبلوماسية الصينية الحالية والنشاط الدولي.

بالاعتماد بشكل كبير على الفكر الصيني التقليدي، وخاصةً الكونفوشيوسية، تُشدد المجموعة الثانية من علماء غونغشنغ على الطبيعة التعددية للعالم، وتُجادل بأن التجانس الأيديولوجي والثقافي أمرٌ غير مرغوب فيه ومستحيل. يرى رين أن "نظرية غونغشنغ مبنية على الاختلافات والتنوع بدلاً من التشابه بين الأشياء"، وتستند إلى أربع افتراضات أساسية: (1) "طبيعة العالم هي التعددية"، (2) "هناك جميع أنواع الاختلافات بين الأشياء"، (3) "يمكن للأشياء المختلفة أن تتعايش وتتفاعل بسلام أو حتى وديًا على أساس المساواة"، (4) "يمكن للأشياء المختلفة، من خلال التفاعلات البناءة، أن تحقق التقدم معًا".

في هذا الإطار، ينبغي للدول أن تسعى إلى السلام التكافلي، والوئام، والشمولية، والتعاون المتجذر في قبول الاختلاف. يرى نظام غونغشنغ الدول على أنها مترابطة، لا مجرد متعايشة. وبينما يُشبه تركيز غونغشنغ على الاعتماد المتبادل أجزاءً من نظرية تشاو "تيانشيا"، فإن نهج غونغشنغ لا يفترض التكافل كسمة عالمية. بل ينبغي أن يكون التكافل هدف المجتمع الدولي: فالتعاون والوئام أسمى من المنافسة والفوضى. ولا ترى نظرية غونغشنغ حكومة عالمية على غرار "تيانشيا" كل:

"السلام التكافلي" هو ببساطة السلام من خلال وسائل تكافلية. في مثل هذه الحالة، تتواصل [الدول ذات السيادة] مع بعضها البعض وتنمو معًا تكافليًا. ولا يتطلب تعايشها القوي ونموها المتوازي أن تصبح متماثلة، بل أن تسمح بالاختلافات بينها وتحترمها.⁴²

إجماع بكين ونظرية القطة:

إجماع بكين يُمثل حركة فلسفية نحو رؤية براغماتية للغاية لإجراء مداورات السياسات. وخلافًا لنماذج التنمية التي تُقدم مجموعة فرعية من الصفات السياسية لصانعي السياسات (مثل إجماع واشنطن) أو الالتزام الأصولي بتقاليد اقتصادية مُحددة (مثل الليبرالية الجديدة، والماركسية، ونظريات الاقتصاد السياسي للاستغلال والتبعية)، فإن القصد الفلسفي لإجماع بكين ينعكس في الكلمات الشهيرة لدينغ شياو بينغ Deng Xiaoping: "لا أبا لي إن كانت قطة بيضاء أم سوداء... إنها قطة جيدة طالما أنها تُمسك الفئران". أي أن إجماع بكين يُقرّ بطبيعته بأن كل سيناريو تنموي ينطوي على مجموعة مُحتملة من التحديات التي قد تتطلب حلولاً فريدة و/أو تجريبية تُراعي البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية. العنصر الأساسي هنا هو أنه يتطلب من صانعي السياسات مرونةً أوسع في مواجهة المخاطر لتوظيف سياسات فريدة نسبيًا و/أو تجريبية، تستند إلى وجهة نظر براغماتية للغاية تجاه قضية عامة.

⁴²- Adam Grydehøj and Ping Su, *China and the Pursuit of Harmony in World Politics* (Routledge, 2022), 26-37.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يحدد جوشوا كوبر رامو Joshua Cooper Ramo مفاهيم هذا الاجماع كالتالي:

- المفهوم الأول: الالتزام بالابتكار والتجريب. لا يوجد حل مثالي أو وصفة محددة: "الأمر يتعلق باستخدام الابتكار لتقليل خسائر الإصلاح". على سبيل المثال، ينبغي على الدولة أن تبتكر بنشاط لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة والمتطورة. وهذا يتطلب التزامًا بالتحسين والتطوير المستمرين، والاعتراف بأن الاستراتيجيات المختلفة مناسبة لمواقف مختلفة.

من الأمثلة الجيدة على المبادئ الدراغمانية للغاية لإجماع بكين في التطبيق العملي، سياسة الطفل الواحد سيئة السمعة في الصين. طُبِّقت هذه السياسة عام 1978، وطُبِّقت في البداية على المواليد الأوائل ابتداءً من عام 1979. ولا شك أن سياسة الطفل الواحد، المثيرة للجدل للغاية، قد نجحت نسبيًا في خفض عدد السكان، حيث تُقدَّر نسبة المواليد الذين حالوا دون إنجاب ما يصل إلى 400 مليون. ورغم أن هذه السياسة قد تبدو سخيفة من بعيد، ناهيك عن كونها موضع شك أخلاقي، فإن الأهم - وهو ما تؤكد عليه النية الفلسفية لإجماع بكين - هو أنها تعمل في السياق الداخلي للصين. لقد كانت بالفعل تجربة عظيمة لتخفيف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الاكتظاظ السكاني، لدرجة أن اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة في الصين أعلنت في عام 2008 أن هذه السياسة ستظل قائمة في المستقبل المنظور.

- المفهوم الثاني: يشير مفهوم رامو لإجماع بكين إلى سياسة تقرير المصير. أي حاجة الدول النامية إلى السعي لتحقيق استقلال نسبي عن الضغوط الخارجية. ويكمن جوهر هذا المفهوم في فكرة أن الدول يجب أن تُتاح لها مساحةٌ للسعي إلى مستوى من التجريب والابتكار في السياسات دون أن تُعيقها مصالح خارجية علنية. على سبيل المثال، ينبغي على الدول أن تُخطط لأجندتها السياسية الخاصة دون قبول أي قيود غير مُبررة تُصاحب المساعدات الخارجية عمومًا. ومرة أخرى، يُمكننا أن نرى ذلك في سلوك الصين في تقديم 256.3 مليار يوان (حوالي 41.7 مليار دولار أمريكي) كمساعدات خارجية للدول النامية والأقل نموًا سنة 2011. تُنفق الصين ما يقارب 40% من مساعداتها الخارجية على المنح، و30% على القروض المعفاة من الفوائد والقروض الميسرة. وتُعدّ المساعدات الخارجية الصينية جذابة للدول لأنها تأتي عمومًا دون أي شروط تتعلق بالحوكمة أو النزاهة المالية أو غيرها من الشواغل التي تُميّز الجهات المانحة الدولية. إلا أن الجانب السلبي يكمن في أن مساعدات بكين قد قَدِّمت الدعم لأنظمة لطالما تم تجاهلها أو إدانتها في المجتمع الدولي للدول القومية. وقد تُعزز المساعدات الإنمائية الصينية الأنظمة الاستبدادية وشبه الاستبدادية القائمة، مما يُعيق التحول الديمقراطي في بعض السياقات، وربما يُعكس هذه العملية في ولايات قضائية أخرى. ومع ذلك، ومن منظور فلسفي بحت، يُشير سلوك الصين حتى الآن إلى أنها لا تسعى إلى فرض أولوياتها الخاصة بشكل علني على الدول الشريكة. وبعبارة أخرى، يُتيح تقديم المساعدات الخارجية الصينية مساحة أكبر ومرونة أكبر في مواجهة المخاطر للدولة المتلقية للانخراط في تجارب السياسات والابتكار.⁴³

الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ودولة واحدة ونظامان:

اقترح دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping بناء اشتراكية ذات خصائص صينية متميزة، مشدداً على ضرورة الجمع بين الحقيقة العالمية الماركسية وظروف الصين الوطنية، واتباع طريق الصين الخاص (صيننة الماركسية)، حيث قال في خطابه الافتتاحي للمؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني في سبتمبر

⁴³ - Reza Hasmath, "White Cat, Black Cat or Good Cat: The Beijing Consensus as an Alternative Philosophy for Policy Deliberation?," China's World 1, no. 2 (2017): 15-18.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1982: "في تنفيذ برنامجنا للتحديث، يجب علينا الانطلاق من الحقائق الصينية في كل من الثورة والبناء، يتعين علينا أيضا التعلم من البلدان الأجنبية والاستفادة من تجربتها. ولكن التطبيق الآلي للتجربة الأجنبية ونسخ النماذج الأجنبية لن يوصلنا إلى أي مكان، وقد تعلمنا العديد من الدروس في هذا الصدد، لهذا ينبغي علينا دمج الحقيقة العالمية للماركسية مع الحقائق الملموسة للصين، وشق طريق جديد خاص بنا، وبناء اشتراكية ذات خصائص صينية متميزة."

مبدأ دولة واحدة ونظامان :

اقترح دينغ مبدأ دولة واحدة ونظامان من أجل تحقيق وحدة الأمة الصينية، وتجلى هذا في تصريحاته في عدد من لقاءاته وحتى في عدد من تشريعاته، كالتالي:

- اجتماع مع أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي في 30 جانفي 1979: "لم نعد نستخدم عبارة تحرير تايوان، ومادامت تايوان ستعود إلى حضن الوطن الأم، فسنحترم واقع تايوان ونظامها الحالي."

- اجتماع مع رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر في سبتمبر 1982: "فيما يتعلق باستعادة السيادة على هونغ كونغ، فيمكن تسويتها باتباع مفهوم دولة واحدة ونظامان."

- اجتماع مع فو تشاو شو أحد مشاهير تايوان وهونغ كونغ في 26 أوت 1987: "سوف لن تطبق تايوان الاشتراكية. وسوف لن يتغير نظامها الاجتماعي وسيحتفظ برأسمالها الأجنبي، بل يمكن أن يكون لها قواتها المسلحة الخاصة. ونسعى جاهدين لحل مسألة تايوان وتحقيق إعادة توحيد الوطن الأم بوسائل سلمية، لكن لا يمكننا استبعاد حالات معينة نكون فيها مضطرين لاستخدام القوة."

- المادة 31 من دستور جمهورية الصين الشعبية المعدلة في ديسمبر 1982: "يمكن للدولة أن تنشئ مناطق إدارية خاصة عند الضرورة، والأنظمة التي يتعين وضعها للمناطق الإدارية الخاصة سيحددها القانون الذي سنه المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في ضوء الأوضاع المحددة."

ساهم مقترح دولة واحدة ونظامان بدرجة كبيرة في تسوية مسألة هونغ كونغ وماكاو، حيث استأنفت الصين ممارسة سيادتها على هونغ كونغ في 1 جويلية 1997، وعلى ماكاو في 20 ديسمبر 1999. فكما قالت مارغريت تاتشر: "أعتقد، من وجهة النظر التاريخية، أن مفهوم دولة واحدة ونظامان أكثر الأفكار عبقرية. وهو يبدو بسيطا، لكنه مفعم بالحكمة، وهو مفتاح لتسوية المسألة واتفاقنا"⁴⁴.

ركائز السياسة الخارجية الصينية:

إن الركائز الأساسية لخطاب السياسة الخارجية الصينية يتم عرضها بشكل منهجي في الوثائق التي تعتمد عليها مؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني كل خمس سنوات. وهذا ينطبق بشكل خاص على مفهوم التنمية السلمية (heping fazhan)، والذي تم دمجها في تقرير جيانغ زيمين Jiang Zemin المقدم إلى المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر الثاني عام 2002، والذي تبناه جميع خلفائه. وقد نشأت موضوعات أخرى أكثر كونه شيوعية، مثل أفكار الانسجام (herie)، مع توطيد السلطة في ظل الثنائي هو جين تاو Hu Jintao ورئيس وزرائه ون جيا باو Wen Jiabao، في الفترة من عام 2003 إلى عام 2004. ومع صعود شي إلى السلطة، دخلت مفاهيم "الحلم الصيني (Zhongguo meng) "أو نوع جديد من علاقات القوى العظمى (xinxing daguo guanxi) إلى المفردات الرسمية. وبعد المؤتمر التاسع

⁴⁴- تشاو تشي كوي، الاشتراكية ذات الخصائص الصينية المتميزة. ترجمة حسام المغربي (بيت الحكمة للاستشارات الثقافية، 2017)، 20-21، 194-197.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

عشر للحزب الشيوعي الصيني (2017)، أصبح العمل على بناء "مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية (Renlei mingyun gongtongti)، وقبل كل شيء، تطبيق "فكر شي جين بينغ الدبلوماسية (Xi Jinping waijiao sixiang) حتى تتمكن الصين من احتلال مكانة رائدة في إصلاح الحوكمة العالمية (zhili guoji) من الأولويات الجديدة للدبلوماسية الصينية. ومع ذلك، وكما سنرى، فإن الثوابت في خطاب السياسة الخارجية الصينية أكثر بكثير من المتغيرات.

1/ السلام والتنمية (التنمية السلمية):

حماية السلام وتعزيز التنمية المشتركة (weihu heping, cuojin gongtong fazhan) تعد الفكرة التوجيهية للسياسة الخارجية الصينية منذ المؤتمر الوطني السادس عشر في نوفمبر 2002. فكما أعلن جيانغ زيمين (Jiang Zemin): "مهما تغير الوضع الدولي، فإننا سوف نتبع دائماً سياسة خارجية تقوم على الاستقلال والسلام، وتهدف إلى حماية السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. ونحن على استعداد، بالتعاون مع شعوب مختلف بلدان العالم، لتعزيز القضية النبيلة المتمثلة في السلام والتنمية في العالم". وبعد خمسة عشر عاماً، لا يزال شي جين بينغ (Xi Jinping) يقول نفس الشيء:

"تعزيز بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية. يرتبط حلم الشعب الصيني ارتباطاً وثيقاً بأحلام الشعوب الأخرى. ويصعب تحقيقه دون بيئة دولية سلمية ونظام دولي مستقر [...] ستظل الصين دائماً بانية للسلام العالمي، ومساهماً في التنمية العالمية، ومدافعاً عن النظام الدولي".

هذه المواضيع ليست جديدة، إن الإصلاحات الصينية الحديثة تعود إلى الدورة الثالثة الشهيرة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني (ديسمبر 1978)، أي إلى إطلاق دينج شياو بينغ (Deng Xiaping) للإصلاحات. والواقع أن الشيء الرئيسي بالنسبة للصين منذ ذلك الحين هو الحفاظ على بيئة السلام من أجل ضمان نجاح تنميتها الاقتصادية. ولكن الجديد الرئيسي الذي تم إدخاله في عام 2002 هو تهميش "معارضة الهيمنة". ففي جميع المؤتمرات السابقة منذ عام 1982، كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الصينية هو: "معارضة الهيمنة والحفاظ على السلام العالمي". رأى بعض المراقبين الصينيين، ولا سيما تشو شولونغ (Chu Shulong) الأستاذ بجامعة تسينغهاوا، في هذا الإغفال بروز ثقافة دبلوماسية جديدة، وقطعية تامة مع النهج الشيوعي تجاه العالم الخارجي الذي طوره ماو تسي تونغ (Mao Zedong) منذ عام 1949، وهي ثقافة تركز على نقاط الاتفاق وإمكانيات التعاون - وهو موضوع متكرر آخر في خطاب السياسة الخارجية الجديد - أكثر من التركيز على المعارك المباشرة والمشحونة أيديولوجياً ضد قوى الشر على الطريقة الصينية، أي "الهيمنة". بمعنى آخر، سيكون هذا تخلياً عن ثقافة المعارضة (fanwenhua) التي فضلتها جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها.

على خلاف من يرون أن الصين تخلت عن خطاب مواجهة الهيمنة، يتوجب علينا الإشارة أن هذا الأمر نسبي، فبدون مواجهة الهيمنة التي تريد القوى العظمى فرضها على الصين، ستضعف الصين.

ويرتبط هذا مبدأ السلام والتنمية بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وهي:

- الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي والسيادة.

- عدم الاعتداء المتبادل.

- عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية.

- المساواة والمنفعة المتبادلة.

- التعايش السلمي.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إن هذه المبادئ الخمسة، التي تشكل "pancha sila" الشهيرة لجواهر لال نهرو (Jawaharlal Nehru)، والتي طرحها الهند وبورما في خمسينيات القرن العشرين، وقبلتها بكين عندما وقعت المعاهدة الصينية الهندية بشأن التبت في أبريل 1954، لم يتم التخلي عنها أبداً. ورغم أن الحكومة الصينية طرحت منذ عام 1989 في كثير من الأحيان، من أجل حماية مصالحها، موضوعات عدم التدخل واحترام السيادة أو موضوعات السلامة الإقليمية، بسبب الصعوبات التي تواجهها في التبت وشينجيانغ، فإنها لا تزال تدعي أنها تستند في سياستها الخارجية إلى هذه المبادئ، المبادئ التي ترتبط اليوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "التنمية السلمية".

2/ الاستقلالية:

إن الموضوع الثاني في السياسة الخارجية الذي تم تطويره باستمرار كبيرة منذ عام 1982 هو الاستقلال. "تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية قائمة على الاستقلال (duli zizhu de heping wajiao) (zhengce)، هذا ما يعلنه كل مؤتمر للحزب الشيوعي الصيني أو تقرير حكومي إلى المجلس الوطني لنواب الشعب. إن هذه الصيغة، التي طرحها لأول مرة هو ياوبانج (Hu Yaobang)، الأمين العام آنذاك، في المؤتمر الثاني عشر للحزب في سبتمبر 1982، كانت تهدف إلى إرسال إشارة إلى الولايات المتحدة وبقية العالم بأن سياسة التقارب مع الغرب، التي تم تطويرها خلال سبعينيات القرن العشرين من أجل وقف التهديد السوفييتي، قد وصلت إلى نهايتها وتم استبدالها الآن بسياسة المسافة المتساوية بين القوتين العظميين، وهي السياسة التي بشرت في الواقع بالتطبيع التدريجي مع موسكو.

3/ النضال ضد الهيمنة وروح "الحرب الباردة":

في واقع الأمر، لم يختف النضال ضد الهيمنة مطلقاً من الخطاب الصيني. وقد أعاد تقاوم التنافس بين الصين وأميركا هذا الموضوع إلى الواجهة، ولكن بلغة مختلفة. وهكذا أعلن شي جين بينغ (Xin Jinping) في المؤتمر التاسع عشر:

"يتعين علينا أن نتخلى بحزم عن عقلية الحرب الباردة (leng-zhan siwei) وسياسة القوة (qiangquan) (zhengzhi) وأن نتبع مساراً جديداً للعلاقات بين الدول يعطي الأولوية للحوار والشراكة، بدلاً من المواجهات والتحالفات".

وفي مواجهة ادعاءات سعي الصين إلى الهيمنة، يقول شي:

"ستواصل الصين بثبات انتهاج سياسة خارجية تقوم على الاستقلال والسلام، واحترام حق الشعوب في اختيار طريق التنمية الخاص بها بشكل مستقل، ودعم العدالة والإنصاف الدوليين، ومعارضة التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وفرض إرادتها على الآخرين، وإساءة استخدام سلطتها. الصين لن تسعى إلى التنمية على حساب مصالح الدول الأخرى، ولن تتنازل عن حقوقها ومصالحها المشروعة. ولا ينبغي لأحد أن يتوقع من الصين أن تصدق أي أكاذيب من شأنها أن تضر بمصالحها. وفي إطار سياستها الدفاعية الوطنية، فإنها لن تشكل تهديداً لأحد على الإطلاق. ومهما بلغت الصين من تطور فإنها لن تسعى أبداً إلى الهيمنة (yongyuan bu cheng ba) أو التوسع (yongyuan bu gao kuozhang).

4/ التنوع والانسجام:

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصرت بكين أيضاً على ضرورة تعزيز وضمّان التنوع (التنوع) في العالم، سواء كان سياسياً أو ثقافياً. وقد طرح جيانغ زيمين (Jiang Zemin) هذا الموضوع لأول مرة في تقريره إلى المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2002، وقد تم تطويره

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

في مناسبات عديدة من قبل القادة الصينيين الذين سافروا إلى الخارج. وقد تبناه هو جين تاو Hu Jintao ثم شي جين بينغ Xi Jinping.

في ديسمبر 2003، أعلن رئيس مجلس الدولة ون جيا باو Wen Jiabao في خطابه بجامعة هارفارد أن الهدف الخارجي الرئيسي للصين هو "تعزيز العلاقات الودية وحل التناقضات الدولية"، استناداً إلى تعزيز مبدأ كونفوشيوس في "التناغم والتنوع (he'er butong)" ومن الواضح أن وراء هذه الصيغة، التي يمكن ترجمتها أيضاً بـ"الاتحاد بلا توحيد"، يكمن اهتمام الحزب الشيوعي الصيني بحماية نفسه ضد التدخل السياسي الخارجي.

وفي إطار توسيع هذه الفكرة، أصر هو جين تاو Hu Jintao في جويلية 2006، خلال اجتماع وطني كبير حول العمل الدبلوماسي، على الأهمية الحاسمة لكل من مسار التنمية السلمية (heping fazhan)، وإنشاء مجتمع متناغم (hexie shehui)، وإنشاء عالم متناغم (hexie shijie). لقد أخذ شي جين بينغ Xin Jinping على عاتقه كل هذه الأفكار، مستلهماً بشكل متزايد من تاريخ الصين وسعيها الدائم إلى تحقيق الانسجام في التنوع مع العالم الخارجي.⁴⁵

القوة الناعمة الصينية:

في الأدبيات الغربية المتخصصة، غالباً ما تشير فئة القوة الناعمة إلى مجموعة التدابير التي اتخذتها بكين لتطوير حضور ورؤية المنتجات الثقافية الصينية. من الألعاب الأولمبية في بكين عام 2008 إلى معرض شانغهاي العالمي عام 2010، وإنشاء "دافوس" صيني في جزيرة هاينان الجنوبية عام 2001، وافتتاح العديد من مراكز دراسة اللغة الصينية في الجامعات حول العالم، ومعاهد كونفوشيوس (أكثر من 500 اليوم، ناهيك عن الهياكل الأخف وزناً، "فصول كونفوشيوس")، إلى المساحات الإعلانية التي اشترتها وسائل الإعلام الصينية في الصحف الرئيسية في الدول الغربية، فإن كل عمل من أعمال الدبلوماسية العامة، أو السياسة الثقافية، أو حتى الدعاية بالمعنى الأكثر كلاسيكية للمصطلح، يتم تفسيره على أنه ثمرة رغبة بكين في "زيادة قوتها الناعمة". ويقدر عالم الشؤون الصينية ديفيد شامبوغ David Shambaugh أن بكين تنفق 10 مليارات دولار سنوياً على "الدعاية الخارجية" وحدها. وإلى هذه الإجراءات، ينبغي أن نضيف عشرات المليارات من الدولارات التي تنفقها الصين سنوياً على مشاريع اقتصادية ومالية ضخمة في الخارج. وتُقدّم مشاريع طريق الحرير الجديد، وإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، من بين العديد من المبادرات الأخرى، في بعض الأحيان باعتبارها جوانب من السياسة الصينية التي تهدف إلى زيادة قوتها الناعمة. قال دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping في عام 1990: "عندما نقيس قوة بلد ما، يتعين علينا أن ننظر إليها عالمياً وفي جميع جوانبها".

أوضح شي جين بينغ Xi Jinping الدور الذي ينبغي للحزب أن يلعبه في استخدام الموارد التقليدية. "من خلال التخلص من القشر للحفاظ على الحبوب، والتخلص من كل ما هو خاطئ للحفاظ على الحقيقة فقط، يجب علينا الالتزام بالمبادئ التي تسمى "دع القديم يخدم الحاضر!" و"برفض الماضي، نصنع الجديد!"، لتحقيق تحول إبداعي وتطوير مبتكر للفضيلة الصينية التقليدية. ينبغي تشجيع الناس على السعي والتطلع إلى حياة يسودها الحب والاحترام ومراعاة الفضيلة، وذلك لجعل كل فرد من أبناء الشعب الصيني البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة فاعلاً قادراً على نشر الفضيلة والثقافة الصينية. "لذا، يجب على الحزب، وهو يتولى دوره القيادي، أن يفصل الغث عن السمين "ليحافظ على الحقيقة فقط"، حتى يخدم ما يسميه شي

⁴⁵- Jean-Pierre Cabestan, *La politique internationale de la Chine*, 77-84, 91-92, 94.

الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

"الحقيقة" نهضة "الأمة" (أو الأمة). ويضيف: "من أجل بناء صورة الصين الجميلة، يتعين علينا أن نظهر صورة بلد متحضر عظيم يتمتع بتاريخ طويل، ومجموعات عرقية متعددة متحدة في التنوع، وثقافة متنوعة ومسالمة".

ويقول شي جين بينغ Xi Jinping: "التعزيز القوي للثقافة الناعمة للصين، من الضروري ممارسة حقنا في التعبير على نطاق أوسع على الساحة الدولية. علينا تحسين فعالية تواصلنا الدولي، وبذل جهود حثيثة لإنشاء أنظمة خطابية موجهة للدول الأجنبية، وتعزيز دور وسائل الإعلام الناشئة. من المهم أيضًا جعل التواصل الخارجي أكثر إبداعًا وجاذبية ومصداقية، وذلك لعرض الشؤون الجارية في الصين بشكل جيد، وإسماع صوت الصين، وشرح الخصائص الصينية بشكل جيد [...] يجب أن نقود شعبنا إلى تبني المفاهيم الصحيحة للتاريخ والعرق والدولة والثقافة، وأن نعزز ثبات شخصيته وحماسه للانتماء إلى الصين".⁴⁶

⁴⁶- Sophie Boisseau du Rocher and Emmanuel Dubois de Prisque, *La Chine e(s)t le monde*, 216, 218, 220, 222-224.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات

الجزائرية الصينية

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

يركز هذا الفصل على البعد الأمني في العلاقات الجزائرية-الصينية، من خلال دراسة تطورها التاريخية وتحليل أهم المحطات التي ميزت التعاون الثوري والأمني بين البلدين. يتناول المبحث الأول الدعم الصيني للثورة الجزائرية. ودور الجزائر والصين في دعم الحركات التحررية في أفريقيا والعالم، وهو ما يعكس التزام الطرفين بالقضايا التحررية وتأثير ذلك على بناء علاقات استراتيجية. يعكس هذا الدعم أبعادًا متعددة من التعاون السياسي والعسكري الذي امتد عبر العقود، مما يؤسس لفهم متين للتاريخ المشترك بين البلدين.

أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على القضايا الأمنية الراهنة، حيث يُناقش التعاون العسكري والتكنولوجي الجزائري الصيني، مع التركيز على التحديات والفرص التي أفرزتها التحولات الإقليمية والدولية. كما يتناول هذا المبحث قضايا الأمن القومي الجزائري والصيني، مبيّنًا كيف تؤثر هذه القضايا على صياغة السياسات الثنائية في المجال الأمني. إن هذا الفصل يسعى إلى إبراز الدور المحوري للأمن في تعزيز العلاقات الثنائية، ويُظهر كيف استطاعت الجزائر والصين بناء شراكة قوية في مجال الأمن والتقنيات العسكرية، في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث 01: العلاقات الثورية الجزائرية الصينية

مطلب 01: الدعم الصيني للثورة الجزائرية

في نهاية الحرب العالمية الثانية، لم ينعم الشعب الصيني بالسلام، بل بحرب أهلية ضارية بين حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني، وامتدت من عام 1945 إلى عام 1949. وأسس على إثرها ماو تسي تونغ والحزب الشيوعي الصيني جمهورية الصين الشعبية عام 1949. بعد التأسيس، كانت المهمة الرئيسية للنظام الصيني هو توحيد الأراضي الصينية. ورغم استمرار بعض المعارك العرضية بين جانبي الحرب الأهلية الصينية على السواحل في السنوات التالية، فقد حظيت الصين أخيرًا بأول عام خالٍ من الحرب في عام 1954.

كان عام 1955 عامًا مميزًا للعلاقات الدبلوماسية للنظام الصيني الجديد. فقد اجتمعت تسع وعشرون دولة آسيوية وأفريقية في باندونغ بإندونيسيا عام 1955. ولم يقتصر هذا المؤتمر على تعريف المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بقوة آسيوية أفريقية حديثة التكوين، بل مثل أيضًا أول اتصال دبلوماسي صيني مع الدول الأفريقية. أتاح هذا المؤتمر لرئيس الوزراء الصيني آنذاك، تشو إن لاي Zhou Enlai، والوفد الصيني، فرصًا لمناقشة التجربة المشتركة للصين وأفريقيا فيما يتعلق بجهودهما ضد الاستعمار ودعم الصين لحركات استقلال الشعوب الأفريقية. في المؤتمر، تحدث تشو عن نظرية "المبادئ الخمسة للتعيش السلمي" لتحديد العلاقات الصينية الأفريقية في العصر الجديد: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. ونتيجة لذلك، أعربت الصين بنجاح عن استعدادها لبناء شراكة شاملة مع الدول الأفريقية لدعم حملة الشعوب الأفريقية المناهضة للاستعمار.

عمليًا، قارن المسؤولون الصينيون معاناة أفريقيا في ظل الاستعمار الأوروبي بما يُسمى "مئة عام من الإذلال" الذي عانت منه الصين منذ حرب الأفيون الأولى عام 1842، وجادلوا بأن العلاقات الصينية الأفريقية يجب أن تتمحور حول أفكار معارضة الاستعمار والإمبريالية. من وجهة نظر بكين، كانت قارة أفريقيا في ذلك الوقت متخلفة بشكل عام، وكان توزيع الدخل في المناطق المتقدمة متفاوتًا للغاية. كان هذا الوضع مشابهًا للمجتمع الصيني في عشرينيات القرن الماضي، أي قبل الثورة الاشتراكية الصينية. لذلك، خاضت الصين وأفريقيا تجربة متشابهة للغاية، لذا ينبغي على الصين وأفريقيا تكوين شراكة شاملة. وبشكل أكثر تحديدًا، وصف الزعيم الصيني الأعلى، ماو تسي تونغ Mao Zedong، في خطاب ألقاه عام 1959، أفريقيا بأنها لاعب مهم في النضال ضد الإمبريالية، ولذلك ينبغي على الصين وأفريقيا الاتحاد لتعزيز نظام دولي أكثر سلمًا وعدالة.

خلال هذه الفترة، كان هدف بكين هو ترسيخ مكانة الصين كصديق للشعوب الأفريقية، والتقرب من الدول الأفريقية. عمليًا، ورغم أن الاقتصاد المحلي للصين في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كان معزولًا تمامًا تقريبًا عن النظام الاقتصادي الدولي، فقد قدمت الصين الدعم العسكري والمساعدات الطبية والقروض لثلاثين دولة أفريقية، نظرًا لمحدودية مواردها المالية نسبيًا خلال هذه الفترة. ونتيجة لذلك، بالإضافة إلى القوتين العظميين، جعلت جهود الصين منها داعمًا رئيسيًا للعديد من الحركات الثورية في العالم الثالث، بالإضافة إلى كونها موردًا مهمًا للعديد من الحكومات الناشئة حديثًا في أفريقيا خلال الحرب الباردة.⁴⁷

⁴⁷- Yen-Hsin Chen, "China's Foreign Policy toward Africa, 1949–2020," In Africa-China-Taiwan Relations, 1949-2020, Edited by Sabella O. Abidde (LEXINGTON BOOKS, 2022), 14-16.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

التقى مسؤولو الحكومة الصينية، الذين ترأس وفدهم تشو إن لاي Zhu Enlai، والبعثة الجزائرية التي قادها أعضاء جبهة التحرير الوطني في إندونيسيا في مؤتمر باندونغ الأفروآسيوي في أبريل 1955، بعد خمسة أشهر من انطلاق حرب استقلال الجزائر. مثل هذا الاجتماع بداية علاقات وثيقة بين الحزب الشيوعي الصيني وجبهة التحرير الوطني في وقت كانت فيه السياسة الخارجية الصينية ثورية بشكل ملحوظ ومشبعة بدرجة قوية من الأيديولوجية. بالنسبة للجزائريين، سمح اجتماع باندونغ لجبهة التحرير الوطني بالتخطيط لزيارات عديدة إلى بكين لتأمين الدعم الدبلوماسي والعسكري من الصين. وحصلت الجزائر على كليهما في 20 ديسمبر 1958، أصبحت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، التي تأسست في سبتمبر من نفس العام. بالنسبة للصينيين، كان لمؤتمر باندونغ أهمية بالغة في السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم النامي، والجزائر على وجه الخصوص.

خلال حرب التحرير الجزائرية، سافرت وفود من جبهة التحرير الوطني إلى بكين، حيث التقوا بقيادة صينيين رفيعي المستوى، بمن فيهم ماو Mao Zedong نفسه. علاوة على ذلك، وعلى عكس الاتحاد السوفيتي، الذي رغب في الحفاظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع فرنسا، مع دعم جبهة التحرير الوطني، دعمت الصين الثورة الجزائرية دون القلق بشأن ردود فعل باريس. بين عامي 1958 و1962، قدم الصينيون المساعدة للمقاتلين الجزائريين قبل أن يقرر الاتحاد السوفيتي القيام بذلك. ألهمت الصين ودرّبت بعض تكتيكات حرب العصابات التي استخدمها المقاتلون الجزائريون في جيش التحرير الوطني ضد القوات الاستعمارية الفرنسية⁴⁸.

مع نهاية 1957 غيرت جبهة التحرير الوطني استراتيجياتها لدمج العناصر السياسية والدولية لنضالها وتبني نهج أكثر مواجهة مع الغرب. وكان استعداد الصين لتشجيع هذه الموجة واضحاً من "اليوم الوطني للتضامن مع الشعب الجزائري"، الذي عُقد في بكين في نوفمبر 1957.⁴⁹

في ديسمبر 1958 زار بن يوسف بن خدة وسعد دحلب الصين. يتذكر دحلب في مذكراته كيف استُقبل في المطار استقبال رؤساء الدول، وكيف انتابته موجة من التأثر عند سماعه النشيد الوطني لجبهة التحرير الوطني يُعزف لأول مرة على يد فرقة عسكرية صينية. بعد أربع سنوات من الثورة، ومع تكبدهم خسائر فادحة في الميدان، وشعورهم بالتخلي عنهم من العالم، أعرب الجزائريون عن تقديرهم العميق لمثل هذه اللفتات. وقد أعرب ماو تسي تونغ Mao Zedong عن تقديره لاعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بحكومته، كما أكد مسؤولوه على استعدادهم لتقديم الإمدادات العسكرية وكذلك المساعدات لمئات الآلاف من اللاجئين الجزائريين المتجمعين في تونس والمغرب.⁵⁰ وفي وقت لاحق من نفس الشهر، زار الوفد الصين للمرة الثانية، ووقع وزير الخارجية الصيني تشن يي Chen Yi ووزير التسليح والتموين الجزائري محمود الشريف بياناً مشتركاً في 20 ديسمبر. وقضى ممثلو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 16 يوماً في الصين، حيث التقوا بالمسؤولين وقاموا بجولة في عدة مدن. كما استقبلت الصين وفداً عسكرياً، بقيادة كاتب الدولة الجزائري عمر أوصديق، في أبريل 1959 أثناء الاحتفال بـ"الأسبوع الجزائري"، وفي كلمته أمام المسيرة، أشار أوصديق إلى أن الصينيين يساعدون "الشعب الجزائري في محاربة تحالف القوى الإمبريالية". وعلى إثر هذه الزيارة أشارت تقارير غربية في خريف عام 1959 أن الصين أنفقت الصين

⁴⁸ - Yahia H. Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," In China and North Africa Between Economics, Politics, and Security, Edited by Adel Abdel Ghafar (LEXINGTON BOOKS, 2022), 126.

⁴⁹- ANTON HARDER, "Compradors, Neo-colonialism, and Transnational Class Struggle: PRC relations with Algeria and India, 1953-1965," Cambridge University Press 55, no. 4 (2020): 21.

⁵⁰- JEFFREY JAMES BYRNE, Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order (Oxford University Press, 2016), 57.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

ما بين 4 ملايين و10 ملايين دولار على الأسلحة والدعاية والإدارة للثوار الجزائريين⁵¹. وفي ماي 1960، زار وفد بقيادة وزير الخارجية كريم بلقاسم الصين، واستقبله نائب رئيس مجلس الدولة هو لونغ Ho Lung، واستقبله الرئيس ماو Mao في مأدبة على شرفهم.⁵² حيث أشار كريم بلقاسم أثناء هذه الزيارة إنه "كان يود أن يرى الاتحاد السوفيتي يتبنى مواقف حازمة للغاية مثل مواقف حكومة جمهورية الصين الشعبية". لكن ماو دافع عن حليفه، موضحًا أن "الاتحاد السوفيتي لا يريد أن تقع فرنسا تمامًا في فلك أمريكا... يستغل الاتحاد السوفيتي التناقضات القائمة بين الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين".⁵³ وفي أواخر سبتمبر 1960، زار وفد بقيادة رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس الصين لحضور العيد الوطني للصين. رحب رئيس الوزراء تشو إن لاي Zhou Enlai بالسيد فرحات عباس وسط هتافات حشد من المواطنين الصينيين الذين لوحوا بالأعلام الجزائرية والصينية. وأقام رئيس الوزراء تشو Zhou مأدبة عشاء في قاعة الشعب الكبرى تكريمًا للوفد الجزائري، وألقى كل من تشو Zhou وفرحات عباس خطابات عززت الصداقة والتضامن بين البلدين.⁵⁴

الصورة (01)



صورة وزير خارجية الحكومة الجزائرية المؤقتة في لقاء مع رئيس جمهورية الصين الشعبية ماو تسي تونغ Mao Zedong في ماي 1960.

المصدر:

Matthew Connelly, *A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era*, 64.

كثيرًا ما كان يُقال للزوار الجزائريين لجمهورية الصين الشعبية إنه يجب عليهم أن يكونوا "معتمدين على أنفسهم zili gengsheng". وكان هذا يتعلق جزئيًا بتطبيق نظرية ماو في استراتيجية حرب العصابات، والتي، كما أوضح تشو إن لاي Zhou Enlai، دعت إلى أن يعتمد الجيش الثوري على السكان المحليين كـ "السماك في الماء". وكان للاعتماد على الذات فائدة سياسية مباشرة تتمثل في تقليل مخاطر الاستعمار الجديد. كما أشارت هذه المناقشات بين الجزائريين والصينيين إلى وجود رؤية مشتركة حول إمكانات الولاءات الطبقية العابرة للحدود الوطنية، وأن العنف حافز سياسي مرغوب فيه، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة. وجال الجزائريون في معاقل الثورة الآسيوية: الصين، وفيتنام الشمالية، وكوريا الشمالية.

⁵¹- Lina Benabdallah, "China-Algeria relations from socialist friendship to pandemic opportunism," In *Routledge Handbook ON China-Middle East Relations*, Edited by Jonathan Fulton (Routledge, 2022), 204.

⁵²- Donovan C. Chau, *Exploiting Africa: The Influence of Maoist China In Algeria, Ghana, and Tanzania* (Naval Institute Press, 2014), 47-49.

⁵³- Matthew Connelly, *A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era* (OXFORD UNIVERSITY PRESS, 2002), 226.

⁵⁴- Benabdallah, "China-Algeria relations from socialist friendship to pandemic opportunism," 204.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

حيث بدت فرصة تبادل تجارب النضال الثوري مع الرفاق في بكين وهانوي وبيونغ يانغ أكثر فائدة لجبهة التحرير الوطني من الروابط العرقية أو الثقافية في منطقتهم. طلب عرض أفلام عن حرب العصابات الصينية لرفع معنويات الشعب الجزائري.⁵⁵

استمرت الصين في دعم استقلال الجزائر حتى تحقيقه. وفي 5 جويلية 1961، أعربت الصين عن دعمها الكامل لمقاومة الشعب الجزائري الأخيرة لمحاولة المستعمرين تقسيم بلاده. وأعلنت المنظمات الصينية، بما في ذلك لجنة التضامن الأفروآسيوي، واتحاد نقابات العمال الصينيين، واتحاد عمال أفريقيا الوسطى، أن الصحراء "أرض جزائرية مقدسة غير قابلة للتصرف، وأن مخطط الإمبريالية الفرنسية لفصل الصحراء عن الجزائر يُعد انتهاكاً صارخاً وتعدياً على سيادة الجزائر وسلامتها الإقليمية". وكان هذا متوافقاً مع آراء الصين بشأن سلامة الأراضي والسيادة، والتي كانت تجسيداً لمؤتمر باندونغ.

في 20 مارس 1962، أرسل رئيس الوزراء تشو إن لاي Zhou Enlai رسالة تهنئة إلى الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اتفاق وقف إطلاق النار الجزائري الفرنسي. وجاء في الرسالة جزئياً: "إن إبرام الاتفاق بين الجزائر وفرنسا هو نتيجة كفاح مسلح خاضه الشعب الجزائري ببسالة لأكثر من سبع سنوات، ومثابرتة في المفاوضات على قدم المساواة وعلى أساس الكفاح المسلح". أشادت افتتاحية في صحيفة الشعب اليومية بتاريخ 20 مارس بالجزائريين لاستخدامهم "التكتيكات الثورية المزدوجة المتمثلة في الجمع بين الكفاح المسلح والمفاوضات". بعبارة أخرى، استخدموا الكفاح المسلح و"النضال من خلال المفاوضات". وتابعت رسالة تشو Zhou: "إن الصداقة الوثيقة والنضالية بين الشعبين الصيني والجزائري قائمة على أسس موثوقة". وهكذا، اعتقدت جمهورية الصين الشعبية أن الكفاح المسلح، ودعمه، هو مفتاح النجاح. منذ عام 1956، قدمت الصين دعماً متعدد الأشكال للقضية الجزائرية، ولذلك سُرّ الصينيون عندما نال الجزائريون استقلالهم عن فرنسا في جويلية 1962. في 3 جويلية 1962، أرسل تشو إن لاي Zhou Enlai رسالة إلى الرئيس بن خدة، هنأوه فيها باستقلال الجزائر. وأرسل وزير الخارجية تشن يي Chen yi رسالة إلى وزير الخارجية سعد دحلب، معلناً قرار الصين الاعتراف بالجزائر المستقلة.

في أكتوبر 1962، حضر نائب وزير الدفاع، الجنرال الكبير هسو كوانغ تا Hsu Kuang-ta، من جمهورية الصين الشعبية، احتفالات الاستقلال، واستقبله الرئيس هواري بومدين، الذي كان عضواً بارزاً في جبهة التحرير الوطني آنذاك.

عشية العيد الوطني الثاني للجزائر والذكرى التاسعة للثورة الجزائرية سنة 1963، وجّه القادة الصينيون - الرئيس ماو تسي تونغ Mao Zedong، ورئيس مجلس الدولة تشو إن لاي Zhou Enlai، والرئيس تشو تيه Chu teh (من اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني) - رسالة مشتركة إلى القادة الجزائريين أشادوا فيها بالثورة الجزائرية والصداقة الصينية الجزائرية. وأكدت الرسالة للجزائريين أن "الشعب الصيني سيظل إلى الأبد الصديق الأكثر موثوقية في الدفاع عن استقلالهم، وبناء بلدهم، وتطوير ثورتهم". ألقى لياو تشنغ تشيه Liao cheng-chih، رئيس اللجنة الشيوعية الصينية للتضامن الأفروآسيوي، والرائد الشاذلي بن جديد، رئيس الوفد العسكري الجزائري الزائر، خطابين في تجمع حاشد ببكين في الأول من نوفمبر. ورغم أن البيانات المتعلقة بالذكرى السنوية لم تكن جديدة في ذلك الوقت، إلا أن الرسالة الصينية في هذه الحالة تضمنت بشكل ملحوظ قضايا الأمن والتنمية.

⁵⁵- HARDER, "Compradors, Neo-colonialism, and Transnational Class Struggle: PRC relations with Algeria and India, 1953-1965," 22-23, 28.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

في زيارة حظيت بتغطية إعلامية واسعة، سافر رئيس مجلس الدولة تشو إن لاي Zhou Enlai إلى العديد من دول شمال وغرب إفريقيا - بما في ذلك الجزائر - في الفترة ما بين 21 ديسمبر 1963 و 12 جانفي 1964. وصل رئيس مجلس الدولة تشو إن لاي Zhou Enlai ووزير الخارجية تشن يي Chen yi إلى الجزائر في 21 ديسمبر. وفي خطاب الترحيب الذي ألقاه، استذكر الرئيس أحمد بن بلة المساعدة المتبادلة بين الصين والجزائر وبين آسيا وإفريقيا في نضالهما المشترك من أجل التحرير. شكر رئيس الوزراء تشو Zhou الجزائريين على كرم ضيافتهم، فردّ قائلاً: "خلال النضالات المطولة ضد الإمبريالية والاستعمار، تعاطف الشعبان الصيني والجزائري دائماً ودعماً لبعضهما البعض، وشكلاً رفاق سلاح عميقين". وكدليل على حسن الضيافة، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن "الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، ممتن لبكين على المساعدات التي قدمتها له خلال حرب استقلال بلاده عن فرنسا، أراد تعزيز صداقته كزعيم لحكومة ثورية حقيقية. وهكذا، نظمت الجزائر الاستقبال الرسمي [الوحيد] للوفد الصيني المكون من 50 رجلاً في شمال إفريقيا". ربما كان هذا أيضاً علامة على العلاقات العسكرية الوثيقة والدعم لحركات التحرر الوطني في إفريقيا. كانت أهمية العرض العسكري أكثر من رمزية نظراً للمساعدات الصينية المستمرة للجزائر.

بناءً على دعوة من هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني، قاد محمود قنز وفداً من الجيش الجزائري إلى الصين في 23 ديسمبر 1964. واستقبل الرئيس ماو Mao الوفد في 26 ديسمبر. وفي وقت سابق من ذلك الشهر، زار عمار أوزقان، الذي أصبح وزيراً للسياحة، بكين ليوم واحد. وخلال إقامته، سلم الوزير أوزقان رسالة من الرئيس أحمد بن بلة إلى ليو شاونشي Liu Shaoqi، وأجرى محادثات مع رئيس مجلس الدولة تشو إن لاي Zhou Enlai ونائب رئيس مجلس الدولة تشن يي Chen yi، وحضر مأدبة عشاء على شرفه أقامها تشن يي Chen Yi. كانت الزيارة الجزائرية ناجحة: ففي 11 فيفري 1965، وقعت الحكومة الجزائرية اتفاقية مع الصين للمساعدة في تجهيز الجيش الوطني الشعبي الجزائري. ووصف العقيد هو بين فو Hu pin-fu، الملحق العسكري الصيني في الجزائر، الاتفاقية الموقعة بأنها مساهمة في "النضال المشترك للبلدين ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد".

كانت رسالة الصين، منذ البداية في عام 1956، مصحوبة دائماً بإغراءات ملموسة. وتختلف التقارير المتعلقة بحجم المساعدة الصينية للجزائر، باختلاف المصدر. على سبيل المثال، بين عامي 1954 و 1967، وفقاً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، منحت جمهورية الصين الشعبية الجزائر 24 مليون دولار كمساعدات اقتصادية، وهي الثانية بعد مساعداتها لغينيا في أفريقيا. وفي أبريل 1967، وفقاً للإذاعة الجزائرية، عرضت الصين على الجزائر 2.5 مليون دولار بالعملة الصعبة كجزء من القرض الخالي من الفوائد الذي وعدت به في عام 1963. ويمكن مقارنة هذا الرقم برقم آخر لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والذي ذكر أن الصين من عام 1954 إلى عام 1970 منحت الجزائر 50 مليون دولار في شكل ائتمانات ومنح، ولم يُمنح أي منها في عامي 1969 أو 1970. وعلى النقيض من تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، سجل أحد الباحثين 52 مليون دولار أمريكي كمساعدات اقتصادية صينية للجزائر بين عامي 1961 و 1964، بالإضافة إلى 40 مليون دولار أمريكي إضافية في عام 1971 وحده.

بعد مساعدة الجزائريين في حربهم من أجل الاستقلال، شكرت الصين الجزائر على مساعدتها في الأمم المتحدة. في 31 أكتوبر 1971، أرسل رئيس الوزراء تشو إن لاي Zhou Enlai رسالة إلى الرئيس هواري بومدين تهنئة بالعيد الوطني للبلاد. شكرت الرسالة الحكومة الجزائرية على جهودها في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل "استعادة" الصين إلى الأمم المتحدة. في الصيف التالي، أرسل تونغ بي و Tung Pi-Wu، الرئيس بالنيابة لجمهورية الصين الشعبية، ورئيس الوزراء تشو Zhou رسالة أخرى إلى الرئيس بومدين تهنئة بالذكرى العاشرة لاستقلال الجزائر. وجاء في الرسالة، في جزء منها، أن "استقلال الجزائر هو ثمرة كفاح مسلح طويل خاضه شعبها، ومثالاً باهرٌ لحركات التحرر

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الوطني في أفريقيا". تلت هذه الرسائل المكتوبة زيارة تبادلية. بدعوة من الحكومة الجزائرية، وصل وفد حكومي وعسكري صيني إلى الجزائر. ترأس الوفد وزير الهندسة الميكانيكية الأول، لي شوي تشينغ Li Shui-Ching، ونائب قائد وحدات بكين التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، كانغ لين Kang Lin، والسفير لدى الجزائر، لين تشونغ Lin Chung. ومع استمرار الصين في مكافأة الجزائر على دعمها، ظلت الجزائر حليفة للصين دوليًا. ووفقًا لتقرير نُشر في صحيفة روز اليوسف، قال وزير الخارجية الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة: "إن الوضع الحالي للوجود العسكري الأجنبي في البحر الأبيض المتوسط يتعارض مع تحرر شعوبنا وتطلعاتها إلى التقدم والرفق". وأكد الوزير بوتفليقة على دور دول العالم النامي في الدفاع عن مصالحها الوطنية. وكما حدث خلال زيارته في جويلية 1971، فقد توافق تصريح بوتفليقة مع المصالح الصينية.



الصورة (02)

في 9 سبتمبر 1976، أرسل الرئيس هواري بومدين رسالةً إلى الرئيس هوا جيو فينغ Hua Kuo-Feng، معربًا عن حزنه لوفاة ماو. وجاء في الرسالة، بكل بساطة، "لقد كان قدوةً للعالم الثالث". وأكدت رسالة بومدين مدى التقارب بين البلدين منذ توطيد العلاقات بينهما عام 1955 في مؤتمر باندونغ.⁵⁶

⁵⁶- Chau, *Exploiting Africa: The Influence of Maoist China In Algeria, Ghana, and Tanzania*, 52-55, 57-59, 61, 64, 67, 69.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

بين عامي 1963 و1975، وقّعت الصين عشرين اتفاقية، بما في ذلك اتفاقية صداقة، شملت العديد من المجالات، مثل التعاون الاقتصادي والفني، والصحة، والتعاون الثقافي، والاتصالات، والتعاون العلمي والعسكري، والتعاون البحري، من بين مجالات أخرى. وطوال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كانت علاقات الصين مع الجزائر، كما هو الحال مع الدول الأفريقية الأخرى، في قلب التنافس بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي. ومن الناحية السياسية، وقع الحدث الأكثر أهمية في عام 1971، عندما حشدت الجزائر، على الرغم من علاقاتها الوثيقة مع موسكو، الدول الأفريقية التي نالت استقلالها في ستينيات القرن الماضي، لدعم جمهورية الصين الشعبية في مساعيها لتصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإزالة تايوان من المقعد الذي كانت تشغله حتى ذلك الحين. رعت كلٌّ من الجزائر وألبانيا القرار رقم 2758، وهو تصويتٌ سمح للصين بالحصول على مقعدها الدائم في مجلس الأمن. خلال هذه الفترة، لعبت الجزائر دوراً محورياً في توطيد العلاقات بين الصين وأفريقيا. ونظراً لتشابه مصالحهما في السياسة الخارجية، تعاونت الجزائر وجمهورية الصين الشعبية بشكل وثيق في الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بحركات التحرير، مثل المؤتمر الوطني الأفريقي أو منظمة التحرير الفلسطينية.⁵⁷

لقد تم استيعاب التاريخ الاستعماري والإذلال الذي عانى منه كلا البلدين وتدويلهما كجزء لا يتجزأ من هويتهما، مما مكّنهما من الاتفاق على مصالح مشتركة. كانت ولا تزال الشراكة الاستراتيجية للجزائر مع الصين راسخة في الإرث التاريخي، لأنه "حيثما توجد ذكريات إيجابية عن الثقة والصداقة، على سبيل المثال، تجاه الآخرين المهمين، يكون لعب الأدوار المتعلقة بالآخرين أكثر احتمالاً". كما لعب تداخل سجلاتهما الوطنية المنفصلة دوراً رئيسياً في تطوير روابط وثيقة. ومع ذلك، لم تؤدِ روابطهما التاريخية الطويلة الأمد ولا سجلاتهما الوطنية المتشابهة إلى تداخل كامل في مصالحهما على الرغم من الثقة التي بنوها، واحترام كل منهما لموقف الآخر من السياسات الخارجية المستقلة. تجلّى هذا الاحترام في دعم الجزائر للصين في الصراع بين أوكرانيا وروسيا. اتخذت كل من الجزائر والصين موقفاً محايداً ورفضتا الانحياز ضد روسيا رغم معارضتهما للتدخلات الأجنبية. وبينما أُصرّت على ضرورة احترام السيادة والسلامة الإقليمية، أشارتا أيضاً إلى ضرورة مراعاة "المخاوف الأمنية المشروعة للأطراف المعنية"، وعارضتا "الفرص العشوائية للعقوبات الأحادية الجانب التي لا أساس لها في القانون الدولي".⁵⁸

⁵⁷- Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 127.

⁵⁸- Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations," Global Policy, no. 14 (2023): 60.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

مطلب 02: الدعم الجزائري الصيني للحركات التحررية

1/ دعم الجزائر للحركات التحررية:

يمكن هنا الاستشهاد بأميلكار كابرال Amílcar Cabral، قائد حركة التحرر الوطني في غينيا بيساو، الذي أشعل حرب التحرير في بلاده بعد عام واحد من استقلال الجزائر، والذي حظيت ثورته بحضور دبلوماسي دولي قبل استقلال بلاده استنادًا إلى دعم دول إفريقية مثل غانا والجزائر، جعله يقول في حماسة، في مهرجان التضامن الإفريقي في الجزائر العاصمة سنة 1969: "خذ قلمًا وسجّل: يحج المسلمون إلى مكة، والمسيحيون إلى الفاتيكان، أما حركات التحرر الوطني فإنها تحج إلى الجزائر!".

كذلك سأسْتَذْكر أنه في أعقاب التصويت على عضوية الصين في 25 أكتوبر 1971، أرسل الرئيس هواري بومدين رسالة إلى تشو إن لاي Zhou Enlai أشاد فيها بما أسماه "الحدث التاريخي" وأعرب عن "اقتناع الجزائر العميق بأن الصين، بقوتها والتزامها [بقضية جميع الشعوب المضطهدة]، ستساهم بشكل فعال في ظهور نظام دولي جديد يضمن الأمن والازدهار والرفاهية لجميع الشعوب مع الاحترام الواجب للمساواة الصارمة والمصالح الوطنية الأساسية...".⁵⁹

كذلك يمكننا الاستشهاد بما قاله وزير خارجية الصين تشين يي Chen Yi للسفير الجزائري بالصين محمد حاج يعلى: "الجزائر بلد ثوري، ونحن نقول هذا لكل وفد أفريقي يأتي إلى بكين، وننصح كل من نتحدث إليه أن يأخذ من الجزائر مثاله".⁶⁰

يمكننا أن نفهم من هذا بكل تأكيد أنه بعد الاستقلال، تبنت الدولة الجزائرية نهجًا واضحًا في تأييد الحركات التحررية المناهضة للاستعمار في مختلف أنحاء العالم، مستندة إلى مبدأ الحق في تقرير المصير. وقد برز هذا التوجه من خلال انخراطها الفاعل في حركة عدم الانحياز وسعيها الدائم إلى دعم نضالات الشعوب ضد السيطرة الإمبريالية والاستعمارية، سواء في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية.

خلال تلك الفترة، تحوّلت الجزائر إلى مركز حيوي للثوار والمناضلين العالميين، حيث استقبلت على أراضيها ممثلين عن حركات كفاح مثل جبهة التحرير الموزمبيقية (FRELIMO) وجبهة البوليساريو الصحراوية، إلى جانب مناضلين من حركات مقاومة في عدة دول أخرى. وقد وفّرت لهم الجزائر الحماية والمساندة اللوجستية والدبلوماسية، كما خصصت موارد لدعم نشاطهم السياسي. ومن أبرز صور هذا الدعم، احتضانها لمؤتمرات دولية جمعت ممثلين عن حركات تحرر متعددة، ما عزز مكانتها كمنصة عالمية لنصرة القضايا العادلة. كما ساهمت الجزائر في تدريب كوادر ثورية من دول مثل أنغولا وغينيا بيساو، وقدمت لهم أشكالًا مختلفة من العون، من التدريب العسكري إلى التمثيل السياسي في المحافل الدولية. كما لعبت الجزائر دورًا بارزًا في مناصرة نضال الشعب الفيتنامي ضد الاحتلال الأمريكي، وأعلنت مرارًا تضامنها الكامل مع جمهورية فيتنام الديمقراطية، بل واستقبلت شخصيات بارزة من قيادة "الفيت كونغ". هذا الدور النشط في الساحة الدولية أكسب الجزائر احترامًا واسعًا ومكانة مرموقة ضمن دول الجنوب، وجعل منها رمزًا للثورات التحررية وقطبًا مؤثرًا في حركة عدم الانحياز، مما ساعد في صياغة خطاب سياسي عالمي يدعو إلى العدالة ومناهضة الاستعمار بجميع أشكاله. ومن ناحية أخرى، تسبب النشاط الدبلوماسي الجزائري في فترات من التوتر، وخاصة مع القوى الغربية. فمع انتهاء حرب

⁵⁹- MOHAMMED LAKHDAR GHETTAS, *Algeria and the Cold War: International Relations and the Struggle for Autonomy* (I.B.Tauris & Co. Ltd, 2018), 36

⁶⁰- BYRNE, *Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order*, 266.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الأيام الستة عام 1967، التي شارك فيها الجزائريون عسكرياً إلى جانب المصريين والسوريين، قررت الجزائر قطع علاقاتها مع واشنطن.

لكن، ورغم هذه الدبلوماسية الجزائرية الثورية القوية، كان هناك مجال للبراغماتية النوعية التي ساهمت في التوفيق بشكل دائم بين نشاطها الإيديولوجي ومصالحها الخاصة، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل ضمان تنميتها الاقتصادية. فعلى الرغم من القطيعة الدبلوماسية، فإن التبادلات الاقتصادية (خاصة في قطاع الطاقة) والاتصالات بين زعماء البلدين لم تنقطع أبداً. فقد التقى الرئيس هواري بومدين، برفقة وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة ومستشاره الاقتصادي إدريس الجزائري، في البيت الأبيض مع الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر، في 11 أبريل 1974. وكان من بين أهداف الاجتماع التهدئة بين الجزائر وواشنطن، مما أدى إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد خمسة أشهر.

شهدت الجزائر في تسعينيات القرن العشرين ("العشرية السوداء") التراجع التدريجي للدبلوماسية، بسبب الأزمة الاقتصادية والأمنية. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حاولت الجزائر إعادة تموضعها على الساحة الدولية، وفي الوقت نفسه استفادت من ارتفاع أسعار النفط وشراكة أميركا بقيادة جورج بوش التي اعترفت بها شريكا موثوقاً به في مكافحة الإرهاب. وقد شكل صعود الرئيس عبد المجيد تبون بداية لحقبة جديدة من التعافي الدبلوماسي، تحاول الجزائر فيها التكيف مع السياق الجيوسياسي الجديد من خلال تبني استراتيجية حذرة تتميز بغلبة المصلحة الوطنية.⁶¹

2/ دعم الصين للحركات التحررية:

أكد رئيس الوزراء الفرنسي غيه موليه Guy Mollet أنهم "كانوا ينظرون إلى ماو تسي تونغ على أنه الرجل الذي طرد الرجل الأبيض"، ويقصد هنا طرد الفرنسيين من الهند الصينية. وبالمثل، رأى ممثل فرنسا في الرباط أن "الصين، الصفراء الآسيوية، هي التي تُغوي المغاربيين التواقين إلى إنهاء الاستعمار، أكثر بكثير من روسيا التي تبدو لهم بيضاء وغربية".⁶²

أدى تزايد التوترات بين بكين والاتحاد السوفيتي في أوائل ستينيات القرن الماضي، وتزايد عدد الدول المستقلة في القارة الأفريقية، إلى خلق بيئة تخلت فيها بكين عن نهجها التصالحي والتعايش السلمي في سياستها الخارجية، مُفضّلةً نهجاً أكثر ثورية. وقد دل تزايد استقلال الدول الأفريقية في ستينيات القرن الماضي على انفتاح الدول الأفريقية على تبني نموذج اجتماعي واقتصادي جديد. وقد زاد هذا من حماس بكين لتطبيق سياستها الثورية. وكانت بكين ترى أنه إذا فهم الأفارقة التجارب الثورية الصينية، فقد يتمكنون من التعامل مع مشاكلهم. وقد أدى هذا الاعتقاد الذي تبنته الصين إلى تعميم تجاربها التاريخية في جميع أنحاء العالم الثالث. وكانت النخب الصينية واثقة جداً من أن تجاربها ستعود بالنفع الكبير على الدول الأفريقية، لدرجة أنها اقترحت تعليم الأفارقة التاريخ الصيني. وقد كرّر وزير الخارجية تشين يي Chen Yi هذا الادعاء بقوله: "أمسنا هو يومهم، ويومنا هو غدهم".

مع دخول سنة 1963 واصلت الصين دعمها للحركات المسلحة المعارضة للإمبريالية الكلاسيكية، مثل النموذج البرتغالي، والأنظمة "الإمبريالية الجديدة" في الدول المستقلة اسمياً مثل الكونغو-ليوبولدفيل. تعاونت الصين والجزائر إلى حد ما في هذا المجال، عندما قاد الرائد الشاذلي بن جديد (الرئيس الجزائري

⁶¹- Oumansour, L'ALGÉRIE: UN REBOND DIPLOMATIQUE, 148-153.

⁶²- Connelly, A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era, 36.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

المستقبلي) وفدًا عسكريًا إلى الصين في أوائل نوفمبر، أعلن مضيفوه أن الجزائر كانت ركيزة مناهضة الاستعمار في إفريقيا وسبب الانتفاضة الثورية الأخيرة هناك. التفاصيل غير واضحة لأن هذه التبادلات لم تمر عبر القنوات الدبلوماسية القياسية (ولم تفتح الجزائر سفارة في بكين حتى العام الموالي)، ولكن في الأشهر التالية، ورد أن الصين قدمت مساهمة مالية لمعسكرات تدريب الجيش الوطني الشعبي، ومن الواضح أن تدفق الأسلحة والمتدربين والمقاتلين الثوريين بين الصين والجزائر وجنوب إفريقيا استمر في النمو. في المقابل، عاد بومدين من مهمة مماثلة إلى موسكو في ذلك الصيف يشكو من أن السوفييت كانوا يضعون شروطاً أيديولوجية مسبقة على تقديم المساعدة المادية، بما في ذلك الانتقاد العلني للصين، وقبول التعايش السلمي، وإضفاء الشرعية على اتفاقية السلام الشامل. ومن الجدير بالملاحظة أنه شارك هذه الرواية مع السفير الكوري الشمالي، الذي كان من الممكن الاعتماد عليه في نقلها إلى رفاقه الصينيين.⁶³

من الواضح أن سياسة بكين الثورية في أفريقيا قد ارتكزت على منهجين: دعم الحركات أو الدول الثورية التي تُناضل من أجل الحرية ضد القوى الاستعمارية، وتعزيز الاعتماد على الذات. ويُظهر تبني الصين لهذين المقاربتين نوايا بكين المتزايدة لتحدي القوى العالمية المنخرطة في أنشطة استعمارية في القارة. عند هذه النقطة، تجلّت نوايا الصين التصادية، مُستبدلةً موقف التعايش السلمي المُبهم والمُفكك إلى حد ما، باستراتيجية ثورية منهجية وملموسة.

في دعمها للحركات الثورية الأفريقية، قدمت الصين دعمًا رمزيًا وجوهريًا للدول الأفريقية. ورمزيًا، سعى الحزب الشيوعي الصيني إلى ترسيخ صورة إيجابية عنه في أذهان الأفارقة. ومن ثم، سعى الحزب إلى استقطاب الأفارقة للحصول على فرص التعليم العالي في الصين. وعند وصولهم، عومل المندوبون الأفارقة باحترام مطلق، وجابوا الشوارع، واختلطوا بكبار مسؤولي الحزب الشيوعي الصيني. ومن خلال هذه البادرة، تبني المندوبون الأفارقة نظرة إيجابية للصين، مما ساهم بدوره في تعزيز دبلوماسية بكين وقوتها الناعمة في أفريقيا. ولم تقتصر رغبة الصين في حشد الحلفاء الأفارقة على مجرد اللفات الرمزية، بل شملت أيضًا الدعم المادي للحركات الثورية الأفريقية التي تناضل من أجل حرياتها ضد الاستعمار والإمبريالية. وخلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، قدمت الصين 22 مليار دولار على شكل مساعدات وقروض للأحزاب الثورية الأفريقية. يتضح التزام بكين بهذه السياسة، نظرًا لضعف اقتصادها آنذاك؛ ومع ذلك، ضحّت بمواردها المحدودة، متجاهلةً تحدياتها الداخلية، لدعم مساعي أفريقيا نحو الاستقلال. ويُشير سلوك الصين هنا، الذي يُصوّر غالبًا على أنه حالة "الفقراء يساعدون الفقراء"، إلى أن حرية الدول الأفريقية كان لها تأثير كبير على حسابات السياسة الخارجية الصينية.⁶⁴

من الملاحظ أنه بعد وفاة ماو تسي تونغ Mao Zedong، بدأ القادة الصينيون يؤسسون شرعية حكمهم على تحسين الظروف المعيشية للشعب الصيني. فعندما تولى دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping السلطة، كانت أولوية القادة الصينيين في فترة ما بعد ماو هي تحسين الظروف الاقتصادية المحلية، فحوّلوا تركيزهم من الصراعات الأيديولوجية إلى الإصلاحات الاقتصادية. بعبارة أخرى، دفع التحول من الأيديولوجية إلى البراغماتية القادة الصينيين في فترة ما بعد ماو إلى التركيز على تحسين النمو الاقتصادي محليًا بدلًا من إنفاق الأموال في الخارج بناءً على مبررات أيديولوجية. علاوة على ذلك، دفعت الإصلاحات الاقتصادية الصينية الصين إلى طلب المساعدة من الاقتصادات الغربية، فلم يقتصر الأمر على تراجع انتقاد الصين للقوى الغربية، بل تحسنت العلاقات مع الدول الغربية المتقدمة إلى حد كبير وعادت إلى طبيعتها. ومع ذلك، فإن تحديث الصين في أواخر سبعينيات القرن الماضي ترك البلاد تعاني من نقص في رأس المال، وغير

⁶³ - BYRNE, *Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order*, 211-212.

⁶⁴ - Andrew Michael Mashingaidze, "China's Foreign Policy toward Africa, 1949-1970," In *Africa-China-Taiwan Relations, 1949-2020*, Edited by Sabella O. Abidde (LEXINGTON BOOKS, 2022), 59-60.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

قادرة على تقديم نفس المستوى من المساعدة الاقتصادية لأفريقيا. ونتيجة لذلك، تراجعت اهتمامات الصين بإضافة دول أفريقية بشكل كبير في الفترة من أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى تسعينياته. ويشير الباحثون أيضًا إلى أن المساعدات الصينية لم تنخفض في أواخر سبعينيات القرن العشرين فحسب، بل انخفض أيضًا عدد الفرق الطبية المرسلة إلى أفريقيا، واتخذت المساعدات الصينية بشكل متزايد شكل التدريب أو خطط التمويل المشتركة بدلاً من المساعدات المالية البحتة.

وقد أعلن رئيس وزراء الصين آنذاك، تشاو زيانغ Zhao Ziyang، عن المبادئ الأربعة للتعاون الاقتصادي والفني الصيني الأفريقي، التي أكدت على "المنافع المتبادلة وعدم وجود شروط سياسية، والنتائج العملية، والتنوع في الشكل، والتنمية المشتركة"، لتوجيه العلاقات الصينية الأفريقية. يمكن تفسير هذه المبادئ الأربعة على أنها تُولي الصين اهتمامًا أكبر لتنميتها الاقتصادية محليًا، ما أدى إلى تحول سياستها تجاه أفريقيا من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى السعي نحو التعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة. باختصار، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الصينية في تحول سياستها تجاه أفريقيا من أيديولوجية سياسية متمركزة إلى توجه اقتصادي.

كانت هناك نقطة مفصلية أخرى، عندما ازدادت حوافز الصين لتحسين العلاقات مع أفريقيا بعد حادثة ميدان تيانانمن عام 1989. وقد جعلت عمليات إطلاق النار في ميدان تيانانمن الصين تشعر مرة أخرى بالعزلة من جانب الغرب، لذا فإن الرغبة في إصلاح سمعتها الدولية دفعت بكين إلى التركيز على استئناف العلاقات مع أصدقائها الأفارقة القدامى. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت بكين تقييم سياسة المساعدات الخاصة بها من أجل التنافس مع تايوان على الاعتراف الدولي في القارة الأفريقية.

وفي هذه الفترة تخلت على العديد من مبادئها، وأصبحت تبحث عن الشراكات بدلًا عن التحالفات. فنجد تشو بو Zhou Bo، الزميل الفخري في أكاديمية العلوم العسكرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، يقول بأن الصين لا تحتاج إلى حلفاء للبقاء. كما يُجادل بعض المُعلقين بأن الرئيس الحالي للصين شي جي بينغ Xi Jinping يعتقد أن العلاقات الدولية يجب أن تُبنى على الشراكات لا التحالفات، وأن التحالفات من مخلفات الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن. وتُفهم الشراكة هنا على أنها حوار أو مشاركة "مربحة للجانبين" بين دول ذات سيادة ومتساوية، بينما ترتبط التحالفات بالعلاقة "غير المُتكافئة" التي ميّزت السياسة العالمية خلال الحرب الباردة.⁶⁵

وبالطبع، فإن الصعود المعاصر للصين لتبوؤ مكانة جيوسياسية أكثر انسجامًا مع دورها التاريخي القوي في السياسة والاقتصاد العالميين أمرٌ بالغ الأهمية للقارة الأفريقية، نظرًا للنمو الهائل في علاقات أفريقيا مع الصين على مختلف المسارات الدبلوماسية في العقود الأخيرة. ويكتسب هذا أهمية خاصة نظرًا للطريقة المختلفة التي أقامت بها الصين علاقاتها مع نظيراتها الأفريقية وعمقتها، راسخة شعار الشراكات المربحة للجميع، والمنفعة المتبادلة، واحترام مبادئ مثل السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وهو ما لاقى ترحيبًا في القارة.

وفي وقتٍ كانت فيه معظم دول العالم الغربي تنتظر إلى أفريقيا من منظور المساعدة الإنمائية الرسمية، وبالتالي ترتبط بها في الغالب من خلال علاقة بين المانح والمتلقي، كانت الدولة الصينية تبسط السجادة الحمراء للقادة الأفارقة بتأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي في بكين عام 2000. ومن الواضح أن هذا المنتدى لم يقتصر على التعاون الإنمائي فحسب، بل شمل أيضًا التعاون في المحافل متعددة الأطراف، والسلام والأمن، والتجارة والاستثمار، وتشجيع الشركات الصينية الحكومية وغير الحكومية على تجاوز حدود الصين بحثًا عن فرص التجارة والاستثمار في القارة الأفريقية في جهودها لتصبح ليس فقط شركات

65- Yen-Hsin Chen, "China's Foreign Policy toward Africa, 1949-2020," 17-18, 155-156.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

صينية، بل شركات عالمية. وهكذا، رأت الصين فرصًا اقتصادية وسياسية متنوعة على الرغم من التحديات المعروفة التي ابتليت بها القارة. وهكذا، أجبر صعود الصين في العلاقات الدولية لأفريقيا الدول الغربية على إعادة تركيز اهتمامها على أفريقيا، حيث شعرت على الفور بالقلق من نزوحها في القارة التي طالما هيمنت عليها. في الواقع، يُمكن اعتبار الدور الصيني المتنامي في أفريقيا عاملاً مهماً في توفير المزيد من الخيارات لأصحاب المصلحة الأفارقة في تعاملاتهم مع القوى الخارجية. فبدلاً من أن تُحل محل علاقات أفريقيا مع الغرب أو تُستبدل به، يُقال إنها أجبرت الشركاء الغربيين على التفكير في سبلٍ تُمكنهم أيضاً من تكثيف تعاملاتهم مع القارة من خلال أدوات اقتصادية وسياسية متنوعة⁶⁶.

3/ نظرة الصين لقضية الصحراء الغربية:

بدأ أول لقاء بين الصين والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية خلال خمسينيات القرن الماضي من خلال دعم الصين لحركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث. قدمت جمهورية الصين الشعبية، التي جعلت من مناهضة الإمبريالية جزءاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية، دعماً عسكرياً وسياسياً وأيديولوجياً للنضالات ضد الاستعمار في ليبيا والجزائر والصحراء الغربية. دعمت الصين بحماس حرب استقلال الجزائر، وجهود الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار في أفريقيا بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة عام 1971.

يمكن تحديد فترتين مهمتين في العلاقات الصينية الصحراوية. أولاً، فترة الحرس القديم، والتي تشير إلى الدعم الذي قدمه الرئيس ماو تسي تونغ Mao Zedong ورئيس الوزراء تشو إن لاي Zhou Enlai ونائب رئيس الوزراء لين بياو Lin Biao لحركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. خلال هذا الوقت، كانت مناهضة الإمبريالية جانباً لا يتجزأ من السياسة الخارجية للصين. ولكن خلال الفترة الثانية (1978 حتى الآن)، والمعروفة باسم فترة الإصلاح الاقتصادي، امتنعت الصين عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وركزت على التنمية والنمو الاقتصاديين. ونتيجة لذلك، عدلت سياستها الداخلية والخارجية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية. ولسوء حظ الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، أعلنت استقلالها في وقت أصبحت فيه الصين بالفعل دولة موجهة نحو الوضع الراهن، حيث لم تعد تدعم حركات التحرر الوطني، على الأقل من الناحية العسكرية والأيديولوجية، على الرغم من أنها حافظت على دعمها السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. ومع ذلك، فقد أعيد تشكيل دعمها لقضايا العالم الثالث من خلال عضويتها في الأمم المتحدة (1971) وتوليها دوراً نشطاً في العلاقات الدولية.

وقع الجزء الأكبر من المواجهة العسكرية بين جبهة البوليساريو والمغرب وموريتانيا خلال الفترة من 1976 إلى 1991. وعلى الرغم من حصول المغرب على دعم عسكري أمريكي كبير، إلا أن الاتحاد السوفيتي والصين ودولاً اشتراكية وشيوعية أخرى لم تقدم أي دعم للصحراويين، على الرغم من أن الولايات المتحدة وحلفائها اعتبروا جبهة البوليساريو منظمة ثورية يسارية. في الواقع، كانت البوليساريو عضواً في الاشتراكية الدولية (التي تأسست عام 1951)، وهي تحالف دولي من التقدميين واليساريين والنقابات العمالية والقوى الديمقراطية الاجتماعية. كان السوفييت منشغلين بتدخلهم في أفغانستان، بينما أُلقت الأزمة الوشيكة في إيران بظلالها على العلاقات الأمريكية الأفريقية والأمريكية الشرق أوسطية.

⁶⁶- Philani Mthembu, and Faith Mabera, "Africa's Changing Geopolitics: Towards an African Policy on China?," In Africa-China Cooperation: Towards an African Policy on China?, Edited by Philani Mthembu, and Faith Mabera (Palgrave Macmillan, 2021), 3-4.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

لذلك، لم يعترف الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية والصين والأغلبية العظمى من الدول العربية بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حتى يتمكنوا من الحفاظ على علاقاتهم التجارية مع المغرب.

قدمت الجزائر وأفريقيا والاتحاد الأفريقي وأمريكا اللاتينية دعماً كبيراً لجبهة البوليساريو خلال كفاحها ضد المغرب في الفترة من 1976 إلى 1991. وظلت الجزائر ومنظمة الوحدة الأفريقية (التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأفريقي) المدافعين الرئيسيين عن الشعب الصحراوي. أما الصين، التي تدعم بعثة الأمم المتحدة في الصحراء منذ عام 1991، فقد صوتت لصالح تجديد مهمتها ودعت إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.⁶⁷

أكد دبلوماسي جزائري كبير متقاعد رافق الرئيس هواري بومدين في رحلته إلى بكين عام 1974 حيث التقيا بماو تسي تونغ Mao Zedong، أن "الصينيين واقعيون وعندما يتعلق الأمر بمصالحهم، فإنهم يلجؤون إلى البراغماتية. وهكذا، وعلى الرغم من الثقة التي بنيناها معهم منذ حرب الاستقلال، فإنهم لم يدعموا موقفنا بشأن الصحراء الغربية بسبب مصالحهم في المغرب، وأداروا علاقاتهم مع البلدين على أساس مصالحهما الوطنية". وبالطبع فإن هذا الموقف الصيني يُحير المسؤولين الجزائريين الذين يتساءلون كيف يُمكن للصين أن تخطئ بين الصحراء الغربية ومبدأ عدم التدخل أو السيادة الإقليمية. حيث صرح السفير الجزائري لدى الصين للكاتب خلال مقابلة في نوفمبر 2016 قائلاً: "لقد دعمنا الصين في العديد من القضايا، بما في ذلك حصول جمهورية الصين الشعبية على مقعد في مجلس الأمن الدولي. أخبرنا شركاءنا الصينيين أن الصحراء الغربية مسألة مختلفة عن التبت أو شينجيانغ، ولكن دون جدوى".

من جهتهم يؤكد المسؤولون الصينيون على الثقة في علاقاتهم مع الجزائر، كما هو الحال مع العديد من دول الجنوب العالمي. وترى الجزائر أن موقف بكين من الصحراء الغربية قد زرع هذه الثقة. ورغم تراجع الصين عن دعم ماو تسي تونغ Mao Zedong لحركات التحرر الوطني، ظلت الجزائر داعمة قوية للقضايا الوطنية، وبالتالي "تؤيد الدعم غير المشروط للشعوب التي تناضل من أجل تحريرها الوطني واحترام ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال". وتماشياً مع هذه المبادئ، ظلت الجزائر داعمة ثابتة للقضيتين الفلسطينية والصحراوية. وبينما تُعلن الصين دعمها للنضال الفلسطيني، إلا أنها لم تدعم قط الحركة الوطنية الصحراوية، الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، لأن دور الصين كداعم لحركات التحرر الوطني قد تغير بفعل ما تعتبره مصالح عليا. وهذا يؤكد أن الأدوار الوطنية للدول تتغير مع مرور الوقت. يكتسب هذا الصراع الإقليمي أهمية دبلوماسية وأمنية وطنية بالغة للجزائر التي يؤيدون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي في الأراضي الإسبانية السابقة. ويحتل المغرب الصحراء الغربية بشكل غير قانوني منذ عام 1975. فعندما اتفق المغرب وجبهة البوليساريو عام 1991 على خطة الأمم المتحدة لتسوية السلام، أنشأت الأمم المتحدة بعثة، المينورسو، لإجراء استفتاء لتقرير المصير، لكن المغرب تراجع عن التزامه.⁶⁸

خلال مؤتمر صحفي عُقد في 23 ديسمبر 2013، أثناء زيارته للجزائر للاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين للعلاقات الدبلوماسية الصينية الجزائرية، صرح وزير الخارجية وانغ يي Wang Yi بموقف بكين: "الصين تؤيد حل قضية الصحراء الغربية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة... مستعدة للعب دور بناء في هذا السياق"، وسلط يي Yi الضوء على حقيقة أن الصراع الدائر حول الصحراء "يؤثر على التضامن بين دول المغرب العربي وتكامل المنطقة، ويجب حل ذلك في إطار قرارات الأمم المتحدة". ومع ذلك، وصف الصحفيون الجزائريون سلوك وانغ يي Wang Yi بأنه أقل حماساً عندما يتعلق الأمر بالإجابة على

⁶⁷- Muhamad S. Olimat, *China and North Africa since World War II: A Bilateral Approach* (LEXINGTON BOOKS, 2014), 137-138.

⁶⁸- Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations," 62.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الاستفسارات حول سياسة بلاده تجاه الصحراء، على عكس حماسه أثناء مناقشة نفس القضية في وقت سابق في المغرب في نفس الرحلة. إن تصريحه بأن الصين "تؤيد" يحمل وزناً أقل بكثير من التصريح بوضوح بأن الصين "ملتزمة" بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، أثناء زيارته للمغرب، أدلى يي Yi بتصريح غامض بدا متناقضاً مع تصريحه في الجزائر: "إن بلدي والمغرب يشتركان في موقف مشترك، وهو عدم المساس بالسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادتها" وأن "موقف الصين بشأن قضية الصحراء ثابت وغير متغير... تقدر الصين جهود المغرب الدؤوبة في إطار الأمم المتحدة وتتفهم مخاوفها". ومع ذلك، في الواقع، أدرك يي Yi أن المغرب لم يكن يعمل في إطار الأمم المتحدة، ولم يتخذ أي خطوة لتسهيل مهمة الأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء.

في أبريل 2013، استقبل وانغ يي Wang Yi الطيب الفاسي الفهري، المبعوث الخاص للملك محمد السادس، الذي ناقش هذه "القضية" مع كبير الدبلوماسيين الصينيين في بكين، بالإضافة إلى علاقاتهما الثنائية. من الواضح أن الصين لا تميل فقط إلى موقف الضم المغربي، بل تبنته بالفعل على أمل أن يُترجم هذا الدعم والتأييد إلى صفقات مربحة في مجالات مصادد الأسماك، والتنقيب عن النفط، والذهب، والنحاس، والفضة، والفوسفات، والغاز الطبيعي. حيث تسعى الصين إلى أن تكون في وضع أفضل لمنافسة عملاء آخرين، من بينهم الهند، وإسبانيا، والنرويج، وأستراليا.

علاوة على ذلك، فإنه وفقاً للصينيين فإن دعمهم الصين العلني للاستفتاء سيُشكّل سابقة لا تصب في مصلحتهم الوطنية ولا في أمنهم القومي، أي الاضطرار إلى القيام بذلك في شينجيانغ والتبت ومنغوليا الداخلية وتايوان. في حالة جنوب السودان، أكدت الصين التزامها بوحدة أراضي السودان لعقود، ولكن عندما أصبح الانفصال وشيكاً، اعترفت بجنوب السودان في نفس يوم إعلان استقلاله، مشيرةً إلى قبول السودان للاستفتاء.⁶⁹

يمكن إيجاد أربعة أسباب تفسر بها الصين سياسة عدم التدخل التي تنتهجها تجاه نزاع الصحراء الغربية، وهي تطبيق "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي"، والتشابه بين قضية تايوان وصراع الصحراء الغربية، والسياسة الدبلوماسية البراغماتية للصين مع المغرب والجزائر، وأخيراً وليس آخراً، المصالح الاقتصادية الراسخة للصين في المنطقة.

ذكرنا سابقاً "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" للصين. وتظل هذه المجموعة من المبادئ جزءاً أساسياً من سياسة الصين تجاه أفريقيا. ويمكن ترجمتها على النحو التالي:

- تدعم الصين الشعوب الأفريقية والعربية في نضالها لمناهضة الإمبريالية والاستعمار القديم والجديد، ولحسب الاستقلال الوطني والحفاظ عليه.
- تدعم اتباع حكومات الدول الأفريقية والعربية سياسة السلام والحياد وعدم الانحياز.
- تدعم رغبة الشعوب الأفريقية والعربية في تحقيق الوحدة والتضامن بالطريقة التي تختارها.
- تدعم الدول الأفريقية والعربية في جهودها لتسوية نزاعاتها من خلال المشاورات السلمية.
- تؤكد على ضرورة احترام سيادة الدول الأفريقية والعربية من قبل جميع الدول الأخرى، ومعارضة أي تعدي أو تدخل من أي جهة.

إن غموض هذه المبادئ سمح لها بالصمود أمام اختبار الزمن ولا تزال قابلة للتطبيق حتى اليوم. وغالبا ما يكون المبدأ 1 و 5 متناقضين إلى حد ما في بعض الحالات. ففي حين يتعهد المبدأ الأول بدعم النضالات

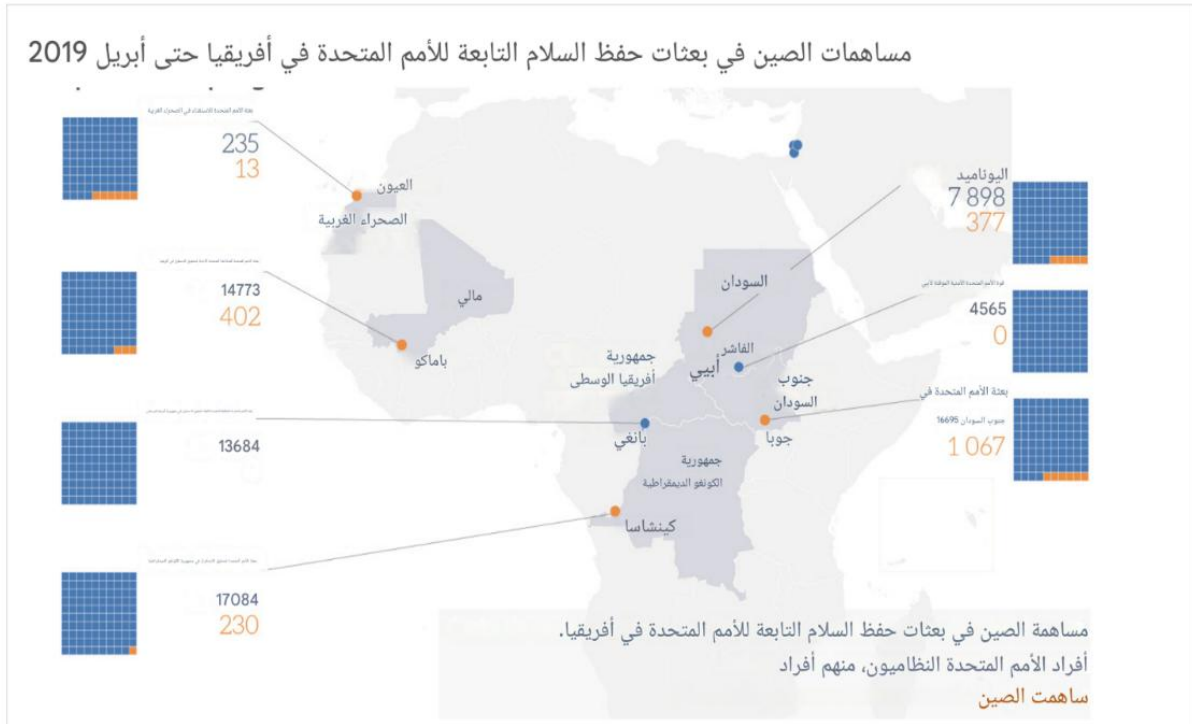
⁶⁹- Olimat, China and North Africa since World War II: A Bilateral Approach, 138-139.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

من أجل الاستقلال الوطني، يقدم المبدأ الخامس ضمانات بأن الصين لن تتدخل أبدًا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبتطبيق هذين المبدأين على النزاع في الصحراء الغربية، فإن المبدأ الأول يتطلب، نظريًا، من الصين التعهد بدعم جبهة البوليساريو كحركة استقلال وطني. أما المبدأ الخامس، فيحظر هذا الدعم نفسه، إذ يعني ذلك التدخل فيما أصبح بشكل وهمي خاطئ منذ عام 1975، شأنًا داخليًا مغربيًا. وهذا هو الخطأ الذي لطالما أكده الدبلوماسيون الجزائريون للصينيين، إذ تشير الجزائر دائمًا أن الصحراء الغربية قضية صحراوية لشعب مضطهد من احتلال أجنبي مغربي.

بشكل عام، ليس للصين مصالح وعلاقات راسخة في نزاع الصحراء الغربية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يُمكنها من البقاء على حياد نسبي في هذا النزاع، والحفاظ على علاقة متينة ومثمرة مع الأطراف المتنازعة. ومع ذلك، ومع تزايد عمق وشمول العلاقات مع المغرب والجزائر في السنوات الأخيرة، ازدادت بلا شك مصالح الصين الراسخة في المنطقة.

الخريطة (01)



المصدر:

Gisela Grieger, "China's growing role as a security actor in Africa," European Parliamentary Research Service, (October 2019): 7.

كما رأينا سابقًا، تنتهج الصين سياسة عدم التدخل في قضية الصحراء الغربية. ومع ذلك، هذا لا يعني أنها لا تتدخل في المنطقة، وتحديدًا من خلال المنظمات الدولية. حيث تشارك الصين حاليًا في جميع بعثات الأمم المتحدة السبع في أفريقيا، ومن بينها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 690 المؤرخ 29 أبريل 1991. ومنذ عام 1991، تراقب البعثة وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين، المغرب وجبهة البوليساريو. ومع ذلك، وعلى الرغم من تزايد مشاركة الصين في بعثات حفظ السلام في أفريقيا، فإن عدد الصينيين العاملين في البعثة قليل نسبيًا. وتُظهر

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

أرقام الأمم المتحدة الصادرة في أوت 2016، والتي نقلتها صحيفة "The Diplomat"، أن 10 جنود فقط من أصل 2639 جنديًا صينيًا منتشرين في بعثات الأمم المتحدة في الخارج كانوا في منطقة الصحراء الغربية. اعتبارًا من نوفمبر 2018، ورغم أن قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مواطن صيني (اللواء وانغ شياو جون Wang Xiaojun)، فإن عدد القوات الصينية المشاركة يبلغ 13 جنديًا، وهو عدد أقل من روسيا (16 فردًا) وأقل بكثير من بنغلاديش، أكبر مساهم (26 فردًا). بالنظر إلى حيادها تجاه نزاع الصحراء الغربية وعلاقتها الوثيقة مع كل من المغرب والجزائر الداعمة لجبهة البوليساريو، فإن إرسال الصين عددًا قليلًا نسبيًا من الأفراد للتعاون مع بعثة المينورسو لا ينبغي أن يُفاجئنا.⁷⁰

⁷⁰- Wu Wanjun, and Pedro Sobral, "China's Non-interference Policy towards Western Sahara Conflict," Instituto Superior de Ciências Sociais e Políticas, No. 12 (2018): 132-134, 137, 139-140.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

مبحث 02: القضايا الأمنية الراهنة في العلاقات الجزائرية الصينية

مطلب 01: التعاون العسكري والتكنولوجي الجزائري الصيني

1/ الجيش الصيني والسياسة الخارجية الصينية:

حافظ الجيش الصيني على دور سياسي قوي في كل من الحوكمة الصينية وصنع السياسة الخارجية، وكذلك في الشؤون الدفاعية خلال صراعات مختلفة، بما في ذلك الحرب الكورية (1950-1953) عندما حاربت الصين إلى جانب الجيش الكوري الشمالي، والصراعات الحدودية اللاحقة مع الهند (1962)، والاتحاد السوفيتي (1969)، وفيتنام (1979). وعلى الرغم من أن حدود الصين أصبحت سلمية إلى حد كبير مع تفكك الاتحاد السوفيتي، وأن جيش التحرير الشعبي لم يشارك في صراع مباشر منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أن الجيش لا يزال فاعلاً سياسياً مهماً في الحكومة الصينية، ويواصل الإسهام بصوت مهم في العلاقات الخارجية للبلاد.

عند دراسة القوة السياسية لجيش التحرير الشعبي الصيني، من المفيد ملاحظة حجمه ونطاقه. فعلى الرغم من انخفاض أعداد جيش التحرير الشعبي الصيني من أعلى مستوى له، والذي بلغ حوالي خمسة ملايين في خمسينيات القرن الماضي، عندما كان الاندماج بين الحزب والجيش في ذروته، فقد قُدِّر إجمالي قوات جيش التحرير الشعبي الصيني بنحو 2.04 مليون جندي في عام 2018، بما في ذلك الجيش والبحرية والقوات الجوية وقوات الصواريخ والقوات شبه العسكرية، بينما بلغ عدد قوات الاحتياط حوالي 510 آلاف جندي.

لا يزال من الصعب قياس تأثير جيش التحرير الشعبي الصيني، والجهاز الأمني الصيني العام، في صياغة السياسة الخارجية الصينية الحالية. وقد ضمنت قوة جيش التحرير الشعبي الصيني، والإرث التاريخي لجيش التحرير الشعبي في عهد ماو، احتفاظ الجيش الصيني بدور في تشكيل السياسة الخارجية، إلا أن درجة نفوذه تفاوتت في العقود التي تلت رحيل ماو. شهدت العلاقة بين الحزب والجيش توتراً خلال فترة الإصلاحات السياسية في أوائل الثمانينيات، إذ لم يكن دينغ شياو بينغ (Deng Xiaoping) راضياً عما اعتبره جيشاً متضخماً ومُسيّساً بشكل مفرط، لا يزال غارقاً في استراتيجيات ماوية بالية، ويزداد عدم فعاليته في مواجهة التهديدات الأمنية الحديثة. وقد منح الغزو الصيني الباهظ الثمن لشمال فيتنام في أوائل عام 1979 دينغ النفوذ السياسي اللازم لإجراء تخفيضات شاملة في الميزانية وإعادة تخصيص الأموال العسكرية لمختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية، بالإضافة إلى إحالة قادة جيش التحرير الشعبي إلى التقاعد وإقالتهم، وتخفيض ميزانية الجيش. استمرت هذه الإصلاحات حتى أوائل تسعينيات القرن العشرين، حيث حاول دينغ ضمان عدم قدرة جيش التحرير الشعبي على تحدي خليفة دينغ في القيادة، جيانغ زيمين (Jiang Zemin)، الذي كان يفتقر، على عكس دينغ، إلى أي خبرة عسكرية كبيرة.

وفي حين أصبح الدفاع أحد "التحديثات الأربعة" التي وضعها دينغ (四个现代化) إلا أنه كان رابعاً من حيث الأولوية، بعد الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا. وخلال ثمانينيات القرن الماضي، استمر انخفاض العدد الإجمالي لجيش التحرير الشعبي الصيني. ومع ذلك، في أعقاب حادثة تيانانمن في جوان 1989، أصبح من الضروري لكل من دينغ Deng وجيانغ زيمين Jiang Zemin لاحقاً استرضاء قادة جيش التحرير الشعبي الصيني في أعقاب توتر العلاقات بين الحزب والجيش. وبدأت الميزانيات العسكرية بالتضخم مرة أخرى في التسعينيات مع بدء جيانغ في الإشراف على الشؤون العسكرية بشكل أكثر شمولاً.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

لا يزال صوت جيش التحرير الشعبي الصيني قويًا في الشؤون الخارجية على الرغم من تنوع عملية صنع القرار في بكين. ويعود جزء من ذلك إلى التاريخ العائلي للرئيس شي. فعلى عكس ماو Mao ودينغ Deng، لم يكن لدى جيانغ زيمين Jiang Zemin ولا هو جين تاو Hu Jintao خبرة عسكرية، وبالتالي كان عليهما بناء علاقات مع جيش التحرير الشعبي للحفاظ على مناصبهما. وقد كانت هذه مشكلة أقل بالنسبة لشي جين بينغ Xi Jinping نظرًا لتاريخه في علاقات جيش التحرير الشعبي، ومكانة والده الراحل، شي تشونغ شون Xi Zhongxun، الذي خدم في الجيش الشيوعي وشارك في "المسيرة الطويلة (长征)" بين عامي 1934 و1935، قبل أن ينجو من تطهير سياسي ثم يتولى مناصب قيادية في الحزب، بما في ذلك منصب الأمين العام لمجلس الدولة. كما أن زوجة شي، بينغ لي يوان Peng Liyuan، كانت لها مسيرة مهنية طويلة في جيش التحرير الشعبي، وحصلت على رتبة لواء بسبب خدمتها كممثلة عسكرية، وكانت رئيسة كلية الفنون في جيش التحرير الشعبي حتى عام 2017.

ومع ذلك، فقد ركزت السياسة العسكرية الصينية في معظمها على قضايا التحديث والدفاع، بالإضافة إلى الدفاع عن المصالح الصينية في الخارج والتعاون متعدد الأطراف بأشكال مختلفة، بما في ذلك حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة، بدلاً من استفزاز الجهات الفاعلة الدولية. علاوة على ذلك، كانت الصين حذرة من اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى سباق تسلح مباشر مع الغرب أو إلى تطوير تحالف عسكري موالي للغرب تُنشئه الولايات المتحدة بهدف موازنة المصالح الاستراتيجية الصينية أو احتوائها.

كذلك شهدت الاستراتيجية العسكرية الصينية تحولاً كبيراً منذ الحقبة الماوية، سواءً من حيث التهديدات المحتملة أو أساليب الدفاع والهجوم. في عهد ماو، سادت الاستراتيجيات الثورية المتبقية من حقبة الحرب الأهلية في الفكر العسكري الصيني، وتجسدت بشكل خاص في فكرة "حرب الشعب". آمن ماو بسيادة الشعب على السلاح، وأن أفضل طريقة لهزيمة العدو هي استدراج قوى التهديد إلى عمق الأراضي الصينية الشاسعة حيث سيتم إخضاعها بأعداد أكبر، وهي بقايا من تجارب ماو في استراتيجيات حرب العصابات خلال الحرب الأهلية الصينية والحرب مع اليابان في ثلاثينيات القرن العشرين. ولا يزال نص ماو الصادر عام 1937، بعنوان "حول حرب العصابات"، أحد الأعمال الرائدة في هذا الموضوع. كما ركز الجيش الصيني في عهد ماو بشكل كبير على "التفوق على الخبرة"، أي أن التقدم سيعتمد على الولاء للثورة بدلاً من الخبرة العملية. ومن العناصر الرئيسية الأخرى لـ "حرب الشعب" ضرورة تصدير الثورة الاشتراكية إلى أجزاء أخرى من العالم من خلال دعم التمردات المسلحة التي تقودها القوات الشيوعية، وخاصة في جنوب شرق آسيا.

في عهد دينغ، بدأ الجيش بتعديل تفكيره الاستراتيجي لمواكبة الظروف الدولية المتغيرة. وتم التقليل من حتمية الحرب النووية، وبدأ إيلاء المزيد من الاهتمام للقدرات البحرية والجوية بدلاً من القوات البرية فقط. 34 وبدأت المناقشات حول فكرة "الجيش الأحمر" مقابل "الجيش الخبير"، وبالتالي كان هناك تركيز أكبر على جيش يكون "جيشاً أحمرًا وخبيراً (又红又专)" مع تحديث الأفكار الماوية التقليدية لحرب العصابات لتعكس التهديدات المتغيرة. في أواخر السبعينيات والثمانينيات، حل الاتحاد السوفيتي محل الولايات المتحدة كأرجح عدو للصين، واعتُبر أن الحرب الشاملة أقل احتمالاً للحدوث من الحرب المحدودة التي لا تتطلب تعبئة كاملة للموارد. بحلول عهد جيانغ وهو، كانت العديد من الأفكار الماوية حول حرب الشعب قد تغيرت وتطورت بشكل كامل، على الرغم من أن المفهوم ظل قائماً في خطابات السياسة والوثائق.

يُنظر إلى جيش التحرير الشعبي اليوم على أنه أكثر تعليمًا واحترافية، وبالتالي فهو يتمتع بالخبرة والمعرفة اللازمة، بالإضافة إلى استعداده للتكيف مع ظروف التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك الدفاع الحدودي الحديث، وحماية الأصول الاستراتيجية، ومنع استقلال تايوان. العبارة الحالية التي تُجسد التفكير

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الاستراتيجي الحديث هي "حرب محلية في ظل ظروف التكنولوجيا المتقدمة الحديثة"، ووصفت فكرة خوض الحروب في ظل "ظروف المعلوماتية (信息化条件)" لأول مرة في الكتاب الأبيض الصيني حول الدفاع عام 2004، وهو موضوع استمر حتى يومنا هذا نظرًا للأهمية المتزايدة لحرب المعلومات في التفكير الاستراتيجي الصيني. بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، بدأ العديد من مخططي جيش التحرير الشعبي ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها الخصم الأكثر احتمالاً⁷¹.

2/ التعاون العسكري الجزائري الصيني:

بعد "حرب الرمال" مع المغرب عام 1963 وحتى العقدين الأخيرين، كانت الجزائر تشتري 90% من أسلحتها من الاتحاد السوفيتي/روسيا. بحيث لم تكن الصين موردًا رئيسيًا للأسلحة للجزائر، باستثناء الأسلحة الخفيفة، مثل بنادق AK-47 السوفيتية صينية الصنع. لكن التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية في الجزائر في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين دفعت الحكومة إلى توسيع مصادر الأسلحة والتدريب العسكري. لذلك، بدأت البلاد في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وتركيا وجنوب إفريقيا والصين، من بين دول أخرى. حدثت أول عملية شراء رئيسية، في منتصف التسعينيات، عندما استوردت الجزائر أسلحة صينية بقيمة 100 مليون دولار. وبدأ سعي الجزائر لتنويع مشترياتها العسكرية مع عائدات النفط الضخمة (حتى عام 2014)، حيث قررت الدولة إضفاء الطابع المهني على الجيش، ولكن أيضًا تحديث القوات المسلحة، التي كانت بحاجة إلى معدات جديدة لتحل محل الترسانات القديمة. وهكذا، بدأ الجيش الوطني الشعبي بتجهيز فروعه (الجيش والقوات الجوية والبحرية) بأسلحة صينية حديثة، مما جعل الجزائر واحدة من العملاء الأفارقة التسعة الناشئين للصادرات العسكرية الصينية. وفي الفترة من 2013 إلى 2017، زادت الجزائر وارداتها من الأسلحة الصينية بشكل كبير، مما أدى إلى أن تصبح الجزائر واحدة من عملاء الأسلحة الرئيسيين للصين في أفريقيا. باعت الصين أنواعًا مختلفة من الأسلحة للجزائر، مثل مدافع الهاوتزر ذاتية الدفع LZ45 عيار 155 ملم، التي تم تسليمها في عام 2014، والتي يستخدمها الجيش الوطني الشعبي في المناورات التكتيكية، و50 صاروخًا مضادًا للسفن من طراز C-802/CSS-N-8، و50 نظامًا صاروخيًا أرض-جو من طراز FM90. في جويلية 2016، اشترت البحرية الجزائرية الكورفيت الثالث والأخير من طراز C28A الذي طلبته من الصين في مارس 2012. وشملت هذه المشتريات من جمهورية الصين الشعبية أيضًا ثلاث فرقاطات، بالإضافة إلى زوارق دورية من طراز هاينان، مسلحة بالألغام والصواريخ لمهام مضادة للغواصات، من إنتاج أحواض بناء السفن الصينية. كما حصلت الجزائر على مجموعة من الأسلحة الثقيلة الأخرى، بما في ذلك دبابات القتال الرئيسية T-90، والصواريخ أرض-جو، والطائرات المقاتلة، ومركبات Tigr المدرعة، وأكثر من ذلك بكثير. وعلاوة على ذلك، يقوم الجيش الجزائري بتشغيل طائرات بدون طيار صينية الصنع، بما في ذلك CH-3 و CH-4 و Wing Loong.

بفضل تحديث الجيش الوطني الشعبي واحترافيته، ونظرًا للميزانية العسكرية الضخمة (10-12 مليار دولار سنويًا)، لم تعد الجزائر ترغب في شراء أسلحة رخيصة أو الحصول على فائض من المعدات العسكرية التي يرغب الجيش الصيني في التخلص منها. بل على العكس تمامًا، إذ يشتري الجيش الوطني الشعبي اليوم معدات عسكرية حديثة وعالية التقنية لتحويل قواته المسلحة إلى واحدة من أحدث الجيوش في أفريقيا. وبشكل عام، أصبحت الصين تدريجيًا شريكًا عسكريًا مهمًا، مما ساعد الجزائر على تقليل اعتمادها على روسيا أو أي مورد آخر في هذا الشأن. ففي عام 2018، على سبيل المثال، اشترت الجزائر صاروخ كروز

⁷¹- Marc Lanteigne, *Chinese Foreign Policy: An Introduction* (Routledge, 2020), 113-119, 122-123.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الصيني المتطور للغاية CX-1، الذي يمكنه قطع مسافة 280 كيلومترًا وتدمير سفن حربية معادية بدقة بسرعات 3 ماخ. واختار الجيش الجزائري صاروخ CX-1 بدلاً من صاروخ P-800 الروسي. مع ذلك، ورغم هذا التنوع في مشتريات الأسلحة، لا تزال روسيا المورد الرئيسي للجزائر، حيث ارتفعت مبيعاتها من الأسلحة إلى الجزائر بنسبة 4.7% في الفترة 2012-2016، مقارنةً بالفترة 2007-2011. وتمثل روسيا حاليًا 66% من واردات الأسلحة الجزائرية، بينما تمثل الواردات من الصين وألمانيا 15% و12% على التوالي. ويشمل التعاون العسكري الجزائري مع الصين أيضًا التدريب العسكري، إذ يزور حوالي 500 ضابط جزائري الصين سنويًا للتدريب في أكاديميتين أو ثلاث أكاديميات صينية.⁷²

في عام 2021، كان لدى الجزائر أعلى ميزانية للإنفاق الدفاعي في أفريقيا، متجاوزة 13.9 مليار دولار واحتلت المرتبة 21 في العالم. وباعتبارها قوة إقليمية ودولة محورية، تعمل الجزائر على تسخير قدراتها لتعزيز الأمن والسلام الإقليميين. وقد ظلت روسيا أكبر مورد للأسلحة للجزائر، وفي الفترة 2016-2020، شكلت 60 في المئة من واردات الجزائر من الأسلحة. لكن جمهورية الصين الشعبية قد حققت تقدمًا في سوق الأسلحة الجزائري، ويتوسع تعاون الصين الأمني والدفاعي مع الجزائر جنبًا إلى جنب مع وجودها الاقتصادي.

تعد الجزائر أنها ثالث أكبر عميل للصين، حيث صدرت ما يقرب من 10% من إجمالي صادرات الصين من الأسلحة في الفترة ما بين 2015 و2019. وابتداءً من عام 2016، على سبيل المثال، بدأت الجزائر باستلام مركبات كتيبة ZCY45 ومركبات قيادة بطارية ZCL45 ومركبة الاستطلاع GCL45 على هيكل مركبة قتال المشاة WZ502G من الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، في جانفي 2019، نشرت وزارة الدفاع الوطني الجزائرية صورًا لنظام هاون ذاتي الحركة صيني الصنع من طراز SM4. وقبل ذلك بعام، نشرت وزارة الدفاع صورًا لنوعين من الطائرات المسيرة صينية الصنع استُخدمتا في تغطيتها لزيارة رئيس الأركان آنذاك الفريق أحمد قايد صالح إلى قاعدة عين وسارة الجوية. وفي أبريل 2019، زار قائد القوات البحرية الجزائرية، حوض بناء السفن هودونغ-تشونغهوا، مُعلنًا عن بداية "تعاون جديد" بين البحريتين. ويمكن رؤية هذا التعاون في شكل طلبات شراء كورفيت صينية جديدة من قبل الحكومة الجزائرية. علاوة على ذلك، أعلن مؤخرًا أن أول عميل لصاروخ HJ-12 المضاد للدبابات من صنع شركة نورينكو ليس الجيش الصيني، بل الجزائري. وقد تم "تأكيد" شراء معدات أخرى من الصين خلال التدريبات في المنطقة العسكرية الرابعة للجيش الوطني الشعبي الجزائري، وذلك عندما أعلن عن بيع قاذفات الصواريخ المتعددة SR5، "وهي نظام صواريخ متعدد الإطلاق متوسط المدى (MLRS) صُنع في الصين بواسطة شركة نورينكو [شركة الصناعات الشمالية الصينية]"⁷³.

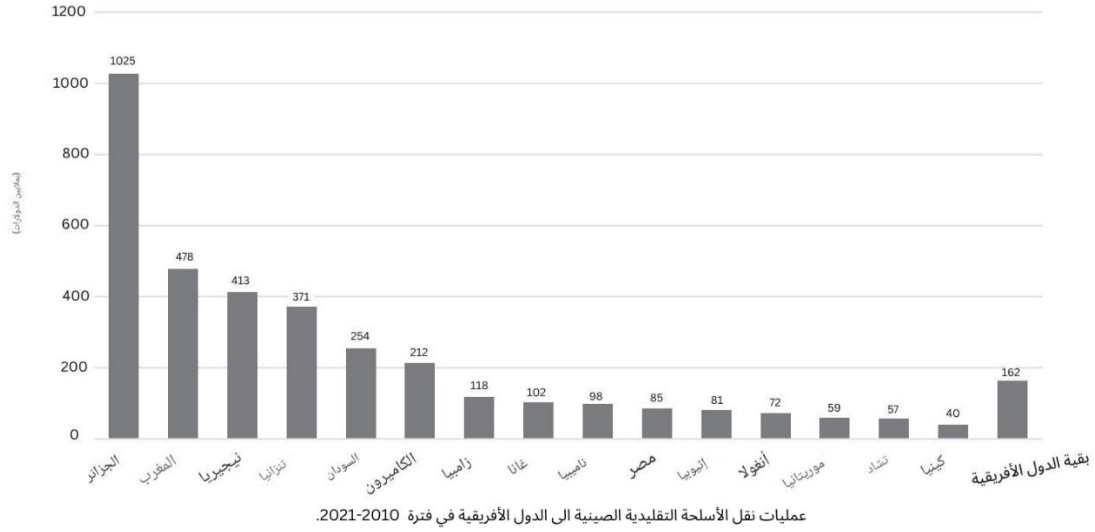
وعلى الرغم من أن الصين لا تستطيع أن تحل محل روسيا كمورد رئيسي للجزائر، إلا أن المعدات العسكرية الصينية عالية التقنية تعزز القدرات الدفاعية للجزائر، شريكها الاستراتيجي الموثوق به في المنطقة. في ماي 2022، أصبحت الجزائر أول مشغل لصاروخ الدفاع الساحلي الصيني الأسرع من الصوت CM-302 (YJ-12B) في نسخته البرية-البحرية، وهو صاروخ مضاد للسفن بعيد المدى يكاد يكون من المستحيل إسقاطه بسبب سرعته. على الرغم من أن هذه صفقة تجارية، إلا أن اختيار نظام صيني للأمن البحري للجزائر يُبرز أهمية العلاقات الصينية الجزائرية.⁷⁴

⁷²- Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 143-145.

⁷³- Benabdallah, "China-Algeria relations from socialist friendship to pandemic opportunism," 208.

⁷⁴- Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations," 63-64.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية



الشكل (02)

المصدر:

DAVID H. SHINN, and JOSHUA EISENMAN,
**CHINA'S RELATIONS WITH AFRICA: A New
Era of Strategic Engagement** (Columbia University
Press, 2023), 225.

الدبلوماسية الدفاعية - العسكرية: زيارة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنقريحة إلى جمهورية الصين الشعبية في 11 نوفمبر 2023:

أوضح بيان وزارة الدفاع الوطني أن هذه الزيارة تندرج في إطار تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين الجيش الوطني الشعبي الجزائري وجيش التحرير الشعبي الصيني، ستمكن الطرفين من التباحث حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وكذا السبل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون العسكري بين البلدين⁷⁵.

استقبل الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، في اليوم الثاني من زيارته الرسمية إلى جمهورية الصين الشعبية، من قبل الفريق أول ليو زينلي، رئيس أركان الجيوش في اللجنة العسكرية المركزية، حسب ما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وأوضح ذات المصدر أنه "مواصلة للزيارة الرسمية التي يقوم بها إلى الصين، استقبل اليوم 13 نوفمبر 2023 السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بمقر اللجنة العسكرية المركزية، من قبل السيد الفريق أول ليو زينلي Liu Zhenli، رئيس أركان الجيوش في اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية أين قدمت له تشكيلة من الجيش الصيني التحية الشرفية".

⁷⁵ - "السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في زيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية"، وزارة الدفاع الوطني، تمت المعاينة في 16 ماي 2025،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/novembre/cem11112023ar.php

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

وأضاف البيان أن "السيد الفريق أول، وبعد عزف النشيديين الوطنيين للبلدين، استعرض تشكيلات من مختلف القوات الصينية قدمت له التشريفات العسكرية"، مشيراً إلى أنه تم إثر ذلك "عقد لقاء عرف محادثات موسعة شملت وفدي البلدين عبر خلاله السيد الفريق أول السعيد شنقريحة لمضيفه عن بالغ امتنانه بهذا التشریف الذي حظي به والوفد المرافق له".

وقال بالمناسبة: "يطيب لي، في هذا المقام، أن أجدد لكم ولكافة الحضور فائق تقديري وعظيم تشكراتي، على كرم الضيافة وحسن الوفادة اللتين حظينا بهما منذ وصولنا إلى بلدكم الصديق، وهو ما يعكس مدى عراقة علاقات تعاوننا العسكري الثنائية، التي تنهل من ينابيع الإرث التاريخي للبلدين بكل ما يمثله ذلك من عمق سياسي واستراتيجي وإنساني".

كما حرص الفريق أول في كلمته على "التذكير بتميز العلاقات العريقة التي تربط البلدين الصديقين، والتي تعود جذورها على وجه الخصوص إلى ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة".

وتابع قائلاً أن جمهورية الصين الشعبية كانت من "بين الدول الأوائل التي ساندت كفاح الشعب الجزائري من أجل تقرير مصيره في مؤتمر باندونغ سنة 1955 وكانت أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فور الإعلان عن تشكيلها يوم 19 سبتمبر 1958".

وأكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي أيضاً أن "متانة العلاقات التي تربط الجزائر والصين تعكسها كل المواقف المشرفة والمتبادلة بين البلدين الصديقين"، قائلاً في هذا الإطار: "وانطلاقاً من هذه العلاقات التاريخية المتميزة التي أسست على التضامن النضالي المشترك من أجل السيادة واستقلالية القرار واسترجاع الحقوق السيادية، فإن النضال من أجل العدالة والحرية مازال قائماً، خاصة اليوم، في ظل سياق عالمي يتجه أكثر نحو تعددية قطبية غير مسبوقه، وإلى إعادة هيكلة التوزيع العالمي للقوة، بعيداً عن توجهات الهيمنة القائمة على الإقصاء ومحاولات فرض الأجندات وتقويض الخيارات السيادية للدول".

وخلال هذا اللقاء، تبادل الطرفان "وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك وتباحثا السبل الكفيلة بتعزيز التعاون العسكري والأمني بين البلدين"، وفقاً لما تضمنه البيان.⁷⁶

كما التقى التقى رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنقريحة، في اليوم الثالث من زيارته الرسمية إلى جمهورية الصين الشعبية، مع رئيس دائرة تطوير التجهيزات في اللجنة العسكرية المركزية الصينية، الفريق أول شو شيانغ Xu Xueqiang، حسب ما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.

خلال هذا اللقاء الموسع، عبر خلاله السيد الفريق أول السعيد شنقريحة لمضيفه عن بالغ امتنانه بهذا التشریف، الذي حظي به والوفد المرافق له. كما أبلغه رسالة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، إلى نظيره الرئيس شي جين بينغ، وللشعب الصيني الصديق:

أود أن أعرب لكم، في المستهل، عن خالص تشكراتي وعميق امتناني، على حسن الضيافة والكرم، اللذين حظينا بهما منذ وصولنا إلى جمهورية الصين الشعبية الصديقة.

⁷⁶ - "الفريق أول شنقريحة يستقبل بيكين من قبل رئيس أركان الجيوش في اللجنة العسكرية المركزية الصيني"، سفارة الجزائر في بيكين، تمت المعاينة في 16 ماي 2025، <https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/general-chanegriha-on-official-visit-to-china>

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

وبهذه المناسبة، أحمل رسالة صداقة من طرف السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، إلى نظيره الرئيس شي جين بينغ، وللشعب الصيني الصديق وقواته المسلحة".

كما حرص السيد الفريق أول في كلمته، على التذكير بتميز العلاقات العريقة التي تربط البلدين الصديقين، والتي عرفت توسعا هاما في الشراكة الاستراتيجية:

"كما أود التأكيد على تقديرنا العالي والمميز لنوعية العلاقات التي تربط بلدينا، والتي ارتقت بفضل إرادة وحرص قائدي البلدين على الرفع من جودتها، ما مكن من تعميق وتوسيع شراكتنا الإستراتيجية، حيث كان للزيارة الأخيرة للسيد الرئيس عبد المجيد تبون، إلى بلدكم الصديق، بدعوة من الرئيس شي جين بينغ، الأثر الطيب في تعزيز العلاقات التاريخية الجزائرية - الصينية، حيث نجحت هذه الزيارة أيضا نجاح، وتكللت بإمضاء تسعة عشر (19) اتفاقية ومذكرة تفاهم، في مختلف المجالات، بما فيها مجالي الأمن والدفاع".

السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، دعا كذلك إلى ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية التي تربط البلدين في مختلف المجالات بما يستجيب لطموحات وتطلعات البلدين و الجيشين: "إن نوعية العلاقات التي تربط بلدينا وجيشينا تدعونا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى المضي قدما للعمل معا على تحديد إطار واعد وطموح لفائدة الطرفين، بما يسمح بتوسيع ميادين التعاون العسكري الثنائي للوصول به إلى مستوى رفيع، يتوافق مع إمكانياتنا المشتركة، ويستجيب لتطلعاتنا⁷⁷".

3/ هل التكنولوجيا الصينية وسيلة هيمنة؟:

استطاعت الصين ان تنشئ عدداً كبيراً من الشركات العملاقة التي أصبحت ذراعها القوية في كل مكان في العالم، ويكفي في هذا المقام ان نشير إلى ان قائمة فوربس لأكبر ألفي شركة في العالم 2000 Forbes Global قد تضمنت 249 شركة صينية بلغت مبيعات أكبر 25 شركة منها 3.157 تريليون دولار عام 2022.

- شركات الاتصالات والهاتف النقال:

تهيمن شركات صناعة الهواتف الذكية الصينية اليوم على حصة متزايدة من السوق العالمي لهذه الأجهزة، إذ يوجد في الصين كبار مصنعي الهواتف الذكية مثل Xiaomi و OPPO و vivo و Huawei و Honor التي نجحت في تجاوز أزمة نقص الامدادات التي سببتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. وتبلغ حصة الصين حوالي 22.5% من شحنات الهواتف الذكية العالمية في الربع الأول من عام 2022، فضلاً عن أنها تمثل أكبر سوق للهواتف الذكية في العالم.

من جهة أخرى برزت HONOR كأكبر مشغل للهواتف الذكية في الصين وتخطت المركز الذي كانت تشغله شركة Huawei على الرغم من أن vivo لم تنجح في استعادة المركز الأول بسبب صعود HONOR في وقت تواجه فيه نقصا في المكونات، إلا أنها تعافت إلى حد ما بفضل سلسلة S12 المتوسطة التي تم إطلاقها حديثاً والتي تحظى بشعبية لدى العملاء الأصغر سنا وبأسعار معقولة. ويبدو أن المنافسة

77- "اليوم الثالث من الزيارة الرسمية للسيد الفريق أول السعيد شنقريحة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، إلى جمهورية الصين الشعبية"، وزارة الدفاع الوطني، تمت المعاينة في 16 ماي 2025،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/novembre/cem14112023ar.php

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

محمومة بين الشركات الصينية والأجنبية لاسيما Apple Samsung وبين الشركات الصينية العملاقة مثل Xiaomi و OPPO و vivo التي تمكنت من منافسة Huawei التي تراجعت خلال عام 2021.

الاستخبارات الرقمية:

تمتلك الصين اليوم أضخم بنية رقمية خارج العالم الحر، وأصبحت الولايات المتحدة تستشعر تهديداً متزايداً لأنها القومي من عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية الصينية، إذ يبدو أن الصين تحت الجهود لتحقيق اختراقات سيبرانية وبشرية لمؤسسات الأمن القومي الأمريكية. وعلى الرغم من قدم هذه المحاولات إلا أن التقارير عن إبعاد التجسس الصيني في الولايات المتحدة ارتفعت بشكل ملحوظ على العقدين الماضيين.

هناك أجهزة استخباراتية صينية عديدة تنشط في هذا المجال والتي تشمل جهاز الاستخبارات الصيني الحكومي، جيش التحرير الشعبي، والحزب الشيوعي الصيني، والتي تختلف أدوارها داخل منظومة الاستخبارات الصينية في جميع الحالات، فإن الأولوية القصوى لهذه المنظمات هي دعم الدولة الصينية التي يقودها الحزب الشيوعي الصيني والحفاظ عليها⁷⁸.

4/ التعاون التكنولوجي الجزائري الصيني:

أظهرت الصين، كاققتصاد ناشئ يتمتع بمسار تنمية استثنائي، دعماً قوياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتزاماً في السنوات الأخيرة بزيادة الاستثمارات في البلدان النامية الأخرى من خلال مبادرة الحزام والطريق. كما أشارت من خلال أوراقها البيضاء وحواراتها إلى استعدادها لمشاركة خبرتها الغنية مع الدول الأفريقية في اللحاق بالركب التكنولوجي ونقل "أفضل الممارسات". على سبيل المثال، تم إطلاق برنامج الشراكة العلمية والتكنولوجية الصينية الأفريقية (CASTEP) في عام 2009 لإقامة شراكة علمية وتكنولوجية قوية مع الدول الأفريقية. وفي خطوة حديثة، تجسدت مشاركة الصين في القطاع الرقمي في أفريقيا في إطار خطة الشراكة الصينية الأفريقية للابتكار الرقمي التي تم إقرارها في أوت 2021. وتتعهد هذه الشراكة بمشاركة التقنيات الرقمية مع الدول الأفريقية لتعزيز البنية التحتية الرقمية والاتصال والمساعدة في توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت في المناطق النائية في أفريقيا.

وبفضل امتلاكها أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت عالمياً، والمقدر بنحو مليار مستخدم، واقتصادها الرقمي المزدهر، وسّعت الصين نطاق حضورها الرقمي العالمي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد بنت الشركات الصينية متعددة الجنسيات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية الأساسية التي يستخدمها ملايين مستخدمي الإنترنت في الدول النامية. ومن المتوقع أن تصبح الصين لاعباً أكثر أهمية في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل المنظور من خلال طريق الحرير الرقمي، وهو المكون الرقمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات⁷⁹.

⁷⁸- احسن لطيف لزيبيدي، وأحمد أمين، وكبار انور البديري، الصين وشركات التكنولوجيا: أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية (مركز الراقدين للحوار، 2022)، 21، 24-25.

⁷⁹- Tin Hinane El Kadi, Abdelkader Djeflat, "Technology Transfer and Technological Spillovers from Chinese Tech Giant in North African Countries: The Case of Huawei in Algeria," In China-Africa Science, Technology and Innovation Collaboration, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang (Springer, 2024), 253-254.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

لهذا أصبحت التقنيات الرقمية محورية في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق. ففي عام 2017، وخلال منتدى الحزام والطريق الأول، أوضح الرئيس شي جين بينغ Xi Jinping الدور الحاسم للتقنيات الرقمية في مبادرة الحزام والطريق ككل، واقترح أن تسعى الصين والدول الأعضاء، بشكل جماعي، إلى تحقيق ريادة في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والمدن الذكية، وذلك لإنشاء "طريق حرير رقمي للقرن الحادي والعشرين". وفي منتدى الحزام والطريق الثاني عام 2019، دعا شي Xi مجدداً إلى زيادة التركيز على العنصر الرقمي في مبادرة الحزام والطريق: "نحن بحاجة إلى مواكبة اتجاه الثورة الصناعية الرابعة، واغتنام الفرص التي تتيحها التنمية الرقمية والشبكية والذكية معاً، واستكشاف تقنيات وأشكال ونماذج أعمال جديدة، وتعزيز محركات نمو جديدة، واستكشاف مسارات تنمية جديدة، وبناء طريق الحرير الرقمي وطريق حرير الابتكار".⁸⁰

يوفر طريق الحرير الرقمي لدول مبادرة الحزام والطريق بنى تحتية متطورة للاتصالات، مثل كابلات الألياف الضوئية، وشبكات الجيل الخامس، ومراكز البيانات، والأقمار الصناعية، بالإضافة إلى مراكز التجارة الإلكترونية والمدن الذكية. ويهدف إلى تعميق التعاون الرقمي، وتطوير معايير تكنولوجية مشتركة، وتحسين كفاءة أنظمة الأمن في جميع دول مبادرة الحزام والطريق. ويهدف طريق الحرير الرقمي إلى بناء ما تسميه بكين "مجتمعاً بمستقبل مشترك في الفضاء الإلكتروني". وتقود هذه الخطة الطموحة بشكل رئيسي شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة، وأبرزها هواوي و ZTE (شركة معدات الاتصالات تشونغشينغ)، اللتان تستطيعان توفير كابلات ألياف ضوئية عالية الجودة بتكلفة أقل بكثير من منافسيهما الأوروبيين والأمريكيين.⁸¹

تأسست الوكالة الفضائية الجزائرية (ASAL) عام 2002. ووقعت حكومتا الجزائر والصين مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تطوير الفضاء الخارجي عام 2007، وأقامتا شراكة استراتيجية شاملة ثنائية عام 2014، ووقعتا مذكرة تفاهم لوضع تعاونهما الثنائي في إطار مبادرة الحزام والطريق في سبتمبر 2018. وبينما تُعدّ الشركات الصينية جهات فاعلة رئيسية في قطاعي البناء والطاقة في الجزائر، فإن هذا ليس هو الحال في قطاع الفضاء. فبالإضافة إلى الصين، تقيم الحكومة الجزائرية تعاوناً فضائياً ثنائياً مع الأرجنتين وفرنسا والهند وروسيا وسوريا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهي عضو مؤسس في عرب سات. وتهدف شركات ASAL الفضائية إلى تسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة لدعم نمو القدرات المحلية.

في ديسمبر 2013، طلبت الحكومة الجزائرية من شركة CGWIC قمر الاتصالات AComSat-1 الثابت بالنسبة للأرض. بتمويل كامل من ASAL، كان هذا القمر خامس قمر صناعي جزائري والوحيد الذي طلب من الصين حتى الآن. طُوّرت الأقمار الأخرى وأطلقت مع شركاء أوروبيين وروس وهنود، وشملت تدريب علماء ومهندسين جزائريين في الدراسات العليا خلال مرحلة تصميم وبناء القمر، ولا تزال البرامج مستمرة حتى الآن. تضمن عقد AComSat-1 تصميم وتصنيع واختبار وإطلاق وبناء البنية التحتية الأرضية اللازمة لتشغيل القمر. تعاقدت شركة CGWIC في أجزاء من المشروع مع الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا الفضاء، والأكاديمية الصينية لتكنولوجيا مركبات الإطلاق، والهيئة العامة الصينية للتحكم في إطلاق وتتبع الأقمار الصناعية. بعد نجاح إطلاقه في مداره الجغرافي الثابت بواسطة الصاروخ الصيني لونغ مارش-3ب من مركز شينشانغ لإطلاق الأقمار الصناعية، تولت شركة ASAL مسؤولية التشغيل والإدارة والتطبيقات في المدار من محطات أرضية في الجزائر. ويُستخدم القمر الصناعي الكوم

⁸⁰- Henry Tugendhat, and Julia Voo, "China's Digital Silk Road in Africa and the Future of Internet Governance," China Africa Research Initiative, no. 50 (2021): 5.

⁸¹- El Kadi, And Djeflat, "Technology Transfer and Technological Spillovers from Chinese Tech Giant in North African Countries: The Case of Huawei in Algeria," 254.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

سات-1 في البث والاتصالات في حالات الطوارئ والتعليم عن بُعد والنطاق العريض عبر الأقمار الصناعية.⁸²

هواوي وأنشطتها في شمال أفريقيا:

تأسست شركة هواوي في شننتشن عام 1987، ونمت نموًا هائلًا لتصبح الشركة الرائدة عالميًا في تصنيع المعدات الأصلية (OEM)، وذلك من خلال دخولها أسواقًا جديدة، حيث بدأت في بناء شبكات الاتصالات لشركات الاتصالات، وتصنيع الأجهزة المحمولة للمستهلكين، وتوفير مجموعة واسعة من خدمات الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة وغيرها من الخدمات للشركات الأخرى. ويكمن عامل أقل شهرة وراء نجاح هواوي في قدرة الشركة على التكيف مع البيئات الثقافية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية المتباينة في مناطق مختلفة حول العالم. وفي عام 2020 وحده، بلغ إنفاقها على البحث والتطوير مبلغًا مدهلاً بلغ 22.3 مليار دولار أمريكي.

في الجزائر، لعبت هواوي دورًا مهمًا في صناعة الاتصالات في البلاد بمعدات التنافسية من حيث الأسعار، وتمكنت من افتتاح أول مصنع للهواتف المحمولة في القارة الإفريقية في الجزائر العاصمة، وفي تدريب آلاف الطلاب الجزائريين وأعضاء هيئة التدريس والمقاولين من الباطن.

ويُعد مصنع هواوي للهواتف الذكية في الجزائر أحد أهم مشاريع طريق الحرير الرقمي في شمال إفريقيا والمثال الأكثر إقناعًا على استراتيجية هواوي للتوطين، مما يجعله الأول من نوعه خارج الصين وفي إفريقيا. المصنع، وهو مشروع مشترك بين هواوي والشركة الجزائرية AFGO-Tech، لديه قدرة إنتاجية شهرية تبلغ 15000 جهاز ذكي. يعمل حوالي 100 شخص في وحدة الإنتاج، بما في ذلك 18 مهندسًا تم تدريبهم في شننتشن على أساليب إنتاج هواوي. كان الهاتف الذكي Y7 Prime هو الطراز الأول الذي تم تجميعه كجزء من الخطة. هذا المنتج، في رأي عملاق التكنولوجيا الصيني، هو الأنسب لاحتياجات السوق الجزائرية.

وقد نجحت الشركة الصينية في ترسيخ حضورها القوي، وهي حاليًا المزود الرائد لمعدات الشبكات من حيث حصتها السوقية في قطاع الاتصالات الجزائري، وذلك من خلال شركتيها التابعتين، هواوي تيليكوم الجزائر. ويعمل بها أكثر من 500 موظف، حوالي 83% منهم موظفون محليون، بينما تتكون النسبة المتبقية (17%) من مهندسين صينيين وأجانب. لعبت هواوي دورًا محوريًا في تحديث شبكات الجيلين الثالث والرابع، ومن المرجح أن تواصل دورها المحوري في انتقال البلاد إلى الجيل الخامس. وقد وقّعت عقدًا مع سوناطراك، شركة النفط الوطنية الجزائرية، لتحديث أنظمتها الرقمية من خلال توفير خدمات سحابية وتطبيقات بيانات ضخمة.

قبل افتتاح المصنع في ديسمبر 2018، كانت حصة هواوي في سوق الهواتف المحمولة الجزائرية تبلغ حوالي 6%، وبحلول أوت 2020، ارتفعت هذه الحصة إلى 12.34%، متجاوزة شركة كوندور.

بالتزامن مع هذه المشاريع، أقامت هواوي شراكات مع العديد من المؤسسات الحكومية والجامعات ومعاهد البحث والشركات المحلية لتوسيع حضورها في الجزائر. وقد شددت العلاقات العامة للشركة على دور

⁸² - Julie Michelle Klinger, "China, Africa, and the Rest: Recent Trends in Space Science, Technology, and Satellite Development," China Africa Research Initiative, no. 38 (2020): 14-15.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

هواوي ليس فقط كمزود مشاريع جاهز، بل كشريك تنموي مستعد للتكيف مع احتياجات التنمية المحلية وتليبيتها. ومن خلال تدريب الطلاب الجزائريين وافتتاح مصنعها، نجحت الشركة في ترسيخ مكانتها في المنظومة المحلية وتعزيز صورتها لدى صانعي السياسات.⁸³

⁸³- El Kadi, And Djeflat, "Technology Transfer and Technological Spillovers from Chinese Tech Giant in North African Countries: The Case of Huawei in Algeria," 259-261.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

مطلب 02: قضايا الأمن القومي الجزائري في العلاقات الجزائرية الصينية

1/ التعاون في ظل جائحة كورونا:

قال وزير خارجية الحكومة الجزائرية المؤقتة كريم بلقاسم حينما زار الصين في أبريل 1960: "المسافة الشاسعة التي تفصل الجزائر عن الصين هي مسافة جغرافية فقط".

في عام 1963، دشّن رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي Zhou Enlai مساعي الصين الدبلوماسية الصحية الأساسية في أفريقيا. وتوّجت هذه المساعي بتعزيز العلاقة الثنائية بين الصين والجزائر. حيث كان أساس هذه الجهود هو الحاجة الملحة لإنعاش النظام الصحي المُعقّد في الجزائر. واستجابةً لذلك، أرسل رئيس الوزراء الصيني فريقاً من 13 خبيراً طبياً وإمدادات ومعدات لتوفير نظام رعاية صحية فعّال. ونُشر الفريق الطبي في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات في الجزائر. وقد عزز هذا أهداف الدبلوماسية الصحية الصينية المُركّزة على الفلاحين في أفريقيا. وقد اتسمت الفترة بين عامي 1963 و1978 بتسخير المساعدات الصحية لتوسيع نطاق السياسة الخارجية الصينية.

طريق الحرير الصحي الجديد:

تُعَدّ مبادرة الحزام والطريق محوراً رئيسياً في المبادرة الصينية العالمية الرامية إلى توسيع وتوفير إطار سياسي واجتماعي واقتصادي بديل، سعياً إلى بناء إطار تنموي عالمي. ورغم أن الاستراتيجية كانت موجهة نحو مشاريع البنية التحتية التقليدية، إلا أن نطاقها توسّع ليشمل خدمات الرعاية الصحية، والمعدات الطبية، والبنية التحتية للاتصالات. ومن العناصر الأساسية الأخرى انتشار الكيانات غير الحكومية والخاصة فيما يُعرف بطريق الحرير الصحي الجديد (HSR) بدلاً من أن تقوده كيانات حكومية ويعود تاريخ طريق الحرير الصحي الجديد إلى إعلان اللجنة الوطنية الصينية للصحة عام 2015 بشأن تعزيز الشؤون الصحية في إطار استراتيجية الحزام والطريق. وقد كرّر الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping هذا الإطار في خطاب ألقاه أمام الجمعية التشريعية في أوزبكستان، والذي ركّز على زيادة التعاون في مجالات الإنقاذ الطبي، ومكافحة الأوبئة، والطب التقليدي، والإبلاغ عن الأمراض المعدية. وقد بلغ هذا ذروته في المفهوم الصيني لطريق الحرير الصحي.

في ديسمبر 2019، ظهر فيروس كوفيد-19، في منطقة ووهان الصينية. وسرعان ما انتشر الفيروس إلى بقية العالم، وأصبح جائحة عالمية. واستجابةً للخسائر الكبيرة في الأرواح والمرض، استجابت دول العالم بسرعة من خلال تطبيق تدابير تخفيفية مثل النظافة الجيدة، والتباعد الاجتماعي، وقيود الحركة والسفر. وتمثلت أهم هذه التدابير في عمليات إغلاق وطنية حدّت من الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الوظائف وانخفاض الإنتاج. وقد أدى ذلك في النهاية إلى اختلال توازن معظم اقتصادات العالم. وكان من المتوقع أن تكون المنطقة الأفريقية الأكثر تضرراً نظراً للتحديات التي تواجهها أنظمتها الصحية.

في ضوء الجائحة، تولّت الصين زمام القيادة العالمية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. ففي عام 2020، وخلال مؤتمر افتراضي لمنظمة الصحة العالمية، حدّد الزعيم الصيني شي جين بينغ Xi Jinping مبادراتٍ لمساعدة أفريقيا في مكافحة كوفيد-19. شملت هذه المبادرات:

- 1- إقامة شراكة عمل بين المستشفيات الصينية والأفريقية.
- 2- تسريع بناء مقر المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.
- 3- تخصيص ملياري دولار أمريكي لمكافحة الجائحة.
- 4- تدويل لقاحات كوفيد-19 بأسعار معقولة، لا سيما للمناطق النامية مثل أفريقيا.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

5- شراكة عمل مع الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة العشرين لتفعيل برامج تعليق الديون للدول الفقيرة والنامية.

وقد اتبعت استجابة الصين لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا مسار التنمية الصحية الذي ركّز على الدور الذي تلعبه الجهات الفاعلة الخاصة غير الحكومية. كما قامت الصين بدمج جوانب مثل دمج المساعدات الصحية مع التكنولوجيا ومبادرة التطعيم واسعة النطاق لتتولى دوراً قيادياً عالمياً بشكل فعال.

أصبحت الدبلوماسية غير الرسمية جليةً مع تزايد دور شخصيات عامة فردية، مثل الملياردير الصيني جاك ما Jack Ma، الذي تعهد بتوفير معدات اختبار وأقنعة واقية ودروع للوجه لكل دولة أفريقية. ولتعزيز ذلك، تعهد ما Ma بدعم المرافق الطبية الأفريقية من خلال التدريب عبر الإنترنت على الوقاية من كوفيد-19 وإدارته من خلال مؤسسته جاك ما وعلي بابا. علاوةً على ذلك، دعمت مجموعة من الكيانات الخاصة دعوة الحكومة الصينية إلى توفير القيادة في مكافحة كوفيد-19 في أفريقيا. فقد قدمت شركة Zhende Medical Co.Ltd معدات وقائية، بينما قدمت مجموعة Huajin مليوني يوان. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية غير الرسمية لعبت دوراً حاسماً في مكافحة كوفيد-19 في أفريقيا، إلا أن الحكومة الصينية تدخلت. ففي أبريل 2020، أرسلت الحكومة الصينية طائرة إلى غانا محملة بمعدات طبية، بما في ذلك قفازات طبية وأقنعة جراحية وملابس واقية وأجهزة قياس حرارة.

وقد تضمّن النهج الصيني في التعامل مع جائحة كوفيد-19 في أفريقيا عنصرًا يتعلّق بالطب التكنولوجي. ويسعى هذا العنصر إلى تعزيز أنظمة الرعاية الصحية الأفريقية من خلال دمج جوانب مثل الحوسبة السحابية وتطبيقات البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاتصالات الرقمية المتطورة للتخفيف من آثار الجائحة. وتستخدم تقنية الطب عن بُعد أدوات تكنولوجية يستخدمها المتخصصون الطبيون لعلاج المرضى عن بُعد. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى اتخاذ تدابير تخفيفية مثل التباعد الاجتماعي والإغلاق الوطني. وقدمت الحكومة الصينية مساعدة في مجال الطب عن بُعد لأفريقيا للتغلب على التحديات المرتبطة بتقييد السفر والتنقل. وفي دول مثل غانا وموزمبيق، تعاونت الحكومة الصينية مع المستشفيات المركزية في إرساء تقنيات الطب عن بُعد.

جانب آخر من الدبلوماسية الصحية الصينية يتمثل في برنامج التطعيم الذي أطلقته خلال الجائحة. يرى سيو تينغ لي Seow Ting Lee أن دبلوماسية اللقاحات يمكن اعتبارها امتداداً طبيعياً للقوة الناعمة الصينية، بما في ذلك مشاركتها السابقة في دبلوماسية الصحة. وباعتبارها أداةً من أدوات القوة الناعمة، تلعب اللقاحات دوراً محورياً في تعزيز صورة إيجابية للدولة، حيث إن "قليلاً من مجالات حسن النية الدبلوماسية ترتبط بالطبيعة الإنسانية للمواطنة الدولية أكثر من المساعدة الطبية". ويبدو أن دبلوماسية اللقاحات أداة جذابة لإبراز القوة الناعمة، وهو ما يتوافق مع أفكار جوزيف ناي Joseph Nye الذي يصف القوة الناعمة بأنها "القدرة على التأثير على الآخرين لتحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب بدلاً من الإكراه أو الدفع". وقد أعلن عن دبلوماسية التطعيم الصينية تجاه أفريقيا خلال قمة الصين-أفريقيا عام 2020. حيث أكدت القمة التزام الصين بإعطاء الأولوية للأنظمة الصحية الأفريقية في دبلوماسيتها الصحية العالمية. وخلال القمة، صرّح الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping قائلاً: "نتعهد بأنه بمجرد اكتمال تطوير لقاح كوفيد-19 ونشره في الصين، ستكون الدول الأفريقية من بين أوائل المستفيدين".

واعتباراً من أوت 2021، تشير التقديرات إلى أن الصين قد تبرعت بحوالي 40 مليون جرعة لأفريقيا. لقاحا سينوفاك وسينوفارم هما اللقاحان الصينيان، وقد تم التبرع بهما للعاملين في الخطوط الأمامية، والفئات

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

السكانية الضعيفة، والمستجيبين الأوائل. ولتعزيز جهود الصين في مجال اللقاحات في القارة، عملت مصر والجزائر والمغرب على بناء قدراتها الإنتاجية المحلية لتخفيف النقص في اللقاحات الصينية في القارة.⁸⁴

وقد برزت أهمية بناء العلاقات وبناء الشبكات في العلاقات الصينية الجزائرية مرة أخرى في طريقة تعامل الدولتين مع تأثير جائحة كوفيد-19 على علاقاتهما. وكما كان الحال في الماضي، ساهمت الرابطة التاريخية العميقة والخاصة بين الصين والجزائر في دعم الحكومتين لبعضهما البعض في أوقات الحاجة. سارعت الجزائر إلى إرسال مساعدات طبية إلى الصين مع ظهور أولى بوادر وباء كوفيد-19 في ووهان. وصلت رحلة طيران مستأجرة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية إلى ووهان، محملة بـ 500 ألف قناع جراحي، و300 ألف زوج من القفازات الطبية، و20 ألف زوج من النظارات الطبية الواقية في فيفري 2020. وكان دعم الحكومة الجزائرية للصين في مكافحتها للوباء أكثر قيمة لجمهورية الصين الشعبية من معدات الوقاية الشخصية الفعلية المرسله من الجزائر. في وقت كانت فيه الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية معادية للصين، لم تغفل جمهورية الصين الشعبية عن حكومات الدول (معظمها من دول الجنوب العالمي) التي أبدت تضامنها في وقت الحاجة. وصرح السفير الصيني لدى الجزائر، لي ليان هي Li Lianhe، مستشهداً بالروابط التاريخية وعقود التضامن بين البلدين، بأن "العلاقات الودية بين الصين والجزائر صمدت أمام اختبار الجائحة".

في المقابل، أبدت جمهورية الصين الشعبية دعمها للجزائر في معركتها ضد كوفيد-19 من خلال إرسال إمدادات طبية، وإجراء عشرات من مكالمات الفيديو بين خبراء الصحة الطبية، وإرسال فريق من 20 خبيراً طبياً إلى الجزائر، مما يمثل أكبر فريق يُرسل إلى شمال إفريقيا للمساعدة في مكافحة كوفيد-19. وأوضح السفير لي ليان هي Li Lianhe أن هذا الإرسال "الأول من نوعه" يُظهر التاريخ الطويل للدبلوماسية الطبية، حيث "على مدار 57 عاماً، زودت الصين الجزائر بـ 26 فريقاً طبياً يضم حوالي 3400 طبيب صيني، عالجوا 23.7 مليون شخص وساعدوا في ولادة حوالي 1.6 مليون مولود جديد".⁸⁵

دوافع المساعدات الصينية لدول العالم في مواجهة جائحة كورونا:

1/ الدوافع السياسية:

- ❖ رغبة الصين في تحسين صورتها بعد اتهامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية بالمسؤولية عن انتشار فيروس كورونا والتأخر في الإفصاح عنه.
- ❖ التسويق الزعامة الصين ونفوذها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي انكفأت على نفسها في ظل الجائحة، في حين برزت الصين كشريك مسؤول يعتمد عليه في الأزمات، وزعيم جديد يجمع بين النجاعة والفعالية والتكنولوجيا في مواجهة فيروس كورونا.
- ❖ تغيير المزاج الرسمي والشعبي تجاه الصين في الدول المتلقية للمساعدات، والحد من قدرة التحرك لدى السياسيين المعارضين للصين في تلك الدول.
- ❖ زعزعة الثقة في مواقف الدول المتلقية للمساعدات إزاء تماسك علاقتها الإقليمية والدولية، فتقديم المساعدات الإيطالية مثلاً، يهدف إلى التشكيك في قدرات ومصداقية الاتحاد الأوروبي، وإظهار

⁸⁴- Dylan Yanano Mangani, And Marcia Victoria Mutambara, And Richardson Shambare, "A Critical Evaluation of Health Diplomacy as an Altruistic Underpinning of China-Africa Relations," In China-Africa Science, Technology and innovation Collaboration, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang (Springer, 2024), 494, 597-500.

⁸⁵- Benabdallah, "China-Algeria relations from socialist friendship to pandemic opportunism," 209-210.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

بموقف العاجز عن الوقوف إلى جانب أعضائه، ويدعم موقف التيارات اليسارية المؤيدة للصين وتلك اليمينية الراضة للاتحاد الأوروبي.

❖ إثبات قوة الصين وقدرتها على استيعاب الصدمة، ورفع المعنويات الوطنية والشعور بالفخر والانتماء وتعزيز التماسك المجتمعي داخل الصين تدعم شرعية النظام السياسي الصيني داخليا.

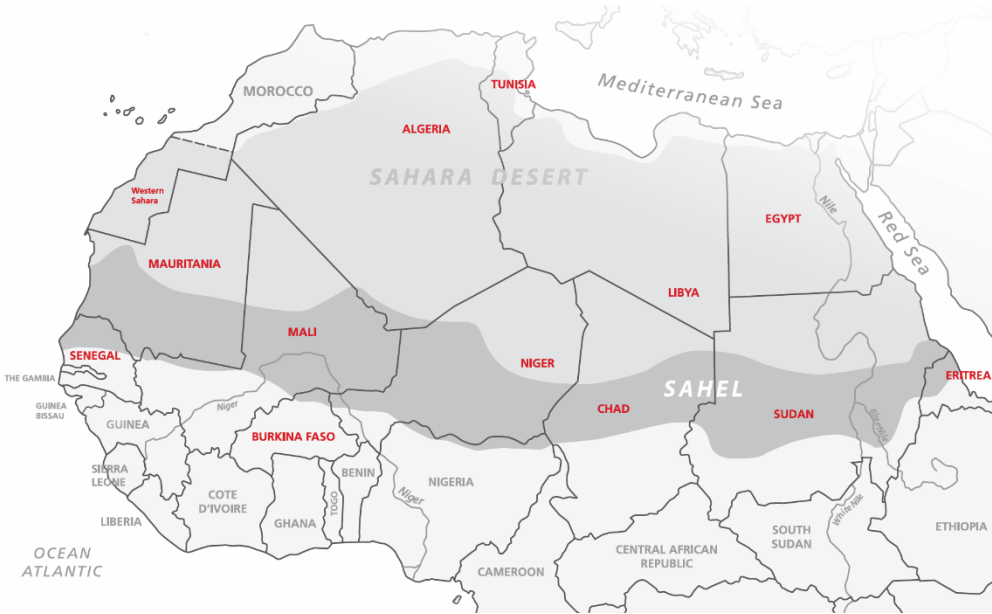
2/ الدوافع الاقتصادية:

❖ التأسيس لمكاسب مستقبلية، فقيام الصين بدور المنقذ لدولة كإيطاليا التي تخلى عنها الاتحاد الأوروبي في أحلك الظروف، قد يدفعها - أي إيطاليا - إلى إعادة النظر في موقفها الراض المرور مبادرة الحزام والطريق عبر أراضيها، والذي يعد مشروعا استراتيجيا تسعى الصين من خلاله إلى تعزيز التبادل التجاري وفتح أسواق جديدة للسلع الصينية، وبناء النفوذ في الدول التي تقع ضمن نطاق هذا المشروع في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، وصولاً إلى هدف أبعد، وهو تغيير نمطية النظام الدولي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب.

❖ استغلال المساعدات الإبرام اتفاقيات تفرض فيها بعض الشروط التي يمكن أن تساعد في المنافسة بعد انتهاء الأزمة.

❖ رفع مستوى الطلب على المنتجات الصينية، فإظهار التفوق في عملية الإنتاج والكفاءة في الاستجابة لمكافحة الجائحة، قد يساهم في دعم الصادرات على مستوى القطاع الطبي وغيره من القطاعات الأخرى، مما يساعد عد الصين على توسيع نطاق التبادل التجاري، وانتزاع أسواق عرفت بتبعيتها التقليدية للموردين الأمريكيين والأوروبيين⁸⁶.

2/ منطقة الساحل والصحراء:



الخريطة (02)

المصدر:

Friedrich-Ebert-Stiftung, "The Sahel Facing Contemporary Geopolitical Challenges and Changes: Towards What Prospects for the Region?," Report 4th edition of Sahel-Sahara Dialogue, 20-21 March 2023: 1.

⁸⁶ عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح، وحامد علي زين العابدين صالح الحاج، "الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا إلى توزيعها في السياسة الخارجية"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية 1، رقم 7 (2021): 14-17.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

"الساحل هو الحلقة الأولى للأمن القومي الجزائري!". في الواقع، بالنسبة للجزائر، تؤثر ديناميكيات وتطورات منطقة الساحل بشكل مباشر على الجزائر نفسها، إذ تُمثل منطقة الساحل منطقة استراتيجية رئيسية لها، ولكنها أيضًا منطقة خطيرة. فالتحديات المتنوعة، وعجز الدول الإقليمية عن مواجهتها، يجعل من منطقة الساحل، كما يصفها يحيى زبير، "ممر كل المخاطر".

يُعتبر الأمن الاقتصادي للجزائر أيضًا عرضة لخطر زعزعة استقرار منطقة الساحل. منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تتفاوض الجزائر مع نيجيريا والنيجر بشأن إنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي عبر الصحراء الكبرى، يهدف إلى ربط مدينة واري في نيجيريا بحاسي الرمل في الجزائر، ثم إلى أوروبا. وقد تأخر تنفيذ هذا المشروع لسنوات. بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون بفترة وجيزة، حاول إطلاق المشروع بإرسال وزير الخارجية الجزائري آنذاك، صبري بوقادوم، إلى أبوجا في نوفمبر 2020 خصيصًا لهذا الغرض. وبمجرد تنفيذه، سيعزز هذا المشروع الاستراتيجي المهم وجود الجزائر ونفوذها في منطقة الساحل اقتصاديًا وسياسيًا ودبلوماسيًا. وستكون الجزائر حينها حلقة وصل حيوية ومهمة بين أفريقيا وأوروبا، مما يتيح لهذه الأخيرة الوصول إلى مصادر إضافية للغاز الطبيعي مع تقليل اعتمادها على الواردات الروسية.⁸⁷

العقيدة الأمنية الجزائرية تتكيف مع التهديدات الأمنية الجديدة:

بناءً على الدستور الجديد الذي أصدرته الرئاسة الجزائرية، سيُتاح للجيش الجزائري العمل خارج حدود البلاد. وبموجب التعديلات الجديدة، يُمكن للرئيس الجزائري استشارة البرلمان قبل السماح للجيش بالمشاركة في مهام خارج حدود البلاد. وسيُمثل هذا تحولاً كبيراً في نهج البلاد تجاه القضايا العسكرية والدبلوماسية.

يرى بعض المراقبين أن التعديلات الدستورية التي تُلغى مبدأ عدم التدخل العسكري في الخارج لدى الجزائر تُمثل دعمًا دستوريًا لمشاركة الجيش الجزائري (وإن كانت محدودة العدد، وغالبًا ما تكون بدعم من خبراء عسكريين) في عمليات الأمم المتحدة وغيرها. أما آخرون، فيرونها مسألة تعزيز للعقيدة الجزائرية في مواجهة التهديدات الخارجية المتفاقمة بشكل متزايد، مثل التوترات في منطقة الساحل أو ليبيا، على حدود الجزائر.

مع ذلك، يرى الخبراء أن الجزائر في عهد الرئيس عبد المجيد تبون تتجه نحو نهج جديد للمشاركة في المغامرات الدولية. فهي تتطلع إلى استعادة مكانتها التي فقدتها خلال السنوات الأخيرة من عهد بوتفليقة. حيث تُعد المادتان 30 و95 من الدستور الجزائري الجديد، اللتان تحددان الشروط والإطار الذي يسمح للرئيس، بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، باستخدام القوات المسلحة في الخارج، مؤثرًا على ذلك. لذا، فإن سبب توجه الجزائر نحو تغيير عقيدتها العسكرية يُعد أمرًا مثيرًا للاهتمام للتحليل لتوضيح الدوافع التي تدفع البلاد إلى تغيير في مواقفها، الأمر الذي سيؤثر بلا شك على سلوك سياستها الخارجية مستقبلاً، ويؤثر على موازين القوى الإقليمية.

الانتشار العسكري في الخارج:

تاريخيًا، تدخل الجيش الجزائري في مجالات عديدة، بأشكال مختلفة: لشنّ الحرب، أو لمساعدة الحكومات القائمة، أو لخدمة السلام. بل إن جميع الدساتير الجزائرية، من دستور عام 1964 إلى دستور عام 2016، نصّبت رئيس الجمهورية "القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الدفاع الوطني". ولم يحظر أيٌّ من

⁸⁷- Djallil Lounnas, "THE ALGERIAN STRATEGY IN THE SAHEL: SHIFT OR ADAPTATION?," RLS RESEARCH PAPERS, (January 2021): 10-11.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

هذه الدساتير على رئيس الدولة إرسال قوات إلى الخارج، سواءً للمشاركة في معارك إلى جانب جيوش أخرى أو في سياق عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

الرئيس هواري بومدين (1965-1978)، كان قد شارك في عهده الجيش الوطني الشعبي في العديد من النزاعات الخارجية، مثل الحروب العربية ضد الصحاينة عامي 1967 و1973، وعمليات حفظ السلام في أفريقيا. كما سبق للجزائر أن شاركت في العديد من النزاعات الإقليمية خارج حدودها، في أنغولا عام 1989، وفي كمبوديا عامي 1992-1993، وفي هايتي عامي 1995 و1996، وفي الكونغو عام 1999.

الجزائر، المتأصلة في ماضيها الاستعماري، لا تسمح بالتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. وبالمثل، تمتنع الجزائر عن التدخل العسكري خارج حدودها. حتى أن مبدأ عدم التدخل مُدرج في دستور البلاد. ومع ذلك، وبالنظر إلى خطورة الوضع في المنطقة، وما اتسم به من صعود جماعات جهادية مختلفة، يُمكن إعادة النظر في هذا المبدأ. الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تُعبر بوضوح وثبات عن مبادئ سياستها الخارجية. منذ استقلالها عام 1962، التزمت الجزائر بمبدأ أساسي هو عدم التدخل.

تنص المادة 26 من دستوري الجزائر لعامي 1989 و1996 على ما يلي: "لا تلجأ الجزائر إلى الحرب للمساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهودها لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية". ونادراً ما تُطعن في المادة 26 أو تُشكك فيها. فعلى عكس الدول الأخرى، التي قد تتخربط أو لا تتخربط في صراعات حدودية أو خارج الإقليم وفقاً لظروف محددة وسعيًا لتحقيق مصالح محددة، لم تفعل الجزائر ذلك قط. في وقت ما، كان لهذا الوضع مزايا عديدة، ولكنه حمل أيضًا عيوبًا كبيرة.

في عام 2018، صرّح رئيس أركان الجيش الجزائري ونائب وزير الدفاع آنذاك، أحمد قايد صالح، بأن التشريعات المتعلقة بالعقيدة العسكرية "تُراجع وتُحدّث كلما دعت الحاجة إلى ذلك لمواكبة متغيرات المعطيات الجيوسياسية، وبالتالي تُمثّل أسس سياسة الدفاع الوطني وصياغة الاستراتيجية العسكرية".

في 26 ديسمبر 2020، وبعد أسبوع من توليه منصبه، ترأس الرئيس عبد المجيد تبون اجتماعًا للمجلس الأعلى للأمن، وأصدرت رئاسة الجمهورية بيانًا باسمه، أكدت فيه أن المجلس درس الوضع في المنطقة، وخاصة على الحدود الجزائرية مع ليبيا ومالي، وقرر في هذا الإطار مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها لحماية الحدود والتراب الوطني، وكذلك لإعادة تنشيط دور الجزائر على المستوى الدولي، وخاصة فيما يتعلق بهذين الملفين، وبشكل عام في منطقة الساحل والصحراء وفي أفريقيا.

بالنسبة للخبراء في الشأن الأمني الجزائري، يُعتبر التوجه نحو مراجعة جذرية لدور الجيش الجزائري خارج الحدود تكيّفًا ضروريًا مع الظروف الإقليمية المحيطة، لا سيما فيما يتعلق بما يحدث في ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي. فبعد أن أعادت الجزائر بناء قواتها المسلحة، تبوأ هذا الجيش مراتب متقدمة عالميًا بمعدات وأنظمة متطورة وتدريب رفيع المستوى. وأظهرت التدريبات الميدانية قدرة فائقة على العمل المشترك والتحكم في الأنظمة الحديثة. وبعد أن نجح الجيش في الحد من انتشار التهديد الإرهابي في الجغرافيا الجزائرية واستطاع القضاء على هذه الآفة داخليًا، واجه موجة التهريب والتهرب البشري بعزيمة أقوى. وأصبح الجيش الآن قادرًا على مواجهة جميع التحديات والدفاع عن مصالح البلاد بدعم دبلوماسي.

بعد أن بلغ الجيش الوطني الشعبي هذه المراحل من التطور والاحترافية، أصبح على أهبة الاستعداد للدفاع عن الأمن الوطني، وحماية الرهانات الاستراتيجية، وتأمين الحدود البرية والبحرية، والدفاع عن المصالح الاقتصادية للجزائر. لذا، فإن شروط الانتقال إلى هذه المهام الاستراتيجية، من خلال تضمين مادة دستورية، تُمكنه من نقل خبرته إلى خارج الحدود، وفقًا لحالات فرضتها المعطيات الدولية والاستراتيجية، كما فعل

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

في كمبوديا وأنغولا ولبنان. ونظرًا لأن الجزائر تشهد حاليًا تطورات كبرى في ظل عالم متغير، فقد تطور مفهوم الأمن الوطني وتوسع، وأصبح من الضروري تكييف الجزائر مع هذه المتغيرات.⁸⁸

الحزام والطريق والتواجد الأمني الصيني في أفريقيا:

يمكن تفسير مبادرة الحزام والطريق على أنها استراتيجية لفك الحصار. لطالما اعتبرت بكين الوجود العسكري الأمريكي ونظام التحالف مع جيران الصين (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها) أخطر تهديد استراتيجي للبلاد. لم يكن إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 مصادفة، فقد جاء في وقت قررت فيه الولايات المتحدة إعادة تركيز دبلوماسيتها على آسيا (استراتيجية باراك أوباما للمحور الآسيوي، التي أُعلن عنها في عام 2011). وقد أُنعت المواقف المناهضة للصين التي تبنتها إدارة ترامب منذ عام 2016 القادة الصينيين أخيرًا بضرورة العمل على فك الحصار عن البلاد لتجنب الوقوع في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.⁸⁹

في حين يتحدث الباحثون الصينيون ومعظم المحللين عن مبادرة الحزام والطريق كمبادرة اقتصادية وتجارية بحد ذاتها، إلا أنه على الصعيد الدولي، لم يتجاهل الخبراء الدوليون دلالاتها الأمنية والدفاعية. ففي الدول الأفريقية، هناك العديد من الأمثلة التي تسعى فيها الجهات الخارجية إلى استقرار أعمق للاستفادة من الموارد الطبيعية في هذه المنطقة. ولهذا السبب، يسعى اللاعبون العالميون إلى إنشاء منشآت عسكرية من خلال المشاركة الاقتصادية وسياسات القوة الناعمة. وتساعد مشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية في ترسيخ قاعدتها العسكرية في جيبوتي وغينيا الاستوائية في غرب أفريقيا. وهناك منافسة جيوسياسية بين الصين والغرب في الدول الأفريقية. إن إطار مبادرة الحزام والطريق للتواصل على المستوى العالمي يدور حول الأجندة الجيوسياسية أكثر من الأنشطة التجارية والاقتصادية. علاوة على ذلك، في السنوات الأخيرة، يتزايد الوجود البحري الصيني باستمرار في المحيطين الهادئ والهندي للسيطرة على معسكرات الخصوم في المجال البحري.⁹⁰

السياسة الصينية لعدم التدخل:

تُمثل سياسة عدم التدخل الرسمية الصينية بديلاً جذاباً للانخراط المعياري الذي غالباً ما يُميز التعاون مع الدول الغربية. وكما يُجادل المحلل الجزائري يحيى زوبير: "لاحظت العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنها كانت الخاسرة في ظل النظام الغربي المهيمن، بغض النظر عن تحالفاتها مع القوى الغربية... لم تستعمر الصين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو تتدخل في شؤونها الداخلية قط. إن التوسع الإقليمي والدولي للصين أمر طبيعي وحتمي نظرًا لثقلها الاقتصادي. ولا شك أن سياسة عدم التدخل التي تنتهجها تجذب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتُفسر هذه العوامل جزئيًا قبول المنطقة لمبادرة الحزام والطريق ودور الصين الأكبر على الساحة العالمية".

ومع ذلك، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن عدم التدخل والحياد قد لا يكونان دائمًا خيارين متاحين للصين، فكلما توسع دور الصين في المنطقة، زاد الضغط عليها للمشاركة بشكل أكثر فاعلية في حل النزاعات

⁸⁸- Abdelkrim Dekhakhena, "Why Is Algeria Considering Changing its Military Doctrine?," Journal of Military and Strategic Studies 20, no. 3 (2021): 85-87, 91-96, 105-106.

⁸⁹- Copinschi Philippe, et al., "LA BELT AND ROAD INITIATIVE ET LA STRATÉGIE DE SÉCURISATION DES APPROVISIONNEMENTS ÉNERGÉTIQUES CHINOIS EN AFRIQUE" Observatoire de la sécurité des flux et des matières énergétique, October, 2019: 28-29.

⁹⁰- Mukesh Shankar Bharti, and Suprabha Kumari, "China's Security Presence and BRI in African Countries," World Century Publishing 1, no. 9 (2024): 9.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الإقليمية. وهناك بالفعل مؤشرات على أن سياسة عدم التدخل الصينية قد تُشكل تحديات في حالات مثل نزاع الصحراء الغربية والحرب الأهلية الليبية.

على هذا النحو، تواصل الصين اتخاذ موقف متحفظ فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية الكبرى. فقد تجنبت الصين لعب دور أكثر مباشرة في الصراع الليبي، على عكس دول مثل روسيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا ومصر. وقد اتبعت الصين عمومًا سياسة عدم التدخل الاستراتيجي منذ سقوط القذافي عام 2011. وكما يُبرز البعض: "في حين أن عدم انحياز الصين في ليبيا كان مدفوعًا بمحاولة حماية المصالح في عام 2011، فإن ترددها في الانحياز إلى أي طرف في عام 2020 يشير بدلاً من ذلك إلى رغبة في تعظيم مكاسبها الدبلوماسية والاقتصادية بغض النظر عن نتيجة الصراع. وقد ظل جزء من استراتيجية الصين في ليبيا ثابتًا: فعند موازنة المصالح المتنافسة، يكون مسار المقاومة الأقل هو الأكثر جاذبية وإثمارًا - وغالبًا ما يكون هذا هو مسار الحياد".

كان أول عمل عسكري كبير للصين في المنطقة في ليبيا عام 2011، عندما ساعدت بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني في إجلاء ما يقرب من 40 ألف عامل صيني من البلاد قبل بدء غارات الناتو الجوية. وفي وقت لاحق، في عام 2015، أُجريت مناورة عسكرية صينية روسية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، وفي عام 2017، افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي. وفي جانفي 2018، توقفت سفينتان حربيتان من فرقة الحراسة البحرية الصينية السابعة والعشرين في الجزائر العاصمة في زيارة ودية لمدة أربعة أيام، ضمن جولة مدتها أربعة أشهر.⁹¹

الدبلوماسية الصينية في أفريقيا:

إن نهاية الحرب الباردة وظهور تهديدات أمنية جديدة، بما في ذلك العنف السياسي، والتنافس على الموارد الطبيعية، والجريمة العابرة للحدود، والأزمات الصحية العالمية، عوامل مهمة أثرت على التفكير الاستراتيجي للصين على مدى العقود الثلاثة الماضية. وفي الوقت نفسه، يتحدد دور الصين في أفريقيا المعاصرة من خلال دورها المتزايد في قضايا السلام والأمن. ونظرًا لاحترام الصين المُعلن لمبادئ سيادة الدولة و"عدم التدخل" التي وجهت علاقاتها الثنائية مع الدول الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن هذا يُشير جدلاً، على أقل تقدير. وعلى هذا النحو، كثّفت بكين وجودها العسكري في القارة من خلال إنشاء مرافق دائمة لجيش التحرير الشعبي، ووسّعت دورها في عمليات الأمم المتحدة في أفريقيا، وأشركت الاتحاد الأفريقي بنشاط في معالجة قضايا السلام والأمن في القارة. نتيجةً لذلك، يكتسب الأمن زخمًا سياسيًا في إطار انخراط الصين مع أفريقيا، فيما أسماه "الدبلوماسية الأمنية" الناشئة للصين في أفريقيا. في الوقت نفسه، يتضاءل الدعم الأفريقي لوجود تايوان في القارة في ظل جهودها لبناء علاقات دبلوماسية معها.

إن انخراط الصين الأمني المتزايد في أفريقيا جزء من إعادة توجيهها الاستراتيجي العالمي كقوة عظمى جديدة أو ناشئة. فبالإضافة إلى حماية مواطنيها والدفاع عن مصالحها، فإن هذا الانخراط الأمني المتنامي هو خطوة استراتيجية لتعزيز سياسة "الصين الواحدة" ولتشتيت، وربما القضاء، على، وجود تايوان و/أو نفوذها في القارة. وتهدف هذه الخطوة أيضًا إلى إبراز القوة العسكرية المتنامية للصين لردع الآخرين. وفي عام 2017 افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية أجنبية لها في جيبوتي، مما أثار قلق العلماء والمحللين داخل القارة الأفريقية وخارجها.

⁹¹- ADEL ABDEL GHAFAR, AND ANNA L. JACOBS, "CHINA IN THE MEDITERRANEAN: IMPLICATIONS OF EXPANDING SINO-NORTH AFRICA RELATIONS," Brookings Doha Center, (July 2020): 10-11.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

أنشئت القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي لدعم خمس مجالات مهمة: (أ) مكافحة القرصنة في خليج عدن، (ب) جمع المعلومات الاستخباراتية عن دول أخرى، (ج) إجلاء المواطنين الصينيين لأغراض غير قتالية في شرق إفريقيا، (د) عمليات حفظ السلام الدولية التي ينتشر فيها جنود صينيون، و(هـ) عمليات مكافحة الإرهاب. ويجادل البعض بأنه على الرغم من أن القوات الأجنبية تُنشر عمومًا لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام الدولي، وإخضاع الجماعات الإرهابية والقرصنة، ودعم المبادرات الأمنية الأجنبية في إفريقيا، إلا أن دوافع أخرى تُفسر هذه المساعي. وتشمل هذه الدوافع حماية المصالح التجارية، والتحالف مع الأنظمة الصديقة، وفرض الهيمنة على قارة تُشكل محورًا للمنافسة العالمية المتزايدة.

حاول الباحثون مناقشة التفاعل العسكري الصيني مع الدول الأخرى تحت عنوان "الدبلوماسية العسكرية". ويركز جزء كبير من النقاش حول الدبلوماسية العسكرية على أنشطة وعمليات ومبادرات جيش التحرير الشعبي الصيني أو الجيش الصيني مع الجيوش الأخرى. وناقش باحثون آخرون "الدبلوماسية البحرية" الصينية في شرق آسيا وخارجها. عُرِّفت الدبلوماسية البحرية بأنها "استخدام القوات البحرية بطريقة لا ترقى إلى مستوى العمليات القتالية لتحقيق هدف أساسي يتعلق بالسياسة الخارجية".

وقد عُرِّفت طبعة عام 2011 من "المصطلحات العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني"، وهي المعجم المرجعي للجيش الصيني، الدبلوماسية العسكرية بأنها العلاقات الخارجية المتعلقة بالجيش والشؤون ذات الصلة بين الدول ومجموعات الدول، بما في ذلك تبادل الأفراد العسكريين، والمفاوضات العسكرية، ومفاوضات الحد من الأسلحة، والمساعدات العسكرية، والتعاون الاستخباراتي العسكري، والتعاون التكنولوجي العسكري، وحفظ السلام الدولي، وأنشطة التحالف العسكري، وما إلى ذلك. وتُعد الدبلوماسية العسكرية عنصرًا مهمًا في العلاقات الخارجية لأي دولة.

يُصنّف ماتسودا ياسوهيرو Matsuda Yasuhiro الدبلوماسية العسكرية الصينية، من حيث الاستراتيجية الجيوسياسية، إلى ست فئات: الشراكة الاستراتيجية، والتمركز الاستراتيجي، واستقطاب الدول المحيطة، واستقطاب الدول المتقدمة، والكبح، وتجنب الصراعات. يُركز هذا التصنيف بشكل أساسي على التبادلات العسكرية بين جيش التحرير الشعبي الصيني وجيوش الدول الأخرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا. تميل هذه التعريفات إلى تضيق نطاق القضايا الأوسع المتعلقة بالبنية الأمنية في جميع أنحاء العالم، وفي أفريقيا على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، لا يشمل الخطاب حول الدبلوماسية العسكرية المشاركة التي تقودها الحكومات أو بين الدول في القضايا المتعلقة بالأمن. ومع ذلك، يُعد جيش التحرير الشعبي الصيني من بين أكثر الشركاء نشاطًا للجيوش الأفريقية. حيث تعتمد هذه العلاقات العسكرية الثنائية على مبيعات الأسلحة، والتبرع بالمعدات، وبرامج التدريب والتعليم.

كذلك تهدف الدبلوماسية الأمنية الصينية في أفريقيا إلى التأثير على الخطاب الأمني في القارة أو تشكيله بما يخدم مصالحها. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تهدئة مخاوف الدول الأفريقية من التوسع العسكري السريع للصين، وإظهار نواياها بشكل إيجابي. جادل يانغ تشونغ تشانغ Yang Chunchang، نائب رئيس سابق لقسم البناء العسكري في أكاديمية العلوم العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني، بأن "القوة الناعمة العسكرية تتميز بالقدرة على التأثير على الطبيعة غير القسرية (fei qiangzhi xing) للأهداف المحددة والطبيعة غير المادية القائمة على القوة الصلبة، والقدرة على اختراق وتقييد تفكير الناس وعقليتهم".⁹²

⁹²- Isaac Owusu Frimpong, "China's Emerging Security Diplomacy and Its Implications for Taiwan in Africa," In Africa-China-Taiwan Relations, 1949-2020, Edited by Sabella O. Abidde (LEXINGTON BOOKS, 2022), 152-156.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

المنتديات الأمنية:

أطلقت الصين مؤخرًا منتديين أمنيين جديدين لكبار المسؤولين الأفارقة. الأول هو منتدى الدفاع والأمن الصيني الأفريقي، الذي تأسس عام 2018. والثاني هو منتدى السلام والأمن الصيني الأفريقي، الذي عُقد لأول مرة عام 2019.

منتدى الدفاع والأمن الصيني الأفريقي:

انطلق منتدى الدفاع والأمن الصيني الأفريقي، الذي استضافته وزارة الدفاع الوطني الصينية، في بكين، وتضمن زيارات لمنشآت عسكرية ومصانع أسلحة على مدى أسبوعين. ودارت مناقشات حول التعاون الدفاعي والأمني بين الصين وأفريقيا، والوضع الأمني في أفريقيا. وحضر المنتدى ممثلون عن خمسين وزارة دفاع أو فرعًا عسكريًا أفريقيًا، بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي، بمن فيهم اثنا عشر رئيسًا أو نائبًا لرئيس هيئة الأركان العامة، مما جعله أكبر وأرفع تجمع على الإطلاق لمسؤولي الدفاع والأمن الصينيين والأفارقة. وافتتح المنتدى بمؤتمر استمر يومين في الكلية الدولية للدراسات الدفاعية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني في بكين. وتضمن جدول الأعمال مواضيع مثل حماية المصالح الصينية في أفريقيا، وتحسين استجابة أفريقيا للأزمات.

في المنتدى، أعلنت الصين أنها ستقدم "دعمًا شاملاً" لجهود الدول الأفريقية في مكافحة القرصنة والإرهاب، بما في ذلك توفير التقنيات والمعدات والأفراد والمشورة الاستراتيجية. وصرح اللواء هو تشانغ مينغ Hu Changming، مدير مكتب التعاون العسكري الدولي التابع للجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني، بأن هذا التجمع عزز مفهوم شي جين بينغ Xi Jinping لمجتمع المستقبل المشترك للبشرية. وأوضح نائب مدير إدارة الدولة الصينية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني أن الصين أقامت علاقات في مجال الصناعات الدفاعية مع 45 دولة أفريقية، وتتطلع إلى توسيع فرص التعاون في المجالات العسكرية والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج.

منتدى السلام والأمن الصيني الأفريقي:

استضاف منتدى السلام والأمن الصيني الأفريقي، الذي استمر أسبوعًا واستضافته وزارة الدفاع الوطني الصينية عام 2019، مئة ممثل، من بينهم خمسة عشر وزير دفاع ورئيس أركان، من خمسين دولة أفريقية والاتحاد الأفريقي، في بكين. ونظمت الصين زيارات لوحدة من الجيش والبحرية والقوات الجوية، بالإضافة إلى جلسة في شنغهاي. وكان اللواء سونغ يان تشاو Song Yanchoo، نائب مدير مكتب التعاون العسكري الدولي التابع للجنة العسكرية المركزية، أحد المضيفين. وكان موضوع "مجتمع المستقبل المشترك للبشرية" الذي أطلقه الرئيس شي جين بينغ Xi Jinping، والذي بدا وكأنه جزء من منتدى التعاون الصيني الأفريقي، موضوعًا متكررًا خلال المنتدى. كما تزامن انعقاده مع منتدى الدفاع والأمن الصيني الأفريقي الذي عُقد قبل عام منه، على الرغم من أن هذا الحدث استقطب عددًا أكبر من المدنيين الأفارقة العاملين في قطاع الأمن.

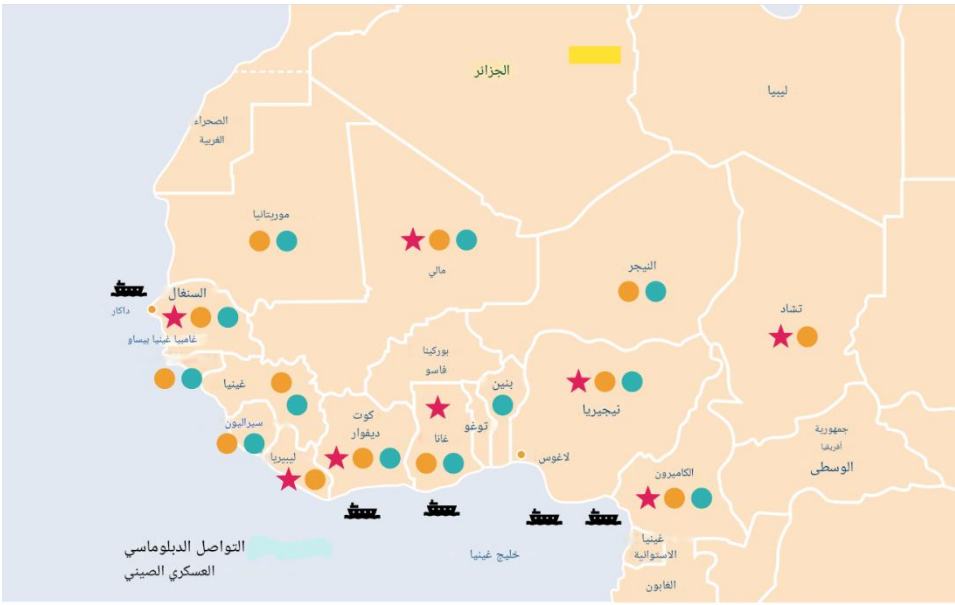
ألقى عضو مجلس الدولة ووزير الدفاع الوطني، وي فنغ خه Wei Fenghe، كلمة في المنتدى، داعيًا الصين وأفريقيا إلى "المساهمة في تطوير شراكة تعاونية استراتيجية شاملة بين الصين وأفريقيا، وبناء مجتمع صيني أفريقي أوثق بمستقبل مشترك". وقال اللواء شو هوي Xu Hui، عميد الكلية الدولية للدراسات الدفاعية في جامعة الدفاع الوطني التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، إن أهمية المنتدى "تكمن في جمع كبار الممثلين الصينيين والأفارقة لتشخيص القضايا الأمنية التي تواجه أفريقيا بشكل مشترك، ومشاركة خبراتهم وحكمتهم في الحكم، ثم اتخاذ تدابير مستهدفة ومناسبة". واستخدم الجانب

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الصيني المنتدى لتسليط الضوء على فوائد التعاون العسكري، وتشجيع كبار أفراد الأمن الأفارقة على قبول نهج الصين تجاه الأمن الشامل.

في عام 2022، عقدت الصين نسخة إلكترونية ليوم واحد من المنتدى لكبار مسؤولي الدفاع من ثماني وأربعين دولة أفريقية. وتضمنت جلسة منفصلة حول الطب العسكري، عبر رابط فيديو أيضاً، ركزت على التعاون في مكافحة جائحة كوفيد-19. ألقى وي فنغ خه Wei Fenghe الكلمة الرئيسية، وأرسل شي جين بينغ Xi Jinping رسالة للترويج لمبادرة الأمن العالمي. وأكد شي Xi أن "الصين مستعدة للعمل مع الأصدقاء الأفارقة في ترسيخ مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام".⁹³

التواجد الصيني في منطقة الساحل والصحراء:



الخريطة (03)

المصدر:

Tom Bayes, "China's growing security role in Africa: Views from West Africa, Implications for Europe," Mercator Institute for China Studies, (2020): 32.

طوّرت الصين وجوداً مدروساً وتدرجياً وواسع النطاق - ولكنه مستقر - في القارة، وهو نهج يُمكن وصفه بـ"استراتيجية الفيل". في المقابل، ورغم أن روسيا شريك قديم أيضاً، فقد وسّعت وجودها بطريقة أكثر تفاعلية وإصراراً، لا سيما في أعقاب عزلتها المتزايدة على الساحة الدولية بعد اعتدائها على الدول المجاورة في أعوام 2008 و2014 ومؤخراً في عام 2022. وقد اتخذت روسيا موقفاً أكثر تدخلاً مع التركيز على التأثير الفوري في المقام الأول في الدول التي تشهد نوعاً من النزاعات المسلحة، في محاولة لتطوير علاقات قوية ووثيقة مع القادة الأفارقة.

اتخذ الوجود الروسي في منطقة الساحل في المقام الأول شكل تعاون عسكري رسمي وغير رسمي، بما في ذلك تصدير الأسلحة، وتوريد المعدات العسكرية، ونشر القوات. ورغم أن انخراط روسيا في منطقة الساحل يسبق وصول قوات فاغنر إلى مالي عام 2021، إلا أن نشرها هو الذي مثل نقطة انطلاق إعادة التنظيم

⁹³- SHINN, and EISENMAN, CHINA'S RELATIONS WITH AFRICA: A New Era of Strategic Engagement, 213-217.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الاستراتيجي لدول منطقة الساحل الأفريقي، وحفز انخراط روسيا الأوسع في المنطقة. وبفضل حملات التضليل الاستراتيجية والفعالة، تمكنت روسيا من تحقيق تأثير يفوق وزنها في منطقة الساحل.

في حين كان وجود قوات فاغنر وأنشطتها واضحة نسبياً في مالي، إلا أنها أقل وضوحاً بكثير في النيجر وبوركينا فاسو. وصل بضع مئات من القوات الروسية، المنتشرة تحت لواء فيلق أفريقيا - خليفة مجموعة فاغنر - إلى كلتا الدولتين خلال شتاء وربيع عام 2024. في مالي، أفادت التقارير أن عملية انتقال القوات من قوات فاغنر إلى فيلق أفريقيا جارية، لكن العملية بطيئة، والمعلومات الموثوقة عنها لا تزال نادرة.

كان النظامان في النيجر وبوركينا فاسو أقل ميلاً للسماح بوجود مفاوز هجومية وقوات أجنبية في بلديهما. بدلاً من ذلك، يُشاع في النيجر أن أفراداً روساً قد سيطروا على أجهزة الاستخبارات وأعادوا هيكلتها، وأعادوا تصميم أنظمة المراقبة، وأداروا حملات التضليل. في بوركينا فاسو، يبدو أن القوات الروسية تركز على حماية النظام أكثر من محاربة الجماعات الجهادية. بين ماي وأوت 2024، نُشر حوالي مئة جندي من لواء الدب الروسي - وهي شركة عسكرية خاصة مرتبطة بوزارة الدفاع الروسية - في بوركينا فاسو، لدعم النظام خلال فترة تزايد فيها خطر وقوع انقلاب جديد، حسبما ورد.

في عام 2024، شهدت روسيا عدة انتكاسات في انخراطها في القارة الأفريقية، مما أثار تكهنات حول انسحاب محتمل من منطقة الساحل. وشملت هذه الانتكاسات كمين في شمال مالي في جوليية، حيث تعرضت القوات العسكرية المالية والقوات الروسية لهجوم من قبل جماعات الطوارق. أسفر الكمين عن أكبر خسارة لشركة فاغنر في المنطقة حتى الآن، حيث قُتل 80 جندياً. بالإضافة إلى ذلك، أدى سقوط نظام بشار الأسد السوري - الحليف الوثيق لروسيا - وما تلاه من إخلاء للقواعد العسكرية اللوجستية الرئيسية لروسيا في سوريا، والتي كانت حاسمة لدعم وجودها في أفريقيا، إلى مزيد من النقاشات حول تمدد روسيا في المنطقة.

ورغم أن الصين تُعتبر حليفاً لدول الساحل، إلا أنها شهدت مؤخراً توترات مع الأنظمة في النيجر، وبدرجة أقل في مالي. ويعكس الوجود الصيني في منطقة الساحل بصمتها القارية الأوسع: نفوذ مستقر ومتنامي بشكل رئيسي في المجالات الاقتصادية والموارد الطبيعية، من خلال مشاركات رئيسية، مثل الاستثمارات في النفط والتعدين.

في النيجر، قامت شركة نفط وطنية صينية بتطوير حقل أغاديم النفطي، ومنذ عام 2019، تُنشئ خط أنابيب بطول 2000 كيلومتر يمتد من النيجر إلى بنين لتصدير النفط. يُمثل هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته 6 مليارات دولار، أطول خط أنابيب في القارة، وكان من المتوقع في البداية أن يُسهم في معالجة الوضع المالي المتدهور للنيجر في أعقاب الانقلاب. ومع ذلك، منذ عام 2024، عندما كان من المقرر تصدير أول 200 ألف برميل يومياً عبر ميناء كوتونو، واجه المشروع تحديات عديدة. وقد كان إغلاق الحدود بين بنين والنيجر - أولاً بسبب عقوبات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) على النيجر عقب الانقلاب، ثم بسبب "المخاوف الأمنية" التي أثارها النظام النيجري - أبرز العقبات. وفي الأونة الأخيرة، تصاعدت التوترات بين النظام النيجري والصين، عقب اختطاف عمال صينيين وطرد ثلاثة مسؤولين تنفيذيين صينيين في قطاع النفط. بالإضافة إلى ذلك، ألغى ترخيص فندق "سولوكس" المملوك للصينيين في نيامي نهائياً، ويُزعم أنه يُعزى إلى عدم الامتثال لقانون جديد اعتمده السلطات النيجيرية في أوت 2024. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز العلاقات المتساوية بين الموظفين النيجريين والأجانب، وزيادة النفوذ على موارده.

قامت الحكومة العسكرية في بوركينا فاسو أيضاً بمراجعة قانون التعدين الخاص بها منذ توليها السلطة لزيادة امتيازات الدولة وإشرافها، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة تعدين الذهب، حيث تُعد بوركينا فاسو رابع أكبر منتج للذهب في أفريقيا. يُعد التعدين ركيزة اقتصاد بوركينا فاسو، حيث يُهيمن الذهب على الصادرات،

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

مُثلًا ما يقرب من 76% من إجمالي الصادرات في عام 2023 - وهو رقم مُنخفض بشكل طفيف منذ الانقلابات في عام 2022. تلعب شركة كندية دورًا رئيسيًا في هذا القطاع، بينما تُسيطر أستراليا وروسيا أيضًا على مناجم في البلاد وتُدبرانها. أدى خطاب ألقاه تراوري في أكتوبر 2024، مُعلنًا فيه عن احتمال سحب التراخيص واحتمال التأميم، إلى غرق القطاع في حالة من عدم اليقين. ومع ذلك، يبدو أنه لم يتم سحب أي تراخيص حتى الآن.

في مالي، صعّدت السلطات العسكرية الضغط على الشركاء الخارجيين عقب تطبيق قانون تعدين جديد يضمن حصول السلطات على حصة أكبر من الأرباح. وقد تصدّر النزاع المطول مع شركة باريكس الكندية لتعدين الذهب عناوين الصحف خلال العامين الماضيين، ما أدى مؤخرًا إلى إغلاق مكاتب الشركة قسرًا بعد اعتقال موظفين ومصادرة أطنان من مخزون الذهب، بزعم عدم سداد الضرائب.

في أواخر مارس 2025، طالبت مالي بوقف فوري لأنشطة التعدين غير القانونية التي يشارك فيها مواطنون صينيون، واستدعت السفير الصيني لمناقشة هذه الأنشطة وتأثيرها البيئي الضار، بما في ذلك الإفراط في استخدام الزئبق. ومع ذلك، بما أن عمال المناجم لم يكونوا يتصرفون نيابة عن الحكومة الصينية، فمن غير المرجح أن يؤدي هذا الأمر إلى توتر العلاقات بين البلدين.

وخارج قطاع الذهب، وقّعت شركة "غانفينغ" الصينية اتفاقية مع السلطات المالية عام 2024 لاستغلال الليثيوم في منجم "غولامينا"، الواقع على بُعد 150 كيلومترًا جنوب باماكو. وتتوافق هذه الاتفاقية مع قانون التعدين الجديد، مما يسمح للحكومة بالحصول على حصة أكبر من الملكية. ومع ذلك، لم تُثر أي توترات علنية حتى الآن بشأن هذا التطور.

ربما عززت روسيا والصين حضورهما في دول منطقة الساحل والصحراء خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصةً بعد موجة الانقلابات الأخيرة، ولكن شركاء خارجيين آخرين فعلوا الشيء نفسه. وقد استفادت هذه الجهات الفاعلة من التنافس العالمي على النفوذ لتوفير بديل أقل حساسية سياسيًا. وقد حققت تركيا، على وجه الخصوص، ودول الخليج، بشكل متزايد، اختراقات في منطقة الساحل على نطاق أوسع، ودول منطقة الساحل والصحراء تحديداً.

زادت تركيا نفوذها وحضورها في أفريقيا بشكل ملحوظ على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. فبين عامي 2003 و2019، ارتفع عدد سفاراتها في القارة من 12 إلى 42 سفارة، وهو رقم ارتفع إلى 44 سفارة بحلول عام 2024. ويمكن مقارنة هذا العدد بشركاء قدامى مثل فرنسا، التي لديها 46 سفارة في أفريقيا، والولايات المتحدة، التي لديها 50 سفارة.

يُشاع أيضًا أن الإمارات العربية المتحدة تعاونت مع مجموعة فاغتر لشحن أسلحة إلى قوات الدعم السريع عبر تشاد، في حين عملت كمركز نقل ونقطة محورية رئيسية لشبكات تهريب الذهب والماس غير المشروعة. وقد كشف تهريب الذهب من مالي والسودان إلى دبي عن اقتصاد ظلّ رئيسي يُموّل الجماعات المسلحة ويُوسّع نطاق نفوذ الإمارات العربية المتحدة. وقد أدى ضعف إنفاذ القانون في مالي - حيث تُفرض ضرائب على أول 50 كيلوغرامًا فقط من الذهب شهريًا، وحيث يُنقل الذهب غير المشروع بين باماكو ودبي يدويًا - إلى جعل البلاد قناةً لهذه التدفقات، حيث وردت تقارير عن نقل ما يصل إلى مليار دولار من الذهب الفنزويلي عبر مالي إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 2020.

اختارت دول خليجية أخرى، مثل المملكة العربية السعودية وقطر، استراتيجيات القوة الناعمة المتجذرة في الدبلوماسية والتأثير الديني والمساعدة الإنمائية. في نوفمبر 2023، استضافت الرياض أول قمة سعودية أفريقية، أعلن خلالها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن خطط لاستثمار 25 مليار دولار في أفريقيا بحلول عام 2030، مستهدفة قطاعات مثل الطاقة النظيفة والبنية التحتية والتعدين. في الوقت نفسه، عززت

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

المملكة العربية السعودية علاقاتها مع دول الساحل من خلال دبلوماسية الطاقة والتواصل السلمي، ودعمت شبكات التبشير مثل "إيزالا" في جميع أنحاء منطقة الساحل. تنشط شبكة "إيزالا" بشكل خاص في النيجر، وهي دولة شهدت تزايداً في "السلفنة" منذ الانقلاب، بدعم من المملكة العربية السعودية. في أكتوبر 2024، نظمت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية دورة تأهيلية علمية لمدة خمسة أيام لأكثر من 700 داعية وإمام وخطيب، مؤكدة بذلك تركيزها على تعزيز المشاركة الدينية في بوركينا فاسو في منطقة الساحل.⁹⁴

أهداف التواجد الأمني والعسكري الصيني في أفريقيا:

- حماية المصالح الاقتصادية:
يُعدّ الوجود الاقتصادي الصيني المتنامي بشكل كبير في أفريقيا عامل جذبٍ قويٍّ لقضايا الأمن الأفريقي. فمع اعتماد التنمية الاقتصادية الصينية - وبالتالي شرعية النظام - على التدفقات الاقتصادية الدولية، اضطرت السياسة الخارجية لبكين إلى التكيف مع المهمة الجديدة المتمثلة في حماية المصالح الاقتصادية الخارجية. وقد أشار الكتاب الأبيض للدفاع لعام 2013 إلى أن "المصالح الخارجية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المصالح الوطنية للصين"، كما كرّس الكتاب الأبيض الذي تلاه عام 2015 "حماية أمن المصالح الخارجية للصين" كإحدى "المهام الاستراتيجية" الثماني لجيش التحرير الشعبي - مما يُقرّ بوضوح بدور القوة العسكرية في الخارج. من الواضح أن المصالح الاقتصادية هي الدافع وراء المعامل الرئيسية لظهور الصين كفاعل أمني أفريقي. فعندما انضمت سفن جيش التحرير الشعبي الصيني إلى دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن، أشار الأدميرال تشانغ تشاو تشونغ Zhang Zhaozhong إلى أن "سفننا ستنتقل للدفاع عن مصالحنا الاقتصادية الصينية". وبالمثل، برزت الدوافع الاقتصادية وراء نشر قوات جيش التحرير الشعبي الصيني القتالية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال طلب بكين السماح لها بحراسة عمال النفط الصينيين ومنشآتهن تحت علم الأمم المتحدة.
- حماية المواطنين الصينيين:
أدى تعميق العلاقات الاقتصادية إلى تدفق أعداد متزايدة من المواطنين الصينيين إلى أفريقيا - ويُقدر عددهم بمليون، على الرغم من عدم توفر إحصاءات موثوقة. وقد أصبحت حماية هؤلاء المواطنين أولوية في السياسة الخارجية، وهو ما انعكس في دعوات خطة عمل منتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام 2018 إلى توفير حماية أفضل للمواطنين الصينيين في أفريقيا. وشكلت الحرب الأهلية الليبية عام 2011 نقطة تحول رئيسية، حيث نشرت بكين لأول مرة، في أكبر عملية تهريب لها حتى الآن، أصول جيش التحرير الشعبي الصيني (بما في ذلك الفرقاطة شوتشو وطائرات تابعة لسلاح الجو الصيني) لتهريب أكثر من 35 ألف مواطن صيني. لقد سقط عدد متزايد من المواطنين الصينيين ضحايا للعنف في أفريقيا، بما في ذلك الهجمات ذات الدوافع السياسية أو الأيديولوجية. على سبيل المثال، في عام 2015، قُتل ثلاثة صينيين على يد إرهابيين في باماكو، وآخر في هجوم عام 2017. وعلى الرغم من أن بيانات المسح تشير إلى أن الصين لا تزال تتمتع بسمعة إيجابية في جميع أنحاء أفريقيا، إلا أن السخط في بعض المجتمعات الأفريقية على الأنشطة الصينية، والظهور الكبير للصين في القارة، والتصورات حول قوتها العالمية ونفوذها المفترض في السياسة الأفريقية من المرجح أن تجعل الجهات الفاعلة الصينية أهدافاً جذابة في بعض الصراعات.

⁹⁴- Nina Wilén, "Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States," EGMONT POLICY BRIEF, (APRIL 2025): 1-5.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

يستغل الحزب الشيوعي الصيني بشكل متزايد دوره كحامي للمواطنين الصينيين في جميع أنحاء العالم لتعزيز شرعية النظام في الداخل وإظهار قوة الصين العالمية المتجددة للجمهور المحلي. بعد أن واجهت سابقاً غضب مستخدمي الإنترنت من الإخفاقات في حماية المواطنين الصينيين في أفريقيا - "لو كانت الولايات المتحدة أو روسيا، لأرسلت قوات خاصة جواً بحلول الآن" - كثفت بكين دعايتها المحلية التي تُسلط الضوء على إجراءات مثل "عملية الإجلاء الكبرى من ليبيا". وقد دفع فيلم "Wolf Warrior 2"، الذي حقق نجاحاً كبيراً في شبك التذاكر عام 2017، هذه الرسالة إلى أبعد من ذلك. بعد أن هزم الجندي الصيني البطل وحدة من المرتزقة الأوروبيين وحرر ضحاياهم الصينيين والأفارقة، كانت اللقطة الختامية للفيلم عبارة عن جواز سفر صيني، مُغطى بالكلمات التالية: "مواطنو جمهورية الصين الشعبية: عندما تواجهون خطراً في الخارج، لا تستسلموا!" "تذكروا، أن وراءكم وطناً عظيماً وقويًا!"

■ بناء "مجتمع صيني أفريقي بمستقبل مشترك":

تسعى بكين إلى توسيع وإعادة توازن عروضها للعواصم الأفريقية بعيداً عن التبادلات الاقتصادية البحتة. يساعد هذا على تخفيف ردود الفعل السلبية في بعض الدول الأفريقية تجاه عناصر الوجود التجاري الصيني، ويرى بعض الكُتاب الصينيين أنه ينافس نفوذ الدول الغربية التي تحتفظ بأدوار أمنية كبيرة في أفريقيا. وكما زعم وزير الخارجية وانغ يي Wang Yi، "لا تأمل الدول الأفريقية فقط في تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين، بل تتوقع أيضاً دوراً أكبر للصين في السلام والأمن في أفريقيا". وقد تأكد هذا الادعاء بالحاجة الأفريقية من خلال بعض المقابلات، وإن لم يكن كلها، في غرب أفريقيا. كان أحد البرلمانيين المهتمين بالأمن نموذجياً لعدد من الذين تمت مقابلتهم: "تتحمل الصين مسؤولية الاستجابة لانعدام الأمن نظراً لمصالحها الاقتصادية"، بينما شعر آخرون بأن المساهمة الأمنية الصينية الإيجابية موضع ترحيب، ولكن لم يتم توقعها أو المطالبة بها بعد. يُسلط القادة والدبلوماسيون الصينيون الضوء على التعاون الأمني كجزء لا يتجزأ من بناء "مجتمع صيني أفريقي ذي مستقبل مشترك"، وهو تجسيد صيني أفريقي لأحد الشعارات السياسية الدولية الرئيسية في عهد شي Xi الجديد. يُطوّر هذا التجسيد المُخصّص لأفريقيا خطاب "الفوز المشترك" الأكثر تركيزاً على الجانب التجاري، ويستند إلى جاذبية بكين التقليدية لأفريقيا كدولة نامية زميلة وضحية للاستعمار. والهدف هو ضمان الدعم السياسي من دول أفريقيا الـ 54 - أصوات قيمة في المحافل الدولية.

■ التحول إلى "قوة عظمى مسؤولة"، واكتساب نفوذ عالمي:

تستخدم بكين أيضاً مساهمتها في الأمن الأفريقي لجذب المجتمع الدولي بإثبات صعود الصين كـ "قوة عظمى مسؤولة" - موازنة لأفعالها في أماكن أخرى، مما يوحي بقوة أكثر حزمًا في مراجعة التاريخ، كما هو الحال في بحر الصين الجنوبي. يرى شين تشيكس يونغ Shen Zhixiong أن "أفريقيا ساحة للصين لعرض وبناء صورتها الوطنية". وتوضح وسائل الإعلام الرسمية هذا الأمر صراحةً: "تُظهر هذه الجهود [الأمنية الأفريقية] أن ... الصين تتحمل مسؤولية قوة عظمى تتناسب مع مكانتها وتوقعات المجتمع الدولي". والواقع أن مساهمة أكبر تُلبي هذه "التوقعات"، بالنظر إلى الاتهامات السابقة بأن الصين كانت تستغل جهود الآخرين الأمنية، مستفيدةً اقتصادياً من الاستقرار دون المساهمة في استدامته. أوضح سفير الصين في مالي أن إثبات "مسؤوليتها" أمرٌ جوهريٌّ في قراراتها الأمنية في غرب إفريقيا: "أرسلت الصين قوات حفظ سلام [إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي] في المقام الأول لإظهار صورة الصين الجيدة كقوة عظمى مسؤولة". في الواقع، سلط الكُتاب الصينيون الضوء على نهج صينيٍّ متميز تجاه "المسؤولية". ففيما يتعلق بالأمن الإفريقي، تُقارن الصين "المسؤولية" بالغرب التدخلي الذي يفرض أشكالاً غير مناسبة من الديمقراطية من خلال تغيير الأنظمة و"السلام الليبرالي".

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

■ تحديث جيش التحرير الشعبي:

تُجري القوات المسلحة للحزب الشيوعي الصيني جهودًا تحديثية كبرى لإنشاء جيش "مُحدّث" بحلول عام 2035 وجيش "عالمي الطراز" بحلول عام 2049. بحيث يتحول جيش التحرير الشعبي الصيني من قوة منخفضة التقنية، كثيفة الأفراد، تُركز على الدفاع عن البر الرئيسي، إلى قوة أكثر تطورًا من الناحية التكنولوجية وذات قيادة متماسكة، قادرة على القيام بعمليات استكشافية محدودة على الأقل. وتعمل بكين على تحديث صناعة الأسلحة الصينية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع درجات المعدات العسكرية، وتعزز مبيعاتها الخارجية سعيًا لتحقيق هذا الهدف. والأهم من ذلك، أن العديد من أنظمة الأسلحة الصينية لم تُختبر إلى حد كبير في القتال الفعلي. مع توسع ميزانيات الدفاع وانخراط الجيوش في القتال النشط، توفر منطقة غرب إفريقيا أسواقًا واعدة لمصدري الأسلحة الصينيين وفرصة لصقل منتجاتهم من خلال الاختبارات القتالية - كما يشير الباحث والدبلوماسي السابق وانغ هونغ يي Wang Hongyi، "يمكن للاختبارات القتالية العملية في الخارج أن تساعد المؤسسات العسكرية الصينية على الحصول على تعليقات العملاء، مما يحسن أداء وجودة الأسلحة بطريقة مستهدفة". في غضون ذلك، لم يشهد جيش التحرير الشعبي مشاركة كبيرة منذ غزو فيتنام عام 1979، ووفقًا لصحيفته الرسمية، فقد أصيب بـ "مرض السلام"، مما أدى إلى تآكل قدراته القتالية. يسمح الانتشار في إفريقيا - بما في ذلك دوريات مكافحة القرصنة، وعمليات رصد الأهداف القريبة، وعمليات الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ، وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتدريبات المشتركة - لجيش التحرير الشعبي بالتخفيف من حدة مرض السلام هذا وصقل قدراته من خلال الخبرة النشطة في البيئات المعادية.⁹⁵

⁹⁵- Bayes, "China's growing security role in Africa: Views from West Africa, Implications for Europe," 21-26.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

مطلب 03: قضايا الأمن القومي الصيني في العلاقات الجزائرية الصينية

1/ مبدأ الصين الواحدة:

تفرض بكين بصرامة مبدأ "الصين الواحدة" في جميع علاقاتها الدبلوماسية دون استثناء.

يُعدّ الاعتراف الخارجي بتايوان ضعيفا، حيث تفنقر تايوان إلى علاقات دبلوماسية رسمية مع غالبية الدول المستقلة. جميع حلفاء الجزيرة الدبلوماسيين اليوم دول ضعيفة نسبياً. ولتوضيح ذلك، حظيت حكومة مانشوكو (1932-1945) العميلة لليابان باعتراف دبلوماسي رسمي أكبر بين القوى الأوروبية مما تحظى به تايوان حالياً.

وتُعدّ علاقات تايوان الحالية في أفريقيا، جزئياً، إرثاً من الحرب الباردة. ففي حين أكدت حكومتا تايوان والصين سابقاً أنهما الحكومة الشرعية الوحيدة للصين الموحدة، واستخدمتا حلفاء دبلوماسيين في أفريقيا لدعم مطالبهما الفردية، فقد تطوّر الحصول على الاعتراف الدبلوماسي إلى وسيلة لتايوان للحفاظ على استقلالها الفعلي.

لم تكن لعدة دول علاقات مباشرة مع أيّ من الجانبين بعد عام 1949، إذ يُفترض أنها كانت تنتظر تسوية نهائية. في غضون ذلك، نظر ماو تسي تونغ إلى الدول المستقلة حديثاً في إفريقيا كشركاء في "النضال ضد الإمبريالية". استفادت تايوان بشكل كبير من الجهود الأمريكية المناهضة للشيوعية بعد اندلاع الحرب الكورية، مما سمح لها بالحفاظ على حلفاء دبلوماسيين غربيين مهمين. كان أداء تايوان جيداً بشكل خاص في إفريقيا، حيث حصلت على اعتراف من 13 دولة أفريقية من أصل 23 دولة بين عامي 1960 و1963، مقارنة بخمس دول فقط للصين. وعلى الرغم من المنافسة، لم تعترف خمس دول بأيّ من الحكومتين في عام 1963: جمهورية إفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وكوت ديفوار، والنيجر. بحلول عام 1971، وهو العام الذي استبدلت فيه الأمم المتحدة تايوان بجمهورية الصين الشعبية (بفضل الجزائر وألبانيا)، كانت الدول الأفريقية منقسمة بالتساوي تقريباً بين الجانبين، حيث كان لتايوان 20 حليفاً والصين 22. ومع ذلك، بحلول عام 1979، وهو العام الذي غيرت فيه الولايات المتحدة اعترافها، لم تعترف بتايوان سوى خمس دول أفريقية من أصل 50 دولة.

وعلى الرغم من تغير الظروف السياسية وحتى مبررات تايوان نفسها للعلاقات الدبلوماسية، ظلت العلاقات في أفريقيا غير مستقرة بشكل خاص. وظلت العلاقات الدبلوماسية خلال الحرب الباردة وبعدها محفوفة بالمخاطر، حيث غالباً ما كانت الدول تبدل دعمها بين تايوان والصين دون مبرر أيديولوجي أو سياسي صريح. ويتجلى هذا بشكل خاص في أفريقيا، حيث قامت كل من السنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى بتبديل اعترافهما الدبلوماسي خمس مرات منذ أن أقامت علاقات دبلوماسية مع تايوان في عام 1962. كما قامت كل من بنين وبوركينا فاسو وتشاد وغامبيا وليسوتو وليبيريا والنيجر بتبديل اعترافها الدبلوماسي مرتين أو أكثر. واليوم، لا تحتفظ سوى دولة أفريقية واحدة بعلاقات مع تايوان، وهي سوازيلاند. ومن بين آخر الدول التي غيرت اعترافها لصالح الصين السنغال (2005) وتشاد (2006) وملاوي (2008).⁹⁶

⁹⁶- Timothy S. Rich, and Vasabjit Banerjee, "Running Out of Time? The Evolution of Taiwan's Relations in Africa," Journal of Current Chinese Affairs 44, No. 1 (2015): 144, 146-147.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

ويضع تراجع عدد الشركاء الدبلوماسيين لتايوان وضع السياسة الخارجية للجزيرة في موقف صعب، وإن كان مثيراً للاهتمام، لدراسة العلاقات الدولية. فبعد إنهاء العلاقات بين تايوان وجزر سليمان في سبتمبر 2019، لم تعد تعترف بتايوان حالياً سوى 12 دولة، هي: وتوفالو، وجزر مارشال، وبالاو، وإسواتيني، والكرسي الرسولي، وبليز، وغواتيمالا، وهايتي، وباراغواي، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.



الخريطة (04)

المصدر:

Evan Centanni, "Taiwan Loses Recognition from Dominican Republic, Burkina Faso (Map)," polgeonow, Observed In May 18, 2025,
<https://www.polgeonow.com/2018/07/map-who-recognizes-taiwan-2018.html>

تتمثل توقعات الصين من دول الجنوب العالمي، والجزائر على وجه الخصوص، في دعم بكين في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف. وقد فعلت الجزائر ذلك بشكل متكرر، ففي عام 1971، كان لها دور فعال في حصول جمهورية الصين الشعبية على مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تتوقع الصين أيضاً من الجزائر (وجنوب العالم) أن تظل ملتزمة بمبدأ "الصين الواحدة" وأن تدعم الموقف الصيني بشأن حقوق الإنسان وشينجيانغ وهونغ كونغ. وتتوقع الصين من الجزائر أن تعتمد على بكين كشريك موثوق، راغب في مساعدتها في تنميتها الاقتصادية، والتصدي للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. وعندما أصدر البرلمان الأوروبي قراراً في 28 نوفمبر 2019 بشأن الحريات في الجزائر، أعلنت بكين: "سنعارض تدخل أي قوة أجنبية في الشؤون الداخلية للجزائر". تتبع هذه المعارضة للتدخل الأجنبي من قلق بكين إزاء استقرار الجزائر، الشريك الرئيسي في جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما تتوقع الصين أن تعتمد على الجزائر في "تسهيل علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية"، كما فعلت عندما فرض الغرب عقوبات على الصين بعد أحداث ميدان تيانانمن عام 1989. ثم حشدت الجزائر الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية لمعارضة العقوبات الغربية المفروضة على الصين والتي كانت تعيق العلاقات

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الاقتصادية الصينية الأفريقية. وقد أدى هذا التوجه السياسي إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكا) عام 2000، وبعد ذلك اتخذت العلاقات الصينية الأفريقية بُعدًا استراتيجيًا.

كما تكشف الخطابات والوثائق الرسمية الصينية والجزائرية أنه خلال الاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف، أكد الصينيون على تداخل أدوارهم وردود أفعال نظرائهم الجزائريين. ومثل الصين، ترغب الجزائر في أن تظل طرفًا فاعلاً دوليًا مستقلًا بغض النظر عن النظام الدولي والتهديدات التي تواجهها. ويعارض البلدان الهيمنة في العلاقات الدولية. وكما قال وزير الخارجية وانغ يي (Wang Yi): "ستتحد الصين بشكل أوثق مع الدول النامية، بما فيها الجزائر، للوقوف بحزم في وجه سياسات القوة والصعوبات، والدفاع بحزم عن معايير السيادة المستقلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى معارضة الهيمنة وسياسات القوة".⁹⁷

تعتبر الجزائر أن التزامها الصارم بمبدأ الصين الواحدة ودعمها الثابت لحقوق الصين في ماكاو وهونغ كونغ وشينجيانغ والتبت وتايوان هو دليل على "صداقتها الجزائرية الصينية الأبدية"، حيث يتم التنسيق بين البلدين في مختلف الشؤون. حيث حافظ الرؤساء ورؤساء الوزراء الجزائريون على تقليد زيارة الصين والتنسيق الوثيق مع قيادتها في الشؤون الثنائية والإقليمية والدولية. بدأ الرئيس أحمد بن بلة هذا التقليد في عام 1965، وتبعه الرئيس هواري بومدين في السبعينيات والرئيس الشاذلي بن جديد في الثمانينيات، بالإضافة إلى الرئاسات الانتقالية في التسعينيات، وأخيرًا مع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في عام 2023. تعلم البلدان وقيادتهما السياسية دعم القضايا الجوهرية لبعضهما البعض. لذلك، دعمت الصين الجزائر خلال مواجهتها مع المغرب بشأن الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية، والتي بدأت في عام 1976، مع الاستمرار في الدعوة إلى حل سلمي وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. أدانت الصين العنف في الجزائر خلال التسعينيات ودعمت جهود الجزائر للقضاء على المنظمات الإرهابية، واحتفلت بعملية السلام، واستثمرت في نجاحها اقتصاديًا وسياسيًا.

وعلى عكس أي دولة أخرى، دعمت الجزائر الصين في أعقاب احتجاجات طلاب تيانانمين عام 1989. وعلى الرغم من خوضها حربًا أهلية، ساعدت الجزائر الصين على تجاوز العقوبات الغربية المفروضة من خلال حشد الدول الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي. من ناحية أخرى، استخدمت الجزائر ودول أفريقية أخرى علاقاتها مع الصين لجذب الاستثمارات الصينية، وتنفيذ مشاريع بناء كبرى، وتعزيز العلاقات الصينية الأفريقية. وخلال رئاسة الجزائر للاتحاد الأفريقي عام 1999، بدأت الشراكة الصينية الأفريقية توتي ثمارها الأكثر أهمية: في مؤتمر الصين الأفريقي عام 2000، فتحت أفريقيا أبوابها للصين.

كما أدانت الصين والجزائر هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، وانضمتا إلى "الحرب على الإرهاب" بدرجات متفاوتة. في الواقع، لكل من الصين والجزائر "حربها على الإرهاب" المستمرة: فقد استهدف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الجزائر وتونس والمغرب ومالي ودولاً أخرى في شمال وغرب أفريقيا، بينما تواجه الصين تنظيماً مختلفاً من تركستان الشرقية.

تلتزم الجزائر التزامًا صارمًا بمبدأ الصين الواحدة، وتدعم وحدة أراضي الصين وسيادتها على شينجيانغ والتبت وتايوان، كما فعلت في هونغ كونغ وماكاو. باختصار، رفضت الجزائر مطالب الأويغور بالاستقلال. ونظرًا لشرائكتها الاستراتيجية، تواصل الصين والجزائر التنسيق الوثيق في حربهما على الإرهاب الدولي، والتي تُعرف بمكافحة التنظيمات الإسلامية المتطرفة والانفصالية.⁹⁸

⁹⁷- Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations," 60-61.

⁹⁸- Olimat, *China and North Africa since World War II: A Bilateral Approach*, 39, 49-50.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

وفي الواقع، كانت الجزائر، إلى جانب دول عربية وإسلامية أخرى، من الدول الموقعة على الرسالة الموجهة إلى الأمم المتحدة، والتي تدعم تدابير مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف في شينجيانغ، بالإضافة إلى افتتاح "مراكز التعليم والتدريب المهني"، التي يصفها الغربيون بأنها معسكرات اعتقال، أو في أحسن الأحوال معسكرات اعتقال. الجزائر، مثل بعض الدول العربية الأخرى، انحازت إلى الصين في عام 2020 بشأن تايوان وهونغ كونغ، وهو موقفٌ قدرته الحكومة الصينية. أعلن وزير الخارجية وانغ يي Wang Yi في اجتماع منتدى التعاون الصيني العربي أن "الصين تقدر دعم الأشقاء العرب لموقفها العادل بشأن هونغ كونغ وشينجيانغ وتايوان وغيرها من الشؤون الداخلية للصين".⁹⁹

2/ الأمن الطاقوي الصيني:

على الرغم من أن الصين دولة ذات موارد طاقة كبيرة (13% من احتياطات الفحم العالمية المؤكدة، ومساحة شاسعة لتكيب الطاقة المتجددة، وكميات كبيرة من الغاز والنفط)، إلا أن احتياجاتها من الطاقة هائلة. وقد أدى التصنيع والتحضر والنمو الاقتصادي المستمر على مدى العقود الثلاثة الماضية إلى زيادة استهلاك الصين من الطاقة (جميع مصادر الطاقة مجتمعة). وهكذا، منذ منتصف التسعينيات، استوردت بكين النفط وطورت اعتماداً قوياً على الدول المنتجة، وخاصة في الخليج. ومنذ عام 2010، أصبحت أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم. ومن أجل الحد من نقاط الضعف والتبعيات في مجال الطاقة، نفذت الحكومة المركزية أو خططت لاستراتيجية تعمل من خلال الدبلوماسية الحديثة (خاصة في بيئتها الإقليمية). وتنسج بكين شبكة من إمدادات الهيدروكربون من مناطق الإنتاج إلى أراضيها.¹⁰⁰

في عام 1959، أدى اكتشاف حقل داتشينغ النفطي في شمال شرق الصين إلى طمأنة الصين في البداية بأن إمدادات الطاقة لن تشكل مشكلة للاقتصاد الصيني، وسوف تساعد في الحفاظ على الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، وبفضل النمو الاقتصادي السريع منذ الإصلاح والانفتاح، أصبحت الصين مستورداً للنفط بحلول عام 1993. بالإضافة إلى ذلك، كان الزعيم الإصلاحي دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping مقتنعاً بأن الطريق الوحيد للمضي قدماً للصين هو التحديث الاقتصادي الذي يغذيه النفط، وجعل فكرته محور السياسة الداخلية والخارجية للصين. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، بلغ الطلب الصيني على النفط 9.5 مليون برميل يوميًا في عام 2012، وذكرت بلومبرغ في عام 2013 أن الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث بلغت قيمة الواردات والصادرات 3.87 تريليون دولار أمريكي. وبالمثل، تشير المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية لعام 2014 الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم إلى أن الصين كانت أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم بشكل عام في عام 2013. ولسوء الحظ، لا تنتج الصين سوى 44% من النفط الذي تحتاجه. ومع ذلك، فإن نقص الطاقة قد يتباطأ، بل ويتوقف في ظل النمو الاقتصادي الصيني، كانت الأولوية القصوى للصين منذ تسعينيات القرن الماضي هي تأمين إمدادات النفط الأجنبية الثابتة. ومنذ أن فقدت الصين الاكتفاء الذاتي من إمدادات النفط، ازداد قلقها بشأن إمدادات النفط وأمن الطاقة. وفي هذا السياق، يجادل محمد عليمان بأن استمرار نمو الصين وتحديثها يعتمد على إيجاد وتأمين إمدادات النفط. وتمتلك الصين ثلاث شركات نفطية يمكنها من خلالها تلبية مصالحها الوطنية في مجال أمن الطاقة:

⁹⁹- Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 134.

¹⁰⁰- EMMANUEL VERON, "« LES ROUTES ENERGETIQUES DE LA SOIE ET LA DIPLOMATIE DU VOISINAGE CHINOIS, » LES CAHIERS DU COMITÉ ASIE, DOSSIER SPECIAL SOFT POWER no.16 (2019): 104-105.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، وشركة البتروكيماويات الصينية (سينوبك)، وشركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC).

لضمان استقرار إمدادات النفط، طبقت الصين استراتيجية ملكية الأسهم. وحاولت الشركات الصينية الحصول على حصص في مشاريع نفطية بالخارج، على أمل أن يتيح لها ذلك سيطرة أكبر على إمدادات النفط، وربما الحد من انقطاع الإمدادات. بدأت الصين استراتيجيتها "التوجه نحو العالمية" في أفريقيا في أواخر التسعينيات. حيث شاركت الصين على مستويات عديدة من خلال الحزب الشيوعي الصيني، الذي أنشأ مؤسسات متعددة متخصصة في الشؤون الأفريقية، وأشرك ممثلين عن الحزب على أرض الواقع، وضمن التشاور مع كل من الحكومات المركزية والمحلية (عند الضرورة)، بل وحاول حتى بناء روابط مع بعض منظمات المجتمع المدني الأفريقية. ومن خلال شراكات رسمية مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك)، ضمنت الصين أيضاً حواراً مستمراً مع الدول الأفريقية من أجل الوفاء بالوعود الصينية في القارة. على سبيل المثال، في قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام 2006، تم طرح سياسات مختلفة، مثل إنشاء صندوق التنمية الصيني الأفريقي وإنشاء مناطق للتعاون التجاري والاقتصادي.

"إجماع بكين" مصطلح صاغه جوشوا كوبر رامو Joshua Cooper Ramo، الأستاذ بجامعة تسينغهاوا والمحرر السابق للشؤون الخارجية في مجلة تايم، عام 2004. ويرى رامو Ramo أن "إجماع بكين" يركز على ثلاثة "بديهيات". أولاً، تُركز الصين على الابتكار المستمر، بينما يُفضل "إجماع واشنطن" التغيير الجذري. ثانياً، تُعتبر الاستدامة والمساواة وجود الحياة مؤشرات صحيحة على نجاح الاقتصادات، وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأخيراً، وعلى عكس "إجماع واشنطن"، الذي يعكس تعطشاً للسلطة ويدعو إلى نظام عالمي مهيم، يُعطي "إجماع بكين" الأولوية والقيمة الأكبر لتقرير المصير. عملياً، تُرجم تقرير المصير من خلال تعزيز التعددية، من بين أمور أخرى. فيما يتعلق بسياسة الصين النفطية، لم تكتفِ الصين ببناء روابط جديدة مع دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط، مثل المملكة العربية السعودية وإيران، بل تواصلت أيضاً مع شركاء آخرين، مثل شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا الجنوبية، لتنويع إمداداتها النفطية. وبكلمات رامو Ramo، "ينبع نهج التنمية الجديد للصين من الرغبة في تحقيق نمو عادل وسلمي وعالي الجودة".

وفقاً للباحث الصيني تشاو هونغ تو Zhao Hongtu، يمكن تلخيص استراتيجية الصين في مجال الطاقة في ثلاث نقاط. أولاً، تتصرف الصين استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لا ترغب الصين في استيراد النفط فحسب، بل أيضاً في تأمين إمداداته. ولذلك، انخرطت الصين بشكل متزايد في استثمارات المنبع والحصول على حصص نفطية في الشركات الأجنبية. ثانياً، تُعتبر شركات النفط الصينية إلى حد كبير "أدوات للدولة" وتُعامل على أنها "ذراع للتوسع الدولي للحكومة". ثالثاً، دفع الاعتماد المتزايد على نفط الشرق الأوسط الصين إلى إعادة النظر في سياستها واستراتيجيتها، واستكشاف مصادر طاقة جديدة في شمال إفريقيا، وتعديل سلوكها الدولي لضمان عدم تعارض مصالحها المحلية مع سياستها الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الصينية الأمريكية، إذ تتمتع الولايات المتحدة، بصفقتها القوة العظمى العالمية الوحيدة، بمصالح واسعة في جميع مناطق العالم الغنية بالطاقة تقريباً.

من أهم مزايا الصين مقارنةً بشركات النفط الغربية الخاصة في شمال إفريقيا أن معظم شركات النفط الصينية مملوكة للدولة. وبالتالي، تستطيع الصين التفوق على منافسيها في العقود الكبرى دون القلق بشأن المخاوف قصيرة الأجل للشركات الخاصة المقيدة باعتبارات الأرباح والمساهمين. إلى جانب ذلك، تتمتع الصين بميزة سياسية لعدم ارتباطها بالاستعمار والإمبريالية. ففي شمال إفريقيا، وعلى عكس ما فعلته القوى الأوروبية في القرون الماضية، "يصاحب الانخراط الاقتصادي الاستثمار في البنية التحتية ومرافق النقل وتطويرها، وهي أمور جوهرية في مسار التنمية في إفريقيا". تحاول الصين ألا تتصرف كقوة "تستحوذ

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

على كل شيء"، بل كشريك تجاري مهتم حصرياً بممارسة الأعمال التجارية. علاوة على ذلك، وكما يؤكد إيان تايلور Ian Taylor، "تزامن تجدد اهتمام الصين بأفريقيا مع تزايد الاهتمام الغربي بتعزيز الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان"، وهو إجراء تعبيره الدول النامية، إمبريالية جديدة. استغلت الصين هذا السياق وطمأنت العديد من شركائها التجاريين الأفارقة بأن اهتمامها منصبٌ فقط على الشؤون الاقتصادية. كما تجنبت بكين تأطير نهجها من منظور حقوق الإنسان، وفضلت التركيز على "الحقوق الاقتصادية" و"حقوق العيش" للدول النامية. ونتيجةً لذلك، تنظر العديد من الدول الأفريقية إلى وجود الصين كفرصة لها للانفصال عن الغرب ومطالبه السياسية المستمرة، تاركةً الصين لموازنة طلبها على الموارد مع "الدبلوماسية للتودد إلى القادة الأفارقة"¹⁰¹.

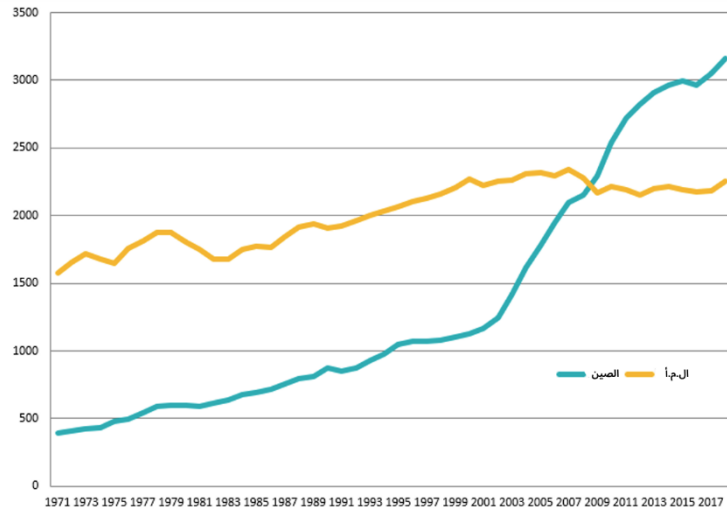
مليون طن مكافئ من البترول

الشكل (03)

تطور استهلاك الطاقة الأولية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في فترة 1971-2018.

المصدر:

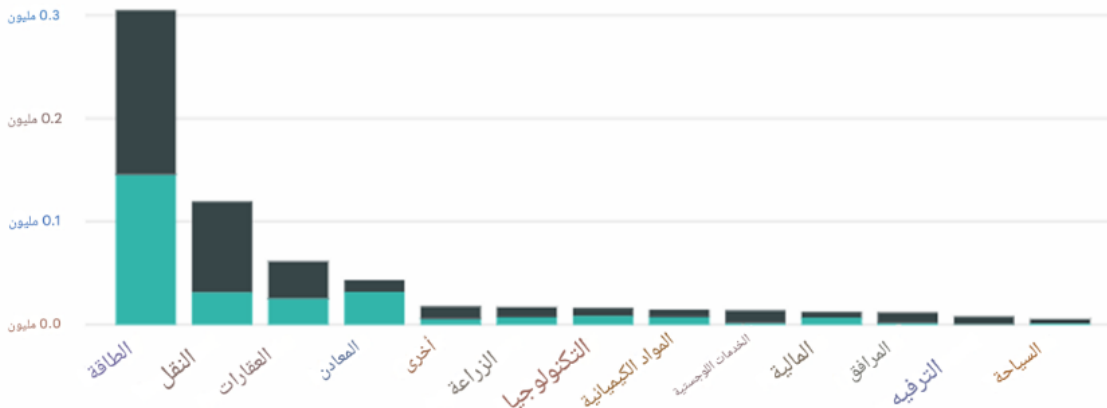
Copinschi, et al., "LA BELT AND ROAD INITIATIVE ET LA STRATÉGIE DE SÉCURISATION DES APPROVISIONNEMENTS ÉNERGÉTIQUES CHINOIS EN AFRIQUE," 5.



الشكل (04)

توزيع الاستثمارات حسب القطاعات والرؤساء

الرئيس: ● شي جين بينغ ● هو جين تاو



¹⁰¹- Hany Gamil Besada, "China's energy strategy in the MENA region," China Quarterly of International Strategic Studies 3, No.4 (2017): 598-600, 603-610.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

عندما ننظر إلى الاستثمارات الصينية التي تتم من خلال مبادرة الحزام والطريق، نرى أن قطاع الاستثمار الرائد هو قطاع الطاقة، متقدما كثيرا على قطاع النقل، سواء تمت هذه الاستثمارات في عهد شي جين بينج أو هو جين تاو. شهدت هذه الاستثمارات زيادة ملحوظة في عهد شي جين بينج، حيث ارتفعت من 25% في عهد هو إلى 43% من استثمارات الطاقة في عهد شي. علاوة على ذلك، تتركز هذه الاستثمارات في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط (52.15%) وآسيا الوسطى (30.24%).¹⁰²

يُلاحظ أنه في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، يعتمد نهج جمهورية الصين الشعبية لتأمين إمداداتها من الطاقة على العقود الثنائية والاستثمارات واسعة النطاق في أصول الطاقة للدول المنتجة للنفط والغاز. وقد أدى سعي الصين لتحقيق أمن الطاقة إلى تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع منتجي الطاقة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا والدول الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق، والتي تتمتع بإمكانيات النقل العابرة. على الرغم من عدم تحديد الطاقة في البداية كأحد المجالات الرئيسية لاستراتيجية طريق الحرير الجديد، إلا أنها أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحقيق أمن الطاقة في الصين. وتُمثل مبادرة الحزام والطريق منصة جديدة لتطوير استثمارات الصين الخارجية في مجال الطاقة.

وعلى الرغم من أن الدولة الواقعة في شمال إفريقيا تُعد موردًا رئيسيًا للنفط والغاز (يمثل النفط والغاز 60 في المئة من ميزانية الدولة الجزائرية و94 في المئة من إجمالي صادراتها)، إلا أن صادراتها النفطية إلى الصين لا تزال ضئيلة مقارنة بصادراتها من الطاقة إلى الدول الأوروبية. في عام 2020، انخفضت أحجام صادرات الجزائر من النفط والغاز بنسبة 11 في المئة لتصل إلى 82.2 مليون طن من المكافئ النفطي (toe)، وانخفضت الإيرادات بنسبة 40 في المئة لتصل إلى 20 مليار دولار. وفي عام 2020، صدرت الدولة الواقعة في شمال إفريقيا 35 في المئة (364000 برميل يوميًا) من إجمالي إنتاجها من النفط الخام إلى الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن الجزائر ليست موردًا رئيسيًا للنفط إلى جمهورية الصين الشعبية، إلا أن شركات النفط الصينية، مثل CNPC وCNOOC وSINOPEC، موجودة في البلاد. في عام 2017، احتلت الجزائر المرتبة السادسة عشرة عالميًا في إنتاج الطاقة؛ كما تفتخر بامتلاكها "20 تريليون متر مكعب من الغاز الصخري القابل للاستخراج تقنيًا، أي ما يعادل 707 تريليون قدم مكعب من الغاز الصخري القابل للاستخراج تقنيًا، وهي ثالث أكبر كمية من موارد الغاز الصخري غير المستغلة في العالم". وفي عام 2018، بلغت احتياطات الجزائر المؤكدة من الغاز الطبيعي 4,504.0 مليار متر مكعب. 103 وقد يوفر هذا للصين فرصة استثمارية. لا شك أن الصين مهتمة بهذا السوق، خاصة بعد فقدان استثماراتها في ليبيا إثر الفوضى التي عصفت بها منذ عام 2011. وفي ضوء قرار الجزائر المعلن في ماي 2020 بالتخلي عن الاعتماد على النفط والتركيز على الموارد الطبيعية الأخرى (الفوسفات والذهب والزنك وغيرها)، فمن المؤكد أن الشركات الصينية ستشارك في تلك القطاعات.¹⁰³

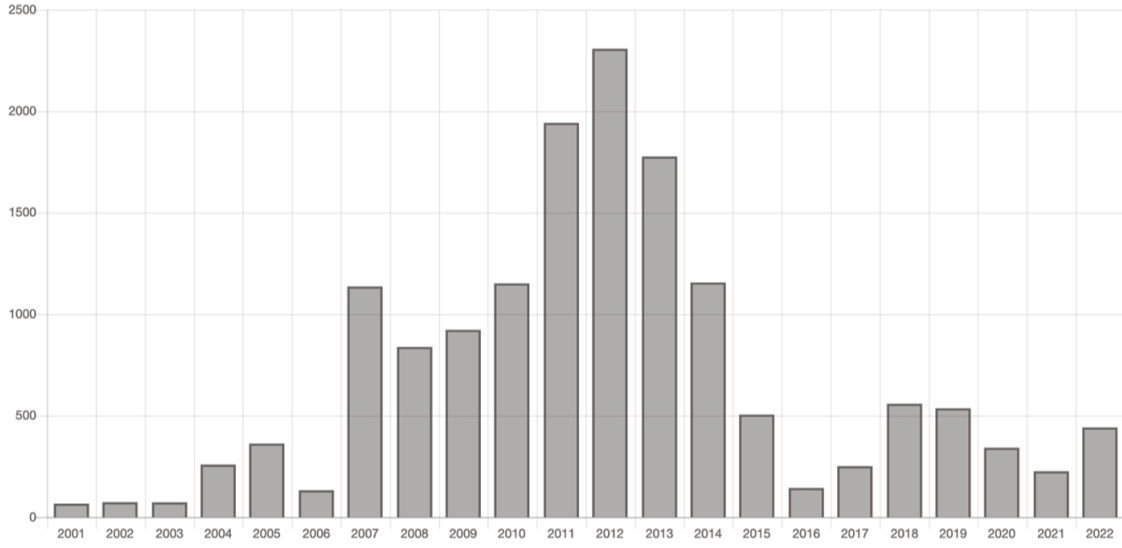
¹⁰²- WASSIM ALIDRA, "« BELT AND ROAD INITIATIVE » : QUE NOUS DISENT LES CHIFFRES SUR SON REEL OBJECTIF ?," LES CAHIERS DU COMITÉ ASIE, DOSSIER SPECIAL SOFT POWER no. 16 (2019): 84-86, 88.

¹⁰³- Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 142.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

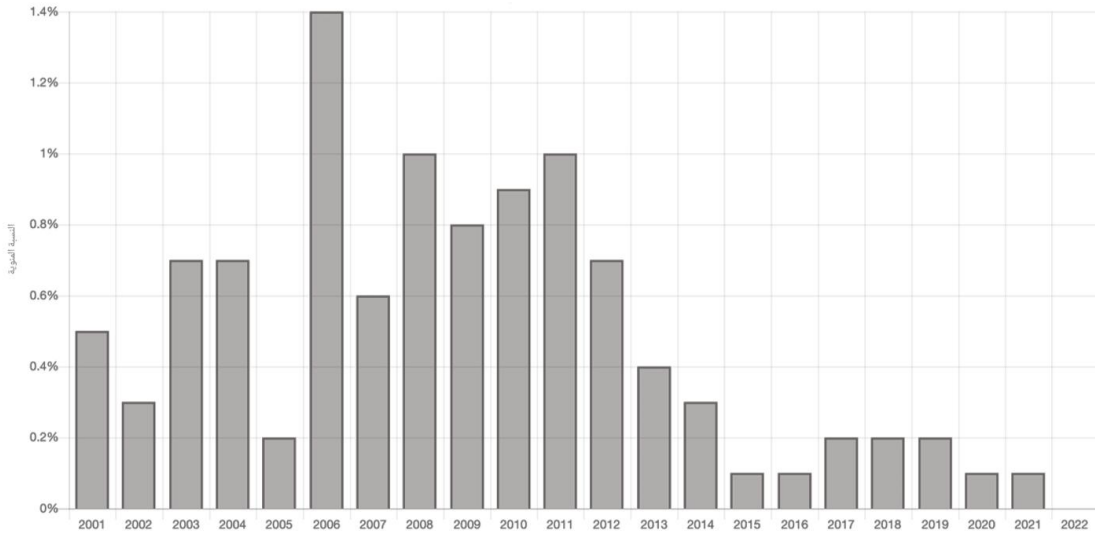
الشكل (05)

قيمة واردات الطاقة الصينية من الجزائر (الوحدة: مليون دولار أمريكي)



الشكل (06)

اعتماد الصين على واردات الطاقة من الجزائر



المصدر:

Amjed Rasheed, "Mediterranean Africa pivots towards China: The case of Egypt and Algeria," *africheorient* 25, No. 1 (2022): 33-34.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

3/ عالم متعدد الأقطاب:

"التغيير قادم، وهو تغيير لم يحدث منذ مئة عام، ونحن نقوده معاً". كانت هذه كلمات شي جين بينغ Xi Jinping، زعيم الصين والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، عند وداعه نظيره الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin في موسكو في مارس 2023. كان بوتين Xi أول من صافح الرئيس الروسي عقب إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحقه بتهمة ارتكاب جرائم حرب.¹⁰⁴

تسعى الصين إلى إعادة تشكيل النظام الدولي نحو عالم متعدد الأقطاب، كجزء من رؤيتها الاستراتيجية الهادفة إلى الحد من الهيمنة الغربية، وعلى رأسها الأمريكية، على الشؤون العالمية. هذا التوجه ليس مجرد طموح نظري، بل هو مشروع عملي تدفع به بكين على مختلف الأصعدة، بهدف تحقيق توازن قوى يراعي مصالح الدول الصاعدة ويضمن للصين موقعاً محورياً في رسم السياسات الدولية. وترى القيادة الصينية أن نظاماً متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من الضغوط الغربية عليها، خاصة في قضايا حساسة تمس أمنها القومي مثل ملف تايوان، الأمن السيبراني، والطوق العسكري الأمريكي في المحيطين الهادئ والهندي. ولذلك، تعتبر الصين أن تقوية تحالفاتها مع الدول غير الغربية يشكل حجر الزاوية في هذا المسعى.

ومن أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الصين في تنفيذ هذه الرؤية تكتل "البريكس"، الذي تطور من تجمع اقتصادي إلى منصة سياسية واقتصادية بديلة تسعى إلى تقديم نموذج عالمي مختلف عن المؤسسات الغربية التقليدية مثل مجموعة السبع وصندوق النقد الدولي. تسعى الصين من خلال البريكس إلى خلق نظام مالي عالمي متعدد المراكز، عبر دعم استخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية وتخفيف الاعتماد على الدولار. كما تلعب مبادرة "الحزام والطريق" دوراً مكماً في هذا المسار، حيث تربط الصين مصيرها الاقتصادي والأمني بشبكة واسعة من الشراكات تمتد عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا، من خلال مشاريع بنية تحتية عملاقة واستثمارات طويلة المدى.

وفي هذا السياق، تحتل الجزائر موقعاً مهماً في الاستراتيجية الصينية، سواء من الناحية الجغرافية أو السياسية. فالجزائر تعتبر شريكاً أساسياً في مبادرة "الحزام والطريق"، وقد عزز البلدان تعاونهما في مجالات الطاقة، البنية التحتية، والاتصالات. وتراهن بكين على الجزائر باعتبارها بوابة نحو إفريقيا وبلداً يتمتع بسيادة سياسية واستقلالية في اتخاذ القرار، ما يجعلها شريكاً مثالياً في مشروع الصين لبناء توازن عالمي جديد لا تهيمن عليه القوى الغربية. بهذا المعنى، فإن السعي الصيني إلى عالم متعدد الأقطاب لا يخدم فقط مصالحها الكبرى، بل يشكل أيضاً ركيزة من ركائز حماية أمنها القومي عبر توسيع دائرة حلفائها وتقليص هامش المناورة أمام خصومها الاستراتيجيين.

قبل سنتين، وعلى نهج الرئيس الراحل هواري بومدين الذي القى خطاباً تاريخياً أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل 1974، رافع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في خطاب شامل تضمن رسائل قوية، خلال الدورة 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 19 سبتمبر 2023 من أجل إرساء نظام دولي جديد، من شأنه ضمان المساواة والتعاون بين الأمم لبلوغ عالم يسوده الأمن والازدهار والرفاهية مجدداً بالمناسبة موقف بلادنا الداعي إلى إصلاح مجلس الأمن وفق منهج متكامل، يضمن تمثيلاً أكثر شفافية يمكن دول العالم، بما في ذلك النامية منها من إسماع صوتها، ومن ثم وضع حد نهائي لما وصفه السيد رئيس الجمهورية في الخطاب ذاته إجحافاً تاريخياً مس القارة الإفريقية، حيث أوضح في هذا

¹⁰⁴- Alicja Bachulska, And Mark Leonard, "CHINA AND UKRAINE: THE CHINESE DEBATE ABOUT RUSSIA'S WAR AND ITS MEANING FOR THE WORLD," European Council On Foreign Relations, (July 2023): 2.

الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

الخصوص أن النزاعات والأزمات في العالم بلغت مستوى غير مسبوق شردت الملايين من الأشخاص وحولت العلاقات الدولية من علاقات تعاون وتوافق إلى مواجهات وصدامات، وضعت الهيئات الدولية والمؤسسات الدولية على المحك " مضيفاً أنه: "أمام هذه الصراعات الجيوسياسية والأزمات المتعددة، ضعف مجلس الأمن في السنوات الأخيرة في دورة المحوري الذي قامت عليه الأمم المتحدة والذي لخص ميثاق الأمم المتحدة أهم مقاصده في تحميله مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، لاسيما من خلال منع اللجوء إلى القوة وإزالة الأسباب التي تهدد السلم. بالإضافة إلى التسوية السلمية للنزاعات."

كما دعت الجزائر على لسان السيد رئيس الجمهورية إلى إعادة تفعيل وتعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف في مواجهة مختلف التحديات والتهديدات، وتعهدت بالألا تذخر أي جهد في مجلس الأمن لتشجيع اعتماد مقاربات شاملة وتشاركية للمساهمة في معالجة أسبابها، معتمدة في ذلك على السجل الحافل لدبلوماسية الجزائر في قيادة الوساطات لتسوية النزاعات ودورها البارز في إرساء السلم والاستقرار في العالم.

وعلى هذا الأساس، ستكون الجزائر محل أنظار العالم عموماً والدول العربية والإفريقية خصوصاً، وأمام فرصة تاريخية لحشد الدعم من أجل نصره القضايا العادلة والدفاع - كما فعلت دوماً - عن حقوق الشعوب التي تكافح من أجل التحرر، وعلى رأسها الشعبين الفلسطيني والصحراوي، من خلال العمل باتجاه إصدار قرار يعزز حل الدولتين، والوصول لتصفية نهائية للاستعمار من آخر مستعمرة إفريقية، فضلاً عن السعي لإيجاد حلول سلمية وتغليب لغة الحوار، فيما يتعلق بالأزمات في ليبيا ومالي والنيجر والسودان، وفي غيرها من دول القارة الإفريقية.

وفق المنظور ذاته، عبر السيد الفريق أول السعيد شنقرريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي عن هذا التوجه السليم المتوافق مع حرص القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي على مواصلة مسار اكتساب موجبات القوة دفاعاً عن السيادة الوطنية، مثنياً ما حققته دبلوماسية الجزائر النشطة على أكثر من صعيد، حيث أكد في هذا السياق أن "الإنسان الجزائري الأبدي لا يزال يواجه كما في الماضي، تحديات لا تقل خطورة عن تحديات الأمس، ولا يزال يتحلى بنفس العزيمة والإصرار على الحفاظ على استقلاله وقراره السيد، والسير بثبات على نهج الأسلاف، وعدم الحياد عن مبادئه الثابتة وقيمه النبيلة المستلهمة من رصيده التاريخي الزاخر، على غرار السعي الدائم لإحلال السلم والسلام في العالم وعدم التدخل في القضايا الداخلية للغير، وكذا مساندة القضايا العادلة، والشعوب المقهورة والدفاع عن حقها في تقرير مصيرها بنفسها".¹⁰⁵

¹⁰⁵ - "من أجل نظام دولي جديد"، مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 723 (أكتوبر 2023): الافتتاحية.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات

الجزائرية الصينية

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

يتناول هذا الفصل البعد الاقتصادي في العلاقات بين الجزائر والصين، مسلطاً الضوء على دور الدبلوماسية الاقتصادية كأداة مركزية في السياسة الخارجية لكل من البلدين. يبدأ الفصل بمناقشة تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وكيف ساهمت هذه الدبلوماسية في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع الصين، التي تُعتبر قوة اقتصادية صاعدة على الساحة الدولية. كما يُبرز الدور المتنامي للقوة الناعمة الاقتصادية الصينية في الجزائر والعالم العربي، من خلال مبادرات متنوعة تشمل الاستثمار والتبادل التجاري والثقافي، مما يعكس سياسة استراتيجية صينية تهدف إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي.

المبحث الثاني يركز على الشراكة الجزائرية الصينية في ظل مبادرة الحزام والطريق، وهي مبادرة عالمية صينية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والتبادل التجاري بين الصين والدول المشاركة. يتناول المطلب الأول نشأة المبادرة وأهدافها، في حين يُناقش المطلب الثاني التعاون الجزائري الصيني في إطار هذه المبادرة خلال الفترة من 2019 حتى 2025، مع استعراض أهم المشاريع والتحديات. أما المطلب الثالث فيُقيّم المكاسب والتحديات التي تواجه هذه الشراكة، مع الإشارة إلى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وعلى موقع الجزائر في النظام الاقتصادي العالمي.

من خلال هذا الفصل، تتضح أهمية البعد الاقتصادي في بناء علاقة استراتيجية قوية بين الجزائر والصين، وكيف يشكل هذا البعد رافعة لتعزيز التعاون الدولي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

مبحث 01: دور الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية والصينية

مطلب 01: تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

في سياق التحولات الجذرية التي شهدتها النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، لم تعد السياسة الخارجية حكرًا على الاعتبارات الأمنية أو الأيديولوجية، بل أضحت بشكل متزايد أداة مركزية لتحقيق المصالح الاقتصادية. وهذا ما أشارت إليه الباحثة الفرنسية ماري كلود سموث Marie Claud Smouts في دراستها المعنونة "ماذا بقي من السياسة الخارجية؟"، حيث بيّنت أن العديد من دول الجنوب باتت تختزل سياستها الخارجية في التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية، لا سيما في ظل التنافس المتسارع على الأسواق ورؤوس الأموال. وتضيف أن انفتاح التجارة العالمية خلال التسعينات، إلى جانب التسارع الكبير في حركة رؤوس الأموال، قد دفع الدول إلى التركيز على التصدير وجلب الاستثمارات، ما أدى إلى تغيير جذري في أولوياتها الدبلوماسية.

وفي هذا السياق، لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التوجهات الجديدة. فقد أدرك صانع القرار السياسي أهمية دمج الاقتصاد ضمن منظومة العمل الدبلوماسي، لا سيما في ظل التحديات التي فرضها الاقتصاد العالمي المُعولم. ومن هذا المنطلق، شهدت السياسة الخارجية الجزائرية تطورًا في الرؤية والآليات، حيث باتت تسعى إلى أن تكون الدبلوماسية إحدى أدوات التنمية الاقتصادية، وليس مجرد تعبير عن توجهات سياسية أو أيديولوجية.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تنامي اهتمام الجزائر بتعزيز تمثيلها الاقتصادي والتجاري في الخارج، سواء عبر الملاحق التجارية أو من خلال بعثات الترويج للاستثمار والتصدير. كما تسعى الدولة إلى الاستفادة من شبكاتها الدبلوماسية لتعزيز الشراكات الاقتصادية، والمشاركة الفعالة في التكتلات الإقليمية، وتوقيع اتفاقيات تعاون تجاري مع دول ومؤسسات إقليمية ودولية.

إنّ هذا التوجّه يُعدّ جزءًا من عملية أوسع لإعادة تموقع الجزائر في النظام الاقتصادي العالمي، لا سيما في ظل التحولات الجيو-اقتصادية الراهنة، وظهور قوى اقتصادية صاعدة، وتفاقم التنافس الدولي على الأسواق والموارد. وبالتالي، فإنّ فهم تطوّر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية يُعدّ مدخلًا مهمًا لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية المعاصرة في بعدها الاقتصادي.¹⁰⁶

تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

منذ نيلها الاستقلال عام 1962، أولت الجزائر أهمية متزايدة للدبلوماسية الاقتصادية، بوصفها أداة حيوية لتحقيق التنمية وتعزيز مكانتها الدولية. فقد شاركت الجزائر في معظم التظاهرات الدولية الرامية إلى تحسين أداء الاقتصاديات النامية، ووقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، واضعة بذلك الأسس الأولى لسياسة خارجية ذات بعد اقتصادي واضح. وخلال العقود اللاحقة، تجلت ملامح هذه الدبلوماسية في عدة مبادرات بارزة، من أهمها الشراكة من أجل تنمية إفريقيا، التي جعلت الجزائر طرفًا فاعلًا في جهود النهوض بالقارة. كما لعبت الجزائر دورًا محوريًا داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مما مكّنها

¹⁰⁶ - عبد الحميد مشري، "تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الاعتماد المتبادل"، ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 20-18.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

من التأثير في السياسات الطاقوية العالمية. وفي عام 2010، خطت الجزائر خطوة إنسانية واستراتيجية مهمة، من خلال إقدامها على مسح ديون عدد من الدول الإفريقية، في إطار دعم التنمية الإقليمية وتعزيز العلاقات جنوب-جنوب، وهي مبادرة تعكس أرقى صور الدبلوماسية الاقتصادية التضامنية¹⁰⁷.

مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وتحديداً في ظل جائحة كوفيد-19، فرضت الضرورة على الجزائر، كما على باقي دول العالم، اعتماد آليات جديدة للتفاعل الدولي، مثل الدبلوماسية الرقمية، التي أتاحت استمرار العمل الدبلوماسي عبر التحاضر عن بعد رغم قيود التنقل والتجمعات.

وقد تبلور وعي متزايد بأهمية التنويع الاقتصادي، نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، الذي يتميز بتقلبات أسعار عالمية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم أذرع الاستراتيجية الوطنية للتنويع، فبدأت الجزائر في تنفيذ مجموعة من المبادرات أبرزها:

- التوجه نحو الأسواق الإفريقية والدولية.
- تفعيل آليات التصدير خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية.
- ترقية المعابر البرية وتعزيز التكامل مع محيطها الجغرافي.
- تنويع الشركاء الاقتصاديين خارج الإطار التقليدي مع فرنسا والولايات المتحدة.

في إطار هذه الرؤية، أنشأت الجزائر هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، هدفها منح السياسة الخارجية انسجاماً أكبر مع التوجهات الاقتصادية الوطنية. كما تم تسجيل نتائج ملموسة، منها ارتفاع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى أرقام غير مسبوقه، بلغت 4.5 مليار دولار نهاية سنة 2021.

وقد عززت الجزائر حضورها الدبلوماسي الاقتصادي عبر عدة زيارات واتفاقيات، من أبرزها زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تونس في ديسمبر 2021، والتي توجت بتوقيع 27 اتفاقية تعاون تشمل قطاعات العدالة، الطاقة، الصناعة، البيئة، والمبادلات التجارية، في سياق يهدف إلى تنمية المناطق الحدودية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين.

أما العلاقات مع تركيا، فقد شهدت تطوراً لافتاً، حيث بلغ حجم التبادل التجاري 4 مليار دولار سنة 2020، لتصبح الجزائر الشريك التجاري الأول لتركيا في إفريقيا، ورابع مورد للغاز الطبيعي إلى السوق التركية. كما تُعد تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر، مما يعكس تنوع آفاق الشراكة بين الطرفين.

من جهة أخرى، باتت إيطاليا، في السنوات الأخيرة، منافساً رئيسياً لفرنسا على الساحة الجزائرية، خصوصاً في مجال الطاقة، حيث تُعد شركة "إيني" الإيطالية أكبر مستثمر أجنبي في قطاع المحروقات بالجزائر، وقد تصدرت إيطاليا في 2022 قائمة الدول الأوروبية المستوردة للغاز الجزائري.

وعلى الصعيد القاري، يمثل مشروع الطريق العابر للصحراء – الذي يربط الجزائر بست دول إفريقية (نيجيريا، تونس، مالي، النيجر، تشاد) – ركيزة استراتيجية كبرى للتكامل الإفريقي. ويكتسب هذا الطريق بُعداً أوسع من خلال ربطه بخط أنابيب الغاز النيجري، وخط الألياف البصرية، بالإضافة إلى إمكانية دمج

¹⁰⁷ - أمينة بويصلة، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية بين الواقع والطموح"، ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 156.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

مستقبلاً بمشروع طريق الحرير الصيني عبر ميناء شرشال، مما قد يحوّل الجزائر إلى معبر رئيسي للسلع الأوروبية نحو القارة الإفريقية¹⁰⁸.

في ضوء هذه التحولات، تبنت الجزائر توجّهاً استراتيجياً لتحرير نفسها من التبعية للعلاقات الاقتصادية التقليدية، وراحت تسعى لتنويع شركائها وفق مبدأ "رابح-رابح"، من خلال مراجعة تموقعها الاقتصادي على المستويات القارية والإقليمية والدولية، كجزء من إصلاحات هيكلية أوسع تشمل جميع القطاعات.

ويُعدّ الإنعاش الاقتصادي اليوم أولوية مركزية في برنامج الحكومة، بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون، وقد تم التركيز على دعم الوجود الجزائري في الأسواق الخارجية، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال تفعيل دور الملحقيات التجارية والدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتعزيز النفوذ الإقليمي.

وقد شدد الوزير الأول السابق السيد أيمن بن عبد الرحمان، خلال أول مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية، على أهمية "إنجاح" مسار الإصلاحات الكبرى والانفتاح الاقتصادي، مؤكداً أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى رفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لم يتجاوز 1.3 مليار دولار سنوياً، وهو رقم ضعيف نسبياً بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية والطاوية الهائلة التي تمتلكها البلاد.¹⁰⁹

وعليه، فإن تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لم يعد خياراً، بل ضرورة لمواجهة المنافسة الدولية الشرسة، خاصة من القوى الكبرى، وتحقيق الأمن الاقتصادي، والنمو المستدام، ومكانة إقليمية وازنة في عالم تحكمه المصالح الاقتصادية والتكتلات الإقليمية.

دور وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج:

في ظل هذا التوجه الجديد، أصبح على وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أن تؤدي دوراً فاعلاً في دعم المستثمرين الجزائريين سواء من القطاع العام أو الخاص، والتنسيق مع السفارات والقنصليات لمدهم بالمعلومات الاستراتيجية حول الشركاء الأجانب، على غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة.

ويأتي هذا التوجه انسجاماً مع مخرجات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت يومي 18 و19 أوت 2020، والتي أوصت بضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات. واستجابةً لذلك، أنشأت وزارة الشؤون الخارجية يوم 25 فيفري 2021 "مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات"، التابع لمديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، ليكون فضاءً مخصصاً للمتعاملين الاقتصاديين، بما في ذلك الجالية الوطنية في الخارج¹¹⁰.

ومن بين الإجراءات الرامية إلى تفعيل هذا الدور الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية:

- نشر شبكة من الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية عبر البعثات الدبلوماسية والقنصلية، بعد تلقيهم تكويناً متخصصاً.
- إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة للدبلوماسية الاقتصادية عبر الموقع الرسمي للوزارة.

¹⁰⁸ - خميسة عقابي، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط"، ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 119-122.

¹⁰⁹ - حنان دريسي، "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الفرص والتحديات"، ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 179-181.

¹¹⁰ - بوبصلة، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية بين الواقع والطموح"، 157-158.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

- إطلاق خدمات استشارية للمصدرين والمستثمرين الجزائريين داخل الوطن وخارجه لتسهيل ولوجهم إلى الأسواق الخارجية.¹¹¹

الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي: رافد استراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية

تعززت هذه الديناميكية الجديدة في مطلع سنة 2020 بإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فيفري 2020. وتم الإعلان عن هذه الهيئة من قبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا بتاريخ 9 فيفري 2020، مؤكداً أن الهدف منها هو تجسيد التزام الجزائر بالتعاون الإقليمي، لاسيما مع دول الساحل، وتعزيز التضامن الفعلي على الأرض من خلال مشاريع ملموسة ومفيدة.

تتمثل المهام الجوهرية للوكالة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، إضافة إلى دعم العمل الدبلوماسي عبر تعبئة الموارد التقنية والمالية، فضلاً عن التنسيق في مشاريع التعاون مع الدول الأجنبية.

وتتمثل أبعادها في:

- الذكاء الاقتصادي:
تلعب الوكالة دوراً في إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وهي أدوات تدخل ضمن مفهوم "الذكاء الاقتصادي"، أي القدرة على رصد التهديدات والفرص الاقتصادية من خلال جمع وتحليل المعلومات الاستراتيجية، ما يعزز قدرة الدولة على المنافسة الإقليمية والدولية.
- دبلوماسية المساعدات:
من خلال تنظيم وتوجيه المساعدات الإنسانية والتنمية، تساهم الوكالة في تعزيز القوة الناعمة للجزائر، خاصة لدى الدول الإفريقية المجاورة. هذا الدور يساعد في بناء صورة ذهنية إيجابية تعزز قبول الشراكات والاستثمارات الجزائرية وتفتح آفاقاً لتعاون أعمق في المديين المتوسط والبعيد.
- تعبئة الجالية والكفاءات:
تشمل مهام الوكالة استقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة في الخارج وربطها بمشاريع التعاون الدولي، بما يعزز تبادل الخبرات ويساهم في بناء قاعدة معرفية وتكنولوجية في الداخل.
- دعم استثمارات نوعية:
يُرتقب أن تكون الوكالة أداة فعالة في دعم استثمارات جزائرية عمومية وخاصة في دول الجوار الإفريقي، من خلال خلق بيئة مواتية لها عبر بوابة المساعدات والتضامن، ما ينعكس إيجابياً على الصادرات ويدعم أهداف التنويع الاقتصادي.¹¹²

¹¹¹ - دريسي، "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الفرص والتحديات"، 181.

¹¹² - أسامة عينوش، "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية نحو دور جديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا"، ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 44-46، 52-55.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

رابطة جمعيات الصداقة العربية – الصينية:

شهدت العلاقات العربية – الصينية تطورًا نوعيًا في العقود الأخيرة، خاصة مع بروز الحاجة إلى تعزيز التواصل بين الشعوب بعيدًا عن القنوات الدبلوماسية الرسمية، فكان تأسيس رابطة جمعيات الصداقة العربية – الصينية إحدى أبرز المبادرات التي كرسّت هذا التوجه، وذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني كأدوات دبلوماسية شعبية تعمل على ترسيخ الصداقة وتعميق الشراكة بين الجانبين.

انطلقت أولى لبنات هذا المشروع من المؤتمر الأول لمنظمات الصداقة العربية – الصينية الذي عُقد في الخرطوم يومي 28 – 29 نوفمبر 2006، حيث اجتمع ممثلو جمعيات وروابط الصداقة من الجانبين في لقاء تأسيسي مثل تحولًا في نمط العلاقات، من علاقات رسمية تقليدية إلى علاقات شعبية متعددة الأبعاد تركز على أسس من الحوار، والمعرفة، والتعاون المشترك.

وقد تجاوزت جمعيات الصداقة العربية – الصينية أدوارها التقليدية، فأصبحت بمثابة فضاءات لتبادل المعرفة حول النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الجمعيات لم تقتصر على استقطاب الأكاديميين والنخب الثقافية والسياسية، بل شملت أيضًا رجال أعمال وممثلي منظمات المجتمع المدني، ما أضفى عليها طابعًا شموليًا وواقعيًا يمكّنها من التفاعل مع مختلف مكونات المجتمع. ومن جهتها، أولت الحكومة الصينية، عبر جمعية الصداقة الصينية مع الشعوب الأجنبية، اهتمامًا خاصًا بتلك العلاقات، وقدمت دعمًا مؤسسيًا ولوجستيًا مكّن هذه المبادرات من الاستمرار والنمو. وتجلّى هذا الدعم مجددًا في الملتنقى الأول لممثلي منظمات الصداقة العربية – الصينية في بكين بين 21 و25 ماي 2007، والذي مثل محطة مهمة نحو بناء رابطة موحدة، تُعنى بتنسيق الجهود وتوسيع رقعة التأثير الجماهيري عربيًا وصينيًا. هذا اللقاء لم يكن مجرد مناسبة بروتوكولية، بل تميّز بتقديم محاضرات علمية باللغة العربية، الأمر الذي يعكس الاحترام المتبادل والتقدير للخصوصية الثقافية.

التحول من الدبلوماسية الرسمية إلى الدبلوماسية الشعبية:

أصبحت الرابطة إطارًا مؤسسيًا جامعيًا لأنشطة ثقافية، اقتصادية، أكاديمية، فنية، ونسائية، عبّرت عن أبعاد إنسانية وحضارية للصداقة بين الشعبين. وتجاوزت هذه الأنشطة نموذج الوفود والتبادلات البروتوكولية، لتدخل مرحلة تطوير البرامج الثقافية المشتركة والمؤتمرات الفكرية المتخصصة التي أرست دعائم الشراكة الثقافية الحقيقية، وأسهمت في تنوير الرأي العام حول أهمية التعاون العربي – الصيني في مواجهة تحديات العولمة، والتوازنات الجيوسياسية الجديدة.

وقد أصبحت هذه الرابطة قناة لنقل تجربة الصين التنموية الحديثة، وتقديمها كنموذج للاستفادة منه في الدول العربية، من خلال مؤتمرات علمية حملت عناوين مثل: "تجارب التحديث في الصين وأثرها على العلاقات العربية الصينية"، و"التوأمة بين المدن العربية والصينية"، و"الحزام والطريق: الفرص والتحديات".

أنشأت الرابطة عدة أدوات لنشر المعرفة وتوسيع أطر التعاون، من أبرزها:

- موقع إلكتروني بعنوان "الصين بعيون عربية".
- مجلات ثقافية تصدر أعدادًا خاصة تحت عنوان "حوار العرب والصينيين".
- تنظيم ملتقيات أكاديمية وسياحية وفنية.
- إطلاق برامج تبادل أكاديمي بين الجامعات العربية والصينية.
- عقد ندوات حول الترجمة المتبادلة بين اللغتين العربية والصينية.

كل هذه المبادرات عززت الجسور الثقافية والفكرية، وفتحت المجال أمام نقل المعرفة والابتكار والتجارب الاقتصادية التنموية.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

ودعمت السفارات الصينية في العالم العربي، ونظيراتها العربية في الصين، أنشطة الرابطة، حيث تحوّلت هذه الممثلات إلى منصات دبلوماسية مكتملة للعمل الشعبي. ومن أبرز صور هذا الدعم، تشييد نصب تذكارية لشخصيات عربية لعبت أدواراً تاريخية في الصين مثل الدكتور جورج حاتم (ما هايدي)، الطبيب اللبناني الذي ساهم في الثورة الصينية، والذي أُقيم له تمثال في بلدته اللبنانية حمانا بتمويل صيني.

كما قامت جمعيات وطنية بأنشطة رمزية تعبّر عن عمق العلاقة مثل:

- حديقة الصداقة الجزائرية - الصينية.
- سباق النيل السنوي في مصر، الذي أصبح تقليدًا ثقافيًا وشبابيًا.
- برامج تدريب شباب عرب في الصين ضمن ملتقيات شبابية ودورات مهنية.

وقد شكّل دعم الدبلوماسية الصينية والعربية لجمعيات الصداقة أداة استراتيجية ضمن توجه واسع لبناء شراكة متكاملة، توازن بين المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية.¹¹³

التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

رغم التطور الملحوظ في مسار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، لا تزال تواجه هذه الأخيرة عدداً من التحديات البنوية والوظيفية ذات الطابع الأمني، التقني، والاجتماعي، والتي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية الصادرات، وتعزيز صورة الجزائر كمركز جاذب للتعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي.

1. التهديدات الأمنية العابرة للحدود:

تتمثل أبرز هذه التحديات في التهديدات الأمنية المتفاقمة على طول الشريط الحدودي الشرقي، الجنوبي، والغربي للبلاد، حيث تتداخل فيها عدة أزمات معقدة. فالموقع الجغرافي الحساس للجزائر، باعتبارها دولة محورية في شمال إفريقيا وذات امتداد استراتيجي في الساحل الإفريقي، يجعلها عرضة لعدة ظواهر أمنية معقدة، من بينها:

- الأنشطة الإرهابية التي ما تزال تمثل تهديداً فعلياً، لاسيما مع عودة نشاط الجماعات المتطرفة في بعض المناطق الحدودية، مستفيدة من هشاشة الدول المجاورة، وتنامي ظاهرة العنف غير المنظم، مما يفرض على الجزائر توجيه موارد مهمة لمواجهة هذه الأخطار.
- انتشار تجارة المخدرات وتهريب البشر، وهي شبكات إجرامية عابرة للحدود تسعى إلى الاستفادة من المسالك الصحراوية الوعرة وضعف الرقابة في بعض النقاط النائية لتميرير أنشطتها غير المشروعة، مما يخلق بيئة غير مستقرة تؤثر سلباً على ثقة المستثمرين الأجانب، خاصة في المناطق الحدودية التي يمكن أن تكون محاور جديدة للنمو الاقتصادي.
- ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي لا تؤثر فقط على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، بل أيضاً تشكل عاملاً من عوامل التوتر مع بعض الشركاء الأوروبيين، حيث

¹¹³ - مسعود ضاهر، "العلاقات الصينية - العربية بين الدبلوماسية الرسمية والمنظمات الشعبية"، Chinese and Arab Studies 3، الرقم 01 (2023): 74-77.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

تستغل بعض الأطراف هذه الظاهرة للضغط على الجزائر في سياقات سياسية واقتصادية متعددة.

2. التهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانية:
من التحديات الحديثة تنامي حجم الهجمات الإلكترونية الممنهجة التي تحاول استهداف المؤسسات الرسمية السيادية، وكذا الشركات الاقتصادية الكبرى، خصوصاً تلك العاملة في قطاعات استراتيجية كالمحروقات، الطاقة، الاتصالات، والنقل. فهذه الهجمات، التي غالباً ما تُشن من جهات أجنبية أو كيانات مجهولة، تهدف إلى:
 - تعطيل البنية التحتية الرقمية الحيوية للبلاد.
 - سرقة بيانات حساسة تتعلق بالاقتصاد الوطني والصفقات التجارية.
 - زعزعة ثقة الشركاء والمستثمرين في قدرة الدولة الجزائرية على حماية مصالحهم الاقتصادية.
3. محاولات زعزعة الاستقرار الداخلي:
تُعد محاولات بعض القوى الإقليمية والدولية التدخل غير المباشر في الشأن الداخلي الجزائري من خلال تأجيج الأزمات الاجتماعية والاقتصادية أحد التهديدات المعقدة التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية. وتعتمد هذه الجهات في ذلك على:
 - استغلال فترات الضغط الاقتصادي، خاصة تلك الناتجة عن تقلبات سوق المحروقات، لمحاولة دفع شرائح اجتماعية إلى الاحتجاج أو فقدان الثقة في مؤسسات الدولة.
 - تسويق خطاب تشكيكي في جدوى الخيارات الاقتصادية الوطنية عبر وسائل إعلام خارجية.
 - محاولات اختراق النسيج الاجتماعي من خلال تمويل منظمات مشبوهة أو أفراد لهم أجنادات خارجية¹¹⁴.

¹¹⁴ - عقابي، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط"، 122.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

مطلب 02: القوة الناعمة الاقتصادية الصينية في الجزائر والعالم العربي

في مؤلفه الموسوم "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، يستعرض الباحث الأمريكي جوزيف ناي Joseph Nye في فصلين من الكتاب الموارد الجوهريّة التي تشكّل مصادر القوة الناعمة للدول والمناطق الجغرافية المختلفة حول العالم. ويبرز ناي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على مجموعة من العوامل في تعزيز قوتها الناعمة، من بينها: استقطابها للمهاجرين، وهيمنتها على وسائل الإعلام العالمية، وامتلاكها منظومة تعليم عالٍ متقدمة، إلى جانب تفوقها التكنولوجي، وانتشار ثقافتها الشعبية، فضلاً عن نمط الحياة الأمريكي الذي يلقي رواجاً واسعاً. وأما في السياق الأوروبي، فإن الدول الأوروبية تسعى إلى توطيد نفوذها الناعم من خلال توظيف التكنولوجيا المتقدمة، وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتوسّع شركاتها متعددة الجنسيات، إضافة إلى اعتمادها على الرياضة والمنتجات الثقافية كالموسيقى والكتب كأدوات استراتيجية في هذا الإطار. وعلى المنوال ذاته، تسهم اليابان في تعظيم مكانتها الناعمة من خلال حجم براءات الاختراع الكبير، ومستوى البحث العلمي المتقدّم، وبرامج المساعدات التنموية، إلى جانب انتشار ثقافتها المصورة ممثلة في الرسوم المتحركة، فضلاً عن التأثير العالمي لشركاتها العابرة للحدود. وفيما يخص جمهورية الصين الشعبية، فقد أشار ناي إلى أن جوهر قوتها الناعمة يتمثل بالأساس في نموذجها الفريد للتنمية الاقتصادية، وفي ما تحقّقه من إنجازات اقتصادية متصاعدة، وهو ما يمنحها مصداقية وتأثيراً متنامياً على المستوى الدولي، لاسيما في أوساط الدول النامية.

وقد أكد هذا الطرح ما جاء في بيان أصدره "معهد واشنطن الدولي للدراسات الاستراتيجية" في مارس من عام 2009، بعنوان "قوة الصين الناعمة وتأثيرها على الولايات المتحدة: التعاون والتنافس بين البلدين في الدول النامية" أشار البيان إلى أن النموذج التنموي الصيني، بما حققه من إنجازات اقتصادية كبرى، قد مكّن الصين من التمتع بجاذبية متزايدة في نظر العديد من الدول النامية. واعتُبر هذا البُعد الجاذب أحد أبرز المؤشرات التي يُقاس بها مدى فاعلية القوة الناعمة للدول في النظام الدولي المعاصر.

القوة الناعمة الاقتصادية الصينية في العالم العربي:

جاذبية النمو الاقتصادي الصيني للدول العربية:

بدأت الصين مرحلة جديدة من الإصلاح والانفتاح بعد الجلسة الثالثة الكاملة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني في عام 1978. ومنذ ذلك الحين، وعلى مدى نحو أربعين عاماً من التنمية، حققت الصين إنجازات عظيمة في التنمية الاقتصادية، وحظيت بتقدير كبير من المجتمع الدولي. تعتبر التنمية الاقتصادية الصينية معجزة في تاريخ البشرية، حيث شهدت البلاد تطوراً كبيراً في قوتها الاقتصادية والوطنية الشاملة، وارتفاعاً ملحوظاً في مستوى معيشة شعبها ورفاهه الوطني. علاوة على ذلك، اندمجت الصين تدريجياً في الاقتصاد العالمي وأصبحت قطباً مهماً، لا سيما في المجال الاقتصادي.

وباعتبار أن القوة الاقتصادية أساس القوة الوطنية الشاملة، فيمكن استخدامها في العلاقات الدولية بطريقتين: الأولى، إجبار البلدان الأخرى على الخضوع من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والحصار التجاري، والثانية، الحصول على الدعم من الدول الأخرى عبر التجارة المتساوية وتقديم المساعدات الاقتصادية ونقل التكنولوجيا. ومن المهم أن نؤكد أن القوة الاقتصادية تنتمي إلى القوة الصلبة، لكن الإنجازات الاقتصادية والأداء الممتاز يخلقان جاذبية تجاه الدول الأخرى، مما يعزز الاحترام والثقة والتأييد.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

ويجب الإشارة هنا على أن التنمية الاقتصادية الصينية ليست مجرد نمو عادي، بل تحققت في دولة ذات أكبر عدد من السكان، وبمعدل نمو اقتصادي يبلغ حوالي 10% سنوياً، مما يجعلها أعظم ثورة اقتصادية في تاريخ البشرية، وبالتالي فهي تولد جاذبية كبيرة للدول الأخرى. فالفارق الكبير والتباين الواضح بين الصين والدول العربية دفع العرب إلى إعادة التفكير في أنفسهم، وزيادة اهتمامهم بنموذج التنمية الصيني. لذلك أصبحت تجارب الصين الاقتصادية موضوعاً ساخناً في السياسة والإعلام والأوساط الأكاديمية العربية.

وقد عبر العديد من الخبراء والمحللين العرب عن إعجابهم العميق بالإنجازات الصينية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح، ويعتبرون هذا الإعجاب أكثر من مجرد كلمات دبلوماسية، بل يعكس تأثيراً فريداً للصين. كما أشار الكاتب والمختص في الشؤون الصينية سامر خير أحمد إلى أن ما يجذب العرب ليس فقط حجم التجارة المتزايد مع الصين، بل أيضاً الأمل في تحقيق تطور مشترك مع الصين في المستقبل. ورغم أن الصين لم تصل بعد إلى مستوى الدول الغربية المتقدمة في العديد من المجالات، فإن التاريخ يوضح أن الدول الغربية لا ترغب في نهضة العالم العربي، بينما تسعى الصين إلى تحقيق الازدهار المشترك على أساس المساواة، مما يجعل الدول العربية ترغب في التقرب من الصين القوية والصديقة.

ومن هذا المنطلق، أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً بنمط التنمية الصيني، خصوصاً في السنوات الأخيرة، ويلاحظ وجود نقاشات واسعة حول هذا الموضوع في وسائل الإعلام العربية والكتب الأكاديمية. على سبيل المثال، دعت صحف أردنية مثل "الغد" و"عمان اليوم" كبار المسؤولين والعلماء العرب إلى مناقشات معمقة حول جوهر وأهمية نمط التنمية الصيني، حيث عبر الجميع عن تقدير عالٍ لهذا النموذج، مؤمنين بأنه لا يغير الصين فقط، بل يؤثر إيجابياً على العالم العربي أيضاً.

ويرى الدكتور مسعود ضاهر، أستاذ الجامعة اللبنانية ورئيس الرابطة اللبنانية الصينية للصدّاقة، في مقالته "المنظور الثقافي في نهضة الصين"، أن للصين ثلاث تجارب تستحق الدراسة: أولاً، الاهتمام بدور الثقافة التقليدية في تعزيز التنمية، حيث لم تكن الثقافة التقليدية الصينية عقبة، بل قوة دافعة. ثانياً، الحفاظ على العدالة الاجتماعية من خلال تحسين نظام الضمان الاجتماعي ومحاربة الفساد للحفاظ على استقرار المجتمع. ثالثاً، تطوير التعليم من خلال بناء نظام تعليمي متميز يدعم التنمية المستدامة. ويعتقد الأستاذ ضاهر أن هذه العوامل هي ما ينقص العالم العربي، ولهذا يمكن تعزيز التبادل مع الصين والاستفادة منها.

ويشير بعض المحللين الغربيين أن الصين تستفيد استفادة كبيرة من المنظمات والآليات الدولية القائمة، فهي تدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن في النظام الدولي. لكن الواقع أن الصين، رغم استفادتها من العولمة والمشاركة في المؤسسات الدولية، تدرك وجود قيود وعيوب ومشكلات في النظام الدولي الحالي الذي يضر بالدول النامية. لذا، تسعى الصين إلى تعميق الإصلاح في المنظمات والآليات الدولية لتصبح أكثر عدالة ومنطقية. وتحرص الصين على بناء نظام دولي أكثر عدلاً، وهذا الموقف يتماشى مع هويتها كأكبر دولة نامية وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ودولة اشتراكية يقودها الحزب الشيوعي الصيني. ففلسفتها مبنية على ربط مصيرها بمصير البشرية ومصالحها بمصالح الدول المختلفة، وخاصة النامية منها. حيث تؤكد الصين دائماً أنها صديق حميم وشريك دائم للدول النامية، وتدعم قضاياها الأساسية. فعبر تمتعها بتأثير قوي في مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، تسعى الصين إلى تعزيز التعددية والديمقراطية في النظام الدولي، واحترام التنوع الثقافي، والتعاون القائم على الثقة والمنفعة المتبادلة. وتدعو الصين إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، وتؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ الاستقرار والتنمية العالميين. كما تساهم الصين

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

بنشاط في تطوير المنظمات الدولية والدفاع عن مصالح الدول النامية على الساحة الدولية، مما يعزز مكانتها وتأثيرها بين هذه الدول.

وعلى النقيض من ذلك، لا يزال صوت الدول العربية ضعيفاً في المنظمات الاقتصادية الدولية، ولا تستطيع هذه الدول تعديل أو تخفيف التأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية. في ظل هذا الوضع غير العادل، يعبر العرب عن إحباطهم، كما أشار الكاتب الدكتور حسين كامل بهاء الدين في كتابه "مفترق الطرق"، حيث يرى أن الدول العربية مجبرة على المشاركة في السباق الدولي الذي تحدد قواعده الدول الكبرى، ولا خيار أمامها سوى الاستمرار في المشاركة.

ومع ذلك، قد تمثل الصين أملاً للدول العربية لتغيير هذا الوضع، إذ تعتبر قوة صاعدة كبيرة تتحمل مسؤولياتها وتسعى لتقديم الدعم والمساعدة للدول النامية. وأكد الدكتور نابف علي عبيد، المستشار السياسي لمجلس التعاون الخليجي، في محاضراته أن الصين تدعم القضايا العادلة للشعوب العربية وتسعى لخلق بيئة دولية مواتية لتحقيق التنمية المشتركة بين الصين والدول النامية، بما فيها الدول العربية.

جاذبية السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم العربي:

تسعى جميع الدول لتحقيق مصالحها الوطنية، لكنها تختلف في فهم هذه المصالح وطرق تحقيقها. فالسياسة الخارجية التي تعتمد على العدالة والأخلاق والرؤية الشاملة تحظى بجاذبية أكبر لدى الدول الأخرى. ووفقاً لنظرية جوزيف ناي Joseph Nye عن القوة الناعمة، تُعتبر السياسة الخارجية جزءاً أساسياً من القوة الناعمة وقد تكون العنصر الحاسم فيها. ويرى ناي أن قوة الولايات المتحدة الناعمة تعززها ثقافتها ونظامها الاجتماعي وقيمها، لكن في الوقت نفسه تضر قوتها الناعمة سياساتها الخارجية غير الملائمة والتحركات الأحادية، مما أدى إلى كراهية شديدة ضد الولايات المتحدة في العديد من الدول، خاصة في العالم العربي.

وفي المقابل، تكسب الصين ودها وجاذبيتها لدى الدول العربية بفضل سياستها الخارجية الودية. فقد ساهمت هذه السياسة في بناء الصداقة الصينية العربية المتينة وإقامة علاقات تعاون استراتيجي شاملة تقوم على التنمية المشتركة. إن المصلحة الوطنية هي جوهر السياسة الخارجية الصينية تجاه جميع دول العالم، بما فيها الدول العربية، لكن الصين في مواقفها السياسية ودبلوماسيتها دائماً تقف بجانب الدول العربية في عمليات تنميتها، وترتبط مصالحها بمصالح هذه الدول، مما يعزز من تأثيرها وجاذبيتها في المنطقة. وبالرغم من أن الدبلوماسية الصينية أصبحت أكثر واقعية مقارنةً بالفترة السابقة، إلا أن دعم الصين لقضايا السلام والتنمية في العالم العربي ظل ثابتاً، وتبذل الصين باستمرار جهوداً كبيرة لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية.

كما ترى الصين أن التنوع هو من السمات الأساسية للحضارة الإنسانية، وأن كل حضارة تتمتع بمزايا وثقافات وأيديولوجيات فريدة، وتؤكد على ضرورة احترام كل دولة لحضارات الأخرى، وعدم محاولة توحيد الثقافات بالقوة. كما أشار رئيس مجلس الدولة الصيني السابق، ون جيا باو Wen Jiabao، في كلمته بالجامعة العربية في القاهرة، إلى أن الحضارة الصينية تعتمد فلسفة الاعتدال، وتهدف إلى تحقيق الانسجام والتنوع في العلاقات الدولية، والتواصل والتنمية المشتركة.

تحديات القوة الناعمة الثقافية الصينية في العالم العربي:

رغم اهتمام الحكومة والشعب الصيني بالثقافة، إلا أن قوتها الناعمة الثقافية ليست قوية بعد، ويقتصر تأثيرها على المناطق المجاورة مثل اليابان وكوريا ودول جنوب شرق آسيا، بينما تأثيرها في العالم العربي محدود.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

يمكن تلخيص التحديات التي تواجهها القوة الناعمة الثقافية الصينية في العالم العربي في المجالين التاليين:

- قلة المنتجات والمنصات الثقافية:
لتعزيز التبادل الثقافي، يجب توفير منتجات ثقافية متنوعة ومنصات تفاعلية. على الرغم من أن الصين تنتج كميات هائلة من المنتجات، بما في ذلك الثقافية، إلا أن المحتوى الثقافي الموجه للعالم العربي مثل المسلسلات والأفلام والكتب لا يزال محدوداً، ولا يعكس تأثيراً ثقافياً حقيقياً في المنطقة.
 - الفجوة بين العرض والطلب الثقافي:
لا تكون المنتجات الثقافية جذابة إلا إذا تلاءمت مع حاجات الجمهور. في الصين، هناك اهتمام متزايد بإحياء الثقافة التقليدية، ويتم تنظيم ندوات وبرامج ثقافية تعليمية على نطاق واسع، لكن التركيز ينصب على التراث الكلاسيكي، بينما يحتاج الجمهور العربي إلى التعرف أكثر على الحاضر الصيني الحديث.
- لذلك، تحتاج الصين إلى موائمة منتجاتها الثقافية مع احتياجات العرب، وموازنة بين ما تريد الصين تقديمه وما يستهوي الجمهور العربي، لتعزيز قوتها الناعمة وتأثيرها الثقافي.

كما أنه وبعد أكثر من 60 عاماً من العلاقات الدبلوماسية بين الصين والعالم العربي، تظل صورة الصين في أذهان العرب غير واضحة بالكامل. ويرجع ذلك جزئياً إلى سيطرة الإعلام الغربي على وسائل الإعلام في العالم العربي، مما يحول دون توفر مصادر معلومات كافية وموضوعية عن الصين.¹¹⁵

بدأ التحول المؤسسي في العلاقات الصينية العربية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، حين أنشئ "منتدى التعاون الصيني العربي" في عام 2004، ليشكل إطاراً تعاونياً متعدد الأطراف، انتقل بالعلاقات من الصيغة الثنائية التقليدية إلى مستوى أكثر تنظيماً وشمولاً. وقد ساعد هذا المنتدى في ترسيخ آليات مؤسساتية للحوار والتنسيق بين الجانبين، مما أرسى أساساً متيناً للتعاون السياسي والاقتصادي في السنوات اللاحقة.

وفي جوان 2014، ألقى الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping خطاباً مفصلياً خلال الاجتماع الوزاري السادس للمنتدى تحت عنوان "دعوة روح طريق الحرير، تعميق التعاون الصيني العربي"، حيث أشار فيه إلى الرغبة الصينية في تعميق التعاون مع الدول العربية من خلال مبادرة "الحزام والطريق". وقد شكّل هذا الخطاب نقطة انطلاق رمزية ومضمونية للمبادرة في سياقها العربي، وأسهم في تحديد التوجه الاستراتيجي الصيني في المنطقة.

وفي العام نفسه، أعلن الرئيس الصيني عن مبادرة "1 + 2 + 3"، التي تُعد امتداداً لمبادرة الحزام والطريق، والتي ركزت على ثلاثة محاور رئيسية: الطاقة (كعنصر أساسي)، والبنية التحتية والتجارة والاستثمار (كعنصرين داعمين)، ثم التعاون في مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل الطاقة النووية والفضاء والطاقت المتجددة. وقد هدفت هذه المبادرة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وفتح آفاق جديدة للتكامل الاقتصادي مع الصين، من خلال إنشاء مؤسسات داعمة للتجارة والاستثمار في قطاعات متعددة كالصناعة والزراعة والبتروكيماويات والخدمات.

وفي جانفي 2016، وعلى هامش زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى المملكة العربية السعودية ومصر، أصدرت الصين أول وثيقة سياسية شاملة تجاه الدول العربية، عُرفت بـ"ورقة السياسة العربية". وقد عكست هذه الوثيقة توجهاً استراتيجياً نحو تعزيز الصداقة التقليدية مع الدول العربية، ودعم مسارات التنمية

¹¹⁵- ليوشين لو، دبلوماسية القوة الناعمة: مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية (وزارة ثقافة المملكة الأردنية الهاشمية، 2018)، 99-102، 109-111، 114-116، 128-130، 133-134، 155-156، 161-162، 172-173، 176-180.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

المستقلة، واحترام سيادة الدول وخيارات شعوبها. كما أعادت التأكيد على دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ما قبل 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وشددت الوثيقة على دعم الصين لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات، ودعم الخيارات السيادية للشعوب.

كما أنه، على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم في عام 2020، فإن العلاقات الصينية العربية لم تشهد تراجعاً، بل على العكس، عرفت زخماً جديداً تمثل في تعزيز التعاون الصحي واللوجستي لمواجهة الجائحة. وقد شكل هذا التعاون نموذجاً للتضامن العملي وتجسيدا لرؤية "المصير المشترك" التي تروج لها الصين في علاقاتها الدولية¹¹⁶.

الدبلوماسية الصينية اتجاه شمال أفريقيا والجزائر:

منذ إطلاق مبادرة "الحزام والطريق"، ازدادت أهمية منطقة شمال إفريقيا في الاستراتيجية الصينية العالمية، إذ لم يتطلب تنفيذ هذه المبادرة الكبرى مجرد بناء شبكة لربط القارات والممرات البحرية والسكك الحديدية والبنى التحتية للاتصالات، بل استوجب أيضاً تأمين الموارد الضرورية مثل الطاقة والمعادن. وفي هذا السياق، عززت الصين خلال العقدين الماضيين من حضورها في المنطقة، ليس فقط في الجزائر، بل شملت أنشطتها مختلف دول المغرب العربي، بما في ذلك ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس، إلى جانب منطقة الخليج، وذلك من خلال توسيع نطاق التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

في إطار هذه الدينامية، انتهجت الصين سياسة مزدوجة المسار، تقوم على تعزيز العلاقات الثنائية من جهة، والعمل ضمن أطر متعددة الأطراف من جهة أخرى. ومن بين أبرز هذه الأطر، يبرز كل من منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)، الذي أنشئ عام 2000، ومنتدى التعاون الصيني العربي (CASCF) الذي تأسس عام 2004. وقد مكّن هذان المنتدىان الصين من إرساء آليات مؤسسية دائمة للحوار والتنسيق مع شركائها في إفريقيا والعالم العربي، ما وفر لها فضاءً واسعاً لتعميق نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي في المنطقة.

ورغم توسع الصين في علاقاتها الاقتصادية مع مختلف دول المغرب العربي، فإن الجزائر ظلت تحتل موقع الصدارة في سلم أولويات بكين. وقد تميزت العلاقات الصينية الجزائرية بقوة زخمها السياسي والدبلوماسي، في حين سجلت العلاقات مع المغرب وتونس نمواً ملحوظاً، لا سيما مع منح المغرب صفة "شريك استراتيجي" في عام 2016. ويدل هذا التوسع على أن الصين لا تنظر إلى شمال إفريقيا باعتبارها منطقة للتبادل التجاري فقط، بل بوصفها جزءاً مدمجاً في استراتيجيتها الشاملة التي تحمل طابعاً سياسياً وتاريخياً أعمق، والمتمثلة في "التجديد العظيم للأمة الصينية" أو ما يُعرف بـ"الحلم الصيني"، والذي أعاد الرئيس شي جين بينغ تأكيده في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2017، باعتباره هدفاً يتمثل في بناء "دولة اشتراكية حديثة وعظيمة" بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين¹¹⁷.

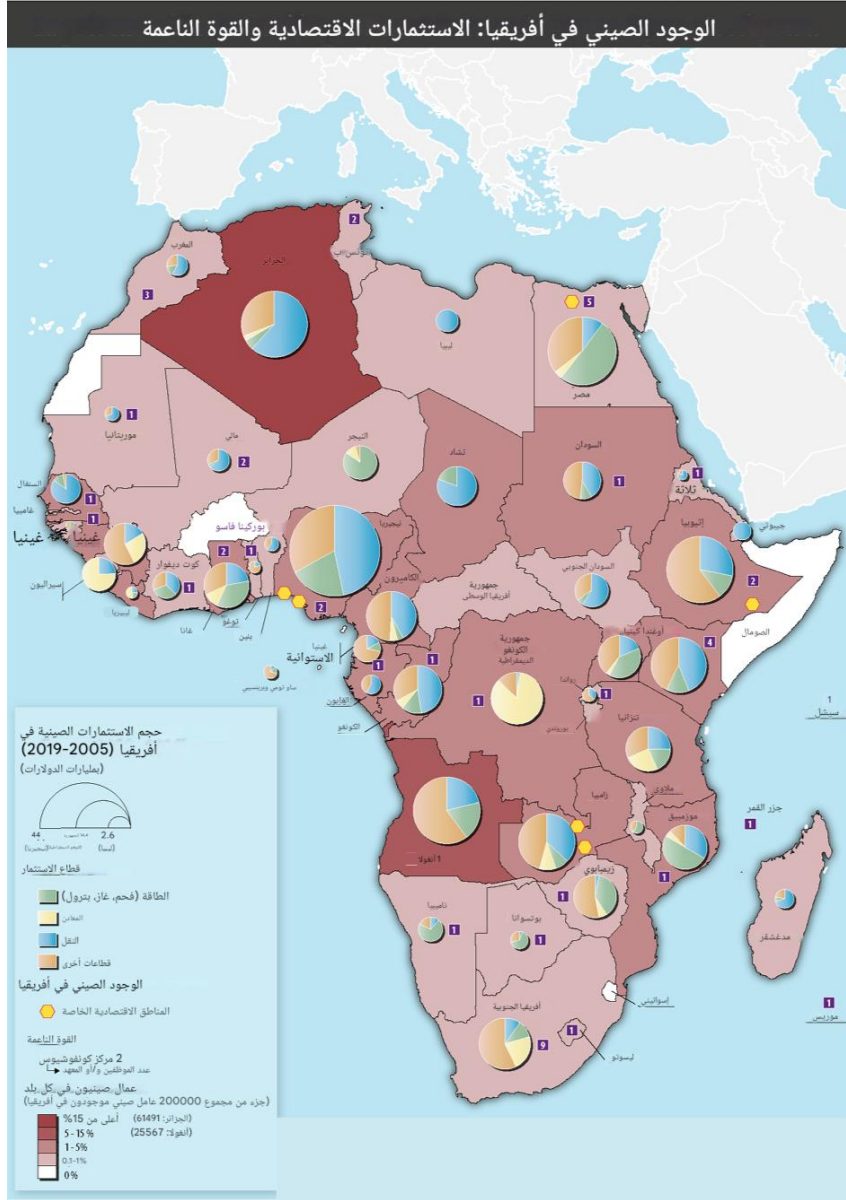
في هذا السياق، أضحت التنمية الاقتصادية في الداخل الصيني، إلى جانب التبادلات الاقتصادية مع الخارج، إحدى أدوات القوة الناعمة الصينية ومحركاتها الأساسية في تعزيز العلاقات الدولية، بما في ذلك مع دول شمال إفريقيا. وقد اتخذت هذه السياسة مزيحاً من أدوات القوة الصلبة والناعمة، وإن كانت الكفة تميل في

¹¹⁶ تشن جي، "الدبلوماسية الصينية مع العالم العربي في ظل التوتر الصيني الأمريكي: تطوراتها وأفاقها"، Chin Arab Stu 2، رقم 2 (2022): 174-175.

¹¹⁷ Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 134-135.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

الخطاب والممارسة إلى تفعيل مظاهر القوة الناعمة، لا سيما من خلال ما يُعرف بالدبلوماسية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن بعض أوجه القوة الاقتصادية الصينية تُدرج ضمن مفهوم القوة الصلبة، فإن الصين لجأت إلى نهج أقل صرامة، معتمدة على الإقناع والمصالح المشتركة، كما أشار المحلل جون وونغ John Wong، الذي وصف هذه المقاربة بأنها "جزرة أكثر منها عصا".¹¹⁸



الخريطة (05)

المصدر:

Copinschi, "LA BELT AND ROAD INITIATIVE ET LA STRATÉGIE DE SÉCURISATION DES APPROVISIONNEMENTS ÉNERGÉTIQUES CHINOIS EN AFRIQUE," 32

يرتبط البعد التجاري لهذا النفوذ ارتباطاً وثيقاً بما بات يُعرف بنموذج التنمية الصيني، الذي يركز على أولويات اقتصادية واضحة، ويقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بخلاف النموذج الغربي الليبرالي الذي يربط المساعدات والاستثمارات عادةً بشروط سياسية. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ودول شمال إفريقيا جزءاً من منظومة القوة الناعمة، حيث تُستخدم التجارة والاستثمار والتمويل كأدوات غير قسرية لبناء الشراكات وتعزيز النفوذ.

118. ABDEL GHAFAR, AND JACOBS, "CHINA IN THE MEDITERRANEAN: IMPLICATIONS OF EXPANDING SINO-NORTH AFRICA RELATIONS," 5-6.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

ضمن هذا الإطار العام، جاء انتعاش العلاقات الصينية الجزائرية في مطلع الألفية الثالثة، منسجماً مع توجه الصين الأوسع نحو إفريقيا. فقد بدأت بكين، مدفوعة بحاجتها المتزايدة إلى مصادر الطاقة وأسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية، بتقليص الحمولة الأيديولوجية لعلاقتها الثنائية، وفضلت التركيز على المكاسب الاقتصادية المتبادلة. وطرحت الصين على شركائها الأفارقة نموذجاً للتعاون المربح للجميع، مع الحرص على أن تخدم الدبلوماسية الصينية الأهداف الاقتصادية. وقد استخدمت بكين مزيجاً من القنوات الثنائية والمنتديات متعددة الأطراف، مثل منتدى التعاون الصيني الإفريقي، لتعزيز مصالحها في القارة. وتميزت هذه السياسة الصينية في إفريقيا بالبراغماتية وعدم التدخل، مما منحها قدرة على التعامل المرن مع السياقات السياسية المختلفة لشركائها، والاستمرار في تحقيق مصالحها دون أن تُعطيها التحولات الداخلية في تلك الدول¹¹⁹.

¹¹⁹ - Francesco Saverio Leopardi, "The Chinese Alternative: Beijing's Evolving Role as Economic Partner and Model for Algeria," *Africheorienti* 23, No. 1 (2024): 189.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

مطلب 03: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية قبل الحزام والطريق (1962-2018)

وقّعت الصين والجزائر أول اتفاقية اقتصادية بينهما عام 1963، وهي الاتفاقية الصينية الجزائرية للتعاون الاقتصادي والفني. تلتها اتفاقية التجارة الصينية الجزائرية عام 1964، واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني عام 1971، واتفاقية التجارة طويلة الأجل بين الصين والجزائر عام 1971، وعشرات الاتفاقيات الأخرى. قدّمت الصين أول قرض مالي لها بقيمة 50 مليون دولار أمريكي للجزائر عام 1963 لدعم عملية بناء الدولة. في عام 1962، أرسلت فرقاً طبية لتلبية احتياجات البلاد المتزايدة في مجال الرعاية الصحية بعد رحيل العاملين في هذا المجال بعد الاستقلال. كان حجم التبادل التجاري بينهما خلال الفترة الأولى (1958-1980) محدوداً، إلا أن العلاقات التجارية توطدت عندما بدأت شركات البناء الصينية بتنفيذ مشاريع كبرى.¹²⁰

في عام 1982، أنشأت الصين والجزائر لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، شملت لاحقاً الزراعة والطاقة والبحث العلمي، والطاقة النووية. ووفقاً للسفير الجزائري لدى الصين، عُقدت ست جولات بين عامي 1982 و2007. لاحقاً، توسّع التعاون ليشمل جميع المجالات تقريباً: الطاقة والزراعة والبناء والبحث العلمي والثقافة والقطاع العسكري والنووي، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني والري ومكافحة التصحر.¹²¹

كما أنه في الوقت الذي خفضت الدول الغربية تمثيلها الدبلوماسي مع الجزائر خلال فترة التسعينيات، أظهرت الصين استعدادها على تعزيز التعاون الثنائي مع الجزائر بمختلف المجالات، بل صارت تتم المعاملات المالية بين الصين والجزائر باليوان الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي.

مثّل قطاعا الإنشاءات والتجارة المجالين الرئيسيين اللذين ميّزا العلاقات المتجددة بين الجزائر والصين، حيث أرست الدولتان أسس شراكة اقتصادية استراتيجية. في عام 1999، وقّعت الجزائر "اتفاقية تعاون تجاري" مع بكين، وذلك بعد عشرين عاماً من التصديق على أول اتفاقية من هذا القبيل. شجعت الاتفاقية على التعاون طويل الأمد بين الشركات الصينية والجزائرية، والذي تم تحقيقه من خلال إنشاء فروع محلية. وبعد ثلاث سنوات، صادق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على اتفاقية "التشجيع والحماية المتبادلة" للاستثمارات، والتي كانت قد وقّعت بالفعل في عام 1996. وتلتها اتفاقيات ثنائية أخرى تتوافق مع قواعد الشركات العاملة داخل أراضي كل منهما. في عام 2006، وقّعت الجزائر والصين اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، تستهدف تحديداً الضرائب على الإيرادات والعقارات "لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين". ولم تُقابل اتفاقيات التعاون الاقتصادي بجهود مماثلة في المجال الثقافي. فعلى عكس الدول الأفريقية الأخرى، لم يُسمح للصين بفتح معهد كونفوشيوس أو مراكز ثقافية صينية في الجزائر.¹²²

مع اقتراب نهاية الولاية الرئاسية الأولى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 2004، زار الرئيس هو جين تاو Hu Jintao الجزائر. وركزت مناقشاته السياسية مع بوتفليقة على آفاق بناء نظام اقتصادي وسياسي

¹²⁰- Olimat, *China and North Africa since World War II: A Bilateral Approach*, 44.

¹²¹- Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 130.

¹²²- Leopardi, "The Chinese Alternative: Beijing's Evolving Role as Economic Partner and Model for Algeria," 190-191.

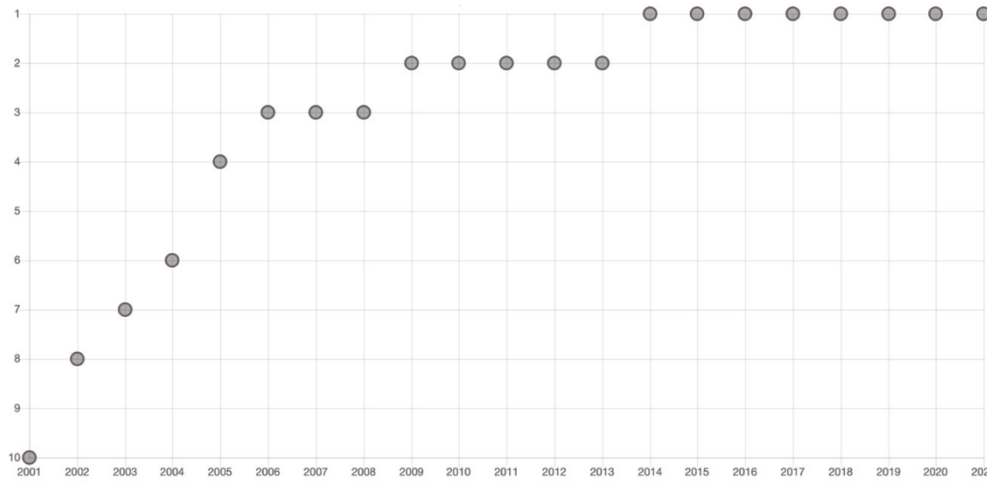
الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

دولي جديد. وقد عكس هذا تنامي كثافة العلاقات السياسية بين الدولتين. وصرح بوتفليقة خلال زيارته لبكين في نوفمبر 2006 بأن "علاقتنا تكثفت خلال السنوات الأخيرة، وقد تجسدت في إعلان شراكة استراتيجية أُطلق خلال زيارتي عام 2004". وخلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في بكين، وقّعت جمهورية الصين الشعبية والجزائر إعلان الشراكة والتعاون الاستراتيجي.¹²³

حصلت الشركات الصينية على حوالي 80% من العقود منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حيث تدخلت شركات صينية كبيرة، عامة وخاصة، مثل شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSEC)، مقدمة مشاريع منخفضة التكلفة وضامنة سرعة الإنجاز بفضل استيراد القوى العاملة الصينية الأرخص. ونتيجةً لذلك، تمكنت السلطات الجزائرية من التفاخر بإعادة بناء وتحديث سريع وناجح للبنى التحتية الوطنية والإسكان. وعلى مدار العشرين عامًا الماضية، أنجزت شركة هندسة البناء الحكومية الصينية عشرات المشاريع الكبرى، بدءًا من الوحدات السكنية وصولاً إلى المدارس، ومن السجون وصولاً إلى الطرق والفنادق الفاخرة. أشرفت شركة CSEC على بناء مشروعين رائدين، وهما جامع الجزائر الكبير، ثالث أكبر مسجد في العالم، والمحطة الجديدة لمطار هواري بومدين الدولي.¹²⁴

بفضل هذا النمو المتسارع للتعاون الثنائي، أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للجزائر مع نهاية عام 2013، متجاوزة فرنسا، وأصبحت المصدر الرئيسي للواردات، والتي بلغت قيمتها 7.85 مليار دولار أمريكي في عام 2018. ومن ناحية أخرى، وفي حين أن صادرات الجزائر إلى الصين ضئيلة نسبيًا مقارنة بصادراتها إلى الدول الأوروبية، فقد شهدت بمرور الوقت زيادة كبيرة، بنحو 60 مرة بين عامي 2000 و2017.¹²⁵

مرتبة الصين كشريك تجاري للجزائر (الاستيراد)



الشكل (07)

المصدر:

Rasheed, "Mediterranean Africa pivots towards China: The case of Egypt and Algeria," 33.

¹²³- Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 130.

¹²⁴- Leopardi, "The Chinese Alternative: Beijing's Evolving Role as Economic Partner and Model for Algeria," 191.

¹²⁵- Abdelhak Senadjki et al., "Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial Sovereignty," in The Book China's Belt and Road Initiative: Going Global and Transformation in the global Arena, ed. AU YONG Hui Nee and YUAN Xuchuan and Linda LOW (World scientific Publishing company, 2022), 272-273.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عززت الجزائر والصين علاقتهما، لا سيما بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة عام 2014، مما جعل الجزائر أول دولة عربية تحقق هذا المستوى من العلاقات الوثيقة مع بكين. وتعد هذه الاتفاقية أرقى أشكال العلاقات الثنائية بين الصين والصين، وتتطلب استيفاء عدة شروط. لا تنضم الصين إلى هذه الاتفاقيات إلا مع الدول التي تتمتع بثقة سياسية عالية، والتي طورت روابط اقتصادية وثقافية عميقة. وبمجرد إنشائها، تتضمن هذه الاتفاقية إطاراً من قنوات الاتصال المباشرة والمنتظمة بين كبار المسؤولين الحكوميين، مما يعزز علاقة مبنية على أهداف إنمائية مشتركة طويلة الأجل. يضمن هذا التواصل الوثيق استقرار العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى تحديد التنسيق في المحافل الدولية والقمة عند معالجة القضايا الرئيسية. بعد إنشاء هذه الاتفاقية، أطلقت الجزائر والصين مشاريع مشتركة جديدة. وفي إشارة إلى اهتمام الجزائر بجذب الاستثمارات الصينية المباشرة ونقل الإنتاج في عام 2016، وقّعت الجزائر وبكين اتفاقية لتعزيز القدرات الإنتاجية، وأنشأت إطاراً حكومياً مشتركاً لتنسيق المشاريع الصناعية الجديدة وتوسيع مجالات التدخل المشترك.¹²⁶

عقب توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة، استمر توطيد العلاقات على جميع المستويات. وشهدت العلاقات السياسية زيارات رسمية رفيعة المستوى أكثر تواتراً، وأدى نمو العلاقات الاقتصادية بالفعل إلى إنشاء روابط جوية، وقدم عشرات الآلاف من عمال البناء الصينيين، فضلاً عن تدفق رجال الأعمال الجزائريين إلى الصين، وخاصة إلى ييوو (مقاطعة تشجيانغ)، بحثاً عن السلع الاستهلاكية الصينية الرخيصة. وفي عام 2018، في الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية، أكد شي جين بينغ Xi Jinping التزام الصين بتعزيز تطوير الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والجزائر.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى شمال إفريقيا: 2003-2018

الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليار دولار أمريكي)	النسبة المئوية
الجزائر	18.34	42.5%
مصر	6.55	15.2%
ليبيا	1.75	4.1%
المغرب	1.64	3.8%
السودان	14.76	34.2%
تونس	0.13	0.3%
الإجمالي	43.18	100.0%

الشكل (08)

المصدر:

William G. Dzekashu, And Julius N. Anyu, "China Belt and Road Initiative: Give-and-Take of Infrastructure Development in the North Africa Subregion," World Journal of Business and Management 7, No. 1 (2021): 49.

¹²⁶ Leopardi, "The Chinese Alternative: Beijing's Evolving Role as Economic Partner and Model for Algeria," 192-193.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

من ناحية، سمح هذا التعاون والشراكة المستدامان على جميع المستويات للصين بموازنة المصالح الفرنسية والأمريكية ليس فقط في الجزائر، بل أيضاً في أفريقيا، ومن ناحية أخرى، ساهم في حفاظ الجزائر على سياستها الخارجية المستقلة ومبادئها (على غرار الصين)، كما يتضح من تنوع علاقاتها مع العالم الخارجي ورفض تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول. بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية، وكذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تظل الجزائر قوة إقليمية مهمة ليس فقط بسبب حجمها وموقعها الجغرافي وموقعها الجيوسياسي، ولكن أيضاً لأنها تفتخر بالموارد المعدنية، مثل الزنك وخام الحديد واليورانيوم والذهب والفوسفات، بالإضافة إلى موارد الهيدروكربون، مثل النفط والغاز. تنظر الدول الكبرى إلى الجزائر كلاعب رئيسي في الاستقرار الإقليمي في كل من شمال إفريقيا والساحل. وبالنسبة لبكين، تُعدّ أصول الجزائر وإمكاناتها جذابة لأسباب أخرى غير اقتصادية. يُعدّ نفوذها ودورها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والاتحاد الأفريقي، أصولاً حقيقية لجمهورية الصين الشعبية، إذ تنسجم الجزائر، اقتصادياً وسياسياً، مع سياسة الصين في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويُعدّ وجود الجزائر كشريك استراتيجي موثوق في القارة ميزة كبيرة، لا سيما وأن بكين تعتبر إفريقيا رصيماً استراتيجياً لا غنى عنه لتحديث الصين.¹²⁷

¹²⁷ - Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 131-132.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

مبحث 02: الشراكة الجزائرية الصينية في ظل مبادرة الحزام والطريق

مطلب 01: نشأة مبادرة الحزام والطريق

تعود مبادرة الحزام والطريق بجذورها إلى عام 2013 عندما طرح الرئيس شي جين بينغ Xi Jinping هذه الرؤية الطموحة خلال زيارته لكازاخستان. وباعتبارها استراتيجية مميزة للسياسة الخارجية الصينية بشأن تطوير البنية التحتية العالمية، اتخذت مبادرة الحزام والطريق في البداية شكل مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، التي شملت الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري. وقد شكّل هذان العنصران شبكةً مترابطةً من طرق التجارة تمتد عبر القارات. في عام 2016، طرأ تغييرٌ كبيرٌ عندما تحوّل اسم المبادرة إلى مبادرة الحزام والطريق، مما يُجسّد نطاقها الواسع ورؤيتها العالمية بشكلٍ أفضل. في العام التالي، أدمجت مبادرة الحزام والطريق في الدستور الصيني. وقد ارتقى هذا الاعتراف الدستوري بمبادرة الحزام والطريق إلى رؤيةٍ واستراتيجيةٍ وطنية، مؤكّداً دورها المحوري في التنمية طويلة الأمد للصين وانخراطها العالمي.

على الرغم من أن مبادرة الحزام والطريق صُممت في البداية لتعزيز التواصل بين شرق آسيا وأوروبا (القارة الأوراسية) من خلال شبكة شاملة من البنى التحتية للطرق والطرق البحرية، إلا أنها توسعت منذ ذلك الحين لتتجاوز القارة الأوراسية لتصل إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونتيجةً لذلك، تطورت لتصبح مبادرة عالمية واسعة النطاق، بمشاركة أكثر من 150 دولة و30 منظمة دولية من خلال الانضمام أو توقيع اتفاقيات تعاون مع مبادرة الحزام والطريق.

في إطار أجنحتها الأساسية للبنية التحتية، لعبت الشركات الصينية دورًا محوريًا في تمويل وإنشاء مجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية الحيوية، بدءًا من محطات الطاقة والسكك الحديدية وصولاً إلى الطرق السريعة والموانئ، فضلًا عن تطوير المدن الذكية على نطاق عالمي. واعتبارًا من جوان 2023، حقق خط السكك الحديدية السريع بين الصين وأوروبا شبكة واسعة النطاق، تشمل أكثر من 200 مدينة في 25 دولة أوروبية. وتمتد هذه الشبكة على 86 مسارًا تعبر مناطق حيوية في المناطق النائية الأوراسية. ويدل هذا التوسع على النطاق والتأثير الملحوظين لمبادرة الحزام والطريق على التجارة والترابط بين القارات. تشمل مشاريع البنية التحتية المهمة الأخرى المندرجة تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق، من بين أمور أخرى، خط سكة حديد الصين-لاوس، وخط سكة حديد جاكارتا-باندونغ فائق السرعة، ومشروع خط سكة حديد بلغراد-نوفي ساد بين المجر وصربيا، والطريق السريع بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان، وخط أنابيب الغاز بين الصين وآسيا الوسطى، وتطوير ميناء بيربوس في اليونان. وتؤكد هذه المبادرات مجتمعةً دور مبادرة الحزام والطريق في تعزيز تطوير البنية التحتية، والتعاون الإقليمي، والتكامل الاقتصادي على نطاق غير مسبوق.¹²⁸

البحر الأبيض المتوسط في مشروع الحزام والطريق:

يُمثّل البحر الأبيض المتوسط ذروة مشروع "طريق الحرير الجديد" البحري، الذي يبدأ من الموانئ الصينية في بحر الصين، ويمرّ عبر مضيق ملقا بالقرب من سنغافورة، ويعبر المحيط الهندي، ويصعد في البحر الأحمر ليصل إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس. وهكذا، يمرّ 35% من حركة الحاويات

¹²⁸ Hagan Sibiri, "A Decade of China's BRI: Assessing Its Impact & Implications For Africa's Agenda 2063," AFRICA-CHINA Centre For Policy & Advisory, (November 2023): 3-4.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

الصينية المتجهة إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. وتستفيد الصين من توسيع قناة السويس، الذي سمح، منذ عام 2015، بمضاعفة حركة السفن. وبما أن قناة بنما أثبتت عدم ملاءمتها لسفن الحاويات الصينية العملاقة، فقد لجأت إلى قناة السويس، مما أدى إلى التحول من الطريق عبر المحيط الهادئ إلى الطريق عبر البحر الأبيض المتوسط وعبر المحيط الأطلسي.

اعتمدت الصين استراتيجيةً عدوانيةً للسيطرة على موانئ البحر الأبيض المتوسط: شبكةٌ حقيقيةٌ تُشبه تطويقاً للبحر الأبيض المتوسط. وبالنسبة للصين، تُعدّ هذه الموانئ أقرب من موانئ شمال أوروبا. وبمجرد تحديثها، ستُخفّض تكاليف النقل وأوقاته بشكل كبير. وكانت اليونان بمثابة رأس جسرٍ لها في هذا المجال، باستحواذ مجموعة كوسكو الصينية، ثالث أكبر شركة نقل في العالم، على ميناء بيرايوس عام 2013. وأصبح بيرايوس بوابةً للمنتجات الصينية إلى أوروبا. وهكذا، ينتهي الطريق البحري من الساحل الصيني في أثينا والبندقية. وكما يُحلل الخبير الجيوسياسي آلان بوجيه Alain Bogé، "تسعى كوسكو إلى تطوير خطوط سكك حديدية إلى شمال أوروبا عبر مقدونيا وصربيا والمجر، انطلاقاً من أثينا. ويُعدّ هذا المشروع جزءاً من استراتيجية اختراق أوروبا عبر البلقان بالاعتماد على ما يُسمى بالدول "الضعيفة"."

والآن أصبحت للصين حصص في عشرات الموانئ حول البحر الأبيض المتوسط: في الكيان الصهيوني "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، مع ميناء حيفا في عام 2015، والذي سيكون قادراً على استيعاب السفن بسعة 18 ألف حاوية، والذي تديره مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ، وميناء أشدوب العميق في عام 2017، والذي عُهد ببنائه إلى المجموعة الصينية CHEC. وفي مصر، حيث تعد شركة كوسكو شريكاً بنسبة 20% في ميناء بورسعيد، وحيث تمتلك HPH 80% من رأس مال محطة الحاويات الدولية بالإسكندرية. وفي تركيا، حيث يسيطر اتحاد من ثلاث مجموعات صينية، على 65% من أسهم ميناء الحاويات التركي كومبورت-أمارلي بالقرب من إسطنبول.

أهداف مشروع الحزام والطريق:

من خلال مبادرة الحزام والطريق، تُركز الصين على تعزيز مرونتها الجيواقتصادية في مواجهة التهديدات التي تُؤثر على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي وأمن نظامها، في أعقاب النزاعات التجارية والجمركية مع الولايات المتحدة. ويأتي ذلك ردّاً على العزلة الاقتصادية أو الدبلوماسية المحتملة التي فرضتها الولايات المتحدة في خمسينيات وتسعينيات القرن الماضي، وللحفاظ على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي وأمن نظامها. يُعد الأمن الغذائي في الصين أمراً بالغ الأهمية للاستقرار المحلي، حيث يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة. وقد زادت الواردات من الصين من 3.2% في عام 2006 إلى 6.3% في عام 2016، حيث يمر 43% منها عبر مضيق ملقا و39% عبر قناة بنما. ويُعدّ تحسين المرونة أمراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي في الصين، وهو ما يُمكن تحقيقه من خلال مبادرة الحزام والطريق.

كما أن واردات الصين من النفط، والتي شكلت 80% من وارداتها في عام 2016، تمر بشكل أساسي عبر المحيط الهندي ومضيق ملقا إلى بحر الصين الجنوبي. وبصفتها أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ستحتاج الصين إلى استيراد حوالي 80% من نفطها بحلول عام 2035، مقارنة بـ 64% في عام 2016. يُعد مضيق ملقا، الذي يمر عبر طرق النقل الصينية، نقطة ضعف بالغة الخطورة، وقد يُقطع في حالة حدوث أزمة بحرية أو حرب، وهو ما يُعرف شعبياً باسم "معضلة ملقا" بالنسبة للصين. مبادرة الصين الاستراتيجية للسيطرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال توسيع نفوذها على الدول المجاورة، وحل "معضلة ملقا"، وإنشاء موانئ جديدة قادرة على تلبية الاحتياجات العسكرية والاقتصادية. وقد أصبحت مبادرة الحزام والطريق رمزاً للصين عدوانية تتمتع بالقدرة والرغبة في تغيير المشهد السياسي والاقتصادي للعالم.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

لتسهيل نقل الصادرات والواردات من وإلى الصين، مولت الصين عمداً مشاريع تطوير هامة للبنية التحتية للنقل القاري، مثل قناة السويس في مصر، وقناة بنما، وميناء جوارر البحري في باكستان، وميناء ترينيداد وتوباغو، والموانئ الساحلية على طول القارة الأفريقية. يُعد اختيار الصين للاستثمار في نقاط الاختناق الرئيسية للتوزيع والملاحة العالمية، مثل مضيق ملقا في المحيط الهندي، وخليج هرمز في الشرق الأوسط، وقناة السويس، وقناة بنما، ومضيق باب المندب على الساحل الشرقي لأفريقيا، سمة مميزة لاستراتيجية مبادرة الحزام والطريق. وتُظهر استثمارات الصين العالمية في توسيع قناة بنما، وممرات الشحن في موانئ فنزويلا، وأنظمة النقل في أمريكا الجنوبية، تأثيرها على نقاط الدخول والخروج في سلسلة التوريد التجارية العالمية، مما يسمح لها بتسليح سلسلة التوريد لتحقيق ميزة تجارية تنافسية. يُعزز بناء الصين لموانئ في باكستان وسريلانكا قدرتها على حماية ممرات الاتصالات البحرية، ويعزز حضورها، ويعزز مكائنها. يُعد ميناء جوارر في باكستان ميناءً رئيسياً على بحر العرب، بينما تُعد موانئ سريلانكا أصولاً حيوية في المحيط الهندي.

أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق لتسهيل التجارة عبر القارات، والتكامل الجيواقتصادي، والازدهار العالمي. تُوحّد المبادرة سياسات الصين الخارجية والداخلية، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي العالمي، ونقل الصين من دور "لاعب" إلى دور "صانع ألعاب". ويتمشى هذا التحول مع تحول الصين في سياستها الخارجية من التكتّم على الأحداث إلى السعي لتحقيق الإنجازات. تتحدى مبادرة الحزام والطريق نماذج التنمية الاقتصادية الغربية، مع التركيز على الإصلاحات الهيكلية والمساعدة التقنية في التعليم والصحة، مع استبعاد البنية التحتية العامة. تهدف الحكومة الصينية إلى استثمارات في البنية التحتية بقيادة الدولة ومدفوعة بالائتمان لتحفيز النمو الاقتصادي الإقليمي. وقد يؤدي النجاح إلى نظام دولي جديد، تلعب فيه الصين دوراً قيادياً. يصور سرد مبادرة الحزام والطريق الصينية الصين كقوة عظمى قادرة على تشكيل النظام الدولي. في عهد رئاسة شي جين بينغ Xi Jinping، رُوّجت الصين لمبادرة الحزام والطريق كاستراتيجية كبرى لتحدي الهيمنة الأمريكية. هذه الرغبة في القيادة واقعية، بالنظر إلى تآكل القوة السياسية والاقتصادية الأمريكية وقدرات الصين المتزايدة. سيؤثر النزاع التجاري الحالي بين الصين والولايات المتحدة على دول مبادرة الحزام والطريق بطرق مختلفة. ووفقاً لبيانات تجارية حديثة، وسّعت الصين علاقاتها التجارية مع الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق في محاولة لتعويض انخفاض التجارة مع الولايات المتحدة. ويبدو أن الطلب المتزايد على الواردات الزراعية الداخلة إلى الصين مفيد بشكل خاص لدول مبادرة الحزام والطريق في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وعلى نحو مماثل، تُحوّل بعض الشركات الصينية إنتاجها إلى دول مبادرة الحزام والطريق مثل فيتنام للهروب من آثار الرسوم الجمركية. ومع ذلك، فقد أدى ذلك أيضاً إلى تشديد التدقيق الأمريكي على مصادر المنتجات. فرضت إدارة ترامب رسوماً جمركية على الصلب والألمنيوم الفيتناميين في ماي 2019، مؤكدةً أن الصين كانت تستخدم فيتنام كوسيلة للتهرب من دفع الضرائب.

لقي "مشروع القرن" للرئيس شي جين بينغ ردود فعل متباينة بين جيرانه. فقد شاركت دول مثل باكستان ولاوس وكمبوديا وميانمار وجمهورية آسيا الوسطى في مبادرة الحزام والطريق. ومع ذلك، أبدت دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والهند شكوكاً بشأن مشاركتها فيها. وتتنظر الهند إلى المبادرة بريبة منذ الإعلان عنها. ففي ماي 2017، رفضت الهند عرض بكين لحضور منتدى الحزام والطريق الأول على الإطلاق. بل أدلت بتصريحات مباشرة بشأن أعباء الديون والشفافية. باختصار، لم تحضر الهند منتدى الحزام والطريق الثاني. ويُعدّ الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC)، وهو جزء من مبادرة الحزام

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

والطريق يمر عبر منطقة كشمير المتنازع عليها، مصدر الخلاف الرئيسي بالنسبة للهند. وترى الهند أن مبادرة الحزام والطريق تمثل انتهاكاً لسلامتها الجغرافية وسيادتها.¹²⁹

الخريطة (06)



المصدر:

Wang Yiwei, "The Belt and Road Initiative: Mutual Connectivity of the World," in Silk Road to Belt Road: Reinventing the Past and Shaping the Future, ed. Nazrul Islam (Springer, 2019), 13.

الحزام والطريق وخطة مارشال:

تربط العديد من وسائل الإعلام ومراكز الفكر المحلية والدولية مبادرة الحزام والطريق ببرنامج الإنعاش الأوروبي (المعروف أيضاً باسم خطة مارشال)، وتسميها خطة مارشال الصينية، مما يشير إلى أن مبادرة الحزام والطريق استراتيجية طموحة. ففي نوفمبر 2014، وخلال قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في بكين، عندما أعلن عن تأسيس الصين "بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية" و"صندوق طريق الحرير"، استخدمت العديد من معاهد الأبحاث ووسائل الإعلام مصطلح "خطة مارشال الصينية" لوصف ما يُسمى "الاستراتيجية الرئيسية" للصين: يُعدّ بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية ضماناً مهماً لخطة مارشال الصينية، وتُعدّ مبادرة "الحزام والطريق" أداة استراتيجية لخطة تصدير رأس المال الصينية. ويمكن لتصدير رأس المال أن يستوعب فائض طاقته الإنتاجية، ويعزز بناء البنية التحتية

¹²⁹ - Jnyanendra Barman, "China's Belt and Road Initiative: An Analysis," Journal of Contemporary Politics 2, No. 3 (2023): 99-100.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

في الاقتصادات الناشئة وأقل البلدان نموًا، ويعزز النمو العالمي. وقد ساهم مقال "مبادرة الحزام والطريق تُسرّع ربط منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإطلاق خطة مارشال الصينية" في صحيفة هواسيا اليومية في انتشار اسم "خطة مارشال الصينية".

الفرق بين خطة مارشال ومبادرة الحزام والطريق:

أولاً، تختلف الخلفية والأهداف. فقد ارتبطت خطة مارشال ارتباطاً وثيقاً بالحرب الباردة. وكان سببها ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من كوارث هائلة لأوروبا، حيث لم تقتصر الخسائر على الضحايا، بل شملت أيضاً انهيار البنية التحتية. وقد أدى استنزاف الخزائن الوطنية للدول المعنية والكوارث الطبيعية الشديدة إلى استحالة خروج أوروبا من عباءة الحرب دون مساعدة خارجية. وبهدف مساعدة أوروبا على التعافي، واستنزاف القدرات المحلية، وكبح جماح الاتحاد السوفيتي ومجموعة أوروبا الشرقية، نفذت الولايات المتحدة ما يسمى بخطة مارشال. وتوضح خلفية وأهداف مبادرة "الحزام والطريق" بوضوح تام في الرؤية والإجراءات. وتتمثل الخلفية في تبني التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، والعولمة الاقتصادية، والتنوع الثقافي، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات على نطاق أوسع، والهدف هو تعزيز التدفق المنظم والحُر للعوامل الاقتصادية، والتخصيص عالي الكفاءة للموارد، والتكامل العميق للأسواق، وتشجيع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق على تحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية، وتنفيذ تعاون إقليمي أوسع وأكثر تعمقاً ب معايير أعلى، وبناءً مشتركاً لهيكل تعاون اقتصادي إقليمي منفتح وشامل ومتوازن يُفيد الجميع.

ثانياً، في سياقٍ استراتيجيٍّ مختلف، قدمت الولايات المتحدة مساعداتٍ اقتصاديةً لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأشكالٍ مختلفة، وذلك في إطار خطة مارشال. وبشكلٍ أكثر دقة، رسخت الولايات المتحدة أيديولوجيتها السياسية عمداً في الدول الأوروبية من خلال المساعدات الاقتصادية، مما ساهم في تفاقم الحرب الباردة. تستخدم مبادرة "الحزام والطريق" التي تدعو إليها الصين تصدير رأس المال لدخول منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، و تُرسي نموذجاً شاملاً للانفتاح عبر أوراسيا. ولن تُعزز هذه المبادرة نموذج الحرب الباردة، حيث تُؤكد الصين على أهمية نظام تجاري متعدد الأطراف، وتؤكد أن مشاركتها وإطلاقها للتكامل الاقتصادي الإقليمي متوافقان ومُكملان للنظام التجاري متعدد الأطراف. كما تنص الرؤية والإجراءات، تهدف مبادرة "الحزام والطريق" إلى تعزيز الترابط بين القارات الآسيوية والأوروبية والأفريقية والبحار المجاورة لها، وإقامة وتعزيز الشراكات بين الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، وإنشاء شبكات ربط شاملة ومتعددة المستويات ومركبة، وتحقيق تنمية متنوعة ومستقلة ومتوازنة ومستدامة في هذه الدول. ركزت خطة مارشال على الانتعاش الاقتصادي للدول التي تتمتع بأسس متقدمة ونظام سليم بعد تضرر الإنتاجية، بينما تؤكد مبادرة الحزام والطريق على بناء الدول ذات المستوى التنموي المنخفض، وحتى الدول التي تعاني من خلل في الأنظمة والآليات في المجالات الخمسة التالية: تنسيق السياسات، وترابط المرافق، والتجارة الحرة، والتكامل المالي، والروابط بين الشعوب. والهدف هو تعزيز التدفق المنظم والحُر للعوامل الاقتصادية، والتخصيص عالي الكفاءة للموارد، والتكامل العميق للأسواق.

ثالثاً، نماذج تعاون مختلفة. استهدفت خطة مارشال الانتعاش الاقتصادي للدول الأوروبية ولم تُشرك الدول النامية، في حين أن الدول الواقعة على طول "الحزام والطريق" هي في الغالب اقتصادات ناشئة ودول نامية. في خطة مارشال، أقرضت الولايات المتحدة ثلثي احتياطي الذهب للدول المستفيدة وطلبت منها شراء منتجات معينة منها حتى تتمكن من تحويل الطاقة الفائضة إلى حقوق دائنة. وبهذه الطريقة، لم تتجنب الولايات المتحدة الركود الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية فحسب، بل افتتحت أيضاً العصر الذهبي العالمي للنمو. بدأت مبادرة "الحزام والطريق" في البداية ببناء بنية تحتية واسعة النطاق، وتطوير واستغلال الموارد والطاقة، وتبادل الخدمات التجارية الشاملة، مما سيجلب المزيد من سلاسل الصناعة وفرص الاستثمار لسوق رأس المال. تنص الرؤية والإجراءات على أن اقتصاد الصين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي. وستظل الصين ملتزمة بالسياسة الأساسية للانفتاح، وبناء نمط جديد من الانفتاح الشامل،

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

والاندماج بشكل أعمق في النظام الاقتصادي العالمي، كما أن الصين ملتزمة بتحمل المزيد من المسؤوليات والالتزامات في حدود قدراتها، وتقديم مساهمات أكبر للسلام والتنمية للبشرية.

رابعًا، آليات تنفيذ مختلفة. اتسمت خطة مارشال التي نفذتها الولايات المتحدة بطابع إداري قوي، بينما تشدد مبادرة "الحزام والطريق" على تعاون السوق. وكما هو مذكور في الرؤية والإجراءات، تتبع المبادرة آليات السوق، وستلتزم بقواعد السوق والمعايير الدولية، وتُعزز الدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد والدور الرئيسي للشركات، وتسمح للحكومات بأداء وظائفها المنوطة بها. في مبادرة "الحزام والطريق"، لا تعتمد الصين على وزارة المالية كجهة تنفيذ وحيدة، بل شجعت على إنشاء وكالات تنمية إقليمية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير لتكون الجهات المنفذة الرئيسية. كما لا تسعى الصين إلى السيطرة على البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير كما فعلت الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويُشير رئيس بنك التنمية لمجموعة البريكس إلى أن الصين لا تنوي السيطرة على هذه المنظمات الاقتصادية الدولية، بل ستعمل وفقًا للقواعد الدولية.

يرى شا زوكانغ Sha Zukang، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة والأمين العام لشعبة التنمية المستدامة، أن فكرة مبادرة الحزام والطريق وممارساتها تختلفان تمامًا عن خطة مارشال. وقد أكدت الصين مرارًا وتكرارًا على ضرورة بناء مبادرة "الحزام والطريق" بشكل مشترك من خلال التشاور بما يحقق مصالح الجميع.

ويرى غال لوفت Gal Luft، المدير المشارك لمعهد تحليل الأمن العالمي (IAGS) والمستشار الأول لمجلس أمن الطاقة الأمريكي، أن مبادرة "الحزام والطريق" وخطة مارشال لا يُقارنان. مشيرًا إلى أن خطة مارشال كانت تهدف إلى إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب، وكانت خطة أمريكية بحتة. ومع ذلك، فإن مبادرة "الحزام والطريق" ليست خطة صينية فحسب، بل هي مقترحة من الصين التي تأمل وترحب بمزيد من المشاركين. كما يعتقد أن مبادرة "الحزام والطريق" ليست خطة مؤقتة، بل ستشمل جيلًا أو أكثر، وقد تمتد إلى ما بعد القرن، بينما لم تستخدم خطة مارشال سوى عدة عقود لمساعدة أوروبا على التعافي.¹³⁰

¹³⁰- Yang Minghong, "Understanding the One Belt One Road Initiative: China's Perspective," In China's One Belt One Road: Initiative, Challenges and Prospects, Edited by Bal Krishan Sharma, and Nivedita Das Kundu (Vim Books India Pvt Ltd, 2016), 7-9.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

وفي شمال إفريقيا تحديداً، تهدف مشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى ترسيخ حصن استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتأمين وفرة إمدادات الطاقة والمعادن الحيوية في المنطقة. فعلى الرغم من سيطرة القوى الاستعمارية على شؤون المغرب العربي لما يقرب من قرن، إلا أن النظام العالمي متعدد الأقطاب قد منح هذه الدول خيارات لشركاء التنمية. تُفضل الصين نظراً لسياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتاريخها الاستعماري المشترك مع المنطقة. في المقابل، تضمن استراتيجية مبادرة الحزام والطريق الكبرى في المنطقة إمدادات الطاقة المستقبلية، واحتياجات الطاقة المتجددة، وسلاسل توريد المعادن الحيوية للصين.¹³²

في سبتمبر 2018، وقعت الجزائر مذكرة تفاهم للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية. وفي إطار مذكرة التفاهم، التزمت الدولتان بالتعاون في مجالات تنسيق السياسات، والترابط في البنية التحتية، والعديد من المجالات الأخرى، وصادقت الجزائر على مذكرة التفاهم في جويلية 2019، بموجب مرسوم رئاسي وقّعه الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح. وبموجب هذه الاتفاقية، "يعمل البلدان على توطيد العلاقات السياسية، وتعزيز الروابط الاقتصادية، وتكثيف التبادل الشعبي والثقافي، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المشتركة" و"إقامة تعاون مثمر وتنمية مستدامة من خلال الإمكانيات والفرص والمزايا المتكاملة التي يوفرها اقتصادا البلدين". بالإضافة إلى ذلك، أعلنوا أنهم يعملون أيضاً على "تعزيز التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة ودعم تنميتها الاقتصادية وتحقيق التقدم"، وكذلك على "تعزيز التبادل والدعم المتبادل، وفقاً لمفهوم مبادرة الحزام والطريق القائم على التعاون والتنمية والمنفعة المتبادلة، من خلال الاستخدام الكامل لآليات التعاون الثنائي القائمة والآليات متعددة الأطراف التي تربط الأطراف".¹³³ كما وقع البلدان على "الخطة الخماسية الثانية للشراكة الإستراتيجية الشاملة 2022 - 2026" في 08 نوفمبر 2022. حيث تتميز اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الصينية الجزائرية بسمات مميزة. أولاً، تمويل استثمارات مشاريع البنية التحتية ذاتياً. فالجزائر لا تسعى إلى صفقات شاملة (اتفاقية تشمل القروض والمساعدات والخدمات) مقابل منح الشركات الصينية حق الوصول إلى مشاريع وموارد البنية التحتية. ثانياً، شراء معدات عسكرية عالية التقنية: تُعدّ الجزائر من بين أكبر مشتري الأسلحة الصينية في المنطقة. وتعمل الحكومة الجزائرية على جبهتين. فمن جهة، تميل إلى حصر الوجود الصيني في قطاع البناء، حيث لا توجد منافسة مع شركائها الغربيين التقليديين. ومن جهة أخرى، تسعى إلى الاستفادة من الأداء الاقتصادي والتكنولوجي لبيكين لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال المشاركة في مشاريع مشتركة.

كذلك وقعت الجزائر مع الصين على الخطة التنفيذية للبناء المشترك سنة 2022، إلى جانب الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات الحيوية 2022-2024. وأفضت هذه الاتفاقيات إلى عدة مشاريع نفذتها الصين، وتشكل إضافة واضحة للبنية التحتية الجزائرية في مختلف القطاعات. ومن أبرزها:

- اتفاقية إنشاء شركة لإنتاج الأسمدة الزراعية، تضم مجموعتين جزائريتين ومجموعتين صينيتين، باستخدام مناجم الفوسفات في شرق الجزائر بقيمة 6 مليارات دولار. وقد أعيد إحياء المشروع بعد أن واجه تحديات منذ الاتفاق الأولي سنة 2018. وبحسب بيان لشركة سوناطراك، أحد شركاء المشروع، فإن المجموعتين الجزائريتين، أسميدال (شركة تابعة لسوناطراك) ومناجم الجزائر، تمتلكان مجتمعين 56% من "الشركة الجزائرية الصينية للأسمدة"، بينما تمتلك المجموعتان الصينيتان، هوايوان للهندسة الصناعية وتيان آن، المتخصصةتان في إنتاج الأسمدة، 44%. هذا المشروع فريد من نوعه في الجزائر في مجال

¹³²- Prithvi Gupta, "The Dragon in the Maghreb: Assessing the BRI in North Africa," ORF Issue Brief 448, (September 2024): 25.

¹³³- Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 136.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

استغلال المناجم وإنتاج الأسمدة، ومن المتوقع أن يخلق حوالي 12 ألف فرصة عمل خلال مرحلة البناء، تليها 6 آلاف فرصة عمل مباشرة عند بدء الإنتاج، بالإضافة إلى 24 ألف فرصة عمل غير مباشرة. ويهدف المشروع إلى إنتاج 5.4 مليون طن من الأسمدة من خلال استغلال مناجم الفوسفات في منطقة بلاد الحديبة الواقعة شرق مدينة بجاية، على بعد 630 كيلومترا شرق العاصمة الجزائرية.

- استكمال الملعب الأولمبي بوهران، الذي بنته مجموعة الهندسة الإنشائية الصينية، ليكون أكبر مجمع رياضي متعدد الوظائف في غرب الجزائر. وقد استضاف الملعب الألعاب المتوسطية التاسعة عشرة في عام 2022 والعديد من الأحداث الدولية والإقليمية الأخرى، ونال الإشادة بجودته ووظيفته.

- توقيع اتفاقية استثمار في مجال المحروقات، باستثمار 490 مليون دولار بشكل مشترك لتطوير حقل زرزائتين النفطي في ماي 2022. في أميناس، جنوب شرق الجزائر.

- مشاركة فعالة للمؤسسات الصينية في مشاريع تعاونية في صناعة الطاقة الشمسية الجزائرية وقطاعات الطاقة المتجددة الأوسع. حيث تمتلك الجزائر موارد وفيرة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، بما يتماشى مع الاحتياجات الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- افتتاح نفق "سيدي عيش"، إحدى البلديات التي يخدمها المشروع الذي اكتمل في 13 جويلية 2023. يربط النفق بين بجاية والطريق السريع شرق-غرب، ويمتد من ميناء بجاية في الشمال إلى الطريق السريع في الجنوب. يهدف المشروع إلى معالجة مشاكل الازدحام المروري لحوالي 900 ألف شخص في المنطقة. منذ إنطلاقه، وفر المشروع حوالي 18 ألف فرصة عمل للسكان المحليين، ليصبح نموذجا آخر للتعاون الصيني الجزائري.

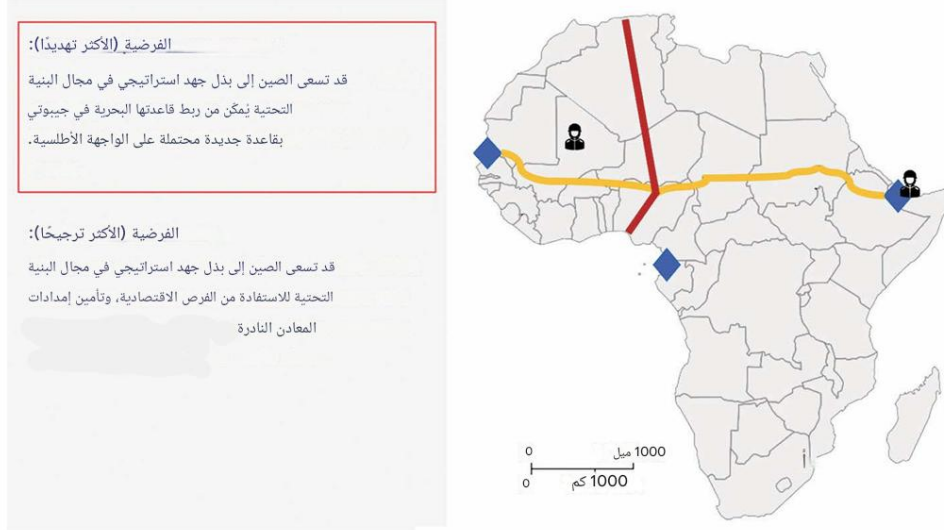
- كما وأسفرت زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون للصين في جويلية 2023 عن توقيع العديد من الاتفاقيات التي تدعم مسار العلاقات الثنائية، حيث أعلن الرئيس في أوت 2023 عن موافقة الصين على مشروع سكك حديدية واعد في الجزائر يمتد على مسافة 6000 كلم، ويهدف المشروع إلى ربط عدة مدن جزائرية، وأكد الرئيس أن تعزيز قطاع السكك الحديدية هو أفضل ضمان للتنمية، وتوفير التسهيلات لاستغلال المناجم، وتشجيع التجارة، وتنشيط النشاط الاقتصادي في البلاد.¹³⁴

كما نجد مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يُعد من بين أبرز المبادرات الاقتصادية الاستراتيجية في القارة الأفريقية، حيث يربط ست دول هي الجزائر، نيجيريا، تونس، مالي، النيجر، وتشاد، ويهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي وتنموي بين شمال وغرب أفريقيا. يشكل المقطع الذي يربط الجزائر بمدينة لاغوس في نيجيريا العمود الفقري لهذا المشروع، ويمتد على مسافة تقارب 4500 كيلومتر، مروراً بالأراضي النيجرية، مما يجعله شرياناً حيوياً للتنقل والتبادل التجاري.

وتتجاوز أهمية هذا المشروع كونه مجرد طريق بري، إذ أعلنت الجزائر عن مرافقة هذا المسار بخط أنابيب غاز يتيح تصدير الغاز النيجيري عبر موانئها نحو أوروبا، وهو ما يعكس بعداً استراتيجياً للطاقة يُعزز من موقع الجزائر كممر رئيسي لتدفقات الطاقة من أفريقيا نحو الشمال. كما سيتم إنجاز خط للألياف البصرية على طول هذا المحور، ما سيساهم في تحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع الربط التكنولوجي بين بلدان غرب أفريقيا وشمالها، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة التنمية الرقمية في المنطقة.

¹³⁴- KHALED BEGGAS, "ALGERIAN-CHINESE RELATIONS: REALITY AND CHALLENGES," RUSSIAN LAW JOURNAL 12, No.1 (2024): 1408-1409.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية



الخريطة (08)

المصدر:

Laura Rajosefa, *The Future of Strategic Competition in The Sahel Region Placing: Partnership First* (Air University Press, 2023), 10.

وإضافة إلى ذلك، تخطط الجزائر ربطه مستقبلاً بميناء الحمداية (شرشال) الذي يُعد من أكبر المشاريع في منطقة المتوسط، بما يُمكنه من الاندماج في شبكة "طريق الحرير البحري" الصينية. وبهذا الشكل، تتحول الجزائر إلى عقدة لوجستية استراتيجية، ليس فقط في إطار التعاون جنوب-جنوب، بل أيضاً كجسر حيوي بين السوق الأوروبية والفضاء الأفريقي، ما يعزز موقعها ضمن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية ويمنح القارة منفذاً جديداً للتكامل التجاري والتنموي مع الاقتصاد العالمي.

بالعودة إلى ميناء الحمداية "شرشال"، فهو يبرزك مشروع رئيسي ضمن مشاريع طريق الحرير البحري الصيني. ففي 17 جانفي 2016، وقّعت الجزائر والصين اتفاقية لإنشاء ميناء ضخم في الحمداية، على بُعد 80 كيلومتراً غرب الجزائر العاصمة. وفي حال إنجازه، سيصبح ميناء الحمداية من بين أكبر 30 ميناءً في العالم. من المتوقع أنه سيتألف من 23 رصيفاً، وبسعة مناولة تبلغ 6.5 مليون حاوية و25.7 مليون طن سنوياً من البضائع. وتتوقع السلطات الجزائرية أن تصل حركة البضائع السنوية في الميناء المستقبلي إلى 35 مليون طن بحلول عام 2050. وبمجرد تشغيله، سيربط الميناء الجزائر بجنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول إفريقيا، وسيعزز القدرة الحالية للجزائر على حركة النقل البحري. وقد أشارت شركة كوسكو للشحن البحري المملوكة للدولة الصينية إلى أنها قد تجعل من ميناء الحمداية مركزاً لها في غرب البحر الأبيض المتوسط. وقد يتنافس المركز الجديد مع موانئ شمال البحر الأبيض المتوسط، مثل تلك الموجودة في إسبانيا (مثل فالنسيا وبرشلونة).

مهما كان الأمر، وبالنظر إلى ساحل الجزائر الطويل وموقعها الجيوسياسي، فمن المؤكد إلى حد كبير أن الصين ستبني ميناءً في الجزائر، لا سيما وأن هذا يندرج ضمن سياسة بناء الموانئ التي تنتهجها لدعم طريق الحرير البحري. بالنسبة للجزائر، يُشكل هذا الميناء والمركز الصناعي تعهداً ضرورياً للغاية لإعادة

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

الاقتصاد الجزائري إلى مساره الصحيح. في صيف عام 2020، أُعيد إحياء هذا المشروع الضخم، الذي تأخر بسبب عوامل داخلية في البلاد. ويتم تمويله بقرض من الصندوق الوطني للاستثمار (NIF) وقرض طويل الأجل من بنك إكسپم الصيني.¹³⁵ ويمثل هذا الميناء، حسب الرئيس عبد المجيد تبون، "هدفاً استراتيجياً لكسر عزلة الدول الإفريقية التي تقتصر إلى المنافذ البحرية".

ومم الجدير بالذكر أنه مشروع مشترك بموجب القانون الجزائري بين Serport (المجموعة العامة الجزائرية التي تعمل كسلطة ميناء) وشركتي البناء الصينيتين – CSCEC (شركة البناء الحكومية الصينية) و CHEC (شركة هندسة الموانئ الصينية) – مع تخصيص 51% للمساهم الجزائري، وفقاً لما تقتضيه اللوائح المحلية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. مع ذلك، لا يُقارن هذا الهيكل بهيئة ميناء بيرايوس، إذ تقتصر صلاحياتها بحكم الواقع على فترة الإنشاء، ولا تنوي السلطات الجزائرية حالياً خصخصة إدارة الأملاك العامة. تم تعليق المشروع في ديسمبر 2018 بحجة إجراء حفريات أثرية قبل أن يتم إعادة إطلاقه أخيراً في 28 جوان 2020،¹³⁶ تقدر تكلفة المشروع بنحو 6 مليارات دولار، ومن المتوقع أن يكتمل بناؤه قبل عام 2030.

الخطاب الصيني في هذا المشروع مُدرب عليه بإتقان. على الطريق قرب الموقع المُستقبلي، يُمكن رؤية لافتة زرقاء ضخمة، تحمل شعار البحر الأبيض المتوسط، مُكوّنة من لوحتين: على اللوحة اليمنى، صورة لما ينبغي أن يكون عليه الميناء، وعلى اللوحة اليسرى، بين العلم الجزائري على اليسار والعلم الصيني على اليمين، يُمكن قراءة هذه العبارة الجميلة من إحدى القصص الخيالية بثلاث لغات، العربية والصينية والفرنسية: "رباط الصداقة يجمعنا دائماً معاً نحقق طريق الحرير".



صورة (03)

¹³⁵ - Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 140-141.

¹³⁶ - Thierry Pairault, And Xavier Richet, *Présences économiques chinoises en Méditerranée* (L'Harmattan, 2021), 44-45.

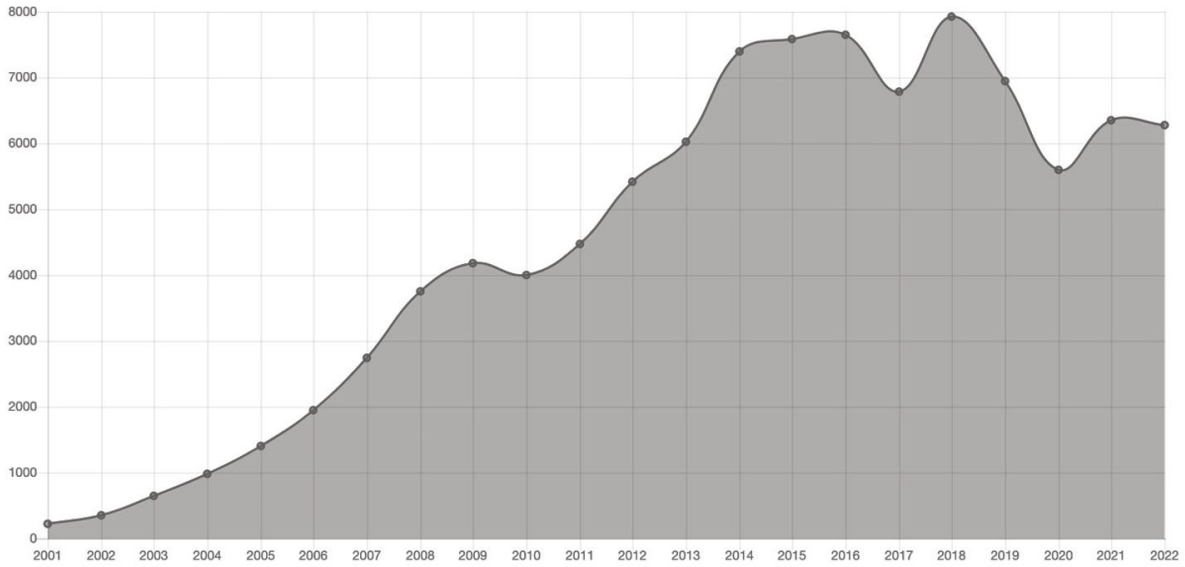
الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

وفقاً لإحصاءات الجمارك الصينية للتصدير والاستيراد، فإن الجزائر هي أهم شريك تجاري لجمهورية الصين الشعبية اليوم في منطقة المغرب العربي، حيث بلغ إجمالي التجارة ما يقرب من 6.5 مليار دولار في عام 2020. وفي الوقت نفسه، تعد الجزائر واحدة من أقدم وأكبر الشركاء الاقتصاديين للصين في المنطقة. وعلى الرغم من أن العلاقات بين البلدين تعود إلى أكثر من 60 عامًا، إلا أن بكين كانت متأخرة في الوصول إلى أسواق الجزائر. ومع ذلك، فقد نمت التجارة الثنائية بين الصين والجزائر بشكل كبير وملحوظ على مدى العقدين الماضيين. تضاعفت التجارة مع الصين بنحو 13 ضعفًا، من 608 مليون دولار في عام 2003 إلى 6.5 مليار دولار بحلول عام 2020. وبلغت استثمارات جمهورية الصين الشعبية وعقودها في الجزائر بين عامي 2005 و2021 ما قيمته 24.6 مليار دولار أمريكي، مما يجعلها خامس أكبر شريك تجاري أفريقي لها.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصادرات الصينية إلى الجزائر

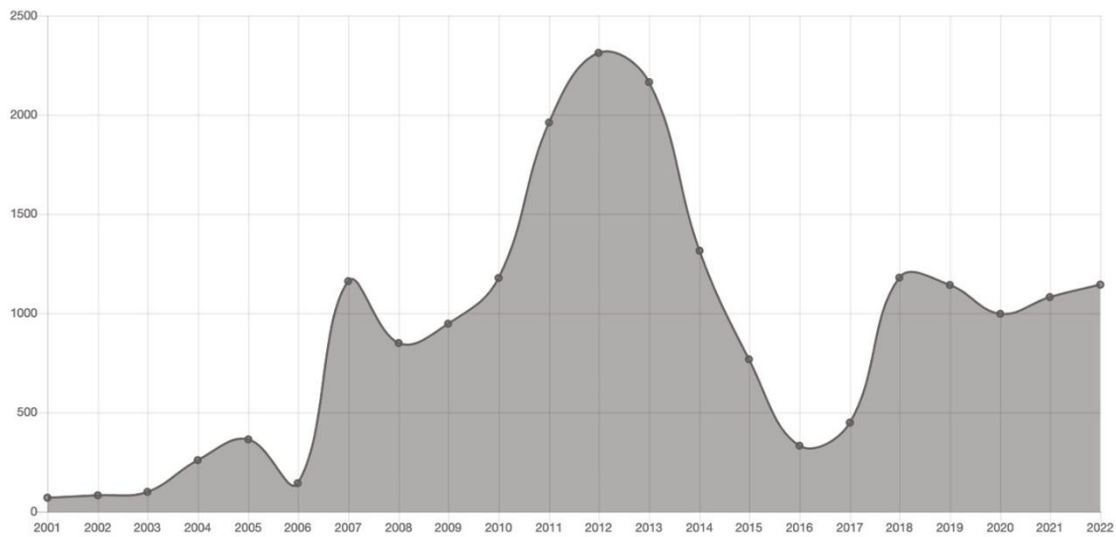
الشكل (09)



الوحدة: مليون دولار أمريكي

الواردات الصينية من الجزائر

الشكل (10)



المصدر:

Rasheed, "Mediterranean Africa pivots towards China: The case of Egypt and Algeria," 32

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

في أوت 2023، صدرت الجزائر منتجات مرتبطة بالطاقة مثل النفط الخام والمكرر والغاز النفطي إلى الصين (61 مليون دولار)، والنحاس المكرر (1.52 مليون دولار)، والفلين الخام (400 ألف دولار)، والألمنيوم الخام (369 ألف دولار)، وجلود الخيول والماشية المدبوغة (354 ألف دولار). وفي الشهر نفسه، صدرت الصين الأقمشة المنسوجة من الألياف الاصطناعية، والأحذية المطاطية (17 مليون دولار)، والحديد المسطح (15.8 مليون دولار)، والهواتف (15.6 مليون دولار)، والبلاستيك البولي أسيتال (15.4 مليون دولار)، بالإضافة إلى إطارات السيارات ومعدات الاتصالات، بإجمالي 845 مليون دولار.

وقد كان الميزان التجاري لصالح الصين برصيد إيجابي قدره 804 مليون دولار. حيث زادت الصادرات الصينية بنسبة 66.1٪، لتصل إلى 845 مليون دولار من أوت 2022 إلى أوائل 2023. وانخفضت الواردات من الجزائر بنسبة 80.5٪، حيث انخفضت من 213 مليون دولار إلى 41.5 مليون دولار خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي للصادرات الجزائرية إلى الصين يبلغ 14.8٪، حيث ارتفع من 26.8 مليون دولار في عام 1995 إلى 961 مليون دولار في عام 2021، إلا أن الجزائر بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإعادة هيكلة وإعادة التوازن للشراكة التجارية لصالح الجانبين.¹³⁷

تعكس العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر الديناميكيات العامة للتوسع الاقتصادي للصين في أفريقيا. دخلت الصين السوق الأفريقية بفضل قدرتها على تلبية الاحتياجات الملحة لهذه الدول وإمكاناتها في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي. تُنفذ الجزائر حاليًا خطة تنمية وطنية تهدف إلى زيادة نموها الاقتصادي. وفي الوقت الحالي، يُهيئ إطار مبادرة الحزام والطريق ظروفًا اقتصادية مواتية للاستثمار الصيني في البلاد. سيوفر هذا فرصة ممتازة لتعزيز التعاون بين البلدين، حيث تضخ الصين المزيد من الاستثمارات في المشاريع والشركات التي من المتوقع أن توفر للجزائر فرص عمل وإيرادات. ومن هنا، تُعد هذه التطورات مهمة لأنها تُعطي مؤشرات قوية على المسار المستقبلي للعلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية.

¹³⁷ - BEGGAS, "ALGERIAN-CHINESE RELATIONS: REALITY AND CHALLENGES," 1407.

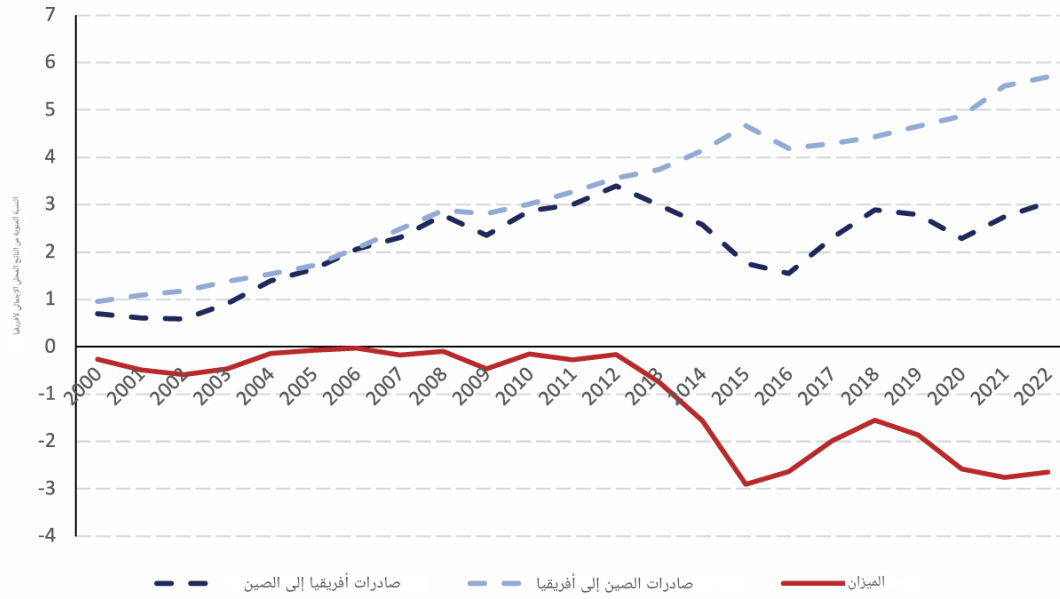
الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

مطلب 03: تقييم تحديات ومكاسب التعاون الجزائري الصيني في إطار المبادرة

أ/ التحديات:

1/ الخلل في الميزان التجاري:

الميزان التجاري بين أفريقيا والصين، 2000-2022



الشكل (11)

المصدر:

OYINTARELADO MOSES, et al., "China-Africa Economic Bulletin: 2024 EDITION," Global Development Policy Center, (April 2024): 8.

على مدى السنوات القليلة الماضية، برزت الصين كشريك تجاري مهم للجزائر، متفوقاً على فرنسا والعديد من الدول الأوروبية والعربية الأخرى. ومع ذلك، تعاني الجزائر من اختلال حاد في الميزان التجاري مع الصين. فقد أصبحت الصين المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية، والتي قُدّرت قيمتها بـ 7.85 مليار دولار في عام 2018.¹³⁸ أما الجزائر فهي لا تصدر سوى المواد الخام والهيدروكربونات للصين. التجارة بين البلدين. وفي عام 2019، بلغ العجز التجاري مع الصين 6 مليارات دولار، ويتفاقم هذا العجز بسبب غياب الاستثمارات الصينية في الجزائر بخلاف الاستثمار في الطاقة والفسفات. ومنه، فعلى الرغم من التركيز الرسمي على التعاون ذي المنفعة المتبادلة للبلدين، إلا أنه على غرار علاقات الصين مع الدول النامية الأخرى، فإن العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية تعكس إلى حد ما العلاقات التقليدية بين المركز والأطراف.

¹³⁸ Benabdallah, "China-Algeria relations from socialist friendship to pandemic opportunism," 201.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

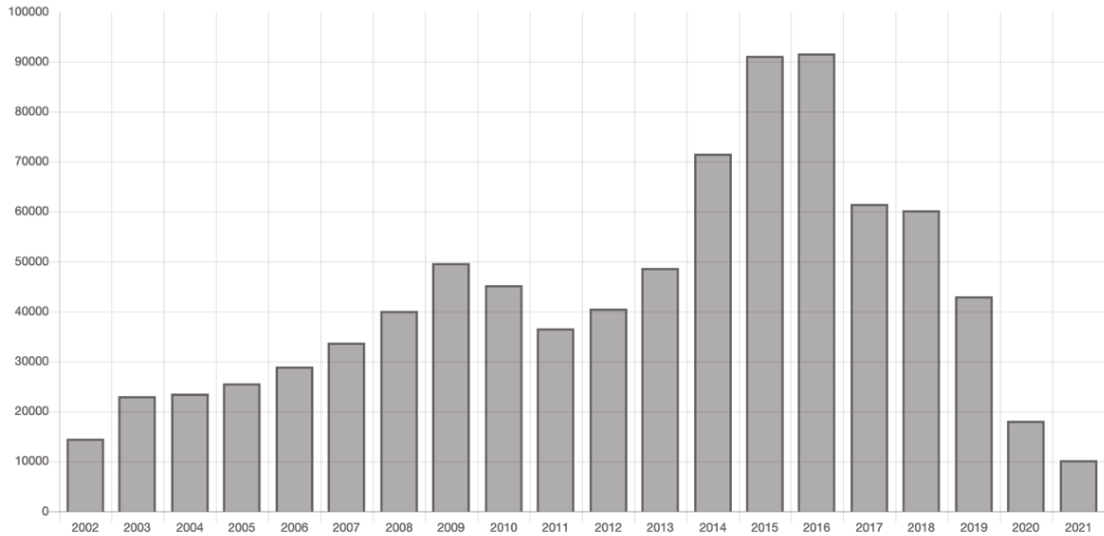
2/ العمالة في المشاريع:

تتناقض اختيار المقاولين الصينيين مع أحد الأهداف الأساسية لخطط الاستثمار الجزائرية، ألا وهو تعزيز فرص العمل بين القوى العاملة المحلية. وفي نهاية المطاف، أولت السلطات الجزائرية الأولوية لسرعة إنجاز الأعمال على حساب التزامها بتأمين فرص عمل لمواطنيها. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن عقد بناء مسجد الجزائر نص على أن يشغل الجزائريون ما يصل إلى 10,000 وظيفة من أصل 17,000 وظيفة مُخطط لها، إلا أن معظم العمال المُوظفين كانوا في الواقع مواطنين صينيين. ولم يكن للوجود الصيني في قطاع البناء تأثير يُذكر على البطالة في الجزائر فحسب، بل لم يُمكن أيضًا من نقل علمي وتكنولوجي يُذكر.¹³⁹

قيل أن مبادرة الحزام والطريق ستخلق العديد من فرص العمل للعمالة الجزائرية المحلية. هذا التصريح إيجابي، على الرغم من أنه من المعروف أن الصين لا تشغل العمالة المحلية وبالتالي لن تحصل الجزائر على أي فوائد من هذا الاستثمار، إلا في حالة أصرت الجزائر على تضمين العقد أن 90% من الوظائف لتصميم وتطوير وبناء وتشغيل الميناء يجب أن تذهب إلى السكان المحليين.

لكن يجب التنويه أن الاستثمارات الصينية في البلدان الأفريقية لا تخلق فرص عمل للشباب الأفريقي، حتى في ظل ارتفاع معدل البطالة. والعائدات التي يحققها التجار الصينيون من استثماراتهم في هذه المشاريع لا يتم إعادة استثمارها في الأسواق الأفريقية، بل يتم إرسالها إلى الصين.¹⁴⁰

عدد العمال الصينيين المتعاقدين في الجزائر



الشكل (12)

المصدر:

Rasheed, "Mediterranean Africa pivots towards China: The case of Egypt and Algeria," 32

¹³⁹ - Leopardi, "The Chinese Alternative: Beijing's Evolving Role as Economic Partner and Model for Algeria," 191.

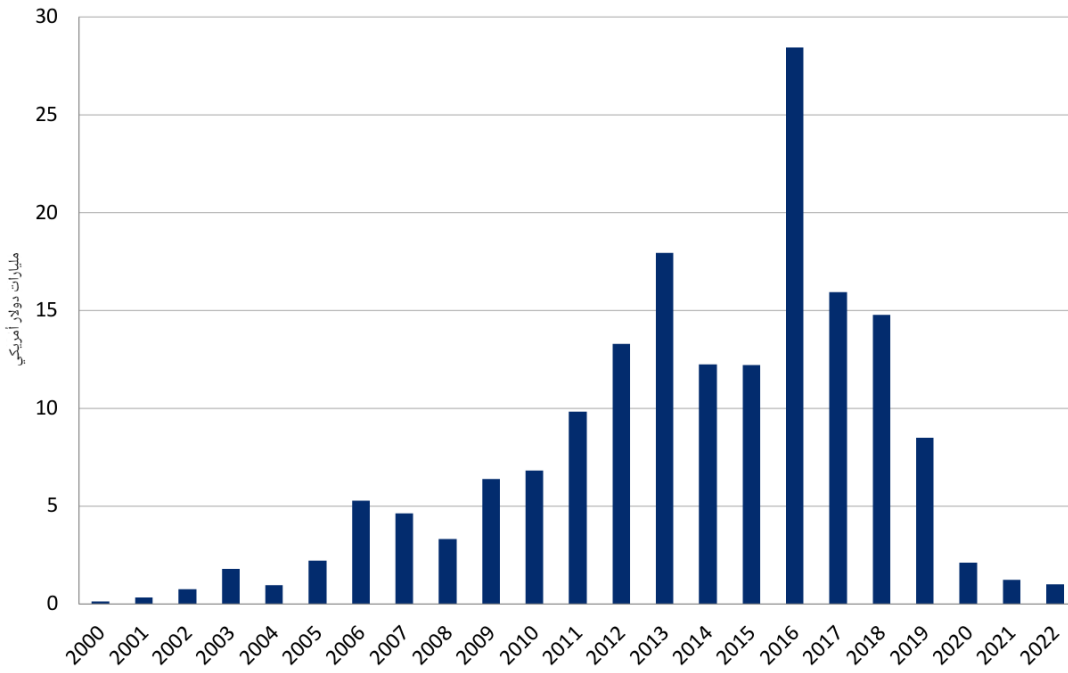
¹⁴⁰ - Senadjki et al., "Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial Sovereignty," 286.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

يولد هذا الحجم الكبير للعمالة حراكا كبيرا للصينيين نحو الجزائر. وفي عام 2019، تم تسجيل ما يقرب من 40 ألف مواطن صيني في الجزائر، منهم حوالي 2000 حصلوا على الجنسية الجزائرية، ويعملون بشكل رئيسي في التجارة.¹⁴¹ تتعلق المشكلة الرئيسية التي خلقتها القوى العاملة بالصراعات الثقافية والصور النمطية التي يحملها الجزائريون تجاه الصينيين. في الواقع، كانت هناك بعض المناوشات بين العمال الصينيين من جهة، والسكان المحليين من جهة أخرى. وقد وقعت أبرز مشاجرة في عام 2009 في باب الزوار بالضاحية الشرقية للجزائر العاصمة، وهي نزاع صغير تطور إلى شجار تسبب في بعض الإصابات. ووقع شجار آخر في عام 2016 في موقع بناء، ولكن هذه المرة كان بين عمال صينيين، وكان بعضهم في حالة سُكر. وربما يكون هذا قد أضاف إلى التصور السلبي بأن الصينيين لا يحترمون الثقافة المحلية، على الرغم من حدوث سلوك مماثل بين الجزائريين.¹⁴²

3/ فح الديون:

القروض الصينية لأفريقيا، 2000-2022



الشكل (13)

المصدر:

MOSES, et al., "China-Africa Economic Bulletin: 2024 EDITION," 12.

¹⁴¹ Oumansour, L'ALGÉRIE: UN REBOND DIPLOMATIQUE, 162.

¹⁴² Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," 139-140.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

لطالما وُجّهت انتقاداتٌ للقروض التي تقدم في إطار مبادرة الحزام والطريق باعتبارها دبلوماسية فخ الديون، والتي تكون وفقاً لرواية منتقدي المبادرة، حينما تُقدم الصين تمويلاً للاقتصادات النامية لمشاريع البنية التحتية بشروط غامضة إلى حد ما، بينما تستغل استراتيجياً التزام الدولة العضو بتقديم مزايا اقتصادية أو عسكرية أو سياسية. تشمل الأسباب الرئيسية الثلاثة الشائعة لتفسير استثمارات الصين المتنامية في أفريقيا ما يلي: (1) الرغبة في الحصول على قاعدة متينة من الموارد الطبيعية لدعم اقتصادها سريع النمو، (2) ضرورة توسيع نفوذها الجيوسياسي عالمياً، و(3) الاستفادة الصريحة من فرص النمو التي توفرها الأسواق النامية في أفريقيا. وقد ذهب بعض النقاد إلى حد وصف دافع الصين بأنه محاولة لإعادة استعمار أفريقيا. وقد رددت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون Hillary Clinton، هذه اللهجة القوية بقولها: "على أفريقيا أن تحذر من الاستعمار الجديد الذي تمارسه الصين".

وبالفعل، فعلى الرغم من أن مبادرة الحزام والطريق تُوفّر تمويلاً حيويًا للبنية التحتية للدول النامية، إلا أنها تُثقل كاهل العديد منها بديون لا تُطاق. وقد شجع صندوق النقد الدولي والجهات المعنية الأخرى الصين على التعاون لمساعدة الدول الواقعة على طول الحزام والطريق التي تواجه اختلالات مالية وديونًا مرتفعة، لتتمكن من إدارة أعباء ديونها. ووفقاً لشيبارد Shepherd L.، اشتكى بعض منتقدي مبادرة الحزام والطريق من عبء الديون الزائد أو "فخ الديون"، حيث تُقرض دولة ما مبالغ طائلة لدولة أخرى ذات قدرة محدودة على السداد. ووفقاً لسوتو وهيل Soto A. & Hill M.، فإن وضع زامبيا - حيث استحوذت الصين على شركة الكهرباء الوطنية وهيئة الإذاعة الوطنية بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزامات سداد القروض - كان بمثابة فتح للعين ودفع العديد من الدول الأفريقية إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الصين. لم يتضح بعد ما إذا كانت الدول الأفريقية قادرة على معالجة هذه المخاوف بإعادة صياغة شروط المشاركة أو التخلي تماماً عن التقاهم الحالي في إطار مبادرة الحزام والطريق. ومن الواضح أن شرعية بعض القروض موضع طعن في عدة دول - كينيا ونيجيريا وتنزانيا وزامبيا - وأن الصين تتعرض لضغوط أخلاقية متزايدة من الحكومات والمجتمعات الأفريقية لإيجاد حلول لهذه المشكلة¹⁴³.

بالنسبة للجزائر، فهي كانت تعتمد بشكل كبير على ثرواتها الداخلية لسداد الديون (التي تشمل احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي)، والتي لديها أسعار غير مستقرة، ومن المرجح أن تخضع لضغوط الديون إذا تخلفت عن سداد الديون. إلى جانب ذلك، فإن الاستيلاء على البنية التحتية مثل الموانئ سيؤدي إلى انتكاسة كبيرة للتنمية الاقتصادية للبلاد، وهو ما سيحدث على الأرجح إذا فشلت الجزائر في الالتزام بشروط الاستثمار. لكن منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون الحكم، تبنت الجزائر سياسة "صفر ديون خارجية"، والتي تهدف إلى الحفاظ على السيادة الاقتصادية والاستقلال المالي للبلاد، ولم تعد هناك ديون خارجية للجزائر منذ تبني تلك السياسة. وقد أكد الرئيس تبون مراراً أن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية "خط أحمر".

4/ تهميش المنتج المحلي:

فمع تدفق المنتجات الصينية منخفضة التكلفة على السوق الجزائرية، وجد المستثمرون المحليون أن الواردات من الصين مربحة. وقد أدى ذلك إلى تحويل فرص الاستثمار بعيداً عن الشركات المحلية لصالح الشركات الأجنبية. كما أن الشركات العامة الصينية، كما يتجلى في هيمنتها على التمويل العام والمناقصات

¹⁴³- Dzekashu, And Anyu, "China Belt and Road Initiative: Give-and-Take of Infrastructure Development in the North Africa Subregion," 46, 54.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

الجزائرية، قد قوّضت الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، مما زاد من تثبيط الإنتاجية المحلية وساهم في تراجع التصنيع.¹⁴⁴

وبطبيعة الحال، فإن التوازن يكمن في قوة القوانين، وهو أن تدعم الدولة الجزائرية كل ما ينتجه الجزائريون محليا وتحد من استيراد كل ما ينتج دوليا.

5/ تدمير الموارد:

لقد شهدت أغلب الدول الإفريقية التي تتمتع بوفرة من الموارد الطبيعية استغلال الصين للموارد، الأمر الذي أدى إلى تدمير العديد من المسطحات المائية والأراضي الزراعية والممتلكات دون تقديم تعويضات. وقد أثرت الطبيعة السائدة لمثل هذا النشاط على العديد من الأرواح، مما أدى إلى الفقر المدقع. وبدون سياسة صارمة، لا يمكن إيقاف هذه الأنشطة. وعلى الرغم من أن مبادرة الحزام والطريق تنطوي على بناء الطرق والموانئ، فإن استغلال الموارد سيؤثر سلباً على التقدم الاقتصادي للبلاد. تمتلك الجزائر موارد طبيعية مخفية كبيرة تحتاج إلى استخراجها، وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية تتحمل مسؤولية صياغة وتنفيذ سياسات مناسبة لحماية الغابات الطبيعية والمحميات الصحراوية. ويجب فرض سياسات صارمة لتقديم الجناة إلى العدالة، بغض النظر عن جنسياتهم. وعندما يتم فرض سياسات مناسبة، سيتم حماية الأراضي الزراعية والمسطحات المائية والممتلكات وإنقاذ الأرواح بشكل غير مباشر.¹⁴⁵

6/ أداء الشركات الصينية:

لقد تعرضت المشاريع الصينية لانتقادات بسبب "ممارسات العمل المشبوهة"، وأثيرت تساؤلات حول مدى دعم هذه المشاريع لأسواق العمل المحلية أو تعزيزها للازدهار الاقتصادي المشترك. وقد أثارت هذه الممارسات العمالية بالفعل استياءً في مختلف البلدان، ومن المرجح أن تُقاوم الانتقادات الموجهة لطبيعة العديد من هذه المشاريع المتمحورة حول الصين، بالإضافة إلى افتقارها إلى الشفافية والتنظيم. على سبيل المثال، أضرت فضائح الفساد بسمعة الشركات الصينية في الجزائر، حيث يُلاحظ نقص عام في الشفافية المحيطة بصفقات البناء. وواجهت شركة إنشاء السكك الحديدية الصينية انتقادات بعد مزاعم بحجب أجور تُقدر قيمتها بحوالي 4.2 مليون دولار. كما شابته فضائح فساد مختلفة مشاريع ضخمة، مثل الطريق السريع بين الشرق والغرب، وتأخر تنفيذها بسبب الإصلاحات اللازمة.¹⁴⁶

وهذا يشكل تحدياً آخر يعيق تطور العلاقات بين البلدين. فقد منعت كذلك بعض الشركات الصينية من دخول قطاع الاتصالات في الجزائر بعد اتهامات بالفساد ضد مسؤوليها تتضمن الرشوة والتلاعب. كما اتهمت شركات صينية أخرى تعمل في الجزائر بالفشل في الوفاء بالمواعيد النهائية للمشاريع، فضلاً عن التأخير في دفع الأجور للمقاولين من الباطن والعمال الجزائريين، مما أضر بسمعة بعض الشركات الصينية.¹⁴⁷

¹⁴⁴- Leopardi, "The Chinese Alternative: Beijing's Evolving Role as Economic Partner and Model for Algeria," 197.

¹⁴⁵- Senadjki et al., "Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial Sovereignty," 290.

¹⁴⁶- ABDEL GHAFAR, AND JACOBS, "CHINA IN THE MEDITERRANEAN: IMPLICATIONS OF EXPANDING SINO-NORTH AFRICA RELATIONS," 8-9.

¹⁴⁷- BEGGAS, "ALGERIAN-CHINESE RELATIONS: REALITY AND CHALLENGES," 1410-1411.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

ب/ المكاسب:

1/ التنمية الاقتصادية وجعل الجزائر مركز تجاري إقليمي:

ينظر العديد من الباحثين إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها الفائدة الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق بالنسبة لتنمية الجزائر. كما أن الصين قدمت نموذجًا أكثر ملاءمة للشراكة الاقتصادية، وفرصة لتحدي المخططات التقليدية للعلاقات بين الشمال والجنوب. ومع ذلك، فإن تقييم الأثر الفعلي للوجود الاقتصادي الصيني في الجزائر لا يمكن أن يتجاهل عدم التكافؤ بين البلدين

وعلى الحكومة الجزائرية أن تفكر في كيفية الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق الصينية لتنويع عائداتها المالية في قطاعات متعددة، مثل الصناعة الخفيفة والمتوسطة، والسياحة، والزراعة، والطاقت المتجددة (الطاقة الشمسية)، والتعدين، وصيد الأسماك، ونقل التكنولوجيا من الصين إلى الجزائر، وهذا من شأنه أن يقلل من الاعتماد على المحروقات. وبهذه المبادرة، ستتحول الجزائر من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للمنتجات الصينية إلى مختلف البلدان، وهو ما سيحقق لها السيولة المالي.

كما أن مبادرة الحزام والطريق ستضمن خلق عدد كبير من الوظائف أثناء بناء مختلف المشاريع. وهذا ما سيجعل الجزائر مركزًا تجاريًا دوليًا، مما يجذب المزيد من الشراكات الدولية. إن إنشاء مبادرة الحزام والطريق يمكن من دخول المزيد من المنتجات الصينية إلى أوروبا. وباعتبارها دولة مستوردة بكثافة، يمكن للجزائر أن تكون خطوة إلى الأمام في التحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة مع المزيد من الطلب على السلع، وخاصة من أوروبا.

لا توجد وجبة غداء مجانية. لذلك، ورغم التحديات التي قد يشكلها تكثيف التعاون الاقتصادي مع الصين، إلا أنه يمنح فرص اقتصادية عظيمة، لذلك يتعين على الحكومة الجزائرية إدارة هذه العلاقة التجارية بطريقة تجلب الفوائد وتتغلب على المخاطر الاستراتيجية التي قد تسبب صعوبات للأجيال القادمة في الجزائر. وفي هذا الصدد، يتعين على صناع القرار الجزائريين النظر في الملاحظات التالية التي يمكن اعتبارها بمثابة نقاط بارزة لتطوير السياسات:

- ينبغي للجزائر أن تركز على صناعات تحويلية محددة تعتمد على الموارد الطبيعية مثل الزراعة والتعدين. ومن خلال تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق، يمكن للجزائر الاستفادة من التكنولوجيا الصينية وخلق منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة لمواردها الطبيعية والاستفادة من مبادرة الحزام والطريق كقناة لوجستية للوصول إلى السوق الإفريقية بتكاليف مخفضة.

- إن الجزائر، بقبولها الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، عليها أن تعيد النظر في هيكل اقتصادها وتمضي قدماً نحو تقليص اعتمادها على النفط والغاز. فضلاً عن ذلك، تتمتع الجزائر بوضع جيد يسمح لها بالاستفادة من معرفتها بصناعة النفط والغاز من خلال تحويل هذه المعرفة إلى خدمات من أجل مساعدة البلدان الأفريقية المحتاجة إلى مثل هذه الخبرة وإيجاد سبل اقتصادية أخرى لتعزيز قدراتها والابتعاد عن الاعتماد فقط على موارد النفط والغاز.

- تتمتع البلاد بما يكفي من الموارد فضلاً عن القوى العاملة المؤهلة التي ينبغي الاستفادة منها لتكون وكيلًا اقتصادياً مفيداً قادراً على إضافة القيمة والمساعدة في توليد الدخل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلاد أن تظل حذرة من خلال الاعتماد قليلاً على الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل إجمالي رأس المال الرأسمالي الثابت، والذي يبلغ حوالي 10.2% مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 21.9%. ولا يمكن للبلاد أن تتحرك نحو المتوسط العالمي إلا عندما تتمكن من ضمان تدفقات أخرى للدخل بعيداً عن صناعة الطاقة.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

- إن الجزائر باعتبارها من الدول المحافظة يجب عليها أن تعمل على تعزيز قيمها وأعرافها المجتمعية من خلال مجموعة من القوانين حتى لا تتفتت بفعل السلوكيات غير المقبولة التي قد تهدد انسجام المجتمع. كما يجب على الجزائر أن تعمل على تعزيز تعليمها وتقوية شخصية جيل المستقبل حتى يكون قادراً على تبني نهج مناسب لحماية هويته ومصالحه وإدارة التنوع العالمي.

2/ تطوير البنية التحتية:

تعتبر مبادرة الحزام والطريق الصينية في الجزائر مبادرة استثمارية مهمة للبلاد للاستفادة من المشاريع الضخمة. إن بناء مثل هذه المشاريع الضخمة بتمويل 100% من الصين من شأنه أن يخفف العبء الهائل على البنوك المحلية. وبالتالي، فإن المشاريع ستمهد الطريق لإنشاء بنوك استثمارية محلية. ونظراً لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، فإن تنفيذ مشاريع مبادرة الحزام والطريق لديه القدرة على جعل البلاد مركزاً محتملاً للاستثمار المالي في شمال إفريقيا، مما يمهّد الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخرى في البلاد.¹⁴⁸ تتعدد هذه المشاريع وتغطي قطاعات حيوية هائلة مثل النقل والطرق السريعة والأشغال العامة والموانئ والمطارات وبرامج الإسكان وتكنولوجيا الاتصالات وتطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والتنمية الخضراء والتحول الطاقوي وإعادة التصنيع والصناعات الدوائية ومشاريع السكك الحديدية والأمن الغذائي والزراعة، وغيرها.¹⁴⁹

وعلى الجزائر أن تستغل هذه المشاريع الكبرى ليس فقط كمنطقة عبور للبضائع الصينية إلى مناطق مختلفة، بل أيضاً كمستثمر اقتصادي يبحث عن مناطق نفوذ ومشاريع اقتصادية تساهم في تنمية الدول الإفريقية، وخاصة في منطقة الساحل. كما توفر المبادرة فرصة للجزائر، وهي لاعب رئيسي في مجال الطاقة، وخاصة في قطاع الغاز، لفتح منافذ جديدة للتصدير، خاصة في ظل التعقيدات التي تفرضها الأسواق الأوروبية التقليدية بسبب المنافسة الشديدة.

من جهتها لطالما سعت استراتيجية الجزائر إلى جذب الشركات والمستثمرين الصينيين والأجانب، بالنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية العديدة التي بدأتها الجزائر واعتماد قانون جديد للاستثمار في جويلية 2022، والذي يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد وتحسين الاتصال بالسوق العالمية.

3/ نقل التكنولوجيا والمعرفة:

تمثل مبادرة الحزام والطريق التي تفوقها الصين فرصة استراتيجية حقيقية للجزائر لتعزيز مكانتها الاقتصادية والتكنولوجية إقليمياً ودولياً. فهذه المبادرة لا تقتصر على البنى التحتية فحسب، بل تشمل أيضاً نقل التكنولوجيا، وتوسيع الشراكات الصناعية، وتعزيز القدرات الإنتاجية للدول الشريكة. ومن خلال انخراط الجزائر في هذه المبادرة، يمكنها الاستفادة من الاستثمارات الصينية في مجالات حيوية كالمناطق الصناعية، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الرقمية، مما يعزز استقلالها الاقتصادي ويفتح أمامها آفاقاً جديدة في الأسواق الإفريقية والعربية. كما تمثل المبادرة بديلاً عملياً أمام رفض بعض الدول الأوروبية نقل

¹⁴⁸- Senadjki et al., "Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial Sovereignty," 279, 283, 286, 295-296.

¹⁴⁹- Hassane Rabehi, "The Future of Algeria-China Relations in a Changing World," in The Future of China's Development and Globalization: Views from Ambassadors to China, ed. Henry Huiyao Wang And Mabel Lu Miao (Springer, 2024), 160-161.

الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

التكنولوجيا الحديثة، إذ تتعامل الصين بمنطق المصالح المتبادلة دون شروط سياسية معقدة. وبالتالي، فإن الانخراط الذكي في الحزام والطريق قد يكون مدخلاً لتحول صناعي وتكنولوجي فعلي في الجزائر.

4/ دعم التعاون العسكري والأمني الجزائري-الصيني:

إن بناء البنية التحتية، مثل الموانئ، في البلاد سوف يتطلب تعاون عسكرياً وأمنياً ثنائياً أكبر، مما يحمي البلاد بشكل مباشر من حيث الحماية العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية. كحلفاء للصين، سيتم دعم السلطات الجزائرية بالإمدادات اللوجستية والأسلحة الخفيفة والنقل واستخدام تكنولوجيا المراقبة والتجسس للإشراف على البنية التحتية وتقديم الحماية اللازمة لها.

ومع تعمق الشراكة العسكرية بين الجزائر والصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، تزداد فرص حصول الجزائر على أسلحة متطورة لم تحصل عليها بعد، مثل مقاتلات الجيل الخامس J-20، والطائرات المسيّرة الشبحية CH-7، إلى جانب أنظمة الدفاع الجوي بعيدة المدى مثل HQ-9B. كما قد تشمل هذه الشراكة المستقبلية صواريخ كروز استراتيجية من طراز CJ-10، وفرقاطات متقدمة من نوع Type 054A، وأنظمة حرب إلكترونية وتشويش عالية الدقة. هذه الأسلحة من شأنها تعزيز القدرات الدفاعية والهجومية للجزائر وتمنحها تفوقاً تكنولوجياً أكبر في المنطقة.¹⁵⁰

¹⁵⁰ Senadjki et al., "Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial Sovereignty," 279, 284.

الخاتمة

الخاتمة

أهم النتائج المتوصل إليها

1/ على المستوى الأمني:

- أظهرت الدراسة أن العلاقات الجزائرية-الصينية تعود جذورها إلى مرحلة الكفاح التحرري، حيث كانت الصين من أوائل الدول التي دعمت الثورة الجزائرية سياسياً ومادياً، مما خلق نوعاً من الرصيد الرمزي في العلاقات الثنائية.

- في مرحلة ما بعد الاستقلال، استمر هذا التعاون في أشكال متعددة، خاصة في مجال التكوين العسكري ونقل بعض التقنيات، وهو ما تطور لاحقاً في ظل التهديدات الإقليمية كالإرهاب العابر للحدود.

- شهد العقدان الأخيران بداية اهتمام صيني متزايد بالشراكة الأمنية، خصوصاً في مجال التكنولوجيا والرقمنة والمراقبة، مما يجعل من الصين شريكاً محتملاً في دعم القدرات الأمنية الجزائرية.

2/ على المستوى الاقتصادي:

- مثلت الصين أكبر شريك تجاري للجزائر منذ 2013، كما أصبحت المصدر الأول للسلع والبضائع، وهو ما يعكس تزايد النفوذ الاقتصادي الصيني في السوق الجزائرية.

- رغم أهمية هذا التعاون، إلا أنه يعاني من خلل واضح في الميزان التجاري، حيث تميل الكفة لصالح الصين، كما أن مساهمة المؤسسات الجزائرية في المشاريع الصينية الكبرى تبقى محدودة.

- شكلت مبادرة الحزام والطريق منذ انضمام الجزائر رسمياً إليها عام 2019، إطاراً جديداً لتطوير هذه العلاقات، من خلال مشاريع البنية التحتية، واللوجستيك، والطاقة، والاتصالات.

- مع ذلك، فإن الاستفادة الجزائرية من هذه المبادرة لا تزال دون المستوى المأمول، بفعل تحديات بعدم توازن الميزان التجاري، البطء في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، والتغيرات على مستوى أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية الدولية.

وكتحليل ختامي، إن العلاقات الجزائرية-الصينية، رغم قدمها وتنوعها، لا تزال أقرب عند الصينيين إلى شراكة مصالح منها إلى شراكة استراتيجية شاملة. فالاعتماد الكبير على الجانب الاقتصادي دون تعزيز التعاون الثقافي أو السياسي يجعل العلاقة غير متوازنة. كما أن غياب التنسيق الاستراتيجي الدقيق في القضايا الأمنية والدبلوماسية الكبرى يضع حدوداً لتطورها.

من جهة أخرى، يمكن القول إن الصين تنظر إلى الجزائر كدولة محورية في شمال إفريقيا، وممر استراتيجي نحو القارة الإفريقية، لكن هذه النظرة بحاجة إلى ترجمة عملية من خلال مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي ملموس، وليس فقط مقاولات صينية تُنفذ داخل الجزائر.

الخاتمة

في المقابل، على الجزائر أن تنتهج سياسة خارجية أكثر براغماتية في إدارة علاقتها مع الصين، قائمة على التنويع، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في التكوين والبحث العلمي، بدلاً من الاعتماد فقط على الاستيراد أو القروض.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

- دندن، عبد القادر. "دبلوماسية الطاقة وأمن الصين الطاقوي ... معضلات وبدائل." في كتاب الدبلوماسية الثلاث في سياسة الصين الخارجية، تحرير عبد القادر دندن. دار الخليج للنشر والتوزيع، 2023.
- المصري، خالد موسى. **مدخل إلى نظريات العلاقات الدولية**. دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014م.
- كوي، تشاو تشي. **الاشتراكية ذات الخصائص الصينية المتميزة**. ترجمة حسام المغربي. بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، 2017.
- الزبيدي، حسن لطيف، وأحمد أمين، وكبار أنور البديري. **الصين وشركات التكنولوجيا: أدرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية**. مركز الرافدين للحوار، 2022.
- لو، ليوشين. **دبلوماسية القوة الناعمة: مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية**. وزارة ثقافة المملكة الأردنية الهاشمية، 2018.
- Griffiths, Martin, and Terry O'Callaghan and Steven C. Roach. **INTERNATIONAL RELATIONS: The Key Concepts**. Routledge, 2007.
- Tan, See seng. "**Military diplomacy**." In The SAGE Handbook of Diplomacy, Edited by Costas M. Constantinou, Pauline Kerr and Paul Sharp. SAGE Publications, 2016.
- Goff, Patricia.M. "**Cultural Diplomacy**." In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur. Oxford University Press, 2013.
- Egeland, Jan. "**Humanitarian Diplomacy**." In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur. Oxford University Press, 2013.
- Rozental, Andrés, And Alicia Buenrostro. "**Bilateral Diplomacy**." In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur. Oxford University Press, 2013.
- Mahbubani, Kishore. "**Multilateral Diplomacy**." In The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur. Oxford University Press, 2013.
- MONTEIRO, NUNO P.. **Theory of Unipolar Politics**. Cambridge University Press, 2014.
- Mowle, Thomas S., and David H. Sacko. **THE UNIPOLAR WORLD: AN UNBALANCED FUTURE**. PALGRAVE MACMILLAN, 2007.

قائمة المراجع:

- Polonenko, Leah McMillan, Hany Besada, M. Evren Tok, and Ajarat Bada. **“Conceptual Foundations of South-South Cooperation.”** In INNOVATING SOUTH-SOUTH COOPERATION, Edited by Hany Gamil Besada, M. Evren Tok, and Leah McMillan Polonenko. The University of Ottawa Press, 2019.
- Dahi, Omar S., and Firat Demir. **South–South Trade and Finance in the Twenty-First Century.** Anthem Press, 2016.
- HOLMES, ALISON R., and J. SIMON ROFE. **GLOBAL DIPLOMACY: Theories, Types, and Models.** Westview Press, 2016.
- Sharp, Paul. **“Diplomacy in International Relations Theory and Other Disciplinary Perspectives.”** In Diplomacy in a Globalizing World, Edited by PAULINE KERR, and GEOFFREY WISEMAN. Oxford University Press, 2018.
- Zaghلامي, Laeed. **“Public diplomacy and soft power in Algeria’s foreign policy.”** In THE ROUTLEDGE HANDBOOK OF SOFT POWER, Edited by Naren Chitty, Li Ji, Gary D. Rawnsley, and Craig Hayden. Routledge, 2017.
- Kim, Youngmin. **A history of Chinese Political Thought.** Polity Press, 2018.
- Grydehøj, Adam, and Ping Su. **China and the Pursuit of Harmony in World Politics.** Routledge, 2022.
- Chen, Yen-Hsin. **“China’s Foreign Policy toward Africa, 1949–2020.”** In Africa-China-Taiwan Relations, 1949-2020, Edited by Sabella O. Abidde. LEXINGTON BOOKS, 2022.
- Zoubir, Yahia H.. **“China’s Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership.”** In China and North Africa Between Economics, Politics, and Security, Edited by Adel Abdel Ghafar. LEXINGTON BOOKS, 2022.
- BYRNE, JEFFREY JAMES. **Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order.** Oxford University Press, 2016.
- Benabdallah, Lina. **“China–Algeria relations from socialist friendship to pandemic opportunism.”** In Routledge Handbook ON China–Middle East Relations, Edited by Jonathan Fulton. Routledge, 2022.
- Chau, Donovan c.. **Exploiting Africa: The Influence of Maoist China In Algeria, Ghana, and Tanzania.** Naval Institute Press, 2014.

- Connelly, Matthew. **A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era.** OXFORD UNIVERSITY PRESS, 2002.
- GHETTAS, MOHAMMED LAKHDAR. **Algeria and the Cold War: International Relations and the Struggle for Autonomy.** I.B.Tauris & Co. Ltd, 2018.
- Mashingaidze, Andrew Michael. “**China's Foreign Policy toward Africa, 1949–1979.**” In *Africa-China-Taiwan Relations, 1949-2020*, Edited by Sabella O. Abidde. LEXINGTON BOOKS, 2022.
- Mthembu, Philani, and Faith Mabera. “**Africa's Changing Geopolitics: Towards an African Policy on China?.**” In *Africa-China Cooperation: Towards an African Policy on China?*, Edited by Philani Mthembu, and Faith Mabera. Palgrave Macmillan, 2021.
- Olimat, Muhamad S.. **China and North Africa since World War II: A Bilateral Approach.** LEXINGTON BOOKS, 2014.
- Lanteigne, Marc. **Chinese Foreign Policy: An Introduction.** Routledge , 2020.
- SHINN, DAVID H., and JOSHUA EISENMAN. **CHINA'S RELATIONS WITH AFRICA: A New Era of Strategic Engagement.** Columbia University Press, 2023.
- El Kadi, Tin Hinane, Abdelkader Djeflat. “**Technology Transfer and Technological Spillovers from Chinese Tech Giant in North African Countries: The Case of Huawei in Algeria.**” In *China-Africa Science, Technology and innovation Collaboration*, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang. Springer, 2024.
- Mangani, Dylan Yanano, Marcia Victoria Mutambara, Richardson Shambare. “**A Critical Evaluation of Health Diplomacy as an Altruistic Underpinning of China–Africa Relations.**” In *China-Africa Science, Technology and innovation Collaboration*, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang. Springer, 2024.
- Frimpong, Isaac Owusu. “**China's Emerging Security Diplomacy and Its Implications for Taiwan in Africa.**” In *Africa-China-Taiwan Relations, 1949-2020*, Edited by Sabella O. Abidde. LEXINGTON BOOKS, 2022.
- Abdelhak Senadjki et al.. “**Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial**

Sovereignty.” in The Book China’s Belt and Road Initiative: Going Global and Transformation in the global Arena , ed. AU YONG Hui Nee and YUAN Xuch. World scientific Publishing company, 2022.

- Yiwei, Wang. “**The Belt and Road Initiative: Mutual Connectivity of the World.**” in Silk Road to Belt Road: Reinventing the Past and Shaping the Future, ed. Nazrul Islam. Springer, 2019.

- Minghong, Yang. “**Understanding the One Belt One Road Initiative: China's Perspective.**” In China’s One Belt One Road: Initiative, Challenges and Prospects, Edited by Bal Krishan Sharma, and Nivedita Das Kundu. Vim Books India Pvt Ltd, 2016.

- Rajosefa, Laura. **The Future of Strategic Competition in The Sahel Region Placing: Partnership First.** Air University Press, 2023.

- Rabehi, Hassane. “**The Future of Algeria-China Relations in a Changing World.**” in The Future of China’s Development and Globalization: Views from Ambassadors to China, ed. Henry Huiyao Wang And Mabel Lu Miao. Springer, 2024.

- Delcorde, Raoul. **La diplomatie d’hier à demain.** Mardaga, 2021.

- Cabestan, Jean-Pierre. **La politique internationale de la Chine.** Presses de Sciences Po, 2022.

- du Rocher, Sophie Boisseau, and Emmanuel Dubois de Prisque. **La Chine e(s)t le monde.** ODILE JACOB Publishing, 2019.

- Oumansour, Brahim. **L’ALGÉRIE, UN REBOND DIPLOMATIQUE.** Éditions Eyrolles, 2024.

- Pairault, Thierry, And Xavier Richet. **Présences économiques chinoises en Méditerranée.** L’Harmattan, 2021.

قائمة المراجع:

2/ المقالات:

- بن أزواو، فتح الدين. "أهداف ومبادئ السياسة الخارجية للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها". الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 31.30 أكتوبر 2018: 174-187.
- **التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020**. الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 251/20 بتاريخ 2020/09/16، الجريدة الرسمية رقم 54 بتاريخ 2020/09/16.
- زغوني، رايح. "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي". "سياسات عربية، العدد 21 (2016): 82-94.
- مرحوم، عبد الرحيم. "ملاحم السياسة الخارجية الجزائرية". مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص بأعمال اليوم الدراسي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية والتحويلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، جامعة بسكرة، 2016/04/28: 23-38.
- محمد صالح، عبد الحفيظ عبد السلام، وحامد علي زين العابدين صالح الحاج. "الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية". مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، رقم 7 (2021): 1-27.
- مجلة الجيش الوطني الشعبي. "من أجل نظام دولي جديد". العدد 723 (أكتوبر 2023).
- مشري، عبد الحميد. "تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الاعتماد المتبادل". ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 9-24.
- بوبصلة، أمينة. "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية بين الواقع والطموح". ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 151-170.
- عقابي، خميسة. "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط". ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 109-126.
- دريسي، حنان. "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الفرص والتحديات". ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 171-183.
- عينوش، أسامة. "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية نحو دور جديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا". ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، (2022): 41-57.
- ضاهر، مسعود. "العلاقات الصينية - العربية بين الدبلوماسية الرسمية والمنظمات الشعبية". Chinese and Arab Studies 3، الرقم 01 (2023): 70-81.
- جي، تشن. "الدبلوماسية الصينية مع العالم العربي في ظل التوتر الصيني الأمريكي: تطوراتها وآفاقها". Chin Arab Stu 2، رقم 2 (2022): 173-185.

قائمة المراجع:

- بوالروايح، عبد القادر. "الأهمية الإستراتيجية لدول منطقة شمال إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق - الجزائر نموذجا." مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 10, رقم 02 (2023): 102-123.
- KATZ, REBECCA, SARAH KORNBLIT, GRACE ARNOLD, ERIC LIEF, and JULIE E. FISCHER. "Defining Health Diplomacy: Changing Demands in the Era of Globalization." The Milbank Quarterly 89, no. 3 (2011): 503-523.
- James, Patrick, and Michael Brecher. "Stability and Polarity: New Paths for Inquiry." Journal of Peace Research 25, no. 1 (1998): 31-42.
- Hanrieder, Wolfram F.. "The International System: Bipolar or Multibloc?." The Journal of Conflict Resolution 9, no. 3 (1965): 299-308.
- Rosecrance, Richard N.. "Bipolarity, Multipolarity, and the Future." The Journal of Conflict Resolution 10, no. 3 (1966): 314-327.
- Bilal, San. "The Rise of South-South relations: Development partnerships reconsidered." European Centre for Development Policy Management, May 30, 2012.
- St John, Peter. "Independent Algeria from Ben Bella to Boumédiène: II. Foreign Policy." The World Today 24, no. 8 (1968): 339-345.
- Younger, Sam. "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy." The World Today 34, no. 3 (1978): 107-114.
- Hsu, Cho-yun. "Applying Confucian Ethics to International Relations." ETHICS & INTERNATIONAL AFFAIRS JOURNAL 5, (1991): 15-31.
- Shi, Yifan. "The Application of Confucianism in Contemporary Chinese Foreign Policy." International Journal of Education and Humanities 7, no. 2 (2023): 47-49.
- Hasmath, Reza. "White Cat, Black Cat or Good Cat: The Beijing Consensus as an Alternative Philosophy for Policy Deliberation?." China's World 1, no. 2 (2017): 12-24.
- HARDER, ANTON. "Compradors, Neo-colonialism, and Transnational Class Struggle: PRC relations with Algeria and India, 1953-1965." Cambridge University Press 55, no. 4 (2020): 1-41
- Zoubir, Yahia H.. "Algeria and China: Shifts in political and military relations." Global Policy, no. 14 (2023): 58-68.

قائمة المراجع:

- Wanjun, Wu, and Pedro Sobral. **“China’s Non-interference Policy towards Western Sahara Conflict.”** Instituto Superior de Ciências Sociais e Políticas, No. 12 (2018): 131-143.
- Grieger, Gisela. **“China's growing role as a security actor in Africa.”** European Parliamentary Research Service, (October 2019): 1-12.
- Tugendhat, Henry and Julia Voo. **“China's Digital Silk Road in Africa and the Future of Internet Governance.”** China Africa Research Initiative, no. 50 (2021): 1-26.
- Klinger, Julie Michelle. **“China, Africa, and the Rest: Recent Trends in Space Science, Technology, and Satellite Development.”** China Africa Research Initiative, no. 38 (2020): 1-26.
- Friedrich-Ebert-Stiftung. **“The Sahel Facing Contemporary Geopolitical Challenges and Changes: Towards What Prospects for the Region?.”** Report 4th edition of Sahel-Sahara Dialogue, 20-21 March 2023: 1-26.
- Lounnas, Djallil. **“THE ALGERIAN STRATEGY IN THE SAHEL: SHIFT OR ADAPTATION?.”** RLS RESEARCH PAPERS, (January 2021): 1-40.
- Dekhakhena, Abdelkrim. **“Why Is Algeria Considering Changing its Military Doctrine?.”** Journal of Military and Strategic Studies 20, no. 3 (2021): 85-114.
- Bharti, Mukesh Shankar, and Suprabha Kumari. **“China’s Security Presence and BRI in African Countries.”** World Century Publishing 1, no. 9 (2024): 1-21.
- Abdel Ghafar, Adel, And Anna L. Jacobs. **“China In The Mediterranean: Implications Of Expanding Sino-North Africa Relations.”** Brookings Doha Center, (July 2020): 1-26.
- Bayes, Tom. **“China’s growing security role in Africa: Views from West Africa, Implications for Europe.”** Mercator Institute for China Studies, (2020): 1-78.
- Wilén, Nina. **“Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States.”** EGMONT POLICY BRIEF, (APRIL 2025): 1-8.
- Rich, Timothy S., and Vasabjit Banerjee. **“Running Out of Time? The Evolution of Taiwan’s Relations in Africa.”** Journal of Current Chinese Affairs 44, No. 1 (2015): 141-161.

قائمة المراجع:

- Besada, Hany Gamil. “China’s energy strategy in the MENA region.” China Quarterly of International Strategic Studies 3, No.4 (2017): 597–619.
- Rasheed, Amjed. “Mediterranean Africa Pivots Towards China: The Case of Egypt And Algeria.” Africheorienti 25, No. 1 (2022): 16-42.
- Bachulska, Alicja, And Mark Leonard. “CHINA AND UKRAINE: THE CHINESE DEBATE ABOUT RUSSIA’S WAR AND ITS MEANING FOR THE WORLD.” European Council On Foreign Relations, (July 2023): 1-13.
- Leopardi, Francesco Saverio. “The Chinese Alternative: Beijing’s Evolving Role as Economic Partner and Model for Algeria.” Africheorienti 23, No. 1 (2024): 192-203.
- Dzekashu, William G., And Julius N. Anyu. “China Belt and Road Initiative: Give-and-Take of Infrastructure Development in the North Africa Subregion.” World Journal of Business and Management 7, No. 1 (2021): 44-61.
- Sibiri, Hagan. “A Decade of China’s BRI: Assessing Its Impact & Implications For Africa’s Agenda 2063.” AFRICA-CHINA Centre For Policy & Advisory, (November 2023): 1-7.
- Barman, Jnyanendra. “China’s Belt and Road Initiative: An Analysis.” Journal of Contemporary Politics 2, No. 3 (2023): 97-102.
- Gupta, Prithvi. “The Dragon in the Maghreb: Assessing the BRI in North Africa.” ORF Issue Brief 448, (September 2024): 1-34.
- BEGGAS, KHALED. “ALGERIAN-CHINESE RELATIONS: REALITY AND CHALLENGES.” RUSSIAN LAW JOURNAL 12, No.1 (2024): 1403-1414.
- MOSES, OYINTARELADO, et al.. “China-Africa Economic Bulletin: 2024 EDITION.” Global Development Policy Center, (April 2024): 1-35.
- Philippe, Copinschi, et al.. “LA BELT AND ROAD INITIATIVE ET LA STRATÉGIE DE SÉCURISATION DES APPROVISIONNEMENTS ÉNERGÉTIQUES CHINOIS EN AFRIQUE” Observatoire de la sécurité des flux et des matières énergétique, October, 2019.
- VERON, EMMANUEL. “LES ROUTES ENERGETIQUES DE LA SOIE ET LA DIPLOMATIE DU VOISINAGE CHINOIS.” LES CAHIERS DU COMITÉ ASIE, DOSSIER SPECIAL SOFT POWER no. 16 (2019): 104-115.

قائمة المراجع:

- ALIDRA, WASSIM. «**« BELT AND ROAD INITIATIVE » : QUE NOUS DISENT LES CHIFFRES SUR SON REEL OBJECTIF ?**» LES CAHIERS DU COMITÉ ASIE, DOSSIER SPECIAL SOFT POWER no. 16 (2019): 84-90.

3/ المصادر الإلكترونية:

- وزارة الدفاع الوطني. "السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يشرف على مراسم التنصيب الرسمي لقائد القوات الجوية." تمت المعاينة في 15 مارس 2025.
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/fevrier/cem23022025ar.php
- وزارة الدفاع الوطني. "السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في زيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية." تمت المعاينة في 16 ماي 2025.
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/novembre/cem11112023ar.php
- سفارة الجزائر في بيجين. "الفريق أول شنقريحة يستقبل ببيكين من قبل رئيس أركان الجيوش في اللجنة العسكرية المركزية الصينية." تمت المعاينة في 16 ماي 2025.
<https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/general-chanegriha-on-official-visit-to-china>
- وزارة الدفاع الوطني. "اليوم الثالث من الزيارة الرسمية للسيد الفريق أول السعيد شنقريحة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، إلى جمهورية الصين الشعبية." تمت المعاينة في 16 ماي 2025.
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/novembre/cem14112023ar.php
- Centanni, Evan. "Taiwan Loses Recognition from Dominican Republic, Burkina Faso (Map)." polgeonow, Observed In May 18, 2025.
<https://www.polgeonow.com/2018/07/map-who-recognizes-taiwan-2018.html>

قائمة الأشكال والخرائط والصور

قائمة الأشكال والخرائط والصور

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الشكل
19	أشكال النظام ثنائي القطب	الشكل 01
72	عمليات نقل الأسلحة التقليدية الصينية إلى الدول الأفريقية في فترة 2010-2021	الشكل 02
100	تطور استهلاك الطاقة الأولية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية في فترة 1971-2018	الشكل 03
100	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات والرؤساء	الشكل 04
102	قيمة واردات الطاقة الصينية من الجزائر	الشكل 05
102	اعتماد الصين على واردات الطاقة من الجزائر	الشكل 06
122	مرتبة الصين كشريك تجاري للجزائر (الاستيراد)	الشكل 07
123	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى شمال أفريقيا: 2003-2018	الشكل 08
136	الصادرات الصينية إلى الجزائر	الشكل 09
136	الواردات الصينية من الجزائر	الشكل 10
138	الميزان التجاري بين أفريقيا والصين، 2000-2022	الشكل 11
139	عدد العمال الصينيين المتعاقدين في الجزائر	الشكل 12
140	القروض الصينية لأفريقيا، 2000-2022	الشكل 13

قائمة الأشكال والخرائط والصور

قائمة الخرائط:

الصفحة	العنوان	الخريطة
66	مساهمات الصين في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا حتى أبريل 2019	الخريطة 01
82	منطقة الساحل والصحراء	الخريطة 02
89	التواجد الصيني في منطقة الساحل والصحراء	الخريطة 03
96	الدول التي تعترف بجمهورية الصين (تايبوان)	الخريطة 04
119	الوجود الصيني في أفريقيا: الاستثمارات الاقتصادية والقوة الناعمة	الخريطة 05
128	طرق الحرير الجديدة في الصين	الخريطة 06
131	الطموحات الصينية في أفريقيا	الخريطة 07
134	استراتيجية البنية التحتية الصينية في أفريقيا	الخريطة 08

قائمة الصور:

الصفحة	العنوان	الصورة
54	وزير خارجية الحكومة الجزائرية المؤقتة في لقاء مع رئيس جمهورية الصين الشعبية في ماي 1960	الصورة 01
57	الرئيس هواري بومدين مع الرئيس ماو تسي تونغ في لقاء عام 1974	الصورة 02
135	لافتة صينية قرب الموقع المستقبلي لميناء الحمدانية	الصورة 03

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة.....	1
الفصل 01: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	7
المبحث 01: الإطار المفاهيمي للدراسة	9
مطلب 01: مفهوم الدبلوماسية وأنواعها.....	9
مطلب 02: مفهوم القطبية في العلاقات الدولية.....	17
مطلب 03: مفهوم التعاون جنوب-جنوب في العلاقات الدولية.....	22
المبحث 02: الإطار النظري للدراسة	25
مطلب 01: النظريات الغربية المفسرة للسياسة الخارجية للدول.....	25
المطلب 02: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....	29
المطلب 03: المقاربات الصينية في العلاقات الدولية.....	36
الفصل 02: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية	50
المبحث 01: العلاقات الثورية الجزائرية الصينية	52
مطلب 01: الدعم الصيني للثورة الجزائرية.....	52
مطلب 02: الدعم الجزائري الصيني للحركات التحررية.....	59
مبحث 02: القضايا الأمنية الراهنة في العلاقات الجزائرية الصينية	68
مطلب 01: التعاون العسكري والتكنولوجي الجزائري الصيني.....	68
مطلب 02: قضايا الأمن القومي الجزائري في العلاقات الجزائرية الصينية.....	79
مطلب 03: قضايا الأمن القومي الصيني في العلاقات الجزائرية الصينية.....	95
الفصل 03: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية	105
مبحث 01: دور الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية والصينية...	107
مطلب 01: تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....	107
مطلب 02: القوة الناعمة الاقتصادية الصينية في الجزائر والعالم العربي.....	114
مطلب 03: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية قبل الحزام والطريق (1962-2018).....	121
مبحث 02: الشراكة الجزائرية الصينية في ظل مبادرة الحزام والطريق	125
مطلب 01: نشأة مبادرة الحزام والطريق.....	125
مطلب 02: التعاون الجزائري الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق (2019-2025).....	131
مطلب 03: تقييم تحديات ومكاسب التعاون الجزائري الصيني في إطار المبادرة.....	138
الخاتمة:	146

فهرس المحتويات

149	قائمة المراجع:
159	قائمة الأشكال والخرائط والصور
162	الفهرس
165	الملخص

المخلص

المخلص

المخلص:

ترصد هذه الدراسة مسار العلاقات الثنائية بين الجزائر والصين من زاويتين رئيسيتين: البعد الأمني والبعد الاقتصادي، وذلك في سياق التفاعلات الدولية والتحويلات الجيوسياسية المعاصرة. تستعرض الدراسة الأسس التاريخية للعلاقة بين البلدين، خاصة خلال مرحلة الكفاح التحرري، حيث قدّمت الصين دعمًا سياسيًا وماديًا للثورة الجزائرية، ومسار دعم البلدين لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، مما أسّس لتقارب سياسي وأمني طويل الأمد.

في الجانب الأمني، يتم تسليط الضوء على مظاهر التعاون العسكري والتكنولوجي بين الجزائر والصين، مع التركيز على القضايا المرتبطة بالأمن القومي لدى كلا الطرفين ضمن نطاق العلاقة الثنائية، في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فتُبرز الدراسة ملامح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتطور العلاقات التجارية والاستثمارية مع الصين، بما في ذلك الحضور المتزايد للمؤسسات والشركات الصينية في السوق الجزائرية. كما يتم تناول الشراكة في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مع التركيز على المرحلة الممتدة من 2019 إلى 2025، باعتبارها فترة مفصلية في تعميق التعاون الاقتصادي الثنائي.

ومن خلال هذه الدراسة يُراد تقديم فهم معمق لشكل وطبيعة العلاقات بين الجزائر والصين في مجالات الأمن والاقتصاد، مع تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة التي تؤثر في هذه الشراكة الاستراتيجية.

Abstract:

This study examines the course of bilateral relations between Algeria and China from two main perspectives: the security dimension and the economic dimension, within the context of international interactions and contemporary geopolitical transformations. It reviews the historical foundations of the relationship between the two countries, particularly during the liberation struggle, when China provided political and material support to the Algerian Revolution. It also examines the two countries' support for national liberation movements in the developing world, which established a long-term political and security rapprochement.

On the security front, it highlights aspects of military and technological cooperation between Algeria and China, focusing on issues related to the national security of both parties within the scope of the bilateral relationship, amidst a changing regional and international environment.

On the economic front, the study highlights the features of Algerian economic diplomacy and the development of trade and investment relations with China, including the growing presence of Chinese institutions and companies in the Algerian market. It also examines the partnership within the framework of the Belt and Road Initiative, focusing on the period from 2019 to 2025, a pivotal period in deepening bilateral economic cooperation.

This study aims to provide an in-depth understanding of the nature and shape of relations between Algeria and China in the areas of security and economy, while highlighting the various dimensions that influence this strategic partnership.